اتجاهات التأليف النحوي

في القرنين السابع والثامن الهجريين

تأليف الدكتور

فضل يوسف زيد

كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس

تقديم الأستاذ الدكتور

محمد عبد المجيد الطويل

الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض

والعميد الأسبق لكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة

عالم الكتب

* زيد، فضل يوسف .
* اتجاهات التأليف النحوى فى القرنين السابع والثامن الهجرى
* فضل يوسف زيد
* ط 1 . – القاهرة : عالم الكتب؛ 2020 م
* 364 ص؛ 24 سم
* تدمك : 978-977-780-211-6 * رقم الإيداع : 3164/ 2020
1- اللغة العربية – النحو
أ- الطويل، محمد عبد المجيد (مقدم)
ب- العنوان 415,1

* الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 23924626
فاكس : 002023939027

* المكتبة :
38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون: 23926401 – 23959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

الإهداء

إلى أستاذي الدكتور محمد الطويل

أستاذي : يعرِفُ قلبي ويَلِيغُ لساني ، ومهما قلتُ في حقِّك فلن أوفيَك جزءًا من هذا الحقّ ، أنعم بك من أستاذ كريم وأب رحيم وصديق وفيٍّ .

مقدمة
الأستاذ الدكتور محمد عبد المجيد الطويل

يسعدني أن أقدم لقراء العربية وعلمائها هذا السفر الجليل ، فقد شرفت بالإشراف عليه قبل عشرين عامًا ، وتابعت صاحبه ، وهو يخطو به خطوة خطوة ، وكنت مشفقًا عليه لأسباب عدة :

أولها : طول الفترة الزمنية لنطاق البحث .

وثانيها : أنها من فترات الازدهار العلمي والثقافي .

وثالثها : كثرة ما اشتملت عليه من علماء وكتب .

ورابعها : كثرة تراثها وتنوعه ، وحسبك أن تعلم أنها تضم أكثر من خمسين عالمًا ، وأكثر من مائة كتاب ، دارت في فلك اللغة والنحو ، بجميع أغراض التأليف ؛ فنجد بها كتب المتون ، والأمالي ، والخلاف النحوي ، والأصول النحوية ، والكتب التعليمية ، والنحو التطبيقي بكل صوره وأشكاله ، كإعراب القرآن ، وإعراب القراءات القرآنية ، وإعراب الحديث ، وإعراب شواهد الشعر وغيرها .

وقد اتسم رجالها بالعلم والفضل ، فهم ليسوا نحاة فقط ، بل نجد منهم مفسرين ، وفقهاء ومتكلمين وفلاسفة وقد انعكست ثقافتهم على ما تركوا من تراث .

وبعد مدة ليست بالقصيرة استوى البحث على سوقه وانقلب الإشفاق على صاحبه إلى إعجاب بعمله ، ولم يكن هذا رأيي وحدي ، بل كان رأي الأساتذة الذين ناقشوا العمل وأثنوا عليه وعلى صاحبه ، ومنحوه الماجستير بأعلى الدرجات .

واليوم نقدمه لقراء العربية علهم يجدون فيه بغيتهم .

أ.د/ محمد عبد المجيد الطويل
أستاذ النحو والصرف والعروض ،
والعميد الأسبق لكلية دار العلوم جامعة القاهرة

مقدمة المؤلف

كان هذا الكتاب في بَداءة الشباب حين تأخذ الإنسانَ زهوتُه فلا يدري إلى أين يذهب ، ولكن الله قيّض لي أستاذا أحببته كثيرا وتوطدت أواصرُ المحبة بيننا فيما بعد ، هو الأستاذ الدكتور محمد الطويل أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، عرضت عليه موضوع هذا الكتاب فأبدى موافقته ، وأشرف عليه ، وكان أطروحة الماجستير التي تقدمت بها إلى دار العلوم سنة ٢٠٠١م ، وشغلتني شواغلُ فيما بعد فنسأت نشرها إلى اليوم ، ولكن الله هيأ لي الفرصة لكتابتها مرة أخرى ، وأن أقدمها إلى القارئ اليوم مع بعض التعديلات الطفيفة ، وشيء من الترتيب والتنظيم والتنسيق .

كان موضوع هذا البحث يجعلني أختلف إلى كثير من دور العلم في القاهرة فقد اختلفت إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، حيث رسائلُ كثيرةٌ محققةٌ لعلماء في هذين القرنين ، ومكتبة القاهرة الكبرى بالزمالك ، ومكتبة دار العلوم ، ومكتبة جامعة القاهرة ، أرى كتب هذه الفترة ، وأفتِّش فيها وأفلِّيها قدر الجهد والطاقة ، وقد وقفت على كمّ كبير من الكتب المؤلَّفة في هذه الفترة ، وأعانني شيخي الدكتور الطويل على أن أحادث الرسالة وأتعهدها بالجلاء وبالصقل بسعة صدره ، وغزارة علمه ، وإن شئت فقل باحتضانه لي .

ومن حاقّ الإخلاص أن أقول إن شيخي الدكتور الطويل فخم اللفظ ، فخم المعاني ، ذو لسان عضْب ، وهمّ عال ، على معرفة بالغامض والعويص من العلوم والمعارف ، والدقيق من المحاسن ، كانت مطارحته الحديث ، تجعل عقلي مثمرا منتجا ، وقد أخذني الرجل بأصباري ، فلم يدع لي سبيلا إلى التواني أو الفتور ، وإنما أخذ نفسه بمتابعتي وحثّي على البحث والتفوق إلى أن صرت أستاذا في تخصصي ، ومازال يتعهدني كما هو ديدنه ودأبه مع جميع طلابه ومحبيه ، ولئن عجزت كلمات الشكر أن توفيه حقه فإنني أكل ذلك إلى الله العلي العظيم أن يرفع قدره في الدارين ، اللهم آمين .

يحاول هذا الكتاب أن يقف على الخصائص العامة للاتجاهات النحوية من خلال المؤلفات التي ألّفها أصحابُها في القرنيْن السّابع والثّامن الهجريَّيْن ، وهي المدة الزمنية المقدرة بمائتي عام ابتداء من سنة ٦٠٠هجرية إلى سنة ٨٠٠ هجرية ، وقد خلّفتْ هذه المدةُ الزمنيةُ عددا كبيرا من المؤلفات التي ربما صعُب حصرُها والإحاطةُ بها جميعا ؛ فمنها المطبوعُ المتداوَلُ ، والمخطوطُ الذي ينتظر إلى من يخرجه إلى النور ، والمفقود الذي لا يُعرفُ عنه إلا اسمُهُ ؛ ولأن الهدف من الدراسة هو بيان الصِّبغة العامة للتأليف النَّحْوي في قرنين من الزمان ، وليس الهدفُ إحصاءَ المؤلفات أو دراسة كل منها على حدة ، فيطول في ذلك الحديث وتتعدد النواحي ، ومن ثم قد يضيع الهدف ، فقد حاولت جهدي أن أتجنب المؤلفات التي تطغى عليها الصبغة الصرفية أو البلاغية أو العروضية ، والمؤلفات التي تهتم بجانب المعنى واللغة على جانب النحو العربي .

وقد كان من دوافع اشتغالي بهذا الموضوع أن القرنين السابع والثامن الهجريين يمثلان فترة من فترات الازدهار والنضج لسائر العلوم والفنون والمعارف بعامة ، والدراسات النحوية بخاصة ، كما شهدت هذه الفترة ظهور علماء أفذاذ شاركوا في بناء صرح النحو العربي واكتماله ، ومن هؤلاء العلماء ابنُ يعيش (ت : ٦٤٣هـ) وابنُ الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) وأبو علي الشلوبين (ت : ٦٥٤هـ) وابن بزيزة (ت : ٦٦٢هـ) وابن مالك (ت : ٦٧١هـ) وابن فلاح اليمني (ت : ٦٨٠هـ) وابن الضائع (ت : ٦٨٠هـ) ورضي الدين الإستراباذي (ت : ٦٨٨هـ) والمالقي (ت : ٧٠٢هـ) والبعلي (ت : ٧٠٩هـ) والقمولي (ت : ٧٢٧هـ) والزيداني (ت : ٧٢٧هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) والمرادي (ت : ٧٤٩هـ) وابن هشام (ت : ٧٦١هـ) وابن عقيل (ت : ٧٦٩هـ) وابن هانئ اللخمي (ت : ٧٧١هـ) وناظر الجيش (ت : ٧٧٨هـ) وابن جابر الأعمى (ت : ٧٨٠هـ) وغيرهم كثير ممن سنعرض لهم في البحث إن شاء الله .

وثمة صعوباتٌ صادفت الباحث في هذا البحث لعلّ أهمَّها اختلافُ الهدف من التأليف بين نحاة هذه الفترة ، فقد تختلف مؤلفاتُ النحويّ الواحد من حيث طريقةُ التأليف وفقا للهدف الذي يرمي إليه ، فنجد – مثلا – لابن هشام كتبا تعليمية كشرح شذور الذهب وشرح قطر الندى وشرح جمل الزجاجي ، وأوضح المسالك ، والجامع الصغير في النحو ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، واعتراض الشرط على الشرط ،

وغيرها من الكتب التعليمية ، وبعض هذه الكتب موجّه إلى المبتدئين في علم النحو الشادين فيه ، وبعضها الآخر موجّهٌ إلى أولئك الذين خطوا خطوات على طريق تعلمهم النحو ، وأتيح لهم قدر من الإلمام بقضاياه ، كما نجد للمؤلف نفسه كتبا تطبيقية تعالج القواعد النحوية من خلال النص اللغوي كالقرآن والحديث الشريف والشعر ، وقد شكل هذا صعوبة على الباحث في وضع الكتاب في الاتجاه الصحيح .

غلبت على بعض النحاة في هذين القرنين اهتماماتٌ أخرى لا تتصل بالنحو العربي مباشرة ؛ ومن أجل هذا نجد من بينهم مفسرين وفقهاء ومتكلمين وفلاسفة ومناطقة كالرازي (ت : ٦٠٦هـ) وأبي موسى الجزولي (ت : ٦٠٧هـ) وابن مالك (ت : ٦٧١هـ) وأبي حيان (ت : ٧٤٥هـ) والشاطبي(ت : ٧٩٠هـ) وغيرهم ، وقد انعكس كل هذا على مؤلفاتهم وما اشتملت عليه من معلومات ، ومزج النحو بغيره من العلوم ، مما أدى إلى تعدد المستويات وخلط المعلومات .

وقد كان للتفاوت الكميّ بين مؤلفات هذين القرنين أثرٌ في صعوبة تبيُّن الخصائص النَّحْوية ، وتحديد ملامحها في تلك المؤلفات . ومهما يكن من أمر ، فقد استطعت أن أعرّف في هذا الكتاب بما يقرُب من مائة كتاب لنحاة هذه الفترة الغنية بعلمائها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في مقدمة وخمسة فصول ، تشمل المقدمة الحديث عن :

تحديد الموضوع وأسباب اختياره والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث وخطة البحث بإجمال ، والتي تتلخص في البحث عن الاتجاهات النحوية في مؤلفات هذه الفترة ، وهي خمسة اتجاهات : الاتجاه التأصيلي ، وعقدت له الفصل الأول ، وقسمته إلى مبحثين : الأول في العلة النحوية ، ويمثله كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، وأما الثاني فكان في العوامل النحوية ، ويمثله كتاب المصباح في النحو للمطرزي ، وأما الفصل الثاني فخصص للاتجاه التجميعي ، وقُسم إلى ثلاثة مباحث :

أما الأول فكان عن كتب المتون ، وأما الثاني فكان عن كتب الأمالي النحوية ، وأما الثالث فكان عن كتب حروف المعاني ، ثم ختمت الفصل بالخصائص المشتركة بين

مؤلفات هذا الاتجاه ، ثم جاء الفصل الثالث عن الاتجاه التعليمي ، وتوزّع إلى مبحثين : كان الأول عن كتب المستوى الأول ، والثاني عن كتب المستوى الثاني ، وقد ختمت هذا الفصل بالخصائص المشتركة بين مؤلفاته ، أما الفصل الرابع فقد خصص للاتجاه التطبيقي ، وتوزع إلى سبعة مباحث :

١- كتب إعراب القرآن الكريم .
٢- كتب الوقف والابتداء .
٣- كتب إعراب القراءات الشاذة .
٤- كتب إعراب الحديث الشريف .
٥- كتب إعراب الشواهد النحوية .
٦- كتب إعراب الشعر .
٧- كتب الأحاجي والألغاز النحوية .

وأما الفصل الخامس فخصص لكتب مسائل الخلاف ، وقد كان أقلَّ تلك الفصول حجما ؛ لأنه لم يتوافر لديّ في هذه الفترة من كتب الخلاف النحوي سوى كتاب "التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري" . ثم تأتي الخاتمة ، وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، سلطنة عمان .

نحاة هذه الفترة الذين قمت بدراسة مؤلفاتهم :

- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي فخر الدين الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، وله كتاب " عرائس المحصّل من نفائس المفصّل" .
- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت : ٦٠٧هـ) ، وله " المقدمة الجُزُوليّة" .
- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد ، المعروف بابن خروف (ت : ٦٠٩هـ) ، وله "شرح جمل الزجاجي" .
- أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي (ت : ٦١٠هـ) ، وله "المصباح في علم النحو" .
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين الْعُكْبَرِيّ (ت : ٦١٦هـ) ، وله من التصانيف "اللباب في علل البناء والإعراب" ، و"شرح إيضاح الفارسي" ، والمتبع في شرح اللمع" ، و"التبيان في إعراب القرآن" ، وكتاب "إعراب القراءات الشواذ " ، و"إعراب الحديث الشريف ، وإعراب لامية الشنفرى" ، وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين" .
- القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي (ت : ٦١٧هـ) ، وله "المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير" .
- أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي المعروف بابن معطي (ت : ٦٢٨هـ) ، وله "الفصول الخمسون في النحو" .
- أحمد بن الحسين بن منصور بن علي بن الخباز (ت : ٦٣٧هـ) ، وله "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية" ، و"الفريدة في شرح القصيدة" .
- المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني (ت : ٦٤٣هـ) ، وله "الفريد في إعراب القرآن المجيد" .
- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت : ٦٤٣هـ) ، وله "كتاب شرح المفصل" .
- أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (ت : ٦٤٥هـ) ، وله "شرح المقدمة الجزولية الكبير" ، و"التوطئة" .

- أبو عمرو عثمان بن عمر الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) ، وله من التصانيف : " الإيضاح في شرح المفصل" ، و"الأمالي النحوية" ، و"شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب" ، و"شرح الوافية نظم الكافية" .
- أحمد بن الحسين بن منصور بن علي ابن الخباز (ت : ٦٣٧هـ) ، وله " الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية " ، و"الفريدة في شرح القصيدة" .
- القاسم بن أحمد أبو محمد اللورقي (ت : ٦٦١هـ) ، صنف "المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية" .
- عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد المعروف بابن بزيزة (ت : ٦٦٢هـ) وصنف "غاية الأمل في شرح الجمل" .
- عفيف الدين أبو الحسن علي بن عدلان الموصلي (ت : ٦٦٦هـ) ، صنف "الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب" .
- محمد بن الحسن الإستراباذي (ت : ٦٦٨هـ) ، وصنف "شرح كافية ابن الحاجب" .
- علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) ، وله "شرح جمل الزجاجي" ، و"المقرب في النحو" .
- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (ت : ٦٧٢هـ) ، وله "شرح التسهيل" ، و"شرح الكافية الشافية" ، و"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ" ، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" .
- محمد بن علي بن موسى المحلي (ت : ٦٧٣هـ) ، وله من التصانيف "مفتاح الإعراب" .
- أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت : ٦٨٠هـ) ، وله "شرح جمل الزجاجي" .
- منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان ، المعروف بابن فلاح (ت : ٦٨٠هـ) ، وله "شرح كافية ابن الحاجب" .
- محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ) ، وله "التهذيب الوسيط في النحو" .
- الحسين بن بدر الدين بن إياز (ت : ٦٨١هـ) ، وله "قواعد المطارحة" .

- عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي (ت : ٦٨٢هـ) ، وله كتاب "شرح أبيات سيبويه والمفصل" .
- معين الدين أبو محمد النكزازي (ت : ٦٨٣هـ) ، ومن تصانيفه "الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء" .
- محمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني (ت : ٦٨٤هـ) ، ومن تصانيفه "الضوء شرح المصباح" ، و"اللباب في علم الإعراب" .
- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، والمعروف بابن الناظم (ت : ٦٨٦هـ) ومن مؤلفاته : "شرح ألفية ابن مالك" ، و"تكملة شرح التسهيل" .
- عبيد الله بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن أبي الربيع (ت : ٦٨٨هـ) ومن مؤلفاته : "البسيط في شرح جمل الزجاجي" ، و"الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح" ، و"الملخص في ضبط قوانين العربية" .
- الإمام شمس الدين الكيشي (ت : ٦٩٥هـ) ، ومن تصانيفه "الإرشاد إلى علم الإعراب" .
- أحمد بن عبد النور المالقي (ت : ٧٠٢هـ) ، وله "رصف المباني في شرح حروف المعاني" .
- محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (ت : ٧٠٩هـ) ، وله "الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" .
- نجم الدين القمولي أحمد بن محمد بن ياسين (ت : ٧٢٧هـ) ، وله "شرح كافية ابن الحاجب" .
- الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني (ت : ٧٢٧هـ) ، وله "المكمل في شرح المفصل" .
- أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي (ت : ٧٣٢هـ) ، وله "الْكُنَّاش في النحو والصرف" .
- بدر الدين بن جماعة محمد بن إبراهيم بن صخر الكناني (ت : ٧٣٣هـ) ، وله "شرح كافية ابن الحاجب" .

- إبراهيم بن محمد بن أبي القاسم الصفاقسي (ت : ٧٤٢هـ) ، وله "المُجيد في إعراب القرآن المَجيد" .
- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي (ت : ٧٤٥هـ) ، وله من التصانيف : "ارتشاف الضرب من لسان العرب" ، و"التذييل في شرح كتاب التسهيل" ، و"منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" ، و"تذكرة النحاة" ، و"تقريب المقرب" ، و"النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" .
- الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ، المعروف بابن أم قاسم (ت : ٧٤٩هـ) ، وله "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" ، و"الجنى الداني في حروف المعاني" .
- ابن مكتوم أحمد بن عبد القادر بن محمد بن سليم (ت : ٧٤٩هـ) ، وله "الدّرّ اللقيط من البحر المحيط" .
- أبو حفص زين الدين عمر بن محمد بن أبي الفوارس ، المعروف بابن الوردي (ت : ٧٤٩هـ) ، وله "شرح التحفة الوردية في علم العربية" .
- يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٥٠هـ) ، وله "الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر" .
- أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت : ٧٥٦هـ) ، وله "الدّرّ المصُون في علوم الكتاب المكنون" .
- عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) ، وله من التصانيف : "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ، و"الإعراب عن قواعد الإعراب" ، و"الجامع الصغير في النحو" ، و"اعتراض الشرط على الشرط" (رسالة صغيرة) ، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ، و"شرح اللمحة البدرية في علم العربية" ، و"شرح قطر الندى وبل الصدى" ، و"المسائل السفرية في مواضع من القرآن الكريم" ، و"تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" ، و"شرح قصيدة كعب بن زهير" ، و"ألغاز ابن هشام" ، و"وموقد الأذهان وموقظ الوسنان" .
- عبد الله بن محمد بن فرحون" (ت : ٧٦٩هـ) ، وله "العدة في إعراب العمدة" .
- بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت : ٧٦٩هـ) ، وله "المساعد على تسهيل الفوائد" ، و"شرح ألفية ابن مالك" .

- أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت : ٧٧٠هـ) ، وله "شفاء العليل في إيضاح التسهيل" .
- أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن هانئ اللخمي الغرناطي (ت : ٧٧١هـ) وله "التحصيل والتمثيل لأحكام كتاب التسهيل" .
- يوسف بن محمد بن السرمري (ت : ٧٧٦هـ) ، وله "اللؤلؤة في علم العربية وشرحها" .
- محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش (ت : ٧٧٨هـ) ، وله "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" .
- محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي (ت : ٧٨٠هـ) ، وله "شرح المنحة في اختصار الملحة" .
- إبراهيم بن محمد اللخمي الغرناطي الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت : ٧٩٠هـ) ، وله "شرح ألفية ابن مالك" .
- مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني (ت : ٧٩٢هـ) ، وله "إرشاد الهادي" .

الفصل الأول
الاتجاه التأصيلي

وينقسم إلى مبحثين :

١- العلة النحوية .

٢- العوامل النحوية .

شهدت الفترة السابقة على هذه الفترة كتبا كثيرة ، خُصِّصَتْ لعلاج الأصول النحوية ، ففي القرن الرابع الهجري ، وجدنا "الأصول" لابن السراج (ت : ٣١٦هـ) ، و"المسائل الشيرازيات" لأبي علي الفارسي (ت : ٣٩١هـ) ، وغيرها من الكتب .

وفي القرنين الخامس والسادس الهجريين وجدنا "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" لابن الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) . أما هذه الفترة فلم تشهد كتبا خصصت للحديث عن الأصول النحوية ، ولم نجد إلا كتاب العكبري "اللباب" الذي اعتمد فيه على التعليل في معالجة أبوابه وفصوله ، وكتاب "المصباح" للمطرزي الذي بناه على فكرة العامل .

المبحث الأول
كتب العلة النحوية

"كتاب اللباب في علل البناء والإعراب" للعُكْبَريِّ (ت : ٦١٦هـ) [١] :

احتلّ تعليل الأحكام والظواهر النحوية مكانا كبيرا من المؤلفات النحوية على امتداد تاريخ النحو العربي ، وقد أخذ هذا التعليل في التطور حتى وجدنا مؤلفات تخصص في معالجة أبواب النحو بطريق التعليل ، بحيث تولي هذه المؤلفات العلة اهتماما أكبر من اهتمامها بعرض مسائل النحو ، وقد انطبق هذا على كتاب هذه الفترة ، وهو "اللباب في علل البناء والإعراب" للعكبري .

اشتمل الكتاب على مائة باب نحوي منها اثنان وسبعون لمباحث النحو ، وسبعة وعشرون لمباحثَ صوتية وصرفية ولغوية ، وخُصِّصَ بابٌ مستقلٌّ لضرورات الشعر .

قسم العكبري كتابه أبوابا ، وقسم الأبواب إلى فصول ، وألحق بالفصول مسائلَ تتصل بها أو تكون تتمة لها .

والمتأمل لمادة الكتاب العلمية يلحظ منذ الوهلة الأولى عناية العكبري البالغة بمعالجة مسائل الكتاب بطريق التعليل ؛ إذ إنه يهتم بمعالجة أمور العلة أكثر من اهتمامه بعرض مسائل النحو ، قال في مقدمة كتاب "اللباب" : (وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تَمَسُّ الحاجة إليه ، ومن علل كل باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه) [٢] .

فالتعليل غاية الرجل الكبرى ، وقد ازدحم الكتاب بالعلل ، من ذلك قوله في باب التثنية والجمع : (وإنما لم تُثنَّ الأفعال لخمسة أوجه :

---

(١) أ – العكبري هو : عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي . انظر ترجمته في : إنباه الرواة : جـ٢/ ١١٦ ، وبغية الوعاة : جـ٢ / ٣٨ .

ب– حقق هذا الكتاب الدكتور : غازي مختار طليمات ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .

(٢) اللباب : جـ١/ ٣٩ .

أحدها : أن لفظ الفعل جنس يقع على كل أنواعه . والغرض من التثنية تعدد المسميات ، والجنس لا تعددَ فيه .

والثاني : أن الفعل وُضِعَ دليلا على الحدث والزمان ، فلو ثُنِّيَ لدلَّ على حدثيْن وزمانيْن ، وهذا محال .

والثالث : أن الفعل لابد له من فاعل ، فيكون جملة ، وتثنية الجمل محال . ولهذا لا يُثنى لفظ (تأبَّطَ شرًّا) و(ذَرَى حَبًّا) .

والرابع : أن الفعل لو ثُنِّي كنت تقول في رجل واحد قام مرتين أو مرارا : (قام زيد) أو (قاموا زيدا) وهذا محال .

والخامس : أن التثنية عطف على الأصل ، اسْتُغْنِيَ فيها بالحروف عن المعطوف ، فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل والفاعل ، وذلك الفعل دال على حدث وزمان ، وليس في لفظ حرف التثنية دلالةٌ على أكثرَ من الكمية) [1] .

وإذًا ، فالكتاب في مجموعه يرتبط بإيضاح العلل ، وبناء على هذا الملحظ (فقد رأينا العكبري يطيل في أبواب ويوجز في أخرى حسب ما يجتمع لديه من العلل) [2] فقد طال باب الإعراب والبناء ، وباب التثنية والجمع ، وباب الأفعال ، وباب البدل[3] ،على حين قصر باب عطف البيان ، وباب المفعول له ، وباب اسم التفضيل ، وباب الخطاب ، وباب زيادة السين[4] .

والأمر نفسه ينسحب على الفصول ؛ إذ قد تطول فصول حتى يمتد الواحد منها إلى بضع صفحات ، بسبب احتشاد العلل فيها ، على حين تقصر فصول حتى إن بعضها يبنى من سطر واحد ، أو من جملة واحدة ، ومن ذلك قوله في باب (قبل وبعد) : (فصل : ويضافان إلى المفرد ؛ لأن الإبهام يزول به إذا كانا بعضه أو مضافين له من جنسه)[5] .

---

(١) اللباب : جـ ١/ ٩٦-٩٧ .

(٢) مقدمة المحقق : جـ١/ ٢٧ بتصرف يسير.

(٣) انظر اللباب : جـ١/ ٥٢ ، ٩٦ ، جـ٢/ ١٣ ، ٢٨٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٤٠٩ ، ٤٤٣ ، جـ٢/ ١٤١ ، ٢٧٧ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ٢/ ٨١ .

وكقوله وهو في معرض الحديث عن أسماء الأفعال : (فصل : وأما (هات) ففعل صريح ، يقال : هاتى يهاتي مهاتاة مثل رامى وحامى)[1] .

تعريفات العكبري وخصائصها :

حرص العكبري في كثير من تعريفاته على الربط بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية ، ومن ذلك قوله في باب الترخيم : (وهو في اللغة لِينُ الصوت وانقطاعه . قال ذو الرمة : (من الطويل)

لها بشرٌ مثلُ الحرير ومنطقٌ رخيمُ الحواشي لاهُراءٌ ولا نَزْرُ

وبهذا المعنى سمي الترخيم والنداء ؛ لأنك تحذف من آخر الاسم ، فينقص الصوت ويضعف . والترخيم حذف آخر الاسم المنادى المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث)[2] .

وكقوله في باب الجوازم : (الجزم في اللغة : القطع ، فلذلك كان في الكلام حذف الحركة أو ما قام مقامها) [3] .

ومن الملاحظات المهمة على اللباب زهدُ العكبري في الأمثلة والشواهد التي توضح القواعد في مواضعَ عديدةٍ من الكتاب ، وربما كان هذا الزهد مظهرا من مظاهر الإيجاز والاختصار الذي وعد به العكبري في مقدمة كتابه حين قال : (وهذا مختصرٌ ....) [4] . لكنّ هذا الزهد يتعب القارئ غير المتفقه في النحو ، ويستوقفه عند كثير من العبارات[5] .

والعكبري أثناء تناوله لمسائله وموضوعاته يذكر المسألة ، ثم يعرض لما يتعلق بها من آراء نحوية ، ويذكر أدلة النحاة وحججهم التي تدعم آراءهم وما يتعلق بذلك من أمثلتهم ، فقد تعرض لكثرة كثيرة من القضايا التي يختلف حولها النحاة ، بحيث يمكن أن

---

(١) اللباب : جـ٢/ ٩١ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٣٥٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ٢/ ٤٧ ، وانظر كذلك : جـ١/ ٤٠ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٣٠٢ ، جـ٢/ ٧٤ ، ٢٨٤ ، ٤١٦ ، ٤٥٢ ، ٤٦٩.

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٣٩ .

(٥) انظر على سبيل المثال : جـ١/ ٣٤٥ - ٣٥١ ، ٤٤٠ .

نصنّف الكتاب ضمن كتب الخلاف النحوي ، غير أنه لم يُخصَّصْ لذلك ، بمعنى أن مؤلفه لم يكن ينوي وهو يؤلف الكتاب أن يخصصه لمسائل الخلاف .

شواهد الكتاب :

استدل العكبري بالسماع من قرآن وحديث وشعر وكلام للعرب لإثبات صحة القضايا النحوية التي رأى ضرورة إثباتها والاحتجاج لها ، ولتأييد بعض المعاني اللغوية ، ومن استدلاله بالقرآن على صحة القاعدة ما جاء وهو في معرض الحديث عن معاني "مِنْ" حيث قال : **الثالث** : أن تكون بمعنى البدل ، كقوله تعالى : ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [1] ... **والرابع** : أن تكون لبيان الجنس كقوله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[2] ، ... [3]ومن استدلاله بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي قوله : والمقصور من قولك : قصرته أي حبسته ، ومنه ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[4])[5] .

ومن استدلاله بالحديث على صحة القاعدة قوله : (وقد تكون (في) بمعنى السبب كقوله ﷺ : (في النفس المؤمنة مائةٌ من الإبل)[6] .

ويلاحظ تعدد الأوجه الإعرابية لدى المؤلف عند تعرضه لكثير من الشواهد ، قال حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[7] .

(وأما قوله تعالى : (فاصدع بما تؤمر) ففيه وجهان :

أحدهما أن (ما) مصدرية أي بالأمر ، وهو المأمور به .

والثاني هي بمعنى (الذي) فتقديره : بالذي تؤمر بالصدع به)[8] .

---

(١) من الآية ٣٨ / التوبة .

(٢) من الآية ٣٠/ الحج .

(٣) اللباب جـ١/ ٣٥٤ .

(٤) الآية ٧٢/ الرحمن .

(٥) اللباب جـ١/ ٨٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٣٥٨ .

(٧) من الآية ٩٤/ الحجر.

(٨) اللباب : جـ١/ ٢٦٩- ٢٧٠ .

أما الشعر فقد استدل به العكبري على صحة القاعدة وعلى تأييد المعنى اللغوي ؛ فمن الأول قوله : (وقد تكون (على) اسما بمعنى فوق مبنيا ، وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول الشاعر : (من الطويل)

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تمّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قيْض بزيزاءَ مجهل [1]

ومن الثاني قوله : (الإضافة في اللغة : الإسناد) قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حَاريٍّ جديد مشطّبِ

أي : أسندناها)[2] .

وكقوله : (والمقصور من قولك قصرته ، أي : حبسته) ... ومنه قول كُثَيِّر :

وأنتِ التي حبَّبتِ كُلَّ قصيرة إليّ ، وما يدري بذاك القصايرُ

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصارَ الخطا ،شرُّ النساء البحاتر [3]

ومن استدلاله بكلام العرب قوله : (فصل : في مجاز التثنية من ذلك قولهم : (مات حتفَ أنفه) أي : مِنْخَرَيْهِ) [4] .

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن مجاز التثنية : (ومنه ذكر المثنى بلفظ الجمع كقولك : (ضربت رؤوسهما)؛ لأن التثنية في الحقيقة جمع . وقد أمن اللبس ههنا ، إذ ليس للواحد إلا رأس واحد ، ويجوز (رأساهما) على القياس)[5] .

أما العلة فليس ثمة داعٍ للحديث عنها ، فقد أقام العكبري كتابه كله عليها .

---

(١) اللباب : جـ١/ ٣٥٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٣٨٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٨٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٩٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٩٩ ، وانظر كذلك : جـ٢/ ٤٣٥ ، ٤٣٩ .

المبحث الثاني
كتب العوامل النحوية

كتاب "المصباح" في النحو للمطرِّزي (ت : ٦١٠هـ)[١] :

ذكر المطرزي في مقدمة كتابه (المصباح) سبب تأليفه لهذا الكتاب فذكر أن ابنه (مسعودا) بعد أن قرأ كتابه (الإقناع في اللغة) أراد المطرزي أن يزوِّدَه بكتب الإمام عبد القاهر الجُرْجَانِيّ (ت : ٤٧٤هـ) ليَزيدَ من معلوماته النحوية ، ومعارفه اللغوية ، ووجد أن أكثر كتبه تداولا بين أئمة النحو : العوامل المائة ، والجمل ، والتتمة ، لكنه حينما وجدها طويلة ، وفيها كثير من الأشياء المعادة استصفى منها هذا المختصر استثقالا للمعاد واستقلالا للمفاد)[٢] .

ثم بعد أن ذكر مصطلحات علم النحو في باب عقده لذلك وهو (في الاصطلاحات النحوية) نراه يعرف العامل في نهاية هذا الباب بقوله : (والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب) [٣] .

ثم نراه يعرض علينا بعد ذلك أبواب النحو بحسب تأثُّرِها بالعوامل مقسِّما إياها إلى لفظي ومعنوي ، ثم قسّم اللفظيّ إلى قياسيّ وسماعيّ ، ثم عرّف العامل اللفظي القياسي بقوله : (فالقياسيّ : هو ما صحّ أنْ يقالَ فيه : كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا ، كقولنا : " غلام زيد" فإنك لما رأيْتَ أثر الأول في الثاني ، وعرفتَ علَّتَهُ قستْ عليه : دار عمرو ، وثوب بكر) والسماعي : وهو ما صح أن يقال فيه : هذا يعمل كذا ، ، وهذا

---

(١) أ- المطرزي : هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي النحوي الخوارزمي المعروف بأبي الفتح ابن أبي المكارم الأديب ، ولد سنة ٥٣٨هـ ، وتوفي سنة ٦١٠هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ٢/ ٣١١ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولى - مكتبة الشباب بالمنيرة .

(٢) انظر المصباح : ص ص ٣٣ - ٣٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٦١ .

يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوزَه ، كقولنا : إن" الباء" تجر ، و"لم" تجزم ، و"لن" تنصب)[1] .

شرع المطرزي بعد ذلك في دراسة العوامل اللفظية القياسية ، وذكر أنه قدم القياسية لاطرادها ، ولأن الفعل منها ، وهو الأصل في العمل ، وأن جملتها سبعة : (الفعل على الإطلاق ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، والاسم المضاف ، والاسم التام)[2] .

ثم تناول المؤلف العوامل اللفظية السماعية ذاكرا أنها ثلاثة أصناف : (حروف وأفعال وأسماء ، وأن جملتها واحد وتسعون عاملا ، على ماذكره الإمام المحقق في المائة)[3] .

أما العوامل المعنوية عنده ، فقد ذكر أنها شيئان عند سيبويه ، وثلاثة عند الحسن الأخفش وهي : (الابتداء ، ورافع الفعل المضارع ، وعامل الصفة)[4] .

ثم اختتم المؤلف كتابه بتعقيب أسماه : (في فصول من العربية) كالمضمرات والإشارة والتأنيث والتذكير والتوابع بأنواعها ..[5]

ومن خلال دراسة هذا الكتاب يمكن القول إنه قد خُصص للمبتدئين والناشئة ، وقد عرض المطرزي أبواب الكتاب معتمدا على الأمثلة المصنوعة ، وكأنه رأى أن وضوح القاعدة واستيعابها لدى الناشئة يمكن أن يتحقق من خلال هذه الأمثلة التي يسوقها لكي ينسجوا على منوالها ، ومن ذلك قوله : (والمفعول له : هو علة الإقدام على الفعل نحو : ضربته تأديبا له ، وخرجت مخافةَ الشرِّ)[6] .

---

(١) المصباح : ص ٦٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٦٣ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٧٨ وما بعدها ، وانظر كذلك خصائص التأليف النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين لمحمود البصلي – رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة رقم ١٢٦٣ ، ص ص ١٢٤– ١٢٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٢٠– ١٢٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٢٦– ١٥٩ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٦٩ .

وكقوله : (واللام للتمليك نحو : المال لزيد ، وللاختصاص نحو : الحبل للفرس ، وهو ابنٌ له ، وأخٌ له)[1] .

كما أن المسائل النحوية التي اشتمل عليها الكتاب تعدُّ من المسائل العامة ، والمؤلف لم يتطرق إلى المسائل الجانبية التي تتفرع عن هذه المسائل العامة ، ومن ثم فقد رأى أن وضوح القاعدة يمكن أن يتحقق من خلال هذه الأمثلة التي ساقها للتطبيق ، وحتى يمكن للمتعلم أن يحذوَ حَذْوَها ، وخاصة وهو في بداية تعلمه النحو .

أما المسائل الخلافية فقد خلا الكتاب منها تماما ، وربما كان ذلك متساوقا مع منهج المؤلف الذي سار تبعا له في كتابه ، وهو التخفيف على المبتدئ الذي يخطو خطواته الأولى في علم النحو .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد المؤلف على الأمثلة في توضيح قواعده ، فقد اعتمد على الأدلة من المنقول والمعقول من أجل الإحاطة بالقاعدة وزيادة التأكد منها ، ومن ذلك قوله : (وكما يضمر المعمول يضمر العامل ، وذلك في السماعية قليل ، ومنه إضمار " أن" بعد الحروف الستة ، وإضمار "إنْ" مع فعل الشرط فيما يجاب بالفاء إلا ما استثني منه ، وإضمار "رب" بعد الواو والفاء وبل في قوله :

وبلدةٍ لا تُرَامُ خَالِيَةْ ... ...

وعليه قول رؤبة :

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ

وقول امرئ القيس :

فمثلُكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

وقول الآخر :

... ... بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وأصباب

ومن ذلك قولهم : "الناس مجزيون بأعمالهم ، إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًّا فشرٌّ"، ... والقياسية لا تضمر إلا بدلالة الحال أو ما سبق من الكلام ، فمن الأول قولُك للمتهيِّئ للسفر : مكة ، وللمستهلين : الهلال ، بإضمار "تريد" ، وأبصروا ، ومن الثاني قوله :

(١) المصباح : ص ٨٣ .

﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [1] بإضمار " نتَّبع" بدلالة قوله : ﴿كُونُوا هُودًا أو نَصَارَى﴾ عليه)[2] .

أبرز الخصائص المشتركة بين مؤلفات هذا الاتجاه :

- تراوح أسلوب مؤلفات هذا الاتجاه بين الإيجاز والإطناب كما وجدنا عند العكبري ، إذ إن شرح الأصول ومناقشتها يقتضي الوصول إلى قاعدة مختصرة محددة .
- حسن التنسيق والترتيب والتبويب حتى لا تختلط المباحث ، وقد تحققت هذه الخاصية بصورة واضحة في كتابيْ هذا الاتجاه : "اللباب" ، و"المصباح" .
- العناية بالشواهد المختلفة ، سواء أكانت نقلية أم عقلية ترسيخا للأصول .
- الإكثار من الشواهد القرآنية وفصيح الكلام ؛ لكي يعطي الأصل صفة القَبول والتأكيد .
- استنباط الأحكام ، وتعليل الظواهر ، وجواز مخالفة الإجماع ، كما وجدنا عند العكبري في لبابه .

(١) من الآية ١٣٥ / البقرة .

(٢) المصباح : ١٥٥- ١٥٩ .

الفصل الثاني
الاتجاه التجميعي

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

١- المبحث الأول : كتب شرح المتون .

٢- المبحث الثاني : كتب الأمالي النحوية .

٣- المبحث الثالث : كتب حروف المعاني .

المبحث الأول
كتب شرح المتون

كتب شروح الـمُفَصّل :

١- عرائس المحصَّل من نفائس المفصَّل للرازي .
٢- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي
٣- شرح المفصل لابن يعيش
٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب
٥- المكمل في شرح المفصل للزَّيْدانيّ

المقدمة الـجُزُولية وشروحها :

١- المقدمة الجزولية في النحولأبي موسى الجزولي
٢- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبيني
٣- المباحث الكاملية للّوْرَقِيّ

كتب شروح جمل الزجاجي :

١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف
٢- غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة
٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٤- شرح جمل الزجاجي لابن الضائع
٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع

كتب شروح إيضاح الفارسي :

١- شرح الإيضاح للعكبري
٢- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع

كتب شروح اللمع لابن جني :

١- المتبع في شرح اللمع للعكبري
٢- توجيه اللمع لابن الخباز

كتب شروح التسهيل :

١- شرح التسهيل لابن مالك

٢- ارتشاف الضرب لأبي حيان

التذييل والتكميل لأبي حيان

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل

شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي

التحصيل والتمثيل لابن هانئ اللخمي

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش

كتب شروح كافية ابن الحاجب :

١- شرح الرضي على الكافية

٢- شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح اليمني

٣- شرح الكافية المنسوب للقمولي

الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي

شرح الكافية الشافية لابن مالك

كتب شروح ألفية ابن مالك :

١- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان

٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي

٣- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي

شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر الأعمى

كتاب عرائس المحصل من نفائس المفصل للفخر الرازي (ت : ٦٠٦هـ)[1] :

دارت حول كتاب المفصّل شروحٌ كثيرةٌ كان في طليعتها وعلى رأسها شرحُ الإمام الرازي له ، وقد سار في شرحه على الترتيب الذي سلكه الزمخشري دون تقديم

(١) أ- الرازي هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي فخر الدين الرازي توفي سنة ٦٠٦هـ ، انظر ترجمته في الأعلام : جـ ٧/ ٢٠٢ - ٢٠٣ .

ب- حقق هذا الكتاب : أحمد محمد عبد النعيم - رسالة دكتوراه - من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، بمكتبة كلية اللغة العربية رقم ٦١ - رسائل .

أو تأخير أو نقص أو زيادة ، يذكر نصّ المفصل في شرحه بقوله : (المتن) يعقبه بكلمة (قوله) ثم يورد تحتها عبارة المصنف ، ثم يأتي بعد ذلك بكلمة التفسير ، ثم يشرع في الشرح محاولا تفصيل ما أجمله الزمخشري ، واستقصاء ما لم يستقصه ، وتحليل ما اشتمل عليه كلامه من مسائلَ نحويةٍ .

عُنِي الرازي عناية بالغة بذكر معاني الألفاظ من الناحية اللغوية ، سواء ألفاظ المفصل أو الشواهد النحوية من نظم ونثر ، فحينما عرض لقول الزمخشري : (ولكثرة القسم في كلامهم ، أكثروا التصرف فيه وتَوَخَّوْا ضروبا من التخفيف) قال : (قال الجوهري : تقول : وَخَيْتُ وَخْيَكَ أي قصدْتُ قصْدَك)[1] .

وكقوله حينما عرض لقول الزمخشري : (وقد شذّ عن القياس نحو أَجْوَدَتْ ، واستروح ، واستحوذ ، واستصوب ... ، قال الجوهري : أجودتِ المرأةُ : إذا أتت بولد جواد ... واستروح الرجل : من الراحة ... ، واستحوذ عليه الشيطان : أي غلب . وأَخْيَلَتِ السحابة ، وأخالت : إذا كانت ترجي المطر . والغيم : السحاب ، وقد غامت السماء ، وأغامت ، وأغيمت ، وتغيمت كله بمعنى ، وأغيم القوم : أصابهم غيْمٌ)[2] .

وحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3] قال : (قال الجوهري : الْعَمَهُ : التحيّر والتردّد)[4] وكقوله حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[5] (والرحب : السَّعَة ، ورحبة المسجد- بالتحريك - ساحته)[6] .

على أنّ الرجل قد غلب عليه الإطناب والبسط للمسائل والقضايا النحوية التي يعالجها ، والاستقصاء من جميع جوانبها والتقسيم والتفريع ، وكثيرا ما نراه يمهد لتلك المسائل قبل عرضها في صورة بحوث ؛ تهيئة لذهن القارئ حتى لا يفجأه الشرحُ ، قال

(١) عرائس المحصل : ص ٥٨٧ ، وانظر كذلك : ١٣ ، ٣٦ ، ٣٩ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٩٤٢ .
(٣) الآية ٧٢/ الحجر .
(٤) عرائس المحصل : ص ١٣٠ .
(٥) من الآية ٢٥/ التوبة .
(٦) عرائس المحصل : ص٢٩٤ .

قبل أن يشرع في الحديث عن "حتى" : (وقبل الشروع في شرح المتن ، لا بد من الوقوف على بحثين) ، وبعد أن انتهى من هذين البحثين قال : (نعود إلى شرح المتن)[1] .

وكقوله قبل أن يتحدث عن الحروف المشبهة بالفعل : (ونصدره ببحثين)[2] .

عرض الرازي للمسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وكان موقفه في أغلب تلك المسائل موقفا سلبيا ، محايدا ، مكتفيا بمجرد العرض دون إبداء رأيه ، ومن ذلك قولُه : (وقد اختلف أهل البصرة والكوفة في " واو" (رُبَّ) في الصور التي سقطت منها (رُبَّ) نحو قولِهم :

وبلدةٍ ليس بهـــا أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فذهب الكوفيون إلى أنها الجارة ، وإليه ذهب المبرِّدُ من البصريين . ومُعْتَقَدُ أهل البصرة أن واو (رُبَّ) لا تعمل ؛ وإنما تعمل (رُبَّ) مقدرة .وقال قوم : جميع حروف العطف يجوز أن تكون عوضا)[3] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الرازي درج على ذكر موطن الشاهد في كل ما تعرض له من شواهد الزمخشري المنظوم منها والمنثور ، بل إنه يذكر موطن الشاهد حتى في الأمثلة التي ساقها المصنف ، فحينما قال : (واللام للاختصاص ، كقولك : المال لزيد) نراه يقول : (قوله : "المال لزيد" الشاهد فيه : أنك أضفت المال لزيد وخصصته به من بين سائر الناس ، وهذه اللام – وإن أفادت تخصيص المال لزيد – فقد أفادت أمرا آخرَ زائدا على الاختصاص ، وهو أن المال مملوك لزيد)[4] .

وحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾[5] . قال : الشاهد فيه : أن الباء مزيدة في الفاعل ، والمعنى : كفى الله شهيدا)[6] .

---

(١) عرائس المحصل : ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ٦٥ ، ٦٦ ، وانظر كذلك : ص ١٤ ، ٢٣ ، ٥٨٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٤٨ ، وانظر كذلك : ص٨ ، ٣٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٠٧.

(٥) من الآيتين (٧٩) ، (١٦٦) / النساء .

(٦) عرائس المحصل : ص ٤٥ ، وانظر ص ٤٩ .

وللرجل في شرحه اتصالٌ بالذوق البلاغي ، ومن ذلك قوله حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [1] : (وسميت الأوثان رجسا على طريق التشبيه ، يعني : أنكم تنفرون بطباعكم عن الرجس ، وتتجنبونه ، فعليكم أن تنفروا عن الأوثان مثل تلك النفرة)[2] .

شواهد الكتاب :

استدل المؤلف بالسماع الممثل في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب شعرهم ونثرهم ، وقد تنوع استشهاده بين تدعيم المسائل النحوية ، وتأييد بعض المعاني اللغوية ، وإليك بيانُ ذلك :

القرآن الكريم وقراءاته :

سلك المؤلف طريقة من سبقوه من النحاة في الاستشهاد على القواعد النحوية بآيات من كتاب الله ، وكان كثيرا ما يعرب الآية التي يستشهد بها ، وفي أحيان أخرى كان يبيّن أوجه الإعراب المختلفة ، قال حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [3] . قال : (" الواو" للعطف ، و"لا" حرف نهي ، تأكلوا : جزم بـ "لا" ، "أموالهم" نصب مفعول "تأكلوا" ، والهاء والميم خفض بالإضافة ، و"إلى" لانتهاء الغاية . و"أموالكم" جر بـ "إلى" فجعل " إلى" بمعنى الغاية ، ولم يقدرها بمعنى "مع" ...)[4] .

ومن ذكره الأوجه المختلفة ، ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [5] حيث قال : فإن قلت : لأي شيء يرتفع علام الغيوب؟

قلت لرفعه خمسة أوجه :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف .

الثاني : أن يكون خبرا ثانيا .

---

(١) من الآية ٣٠/ الحج .

(٢) عرائس المحصل : ص ١٦ .

(٣) من الآية ٢ / النساء .

(٤) عرائس المحصل : ص ص ٢١-٢٣ .

(٥) الآية ٤٨/ سبأ .

الثالث : أن يكون بدلا من الضمير في "يقذف" .

الرابع : إنه محمول على الضمير في "يقذف" على طريق البيان .

الخامس : هو فاعل "يقذف" ، وحينئذ لا يكون في "يقذف" ضمير ، واستغني عن العائد إلى "ربي" ؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى)[1] .

كما استشهد المؤلف بالقراءات ، لا يفرق بين متواترة وغيرها ، فالقراءة سنة متبعة ، والقراء لا يأتون بشيء من عندهم ، بل يلتزمون بما نزل على النبي ﷺ ، ومن ذلك قوله : (فإن قلت : هل بين ذكر المصدر بصيغته ، وبين " أنْ" مع الفعل فرق في المعنى ؟ قلنا : ذكروا في ذلك ثلاثة فروق : ... وثالثها : أن حرف "أن" مع الفعل نازل منزلة الاسم المضمر ، وهو أعرف المعارف بخلاف المصدر . وإنما قلنا : إنه نازل منزلة الاسم المضمر؛ لأنه يمتنع وصفه ، كما يمتنع وصف الأسماء المضمرة ... ولذلك أجمع القراء الثمانية على النصب في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[2] . كما ذكرنا ، وقرأ الحسن والأعمش شاذا : ﴿فما كان جوابُ قومه﴾ بالرفع على أنه اسم "كان" ، وجعلا قوله : ﴿إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ هو الخبر)[3] .

الحديث الشريف :

لم يرفض الرازي الاستشهاد بالحديث الشريف ، إلا أنه كان مقلّا من الاستدلال به ، وقد تنوّع استشهاده به بين تدعيم قاعدة نحوية ، وتأييد معنى لغوي ، كقوله : (يقال : أضرت الغيلة بولد فلان : إذا أتيت أمه وهي ترضعه . وفي الحديث : "لقد هممت أن أنهي عن الغيلة" (والغيلة : اسم ذلك اللبن)[4] .

على أن الرجل قد يصف الحديث بالشذوذ ، كقوله : (وبعض العرب يرفع الفعل بعد " أن" تشبيها بـ "ما" قالوا : وهذه لغة شاذة قليلة ، كما شذ قوله ﷺ " كما تكونوا يُوَلَّى عليكم " محذوفا منه النون)[5] .

---

(١) عرائس المحصل : ص ١٣٩ .

(٢) من الآية ٨٢/ الأعراف .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٩٤٢ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٧ .

ولا يليق فعل مثل هذا من الإمام الرازي؛ إذ كيف يوصف كلام صدر عنه ﷺ بالشذوذ ، وهو أفصح من نطق بالضاد .

الشعر :

استدل الرازي بالشعر على إثبات القواعد وبيانها ، ومن ذلك استدلالُه بقول الشاعر :

لله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ بمُشْمَخرٍّ بـه الظّيّانُ والآسُ

على أن من معاني اللام أن تكون بمعنى الواو في القسم .[1]

وكقوله : (اعلم أن كلمة" ما" إذا دخلت على " رب" كفَّتْها عن العمل ، وهيأتها للدخول على الفعل) ، كقوله :

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفود [2]

كما استدل بالشعر على تأييد المعنى اللغوي ، كقوله : (قال الجوهري : "الجامل" : القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه ، قال الشاعر :

فإن تك ذا مال كثير فإنهم لهم جاملٌ ما يهدأ الليلَ سامرُهْ [3]

أما يتعلق بالشاهد الشعري من نص المفصل ، فإنه كان حريصا على تفسير الكلمات التي تحتاج إلى تفسير ، مع نسبة الشاهد إلى صاحبه في أحيان كثيرة ، وكثيرا ما يذكر موطن الشاهد فيه ، وربما أعرب بعض كلماته ، وأحيانا يأتي به بين عدة أبيات ، وقد يأتي ببيت قبله ، وببيت بعده ، فعند تعرضه لقول الشاعر :

تلك الحرائرُ لا رباتُ أخمرةٍ سودُ المحاجر لا يقْرَأْنَ بالسور

قال : (الشاهد فيه أن الباء مزيدة ، والمعنى : لا يقرأن السور . وأخمرة : جمع خمار ، والخمار للمرأة تقول منه : اختمرت المرأة . والمحاجر : جمع محجر . قال في شامل اللغة : محجر العين : ما يبدو من النقاب) .

قال الجوهري : (السور : جمع سورة ، مثل بسرة وبسر ، وهي : كل منزلة من البناء . ومنه : سورة القرآن ؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى ، والجمع سوَر بفتح الواو)[4] .

---

(١) عرائس المحصل : ص ٥٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٦١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٦٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٤٥ .

وعند تعرضه لقول الشاعر الذي أنشده سيبويه لعبد مناة الهذلي :

لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس

نراه يقول : (لقائل أن يقول : إن أبا سعيد نسبه إلى "أمية بن أبي عائذ") . وقيل : البيت لمالك بن خويلد الخزاعي ، من هذيل - وفيه خلاف - وهو ثابت في ديوان شعره ، وأوله :

يا ميّ إن تفقدي قوما وَلَدْتِهِم أو تُخلسيهم فإن الدهر خلاسُ
يا ميّ لا يعجز الأيام مبترِكٌ في حومة الموت رزّامٌ وفرّاسٌ
يحمي الصريمةَ أُحدانُ الرجال له صيدٌ ومجترئٌ بالليل همّاسُ

ثم شرع في الحديث عن موطن الشاهد ، وتفسير الكلمات التي تحتاج إلى تفسير ، ثم إعراب بعض كلماته .

ومن ذكره المعنى العام للبيت ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر من المفصل :

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هبّ الرياحُ الزعازعُ

حيث قال بعد أن بيَّن موضع الشاهد ، وفسّر الكلمات التي احتاجت إلى تفسير : (والمعنى : أنه مدح أهله وقبيلته بالسماحة والجود في فصل الشتاء ، الذي يضِنُّ فيه أهل البوادي ؛ لأن المِيرَةَ تنقطع عنهم فيه ، وتعِزُّ الأقوات ، ويُعْدمُ المرعى ، فمن كان جوادا في مثل هذا الوقت ، فما ظنّك بجوده وكرمه في غيره)[1] .

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب فنراه يستدل به سواء على صحة القاعدة أو تأييد معنى لغوي ، قال وهو بصدد الحديث عن معاني اللام : (أن تكون للتعدية ، ولها في هذا الوجه حالتان : إحداهما : أن يجوز سقوطها وثبوتها ، كقولهم : "نصحتك ونصحت لك")[2] .

وكقوله : (الباء معناه الإلصاق كقولك : به داء ، أي التصق به وخامره .
خامره : أي لزمه ، من قولهم : خامر الرجل المكان ، إذا لزمه)[3] .

---

(١) عرائس المحصل : ص ٩٤ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٥١ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص٣٩ .

أما الأدلة العقلية فقد تمثلت لديه في القياس الذي اعتمد عليه في تأسيس بعض قواعده كقوله : (وقد تكون (مِنْ) مزيدة في المنصوب ، نحو : "ما رأيت من أحد" ، والتقدير : ما رأيت أحدا . قال عبد القاهر : والقياس أن تكون مزيدة في المنصوب ؛ لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية ، ألا ترى أنها توصل معانيَ الأفعال إلى الأسماء ، وتوقعها عليها)[1] .

وكما يستدلّ الرازي بالسماع ، ويعتدّ بالقياس ، يستدلّ بالإجماع ، ومن ذلك قوله : (وقوله : ما جاءني مِنْ أحد) كلمة "مِنْ" فيه زائدة على معنى أنها لو لم تدخله ، كان الكلام مستقيما ، ولا يراد به أنها لا تفيد شيئا ، فإنها تفيد التوكيد بالإجماع)[2] .

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي (ت : ٦١٧هـ) [3] :

كان من الذين شرحوا المفصل الإمام الخوارزمي آتيا على جميع ما أشكل فيه من لفظ ومعنى ، بعد أن حلق عليه قريبا من ثلاثين سنة كما ذكر في مقدمته لهذا الشرح[4] .

وقد التزم الشيخ في شرحه بترتيب كتاب المفصل ، فلم يقدم ولم يؤخر ، ولم ينقص من أبوابه ، يعمد إلى تجزئة الأبواب إلى فقرات ، تبدأ كل فِقرة بإيراد نصٍّ من كلام الزمخشري يورده الشيخ الخوارزمي يبدؤه بقوله : "قال جار الله" ثم يشرع في إيضاحه وشرحه بعد قوله : "قال المشرح" ، وإذا دعته الحاجة إلى الاستطراد ، عقد لذلك فصلا تحت عنوان " تخمير" ، وربما أورده تحت قوله "لطيفة" .

---

(١) عرائس المحصل : ص١٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٦ .

(٣) أ- الخوارزمي هو : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ، مجد الدين (ت : ٦١٧هـ) ، انظر ترجمته في الأعلام : جـ ٦/ ٨ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي- بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م .

(٤) انظر شرح المفصل للخوارزمى : جـ١/ ص ص ١٣٢- ١٣٣ .

شرح الخوارزمي ما جاء في مقدمة المفصل من الغريب والغامض ، وضمن هذا الشرح فوائدَ لغوية ونحوية وأدبية .

ثم تناول متن المفصل بالشرح والتعليق بحيث لم يترك شيئا من مسائله وبحوثه . وقد كان المؤلف مولَعا بالإكثار من ذكر معاني الألفاظ من الناحية اللغوية ، سواء في ذلك ألفاظ المفصل ، أو الشواهد النحوية المنظوم منها والمنثور ، فقد شرح الخوارزمي أغلب كلمات المفصل شرحا لغويا ، معتمدا في ذلك - غالبا - على"الصحاح" للجوهري ، فحينما تعرض لقول الزمخشري في باب المفعول المطلق : "ومنه ما جاء مثنى وهو حنانيك ، ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك" .

نراه يقول : (الحنان : هو الرحمة ، يقال : حنّ عليه حنانا ، وقولهم : حنانيك معناه : رحمة بعد رحمة .

ألَبَّ بالمكان إذا أقام به ولزمه عن ابن السكيت ، وقال الخليل : لبّ بالمكان لغة فيه حكاها أبو عبيد ، وقال الفراء : ومنه قولهم : لبيك ، أي أنا مقيم على طاعتك ..) [1] .

وحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾[2] بالرفع والنصب ، قال : (عفو المال ما يفضل عن النفقة ، يقال أعطيته عفو المال ، يعني بغير مسألة) قال :

خُذي العفوَ مني تستديمي مودَّتي[3]

وفي باب القسم حينما تعرض لبيت المفصل ، والذي أنشده سيبويه لعبد مناة الهذلي :

تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس

قال : ما قبل البيت :

يا مي إن سباع الأرض هالكة والعفر والأدم والآرام والناس

والخنس لن يعجز ... ... البيت

(١) شرح المفصل : جـ١ / ٣١٠ .

(٢) من الآية ٢١٩/ البقرة .

(٣) شرح المفصل : جـ٢/ ٢٢٥ .

وبعده :

يا مـي لـن يعجـز الأيـام مبتـرك في حومة المـوت رزام وفـراس

الـخَنَسُ : تأخر الأنف عن الوجـه مـع ارتفـاع قليـل في الأرنبـة ، والبقـر كلـها خنس . قال الأزهري : أراد " بذي حيد" وَعْلاً في قرنه أنابيبُ ملتويةٌ ،وروايته فيه كسر الحاء . ويقال الحيد مواضع نواتئ في قرنه ...

والظيان : يـاسمين الـبر . والآس نقـط العـسل تقـع مـن النحـل علـى الحجـارة فيستدلون بتلك النقط على مواضع النحل .

المبترك هو المعتمد والمراد به الأسد . والرزام هو المصوت ، والأسد إذا ترك على فريسته رزم .

(يقول : الآفات التي تقع في الدهر لا يسلم منها هذا الوعل الذي في رأس الجبـل له ما يرعاه وما يشربه ، والظيان والآس إبهام)[1] .

وهكذا رأينا الشيخ من خلال تلك النصوص مولعا بالإكثار مـن معـاني الألفـاظ لغويا ، سواء ما يتعلق بألفاظ المفصل ، أو الشواهد النحوية من شعر ونثر .

وقد يقوم الخوارزمي بإعراب بعض كلمات الزمخشري زيادة في التوضيح والبيـان فحينما قال الزمخشري في باب العلم : (وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييـز ..) . نراه يقول : (قوله : فيحتاج ، منصوب على أنه جواب النفي)[2] .

عرض الشيخ الخوارزمي كثيرا من مـسائل الخـلاف بـين البـصريين والكـوفيين ، وربما اكتفى بالإشارة العابرة في بعض تلك المسائل كقوله : (وهذه المسألة فيها خلاف بين البصرية والكوفية)[3] ، ونراه أحيانا يعرض بعض هذه المسائل عرضا مفصلا ، دون أن يبديَ رأيه ، أو يرجح قول فريق على آخر ، ومن ذلك قوله في باب خبر إن وأخواتها : (خبر إن مختلَفٌ في ارتفاعه ، فعند البصريين أنه مرتفع بهذا الحرف ، فكمـا عمـل هـذا الحرف في المنصوب عمل أيضا في المرفوع . وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعـا بـه في الابتداء) ثم ذكر حجج الفريقين ، دون أن يرجح أيا منها على الآخر[4] .

(١) شرح المفصل : جـ ٤/ ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٧٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٢٨١ - ٢٨٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، والصفحات نفسها .

وفي أحيان أخرى نراه يعرض المسألة الخلافية عرضا وافيا ، مرجحا ما يراه ويدلل على ذلك ، مدعما ما يذهب إليه بالشواهد السمعية أو العقلية ، مع ملاحظة ميله في أغلب تلك المسائل إلى الكوفيين ، يؤيد فيها آراءهم ، فحينما عرض لمسألة إدخال الألف واللام على المضاف في العدد ، أيّد الكوفيين بقوله : (والذي ذكره البصريون قياس ، ومذهب الكوفيين استحسان والطبع ينزع إليه فوجب أن يجوز)[1] .

وكذلك فعل حينما عرض لمسألة الاشتغال بين الفريقين حيث أيّد الكوفيين بقوله : (وإنما الوجه الصحيح ههنا ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب المتقدم ينتصب بهذا الفعل الواقع بعد الضمير ، والضمير ينتصب على البدل منه)[2] .

موقف الخوارزمي من الزمخشري والنحاة :

كان الخوارزمي يتمتع بشخصية نافذة ، لها آراؤها الخاصة ووجهة نظرها المستقلة ، وهو لم يكن على اتفاق تام مع النحاة ، وإنما كان يختلف معهم ، ويستدرك عليهم بردود غلب عليها طَابَعُ الخشونة والقسوة والثورة والاندفاع أحيانا ، انظر إليه وهو يقول (اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط)[3] ، وكقوله في الباب نفسه : (أجمع النحويون عن آخرهم على أن عمر وزُفَرَ غير منصرفين ، وهذا إجماع باطل)[4] وكقوله بعد أن أورد قول جار الله في باب الفاعل : (والمرفوع في قولهم : هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[5] : (اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاما ليس حلو المذاق ، وهو مما يَمُجُّهُ السمعُ بالاتفاق ..)[6] . وغير ذلك من العبارات التي هاجم بها النحاة ، والتي لم يكن يليق بمثله استعمالُها .ومع أن الخوارزمي كان يقدّر الزمخشري حقَّ التقديرِ ، ويَلقِّبه (بشيخنا) إجلالا له ، إلا أنه كان كثير الاعتراض عليه ، فحينما قال

(١) شرح المفصل : جـ ٢/ ٨ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٣٨٣ - ٣٩٠ .
(٣) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٢٠٩ .
(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٢١٤ .
(٥) من الآية ٦ / التوبة .
(٦) شرح المفصل : جـ١ / ٢٤٨ .

الزمخشري في باب الإضافة : (وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلا جاء ما فيه تنوين أو نون ، وما عدم واحدا منهما شرعا في صحة الإضافة ..) . قال معترضا عليه : (هذا الكلام مختلٌّ بمرة ، وأنا أولا أشرحه ثم أعترض عليه ، ثم أذكر الصحيح ..) . ثم قال بعد أن شرحه : (وهذا كلام ليس بعده في الفساد منتهى)[1] .

على أن الخوارزمي قد وافق الزمخشري مؤيدا له في كثير من المسائل ، فحينما قال جار الله (وقولهم : قوله – عز وجلّ- : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[2] إنها بمعنى "على" عمل على الظاهر . والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف منه) نراه يقول مؤيدا له : (لم يزل الناس يقولون بأن " في" تفيد من التمكن ما لا تفيده " على" بدليل أن الكائن في الظرف وإن تحرك لا يكاد يخرج عن الظرف بخلاف المستعلي)[3] .

والخوارزمي يعمد إلى إثارة الاحتمالات ويسهب في تعدد الآراء وكثرة الوجوه للإجابة عنها ، ومن ذلك ما جاء حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[4] حيث قال : فإن سألت : لمَ لا يجوز أن تنتصب "كتاب الله عليكم" بعليكم؟ أجبت : لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما تقدمها من الأسماء ، فإن سألت هذه المسألة يختلف فيها أهل البصرة والكوفة؟ أجبت : لأنك إذا قلت زيدا دونك ، والثريد حيهل ، فإنه ينبو عن الطبع ، وهذه المسألة بحكم الحِسّ فمن كان له فَلْيُحِسّ)[5] .

وللرجل اهتمامٌ بعلم العروض ، فحينما تعرض لبيت أبي دؤاد يصف البرق ، في باب الإضافة :

أسال البحار فانتحى للعقيق

نراه يقول : (هذا البيت من الطويل محذوف العروض والضرب)[6] .

---

(١) شرح المفصل : جـ٢/ ١١-١٢ .

(٢) من الآية ٧١/ طه .

(٣) شرح المفصل : جـ ٤/ ١٦ .

(٤) من الآية ٢٤/ النساء .

(٥) شرح المفصل : جـ ١/ ٣٠٨ .

(٦) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ٦٣ .

ومن منهج الخوارزمي أنه ربما صدر الباب بمقدمة يمهد فيها لذلك الباب قبل أن يشرع في شرحه ، ومن ذلك ما جاء في أول القسم الثالث في (الحروف)[1] .

شواهد الكتاب :

اهتم المؤلف بالشواهد ترسيخا لكل ما ذكره من قواعدَ نحويةٍ وغيرِها ، وكانت شواهده من القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره ، وإليك بيان ذلك :

القرآن الكريم :

استشهد الخوارزمي في شرحه بكثير من الآيات القرآنية وأورد كثيرا من القراءات لمختلف القراء معربا لها أحيانا ، فحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [2] قال : (ثمود في قراءة الرفع مرفوع بالابتداء وهديناهم خبره ، وأما على قراءة النصب ، فهو منصوب بعامل تقديره ، وأما معاملتنا ثمود فهديناهم)[3] .

ومن مظاهر اهتمامه بالآيات القرآنية ذكره – أحيانا – معنى الآية التي يتعرض لها ، قال حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [4] ومعنى الآية : (يحتوى على مسألة من السير ، وهي أنه تعالى قد حظر ذوات الأزواج أن تتزوج من لها زوج إلا من سُبِيَتْ من دار الحرب ، وأخرجت إلى دار الإسلام ، فإنها تَحِلُّ لمن يتملكها ، وإن كان لها زوج لوقوع الفرقة بينه وبينها ، لأنها شريعة شرعها الله لنا وكتاب كتبه علينا)[5] .

الحديث الشريف :

استشهد المؤلف بالحديث النبوي الشريف لإثبات الأحكام النحوية ، قال في باب الاستثناء : (المستثنى بليس منصوب لا محالة ومنه قوله ﷺ على ما رواه أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي : "ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذتُ عليه ليس أبا الدرداء" ، وفي الحديث : "كل ما أنهر الدَّمَ وأفْرى فَكُلْ ، ليس السِّنَّ والظُّفُر فإنهما مدى الحبشة")[6] .

---

(١) شرح المفصل : جـ ٤/ ٥ .

(٢) من الآية ١٧/ فصلت .

(٣) شرح المفصل : جـ ١/ ٣٨٨ .

(٤) من الآية ٢٤/ النساء .

(٥) شرح المفصل : جـ ١/ ٣٠٨ .

(٦) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٤٥٩ .

وقد يستدلّ المؤلف بالحديث لتأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (والفديد : هو الصياح ، وقد فدّ يفدّ فديدا ، ورجل فداد ، وفي الحديث : "إن الجفاءَ والقسوةَ في الفدّادِين" وهم الذين تعلو في حروثهم ومواشيهم أصواتهم[1] .

الشعر :

استشهد المؤلف بعدد كبير من الشواهد الشعرية إضافة إلى ما أتـمّه من الـشواهد التي جاءت ناقصة في المفصل ، وإلى تتمة الأبيات التي لا يظهر المعـنى إلا بهـا مجتمعـة ، كإيراد ما قبل البيت وما بعده ، وهو كثيرا ما يفعل ذلك ، وقد جاءت شواهده لإثبات الحكم النحوي وتأييد المعنى اللغوي ، ومن الأول قوله : (كما يقال مـررت بـه ، يقـال مررت عليه . في الحماسة :

مررْتُ على دارِ امرئ السوءِ حوله لبونٌ كعيدانٍ بحائطِ بستانِ[2]

ومن الثاني قوله : (أيّة : طريقة ، وفي شعر البحتريّ :

ألست محدثا عن جرم رأيك أية ذهبا)[3]

وكقوله : (الـمُنْهَمُّ الـمُذَاب ، يقال : هَمَّ الشحم فانهمّ . قال :

يهمّ فيه القوم همّ الشحم)[4]

ومما يلفت النظر في استشهاده بالشعر كثرة استدلاله بشعر من لا يحتج بشعره مـن الشعراء المحدثين كالمتنبي والبحتري وأبي العلاء وغيرهـم[5] ، علـى أنـه لم يكـن يجيـز الاحتجاج بـشعر هـؤلاء المحـدثين ، فقـد كـان يـورد أشـعارهم علـى سـبيل التمثيـل والاستئناس ، ولا يعدها شواهد تثبت حكما نحويا ، أوتُبْنَى قاعدةٌ عليها .

ومن مظاهر اهتمامه بالشعر أنه قد يستطرد أحيانا إلى ذكـر مناسـبة البيـت الـذي يتعرض له أو يسوقه ، فحينما تعرض لقول الشاعر في المفصل :

ألم يأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي بمـا لاقـت لبـونُ بـني زيـاد

(١) شرح المفصل : جـ١/ ١٦٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٤/ ٢٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٤٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ٤/ ٢٩ .

(٥) انظر المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٦ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٧١ ، ٣٩١ ، ٤٣٩ .

ذكر البيت الذي بعده وهو :

وَمَحْبِسُهَا على القرشيّ تُشرى بأدراع وأسياف حداد

ثم قال : (وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد طلب من قيس بن زهير درعا ، فبينما هو يخاطبه ، والدرع مع قيس إذ أخذها الربيع ، وذهب بها فلقي قيس أم الربيع ، وهي فاطمة ابنة الخرشب فأسرها ليرتهنها حتى يرد عليه درعه الربيع ، فقالت له : يا قيس : أين عَزَبَ عقلُك؟ أترى بنى زياد مصالحيك وقد أخذت أمهم فذهبت بها ، وقد قال الناس ما قالوا ، و"يكفيك من شرّ سماعُه" فخلّى عنها وأخذ إبل الربيع فسار إلى مكة فاشترى بها من عبد الله بن جدعان سلاحا) [1] .

كما أكثر المؤلف من الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالها لإثبات الأحكام النحوية ، ومنه قوله في باب الصفة : (ويوصف بالمصادر كقولهم : مررت برجل حَسَبُكَ وشَرَعُكَ ، ... والمعنى من النحو الذي تشرع فيه وتطلبه ، وفي المثل : " شَرَعُكَ ما بلغك المحلّ" يضرب في التبليغ باليسير)[2] .

الأدلة العقلية : وتمثلت عنده في القياس والعلة :

أما القياس فقد أدار عليه الكثير من المسائل النحوية ، ومن ذلك ما جاء حينما قال جار الله عن اسم ما ولا المشبهتين بليس : (وشبههما بليس في النفي ، والدخول على المبتدأ والخبر) ، حيث قال : (قياس الشبه الذي يوجب فيه المشبه الحكم مثل هذا ، وهذا لأن" ما" ينزل منزلة ليس في المعنى ، لا يفوته شيء من أشياء ليس إلا الصورة ، وكذلك لا)[3] .

وأما العلة فنراه قد عني بتعليل كثير من الظواهر النحوية ، فحينما قال جار الله في باب العلم : (وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضاف ولقب ، أضيف اسمه إلى لقبه ، فقيل : هذا سعيد كرز ... ، وإذا كان مضافا أو كنية أُجْرِيَ اللقبُ على الاسم فقيل :

(١) شرح المفصل : جـ٤/ ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ٢/ ٩١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٢٩٤.

هذا عبد الله بطة) . نراه يقول : "وإنما يضاف أحد الاسمين إلى الآخر توخيّا للاختصار ، وإنما يُؤَخَّرُ اللقب لأنه لو قُدِّمَ لوقعت الغُنْيَةُ عن الاسم ونحن نريد أن نذكر كليهما ، وإنما يجري اللقب على الاسم مطلقا لعدم إمكان الإضافة)[1] .

شرح المفصل لابن يعيش (ت : ٦٤٣هـ)[2] :

ذكر الشيخ ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب سبب تأليفه له ، وهو كما يقول : (اشتمال المفصل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معانٍ فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل ، فاستخار الله تعالى في إملاء كتاب يشرح فيه مشكله ، ويوضح مجمله ، ويتبع كل حكم منه حججه وعلله)[3] .

وقد شرح ما جاء في مقدمة المفصل من الألفاظ الغريبة والغامضة ، وضمّنه فوائد لغوية ونحوية وأدبية .

أما متن المفصل ، فقد تناوله بالشرح والتحليل بحيث أتى على كل مسائله وبحوثه ، لم يترك شيئا منها .

وقد التزم الشيخ ترتيب الزمخشري ، فلم يقدم ولم يؤخر ، ولم ينقص من أبوابه ، كما التزم بنصّ عبارته ، يتبعها بالشرح والتحليل والتعليق ، مصدِّرًا نص كلام الزمخشري بقوله : (قال صاحب الكتاب ، ومصدِّرًا شرحه بقوله : قال الشارح .

عُنِيَ ابن يعيش عناية فائقة بالناحية اللغوية وضبط الكلمات ، فقد أكثر من ذكر معاني الألفاظ سواء في ذلك ألفاظ المفصل ، أو الشواهد النحوية شعرية ونثرية ، كقوله : (واللعن الطرد والبعد ، يقال للطريد لعين ، ورجل لعْنة بسكون العين ، يلعنه الناس كثيرا ، ولَعَنَةٌ بالتحريك يلعن الناس كثيرا)[4] .

---

(١) شرح المفصل : جـ١/ ١٧٤ .

(٢) أ- ابن يعيش هو : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي ، المعروف بابن يعيش ، ولد سنة ٦٤٣هـ ، انظر ترجمته في : (الأعلام جـ٩/ ٢٧٢ ، وبغية الوعاة جـ٢/ ٣٥١ - ٣٥٢ ، ووفيات الأعيان جـ٧/ ٤٦- ٥٣) .

ب- شرح المفصل لابن يعيش ، نشرته مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٥ .

وكقوله : (وفاطمة فاعلة من فطمتِ الأمُّ ولدها فهي فاطمة وكذلك حاتم ونائلة ، حاتم فاعل من حتمت الأمر إذا أحكمته ، أو من الحتم وهو القضاء ، ونائلة فاعلة من نلته نولا ، ونولته أي أعطيته)[1] .

ويلاحظ اهتمام ابن يعيش بشرح الأبيات الشعرية ، يعربها ، ويذكر معانيَ مفرداتها ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن العلم المركب : (ومنه برِق نحره ، وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد في قوله :

نُبئتُ أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديدُ

وهو فعل سمي به وفيه ضمير فاعل ، ولذلك حكاه مرفوعا ، ولو كانت التسمية بالفعل وحده ، لكان من قبيل ما لا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت ، يقال فدّ الرجل يفِدُّ فديدا ، إذا صوّت ورجل فداد شديد الصوت ، وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالي ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ، ولا يمتنع تقديمه عليه ، وإن كان العامل معنى كما قالوا : كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد ؛ لأنه مصدر كالنهيق والنذير ، فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه ، وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دلّ عليه "لهم فديد" ..)[2] .

وكقوله حينما ساق البيت :

على أنها تعفو الكلوم وإنما نُوَكَّلُ بالأدنى وإنْ جلّ ما يمضي

(البيت من الحماسة لأبي خراش الهذلي ، وهو من قطعة أولها :

حمِدت إلاهي بعد عروة إذْ نجا خراشٌ ،وبعضُ الشرّ أهونُ من بعض

والشاهد فيه قوله " على أنها" على تأنيث القصة أي على أن القصة تعفو الكلوم ، الكلوم جمع كلم وهي الجراح ، تعفو أي تدرس من قولهم : عفت الرياحُ المنزلَ ، أي درسته ، والمراد أن الكلوم قد تنسى وإنما نوكل منها بما يقرب حدوثه ، وإن كان ما مضى منه جليلا فاعرفه)[3] .

---

(١) شرح المفصل جـ ١/ ٢٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه جـ١ / ٢٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه جـ ١١٧/٣- ١١٨.

وتجدر الإشارة إلى طول باع ابن يعيش في الشرح وذكر اختلاف العلماء ، مع نسبته الآراء لأصحابها ، ومن ذلك قوله : (لما ورد عنهم لولاي ولولاك وعساك وعساني ، وليست هذه الكنايات من ضمائر المرفوع ،والموضع موضع رفع تشعب فيه آراء الجماعة ، فذهب سيبويه إلى أن موضع الضمير في لولاي ولولاك خفض وحكاه عن الخليل ويونس) ثم ذكر حجة هذا الفريق ، وأخذ في مناقشته ثم ذكر بعد ذلك رأي الأخفش والفراء وهو (أن الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع) ثم ذكر حجتهم ، وأخذ في مناقشتها [1] .

ويلاحظ ميل الشيخ في شرحه إلى البصريين ؛ لأخذه بمصطلحاتهم ، وتأييده لأكثر آرائهم ، وهو يضيف نفسه إلى سلكهم بقوله : "أصحابنا" في كثير من المواضع[2] .

وللرجل اهتمامٌ بالناحية البلاغية ، ومن ذلك قوله في شرح أول مقدمة المفصل "اللهَ أحمد" (وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه ، وإنما قدم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى ، والعرب تقدم ما هم ببيانه أعنى نحو قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[3] وأصل الكلام نعبدك ونستعينك ، فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ، ولو أتى به على أصله وقال أحمد الله لجاز ، إلا أنه يكون خبرا سَاذَجًا بلا تخصيص ، ولا دلالة على العناية به)[4] .

كما كان له اهتمام بالناحية العروضية ، كقوله حينما ساق قول الشاعر :

على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العِصِيّ

(البيت لأبي ذؤيب من قصيدة أولها :

عرَفْتُ الديار كرقم الدّويّ يُزبِّرها الكاتبُ الحِمْيَرِيّ

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة ، وتروى مقيدة ساكنة ، وهي من المتقارب ، فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ، ووزنه فعولن عصي يو ، ومن قيدها كانت من الضرب الثالث ، وهو المحذوف ووزنه فع عصي)[5] .

---

(١) شرح المفصل جـ٣/ ١٢١- ١٢٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه جـ١/ ٨٨ ، ١٠٤ .

(٣) الآية ٤ / الفاتحة .

(٤) شرح المفصل جـ ١/ ٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه جـ١/ ٣١ .

وبعد ، فالكتاب يُعدُّ من أوسع شروح المفصل ، وأغزرها علما ، إلى جانب أنه كتاب لغة وأدب ونحو وبلاغة .

شواهد الكتاب :

استدل المؤلف بالسماع الممثل في القرآن والحديث الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم على النحو التالي :

القرآن الكريم وقراءاته :

ذكر ابن يعيش حشدا كبيرا من الآيات القرآنية استدلالا على صحة القاعدة وتأييدا للمعاني اللغوية .

وهو يقبل القراءات ما وافق منها قواعد النحو ، وأما ما خالف منها ظاهر القاعدة النحوية ، فإنه يتلمس لها وجها من التأويل ، حتى تكون موافقة لها ، كما أنه يعمل على توجيه تلك القراءات ، ومن ذلك قوله : (فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] فقد قرأ ابن كثير وحفص إنْ بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو إنّ هذين لساحران بتشديد النون والياء في "هذين" ، وقرأ الباقون بتشديد النون والألف ، فأما قراءة ابن كثير وحفص فعلى أنّ إنْ المخففة من الثقيلة ، ودخلت اللام فرقا بينها وبين النافية وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل وهو المختار في إن المكسورة إذا خُفِّفَتْ ، وقال الكوفيون إنْ ههنا بمعنى النفي واللام بمعنى إلا ، والتقدير ما هذان إلا ساحران ، وهو حسن على أصلهم ، غير أن أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى إلا ، وأما قراءة الجماعة إن هذان لساحران ، فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال ، كأنهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها ، وإن كانت ساكنة كقولهم في ييأس ياءس ؛ وقال أبو إسحاق الهاء مرادة والتقدير : إنه هذان لساحران ، واللام مزيدة فيه للتأكيد وحسُن دخولُها في الخبر ، حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمر فكأنها في الحكم بعد إن فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها ، وقال قوم إن ههنا بمعنى نعم ، والمعنى نعم هذان لساحران ، واللام مزيدة للتأكيد ، وكان محلها أن تكون في الاسم إلا أنهم أخّروها إلى الخبر لوجود لفظ إنّ ، وإنْ كانت بمعنى نعم) .[2]

---

(١) من الآية ٦٢/ طه .

(٢) شرح المفصل جـ ٣/ ١٢٩ - ١٣٠ .

ومن استدلاله بالذكر الحكيم على تأييد المعنى اللغوي قوله : (و"المحفوف" المحوط الذي قد أطيف به ، يقال : حفّ به أي أطاف ، قال الله تعالى :﴿وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ﴾ [1] أي جعلنا النخل مطيفا بهما)[2] وكقوله : (الكافل من كفل اليتيم إذا كفاه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[3])[4] .

الحديث الشريف :

أقر ابن يعيش الاستشهاد بالحديث الشريف لإثبات الأحكام النحوية ، ولم يكن من المانعين الاستدلال به ، لكن الملاحظ أن شواهده في هذا الكتاب من الحديث الشريف كانت قليلة بالمقارنة بشواهده من القرآن والشعر .

الشعر :

أكثر ابن يعيش من الاستدلال بالشعر على صحة القاعدة وبيانها ، و لتأييد المعاني اللغوية ، إضافة إلى ما ورد في المفصل من الشواهد الشعرية ، وإلى تتمة الأبيات التي لا يظهر المعنى إلا بها مجتمعة كإيراده ما قبل بيت المفصل ، وما بعده ، وإكماله الأبيات التي جاءت في أصل المفصل .

ولابن يعيش عنايةٌ واضحةٌ بالقياس ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن الاسم المعرب : (اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها ، وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين : أحدهما : أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى ...

الوجه الثاني : أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها ، وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف ؛ لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ، ولذلك كانت الحركات هي الأصل ، هذا هو القياس)[5] .

---

(١) من الآية ٣٢/ الكهف .

(٢) شرح المفصل جـ ١/ ٦ .

(٣) من الآية ٣٧/ آل عمران .

(٤) شرح المفصل جـ ١/ ١٦ .

(٥) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٥١ .

الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ)[١] :

خلا الكتاب من مقدمة توضح لنا سبب تأليف ابن الحاجب لكتابه كما فعل شراح المفصل ، ولكنه بدأ مباشرة بشرح مقدمة المفصل شرحا مختصرا سريعا ، وضمّن هذا الشرح فوائد لغوية وأدبية ونحوية ، ثم تناول المتنَ بالشرح والتعليق حتى أتى عليه كله لم يترك شيئا من بحوثه ومسائله ، وقد التزم ابن الحاجب في شرحه ترتيب المفصل فلم يقدم ولم يؤخر ، ولم ينقص من أبوابه وفصوله ، غير أنه لم يكن ملتزما بنصّ عبارة الزمخشري ، إذ لم يكن ينقل نصّ المتن كاملا ، وإنما يجتزئ منه ، ثم يقول إلى آخره كأن يقول : (قوله : ومن خواص النداء الترخيم إلى آخره . قال الشيخ ..) .[٢] وهذا مما يشكّل صعوبة على القارئ ، الأمر الذي يجعله مضطرا إلى اصطحاب "المفصل" معه ، وهو يقرأ الإيضاح لابن الحاجب .

لم يكن ابن الحاجب من الذين أولعوا بذكر معاني الألفاظ من الناحية اللغوية ، سواء ألفاظ المفصل أو الشواهد النحوية من شعر ونثر ، بل إنه لم يكن مهتما بهذا الجانب اهتماما كبيرا ، لكننا لا نعدم أن نجد طرفا من هذا في ثنايا شرحه ، ومن ذلك قوله : (وأبو براقش طائر يتلون .. ، ومنه برقشت الشيء أي لونته ، وابن داية الغراب ، قال الشاعر :

ولما رأيتُ النَّسرَ عزّ ابن دأية وعشّشَ في وكريه جاشت له نفسي

لما كان يقع على داية البعير كثيرا سمي بذلك . وابن قِترة حية قصيرة خبيثة ، وقيل : ذكر الأفاعي . وبنت طَبَق : حية إذا نامت كانت كالطبق ، وبها كنوا عن الداهية ، أخذته بنات طبق ، وابن مقرض : قتال الحمام ، وحمار قبّان : دويبة ..) .[٣]

عرض ابن الحاجب للمسائل التي اختلف فيها النحاة ، مع ملاحظة أنه لم يكن يتوسع في سرد الآراء والمناقشات ، وإنما كان عرضه في أغلب تلك المسائل عرضا خاليا

---

(١) أ- ابن الحاجب هو أبو عمرو بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب ، ولد سنة ٥٧٠هـ وتوفي سنة ٦٤٦هـ ، انظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري جـ١/ ٥٠٨) .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني- بغداد سنة ١٩٨٢م .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : جـ١/ ٢٩٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٨٧-٨٨ .

من التطويل المملّ أو الاختصار المخلّ ،وكان ينسب الآراء إلى ذويها في أغلب تلك المسائل ، كما كان يرجح رأي فريق على آخر ، وغالبا ما يكون هذا الفريق هو البصريين ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن الحروف المشبهة بالفعل : (قوله : وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة) .

قال الشيخ : هذا مذهب البصريين وهو الصحيح ، والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة ، أو لم تمضِ ، فيجيزون أن زيدا وعمرو قائمان ، والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجملة بشرط أن يكون الاسم غير معرب مثل قولك : أنك وزيد ذاهبان ، والذي غرّ الجميع ما جاء عن بعض العرب – أنك وزيد ذاهبان ، وليس بمستقيم ولا يثبت لمثله حجة ؛ لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، والوجه ما قاله البصريون)[1] .

شواهد الكتاب :

لوحظ قلة الشواهد في الكتاب ، وربما كان ذلك بسبب كثرة الشرح والإيضاح ، وقد تنوع الشاهد في الكتاب ما بين آية قرآنية ، وحديث شريف ، وكلام للعرب شعرهم ونثرهم ، إضافة إلى شواهد المفصل ، وإلى تتمة الأبيات التي لا يظهر المعنى إلا بها مجتمعة ، كإيراد ما قبل البيت وما بعده ، وهو قليلا ما يفعل ذلك ، وإليك بيان ذلك :

القرآن الكريم وقراءاته :

استشهد ابن الحاجب بآيات من القرآن على إثبات الأحكام النحوية ، مع ملاحظة أنه في استشهاده بتلك الآيات لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عما أضمر عامله على شريطة التفسير : (وإذا نصب مثل قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[2] على القراءة الشاذة ، فالتقدير : وأما هدينا ثمود فهديناهم ، لأن الفعل لا يليها ..) .[3] وكقوله : (قوله : وبعض العرب يرفع الفعل بعد

(١) الإيضاح : جـ٢/ ١٨١ ، وانظر كذلك : جـ١/ ١٥٥ ، ١٩٦ ، ٢١٣ ، ٢٤٩ ، ٣٦١ .
(٢) من الآية ١٧/ فصلت .
(٣) الإيضاح : جـ ١/ ٣١٣ .

أنْ تشبيها بما . قال الشيخ : وهذا شاذّ ، وعليه ما روي شاذا في قوله تعالى : ﴿أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [1] . وكذلك ما أنشده في قوله :

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما مني السلامَ وأنْ لا تُشعرا أحدا)[2]

أما **الحديث الشريف** فإنه لم يكثر من الاستشهاد به على عادته في معظم كتبه ، والأحاديث التي استشهد بها في الكتاب لا تجاوز أصابع اليد الواحدة ، ومن ذلك استدلاله بحديث : " كما تكونوا يولّى عليكم" على تشبيه (ما) بـ (أنْ) فجاء "تكونوا" محذوفا نونه ، والوجه إثباته)[3] .

وكذلك استدلّ بحديث : ("لِتأخذوا مَصافَّكم" على دخول لام الأمر على الفعل ، وإن كان للفاعل المخاطب)[4] .

الشعر :

استدل بالشعر على إثبات الحكم النحوي ، كقوله : (وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر :

ذريني إنَّ أمرَكِ لنْ يُطاعا وما أَلْفَيْتِني حِلمي مُضاعا)[5]

وقد يستدلّ به على تأييد المعنى اللغوي ، ومنه قوله : (الإنصاف النصفة ، وهو إعطاء الحق من النَّصْف ، كأنه لزم النصف المخصوص ، ولذلك سمي إنصافا قال الشاعر :

ولكنَّ نصفا لو سببتُ وسبَّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وقد اهتم ابن الحاجب اهتماما قليلا بالأبيات الشعرية الواردة في نص المفصل ، فنراه في بعض الأحيان يذكر معاني بعض مفرداتها ، أو يعرب بعض كلماتها ، وقد يذكر البيت الذي قبله أو الذي يليه ، وقليلا ما فعل ذلك على عكس ما وجدنا عند شراح المفصل أمثال الرازي ، والخوارزمي ، فحينما تعرض لقول الشاعر :

على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصيّ

---

(١) من الآية ٢٣٣/ البقرة .

(٢) الإيضاح : جـ ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٢٣٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٢٧١ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٤٥٢ .

ذكر البيت الذي قبله وهو :

عرفت الديار كرقم الدوي يزبرها الكاتب الحميري

ثم قال : (أطرقا ، فأطرقا اسم لبقعة معروفة أيضا .. يقال أصله أن رجلا قال لصاحبه فيها أطرقا تخويفا فسمي به . وبالبيات الخيام حال من الديار ، وإلا الثمام استثناء منقطع ، وإلا العصي معطوف عليه ..)[1] .

وقد يستطرد أحيانا إلى ذكر مناسبة البيت الشعري ، ومن ذلك قوله – وهو قليل– : (وسبب قول عبيد :

يا ذا المخوِّفَنا بمقتل شيخه حُجْر تمنّي صاحب الأحلام

لا تبكنا سفها ولا ساداتنا واجعل بكاءك لابن أمِّ قطام

أن قوم عبيد قتلوا أبا امرئ القيس حجرا وهو ابن أم قطام ، فتوعدهم امرؤ القيس ، فقال له ذلك)[2] .

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب ، وإنما استدل به على صحة القاعدة ، كما أنه اهتم بالأمثال التي وردت في المفصل ، فنراه كثيرا ما يذكر مضرب المثل وموارده ، ومن ذلك ما جاء عندما ساق المثل : "شرٌّ يُجيئك إلى مخةِ عُرْقوب" حيث قال : (يضرب في شدة الضرورة المحوجة إلى ما لا يليق)[3] .

وكقوله : (وأما (أَصْبِحْ ليلُ) فلجريه مثلا يضرب في شدة طلب الشيء ، وقيل أول من قاله امرأة طرقها امرؤ القيس ، وكان مبغضا فجعلت تقول أصبحت يا فتى فيقول : لا . فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه لفرط تضجرها فقالت : "أصبح ليل")[4] .

أما الأدلة العقلية فتمثلت عنده في القياس والعلة : يتناول ابن الحاجب القياس كلما اقتضت القاعدة النحوية ذلك ، قال في باب التحذير : (قوله : ومن المنصوب باللازم إضماره قولك : في التحذير إلى آخره .

---

(١) الإيضاح : جـ ١/ ٧٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٢٧٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٨٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٢٨٨ .

قال الشيخ : هذا ينقسم إلى قسمين : منه ما هو سماعي ... ، ومنه ما هو قياسي ، فالقياسي ما بدأ به في قوله : إياك والأسد ، وهو كل موضع كان الاسم فيه محذورا وذكر المحذر منه بعده بحرف العطف أو بحرف الجر ، كقولك : إياك والأسد ، وكقولك : إياك من الأسد ..)[1] .

كما أشار ابن الحاجب إلى بعض التعليلات في شرحه ، ومنها قوله : (قوله : ويجوز حذف حرف النداء عما لا توصف به أي) .

قال الشيخ : ذكر القيد ، وهو مشعر بالعلة . ووجه التعليل به أن قولك : يا رجل أصله يا أيها الرجل ... فحذفوا الألف واللام استغناء عنها بيا فحذفوا أي ، لأنهم ما أتوا بها إلا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فبقي يارجل فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيُخِلُّوا بحذف أشياء كثيرة)[2] .

وكقوله : (الموصولات من جملة المبنيات ، وعلة بنائها واضح ، وهو احتياجها إلى ما يكملها كاحتياج الحرف إلى متعلقه)[3] .

موقف ابن الحاجب من الزمخشري :

كان ابن الحاجب يتمتع بشخصية ناقدة ، فهو لم يكن على اتفاق تام مع الزمخشري ، وإنما كان يختلف معه ، ويستدرك عليه ، ومن ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر : (قوله : هما الاسمان المجردان للإسناد .

قال الشيخ : حدَّ المبتدأ والخبر بحدٍّ واحد بعد ذكرهما بخصوصية اسميهما ، ومثل ذلك غير مستقيم ؛ إذ لا يستقيم أن يحدّ مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك ويقصد به تحديدهما فكذلك هذا ..)[4] .

وكقوله وهو بصدد الحديث عن خبر"ما" و"لا" المشبهتين بليس : (وقوله : وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرؤون : ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾[5] إلا من درس كيف هي في المصحف .

---

(١) الإيضاح : جـ ١/ ٣٠٥ ، وانظر كذلك جـ ١/ ٧٨ ، ٢٤١ ، ٣٢٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١ / ٢٨٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٤٨١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٩٧ .

(٥) من الآية ٣١/ يوسف .

قال الشيخ : غير مستقيم لأنه لا يحل أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم تنقل تواترا ، ويقرؤون "ما هذا بشر" يؤذن بأن لأهل كل لغة أن يقرؤوا بلغتهم ، ويؤذن بأن هذه القبيلة كانت تفعل ذلك ، وليس ذلك بمستقيم . وقوله "إلا من درس كيف هي في المصحف " يؤذن بأن القراءة كانت سائغة ثم لما كتب في المصحف لم يسغ إلا على ما يوافقه ، وكلاهما غير مستقيم) .[1]

"المكمل في شرح المفصل" للزَّيْداني (ت : ٧٢٧هـ)[2]

كان من بين الذين اضطلعوا بشرح المفصل الإمام الزيداني لما دعاه إلى ذلك فئة خلصائه ، وزمرة أعوانه (فقد دعاني فئة خلصائي وزمرة أعواني إلى أن أشرح لهم كتاب المفصل في النحو ، وراموا أن يكون شرحا لا يبقى معه في المفصل إشكال ، ولا يحصل من طوله ملال ، ولا يكون في الفوائد إخلال .. فأجبتهم إلى ملتمسهم)[3] .

وقد التزم الزيداني في شرحه بترتيب كتاب المفصل ، فلم يقدم ولم يؤخر ، ولم ينقص من أبوابه ، وقد عمد إلى تجزئة الأبواب إلى فِقرات ، تبدأ كل فِقرة بإيراد نص من كلام الزمخشري ، ثم يأخذ الزيداني في الإيضاح والشرح .

وعلى عادة شراح المفصل شرح المؤلف ما جاء في مقدمة المفصل من الغريب والغامض ، وضمنه فوائد لغوية ونحوية وأدبية .

أما المتن فقد حاول الزيداني تفصيل ما أجمله الزمخشري ، واستقصاء ما لم يستقصه ، وإتمام ما لم يتمَّه ، متناولا له بالشرح والتعليق ، حيث أتى عليه كله لم يترك شيئا من مسائله وبحوثه .

ويلفت النظر في هذا الشرح تفسيرُ المؤلف للمفردات الغامضة في متن المفصل ، وهو لم يكتفِ بهذا ، بل تناول بالشرح المفردات الغامضة والمعاني غير الواضحة فيما

---

(١) الإيضاح : جـ ١/ ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) أ- الإمام الزيداني هو : الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني مظهر الدين ، توفي سنة سبع وعشرين وسبعمائة . انظر ترجمته في كشف الظنون جـ ٢/ ١٦٩٩ ، وهدية العارفين جـ ٥/ ٣١٤ .

ب- حقق هذا الكتاب : أحمد عبد الوهاب محمد المليجي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر سنة ١٤١٢هـ ، رقم ٢٨٤٩ بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة - رسائل .

(٣) المكمل في شرح المفصل : ص ١ .

استشهد به من آيات قرآنية ، وكلام للعرب شعرهم ونثرهم ، متوسعا في ذلك أيما توسع ، فالرجل مولع بالإكثار من تفسير الألفاظ من الناحية اللغوية ، وإنا لواجدون أمثلة هنا و هناك ، فحينما ساق قول الزمخشري : (ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هَمًّا) نراه يقول : (الكيد : مقاربة الفعل . الهم : القصد ، أي ولا أفعل ما تطلبه أيها المخاطب ، ولا أكاده كيدا ، أي : ولا أقربه قربانا ، ولا أهمه هما ، أي : ولا أقصده قصدا .

(ولا أفعلن ذلك ورغما وهوانا) يعني : أفعل ما تكره وأرغمك رغما ، والرغم : لصوق الأنف بالتراب ، والمراد منه الذل ، ولا يجوز أن يكون رغما مصدر أرغمك ، بضم الهمزة ، بل تقديره : أرغمك فترغم رغما ، أي : فتذل ذلا من مخالفتي إياك)[1] .

وهكذا ،فالكتاب ذخيرة لغوية مهمة للمتأدب والدارس ، وبهذا يعطينا الإمام الزيداني فكرة واضحة عن مشاركته مشاركة طيبة في المجهود اللغوي إلى جانب المجهود النحوي .

عرض المؤلف لبعض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون عرضا مقتضبا؛ إذ لم يكن يعنى كثيرا في شرحه بعرض المسائل الخلافية وأقوال العلماء ، مع ملاحظة ميله إلى الإيجاز غير المخل ، ووقوفه موقفا محايدا إزاء تلك المسائل مكتفيا بمجرد العرض ، فلا يبدي رأيا ، ولا يرجح قول فريق على آخر ، ومن ذلك ما جاء في مسألة (رافع الخبر) حيث قال : (ذهب البصريون المتأخرون إلى أن تجريد المبتدأ والخبر عن العوامل للإسناد ، هذه الصفة رافعة للمبتدأ والخبر ، فاختار المصنف هذا القول ، وذهب البصريون المتقدمون إلى أن تجريدهما للإسناد رافع للمبتدأ ، وهذه الصفة والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر . وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ رافع الخبر ، والخبر رافع المبتدأ)[2] .

وفيما عدا ذلك نراه يستطرد ويسهب ويطيل ويذكر قصصا ويشير إلى حكايات تجعله يخرج عن المنهج العام في أحيان كثيرة ، كأن يذكر قصة المثل المأثور أو قصة البيت

(١) المكمل : ص ١٩٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٥٠ .

الشعري أو قصة الحديث الشريف ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لحديث زيد بن ثابت – رضي الله عنه – (هؤلاء المحمدون بالباب) حيث قال : (قصته أن عمر – رضي الله عنه – قسم حُللا بين الناس ، فجاء محمد بن أبي بكر ، ومحمد بن جعفر ، ومحمد بن طلحة ، ومحمد بن حاطب إليه في طلب نصيبهم ، فلم يتيسر لهم الدخول عليه ، فدخل زيد بن ثابت ، وقال : يا أمير المؤمنين ، هؤلاء المحمدون بالباب يطلبون الكسوة ، فأعطاهم عمرُ نصيبَهُم)[1] .

ومن الأمور الملاحظة في شرح الرجل أنه عني كثيرا ببيان موضع الشاهد في الأبيات الشعرية التي تعرض لها ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر :

كم نالني منهمُ فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

حيث قال : (والمراد بالاستشهاد : نصب المميز وهو "فضلا" لوقوع الفاصل بين "كم" وبين "فضلا")[2] .

اعتراضه على الزمخشري :

تمتع الزيداني بحرية رأي وشخصية نحوية ولغوية مستقلة ، ومن هنا وجدناه يوافق الزمخشري في كثير من آرائه ، ويؤيده فيها ، وأحيانا يعترض عليه إذا وجد أن الحق ليس في ركابه ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الزمخشري : (المفعول فيه : هو ظرفا الزمان والمكان ، وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت) . حيث قال : (وقوله "وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت" في هذا الكلام خَبْطٌ ؛ لأن ظرف الزمان يكون مبهما ومؤقتا ، ولكن ظرف المكان لا يكون إلا مبهما ؛ لأنا نعني بالظرف ما يكون منصوبا من الزمان والمكان ، والمكان المؤقت لا ينصب بل يكون جارا ومجرورا ، وإذا كان جارا ومجرورا ، فلا يقال إنه ظرف)[3] .

شواهد الكتاب :

استشهد الزيداني بالسماع الممثل في القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف ، وكلام العرب شعرهم ونثرهم ، لكن الملاحظ في شرحه عنايته الواضحة بشواهد المفصل ، يقوم بإعرابها ، وتفسير ما غمض من ألفاظها ، من ذلك ما جاء عند تعرضه

(١) المكمل : ص ص ٩٢ – ٩٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٧٤٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٨٩ .

لقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (١) . حيث قال : (الذين : موصول ، وأموالهم : مفعول ينفقون ، بالليل والنهار : ظرفه ، سرا وعلانية : حالان من ضمير ينفقون ، وإنما ذكرهما مفردين مع أنهما حالان من ضمير مجموع ؛ لأنهما مصدران ، والمصدر يقع على القليل والكثير ، والتقدير : ينفقون مُسِرِّين ومعلنين والجملة صلة الذين ، والموصول وصلته مبتدأ ، وأجرهم : مبتدأ ثان ، و" فلهم" خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول)(٢) .

وحينما ساق قوله تعالى : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٣) . نراه يقول : (الإفراغ : الصب ، القطر : النحاس المذاب)(٤) .

أما فيما يتعلق بالشواهد الشعرية ، فقد كان الزيداني يقوم بتفسير الغامض من ألفاظها ، وتارة يأتي ببيت قبل الشاهد ، وأخرى ببيت بعده ، وأحيانا يأتي به بين عدة أبيات ، ويبين المعنى العام ، وكثيرا ما كان يبين موضع الشاهد ويعرب بعض كلماته ، وقد اجتمع كل ذلك عندما تعرض لقول النعمان بن المنذر :

قد قيل ذلك إن حقا وإن صدقا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

حيث ذكر قصته ، وذكر أثناء القصة خمسة أبيات للبيد الشاعر ، وفسّر الغامض من ألفاظها ، وشرحها ، ثم ذكر بيتين قبل بيت النعمان ، وفسر ما يحتاج من كلمات إلى تفسير ، وبين موضع الشاهد في البيت ، وأعرب بعض كلماته(٥) .

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب ، وإنما عني به شرحا وتفسيرا وإيرادا لمضرب المثل ومورده ، ومن ذلك ما جاء حينما ساق المثل : "أو فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ" حيث قال : (الفرَق بفتح الراء : الخوف ، قيل : إن رجلا عمِل للحجاج عملا فرضِيَه ، فقال : "أوَ كل هذا حبا ؟" بفتح الواو وهمزة الاستفهام ، يعني : أفعلت هذا لحبك إياي ، فقال : " أو فَرَقا خيرًا من حُبٍّ" بسكون الواو ، أي : فعلت هذا لأني أحبك حبا ، أو أَفْرَقُكَ فرَقا)(٦) .

---

(١) من الآية ٢٧٤/ البقرة .
(٢) المكمل : ص ١٦٨ .
(٣) من الآية ٩٦/ الكهف .
(٤) المكمل : ص ١٣٩.
(٥) انظر المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٧٩ - ٣٨٢ .
(٦) المصدر السابق نفسه : ص ١٨٨ .

وحينما ساق المثل : "غَضَبَ الخيل على اللُّجَم" قال : (يقال : لمن غضِب على أحد لا يقدر أنْ يضرَّه ، أي غضبت غضب الفرس على اللجام ، يعني : لا يقدر الفرس أن يدفع اللجام عن فمه ، ولا أن يمضغه ، فلذلك لا تقدر على إيصال مضرّة إلى الذي غضبت عليه)[1] .

وهكذا ، فالكتاب موسوعة ثقافية لا تقتصر على فن النحو فحسب ، بل تمتدّ إلى الأدب واللغة .

كما أنه لم يهمل الاستشهاد بالحديث في مجال القواعد النحوية ، غير أنه لم يكن مكثرا ، ومن ذلك استدلاله بحديث : "سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جَدُّك ، وجَلَّ ثناؤُك ، ولا إلهَ غيرُك" على فتح اسم "لا" ورفع خبرها ، حيث إن اسم "لا" مفرد)[2] .

أما الأدلة العقلية فجاءت ممثلة في العلة والقياس ، فقد عُني بتعليل الظواهر النحوية كقوله : (وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا ... وعلته : أن الشخص قد يصدر عنه فعلان مختلفان ، أو يكون فيه وصفان ، أو أكثر ، فيجوز الإخبار عنه بكليهما ، كقولك : "هذا حلو حامض" أي فيه طرف من الحلاوة ، وطرف من الحموضة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾[3])[4] .

وكقوله : (الآن مبنية على الفتح ، وعلة بنائها أنها وضعت أول ما وضعت بالألف واللام ، لأنها أشبهت الحروف ؛ لأن الحروف هي التي وضعت على حالة واحدة ، وأما الأسماء فتكون أولا نكرة ، ثم يدخل عليها الألف واللام)[5] .

كما اعتنى الزيداني بتطبيق القياس في شرحه للمفصل ، قال حينما ساق قول الزمخشري : (والمبتدأ على نوعين : معرفة وهو القياس) . ، (وجه القياس : أن المبتدأ محكوم عليه بالقيام وغيره ، والحكم على الشيء لا يفيد إلا إذا كان المحكوم عليه

---

(١) المكمل : ص ١٨٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٨٧ .

(٣) الآية ١٤ / البروج .

(٤) المكمل : ص ١٦٧ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٧٠٦ .

معرفة ، وقد يجوز في ستة مواضع أن يكون المبتدأ نكرة ؛ لأن النكرة في هذه المواضع يحصل فيها نوعٌ من التخصيص ، فيقرب من المعرفة)[1] .

ملامح مشتركة بين شراح المفصل :

يحسن بنا بعد أن انتهينا من دراسة الكتب التي شرحت المفصل أن نجمل أبرز الملامح المشتركة بين تلك الكتب ، وهي :

- قام شراح المفصل جميعا بشرح مقدمة الزمخشري ، وضمنوا هذا الشرح فوائدَ لغويةً وأدبيةً ونحويةً وبلاغيةً .
- حفلت كل تلك الشروح بآراء علماء اللغة ، وذكر معاني الألفاظ من الناحية اللغوية ، سواء في ذلك ألفاظ المفصل أو ألفاظ الشواهد المنظوم منها والمنثور ، على تفاوت نسبي بينهم قلة وكثرة ، فقد وجدنا الرازي والخوارزمي والزيداني مولعين بهذا الجانب ، ووجدنا ابن الحاجب والسلسيلي مقلَّيْن من ذلك ، أما ابن يعيش فقد توسط بين هؤلاء وأولئك .
- عنيت تلك الشروح جميعا بشرح شواهد المفصل ، وبيان موضع الشاهد فيها وذكر مناسبتها ، وإعراب بعض كلماتها ، وتفسير الغامض منها ، على تفاوت بينهم في ذلك ، وأكثرهم تعرضا لذلك الرازي والزيداني والخوارزمي وابن يعيش ، وأقلهم تعرضا لذلك ابن الحاجب والسلسيلي .
- عرضت تلك الشروح جميعا لمسائل الخلاف بين النحاة ، مع اختلاف فيما بينهم من حيث القلةُ والكثرةُ ، ومن حيث موقفُ كلٍّ منهم من هذه المسائل ، فابن الحاجب والزيداني لم يكونا يعنيان كثيرا في شرحهما بعرض المسائل الخلافية وأقوال العلماء ، وإذا تعرضا لذلك ، يكون عرضهما موجزا إيجازا غير مخل ، مع محاولة الترجيح ، على حين نجد الرازي يميل إلى الإطناب ، واستقصاء المسألة من جميع جوانبها ، والتقسيم والتفريع ، غير أنه كان يقف موقفا محايدا في أغلب تلك المسائل ، مكتفيا بمجرد العرض .
- الإكثار من الشواهد كثرة ملحوظة .
- التعرض لبعض الجوانب البلاغية والعروضية .

---

(١) المكمل : ص ١٥١ .

"المقدمة الجُزُولية في النحو" لأبي موسى الجزولي (ت : ٦٠٧هـ)[١] :

اشتمل كتاب الجزولي على ثمانين بابا بدأها بأقسام الكلام على عادة النحويين في التأليف ، وقد خلا الكتاب من مقدمة وخاتمة ، وقسم الجزولي موضوعاته إلى أبواب ، وقد يقسم الموضوع الواحد إلى أبواب ، يستقل بعضها عن بعض كما في (النداء) حيث قسمه إلى خمسة أبواب منفصلة [٢] ، كما احتوى الكتاب على بعض الأبواب الصرفية واللغوية .

وقد يخالف الجزولي النحاة فيما درجوا عليه في ترتيب أبوابهم النحوية ، فقد أفرد للموصولات بابا [٣] ، على حين درج النحاة على إدراجه مع أسماء الإشارة .

وقد يكرر الجزولي الباب الذي هو بصدد الحديث عنه أكثر من مرة ، من ذلك مثلا أنه عقد لاسم الفاعل بابين بينهما بعض الأبواب النحوية ، الأول تحت عنوان باب (اسم الفاعل)[٤] ، والثاني تحت عنوان باب (اسم الفاعل المصوغ من العدد)[٥] .

ويلفت النظر في المقدمة اعتمادُ المؤلف اعتمادا كبيرا على المنطق في صياغة أحكامه ، وربما شكّل ذلك صعوبة في فهمها ، وربما استغلاقها إلا على المتخصصين ، ومن ذلك قوله في أول المقدمة : (الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع . كل جنس قسم إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه ، أو نوع قسم إلى أشخاصه ، فاسم المقسوم يصدق على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع ، وإلا فليست الأنواع أنواعا له ، ولا الأشخاص أشخاصا لتلك الأنواع)[٦] .

---

(١) أ- الجزولي هو : أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلل‍بخت بن عيسى بن يوماريلي الجزولي البزدكتني ، ولد سنة ٥٤٠هـ ، وتوفي سنة ٦٠٧هـ (انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ٢/ ٢٣٦-٢٣٧)

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، وراجعه كل من الدكتور حامد أحمد نيلن ، والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٩٨٨م) .

(٢) انظر المقدمة الجزولية : ص ص ١٨٦ - ٢٠٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٥٢ ، وما بعدها .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١٤٦ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص١٧٥ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٣ .

والاختصار سمة واضحة من سمات المقدمة (فالجزولي يجرد القواعد تجريدا بعيدا عن الأمثلة والشواهد بحيث لا يدرك مراده إلا العالِمون)[1] .

يقول مثلا في تعريف المفعول : (ما تضمنه الفعل من حدث وزمان ، والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب)[2] .

فهو هنا قد عرّف المفعول تعريفا مختصرا ، ثم لم يشفع هذا التعريف بأمثلة وشواهد توضح المراد منه كما يفعل النحويون ، وهذا هو دأبه وديدنه وهُجَيْراه في كل تعريفات المقدمة ، مما جعلها صعبة الفهم والتناول إلا على المتخصص في علم النحو .

فالرجل قد اقتصر على سرد قواعد النحو دون كتابة شاهد واحد في كثير من الأبواب (ولعله أراد أن يخضع ما لديه من النحو للمنطق لمعرفته به ، وربما كان هذا هو الذي دفعه إلى قلة الاستشهاد في مقدمته ، وهذا دون شك ينقص من قيمة المقدمة الجزولية ؛ إذ إنه لو أكثر من الشواهد واستوفاها في مواضعها لكان لكتابه شأن عظيم)[3] .

المقدمة خالية من التطبيق ، لا شيء يوضح أحكامها المتلاحقة من الأمثلة والشواهد التي درج النحاة على إيرادها ، اللهم إلا في مواضعَ قليلةٍ جدا ، ويمكن القول إن الجزولي جمع أكثر ما يمكن من الأحكام النحوية في أقلِّ قدر ممكن من الألفاظ ، ولا أدلَّ على ذلك من أن بعض الأبواب في كتابه لم يتجاوز بضعة سطور ، ومثال ذلك (باب كسر همزة إن) إذ كل ما قاله في هذا الباب هو : (إنّ تكسر مبتدأة وجواب القسم وفي خبرها اللام وصلة وبعد واو الحال ، وبعد القول المجرد من الظن والطلب ، وما عدا هذه المواضع فبخلافها ، وإن شئت قلت : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهي فيه مكسورة ، وما انفرد بأحدهما بخلافه ، وإن شئت قلت : كل موضع هو للاسم المفرد فهي فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للكلام فبالخلاف)[4] .

---

(١) انظر مقدمة المحقق : ص ٦٥ .

(٢) المقدمة الجزولية : ص ٥ .

(٣) انظر مقدمة المحقق : ص ٦٧ .

(٤) المقدمة الجزولية : ص ١٢١ .

وهذا هو كل ما ذكره في هذا الباب ، دون أن يتطرق إلى مثال أو شاهد يوضح به أحكامه وقواعده ، وهذا هو ديْدَنُهُ في غالب أبوابه كما أسلفت .

ونحن نلحظ أن الرجل كثيرا ما يشير في أثناء عرضه إلى اللغات التي يمكن أن ترد في كلمة ما ، من ذلك قوله : (وفي حم خمس لغات : إحداها ما ذكرناه ، والأخرى ان يكون من باب دلو ، والأخرى أن يكون من باب يد ، والأخرى أن يكون من باب جبء ، والأخرى أن يجريَ على ما ذكر أنه أصله)[1] .

والمقدمة عارية عن إيراد اختلاف النحاة وآرائهم ، وإن عرض لها فإنه يَمَسُّها مسًّا خفيفا ، وعلى استحياء ، وربما كان هذا متوافقا مع طبيعة الكتاب وهي الاختصار الشديد؛ إذ إنّ الجزولي لا يسهب في تعدد الآراء وعرض أقوال النحاة واختلافاتهم في المسالة ، ومن ذلك قوله : (إنّ المكسورة متى خُففت وأُعملت فحكمها حكم الثقيلة ، ومتى خففت وألغيت ووليَتْها الأسماء فمبتدآت ويجب إثبات اللام ، فإن وليتها الأفعال لم تكن إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر عند البصريين ولزمت اللام ، ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل ويجب إثبات اللام)[2] .

وهو يخلط بين المصطلحات الكوفية والبصرية ، فنراه مثلا يستعمل مصطلح (النعت) [3] وهو مصطلح كوفي في مقابل (الصفة) [4] . وهو مصطلح بصري ، كما يستعمل مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله)[5] في مقابل (نائب الفاعل) .

شواهد الكتاب :

ذكرنا قبل ذلك أن المقدمة الجزولية أحكام متلاحقة ، ولا شيء يوضح هذه الأحكام من الأمثلة والشواهد ، ورغم ذلك فإننا لا نعدم استشهاد المؤلف في مواضعَ قليلة من المقدمة ببعض آيات من القرآن أو بعض أبيات من الشعر وكلام العرب ، من

(١) المقدمة الجزولية : ص ١٩ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١١٤ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٥٦ .
(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٦١ ، ٦٢ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ص ٥٩ ، ١٤١ .

ذلك قوله : (النفس يجوز فيها التذكير على المعنى ، والتأنيث على اللفظ ، قال تعالى : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا﴾[1] وقال تعالى : ﴿قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾[2])[3] .

والملاحظ على استدلال الجزولي بالشعر أنه يركز اهتمامه في البيت الشعري على موطن الشاهد ، فليس مهما عنده أن يأتيَ بكامل البيت ، وإنما يقتصر على الشطر المشتمل على الشاهد ، حتى إنه يكتفي في معظم الأبيات التي استشهد بها بالكلمة أو بالكلمتين ، إذا كان ذلك يحقق الغرض المطلوب .

ومن استشهاده بكلام العرب قوله : (المنصوبات بفعل يلزم إضماره من المفاعيل : المنادى والمشغول عنه الفعل ، وما انتصب في قولهم : إياك والأسد ، وماز رأسك والسيف ، وإياي والشر ، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ، وشأنك والحج ، وامرأ ونفسه ..) .[4] وأما الحديث الشريف فقد جاءت المقدمة غفلا منه ، وبالنسبة للأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس التعليلي ، ومن ذلك قوله : (وأصل البناء للأفعال ؛ لأنها تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها ، وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعته الاسم ، ومضارعته له من ثلاثة أوجه : الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء عليه)[5] فهو هنا يعلل إعراب ما أعرب من الأفعال لمضارعته الاسم .

شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشَّلَوْبين (ت : ٦٥٤هـ)[6] :

الكتاب كما هو واضح من عنوانه شرح لكتاب القانون في النحو تصنيف أبي موسى الجزولي (ت : ٦٠١هـ) شرحه الأستاذ أبو علي الشلوبين .

---

(١) من الآية ٥٦/ الزمر .

(٢) من الآية ٥٩/ الزمر .

(٣) المقدمة الجزولية : ص ٢٦٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٨ .

(٦) أ- الشلوبين هو : عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، الإشبيلي ، أندلسي نحوي ، لقب أبو علي بالشلوبين ، وبالشلوبيني حينا ، ولد سنة ٥٦٢ه ، وتوفي سنة ٦٥٤هـ ، انظر ترجمته في إنباه الرواة : جـ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٥ ، وبغية الوعاة : جـ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور : تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٤م- مؤسسة الرسالة - بيروت .

وإذا كان اللورقي في شرحه على المقدمة قد شرح المتن كله من أوله إلى آخره كما سوف نرى ، فإن أبا علي لم ينهج في شرحه لتلك المقدمة منهج من يشرح الكتاب كله ، بل ترسّم في شرحه طريقا واضحة من أول الكتاب إلى آخره ، وذلك أنه كان ينتخب من متن الجزولية ما يراه خليقا بالشرح والإيضاح ، فيشرحه ويعلق عليه ، ولم يشرح المتن كله . وأول ما يلفت النظر في شرح أبي علي هو تأثره بالمنطق وإغراقه فيه ، وقد تجلى ذلك واضحا في حدّه للحدود ، وفي عباراته ومصطلحاته ، قال وهو بصدد الحديث عن الكلام :

تعريفه وأقسامه :

(وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه ، أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة بوجه ، لا على مذهب من حقق ، ولا مذهب من قرب ؛ لأن الأشخاص لا تنحصر ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم)[1] .

وكقوله في الباب نفسه : (وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع ، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة حقيقة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عَلِمَ مقدمات من علم النطق ، وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمعوَّل في جواب ما هو ، والمعول في جواب أي شيء هو ..)[2] .

والكتاب لم يخلُ من التعرض للجوانب اللغوية أثناء الشرح ، من ذلك قوله : (الضحى- بضم أوله - صدر النهار ، والضحاء - بفتح الضاد والمدّ - وقت ارتفاع النهار بعد ذلك إلى الزوال ، والمسي والمساء بمعنى واحد ، وهو وقت غيبوبة الشمس ومجيء الليل)[3] .

وأبو علي يتعرض لأقوال النحاة وآرائهم واختلافاتهم ، ويذكر الآراء دون الإشارة إلى أصحابها ، يأخذ من الكوفيين والبصريين ، ويرجّح الأصوب ، ويأخذ به على عادة البغداديين ، ومن ذلك قوله : (واختلف النحويون في المعنى الذي يحدث

(١) شرح المقدمة الجزولية لأبي علي : ص ٢٠١ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٧٦٧ .

بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه ما هو؟ فمنهم من يقول : هو كون الاسم فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه . قالوا فكل مرفوع من الأسماء فاعل أو مشبه به في كونه فضلة مستغنى عنه ، وكل مخفوض من الأسماء مضاف إليه بواسطة نحو : مررت بزيد وخطرت على عمرو ، أو بغير واسطة نحو : غلام زيد ، ومنهم من يقول إن المعاني التي تحدث في الاسم بالعامل من كونه عمدة وفضلة ومضافا إليه . والقول الأول أولى من جهة الاحتياج إلى ما يتفاهم به ، والثاني أطرد منه وأولى من جهة عدم الاحتياج إلى الاعتذار ، والقولان على هذا متقاربان)[1] .

وقد اتّسم أسلوب الشيخ في الكتاب بالاستطراد والتطويل المؤدي إلى الملل أحيانا ، فهو طويل النفَس في الشرح ، قال بعد شرح طويل لتعريف الفعل : (وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة ، وتكثير الاعتراضات فيها ، والانفصالات عنها)[2] .

وهو يعمد إلى إثارة الاحتمالات ويسهب في تعدد الآراء وكثرة الوجوه للإجابة عنها ، كقوله : (فإن قيل : فقد نجد كثيرا من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء .فالجواب أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف إن الاسم أصلٌ باقٍ على أصالته ..)[3] .

موقف أبي علي من النحاة ، وموقفه من أبي موسى الجزولي :

كان أبو علي معجبا بالمتقدمين من النحاة كسيبويه ، وأبي علي الفارسي والزجاجي ، أما معاصروه فقد حمل عليهم ، وشنّ عليهم هجمة شرسة ، وحملة من التخطئة والسبّ والشتم إلى الإقذاع في ذلك فلم ينجُ أحد من لسانه ، من ذلك قوله : (ولا يلتفت إلى هذيان الْخِدَبّ في هذا الموضع)[4] ، وكقوله في باب القسم عن شيخه

(١) شرح المقدمة الجزولية : ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢١٥ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٧٣ .
(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٧٧٣ .

ابن طلحة : (قلنا له هذا التمادي في كسر القوانين وادعاء فعلها فعل المتخلفين ..)[1] . ويقول أيضا : (وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف)[2] .

أما أبو موسى فقد بادر أبو علي إلى تخطئته ، بل وشتمه أحيانا ، من ذلك قوله في باب كان وأخواتها : (وقوله و"ما دام" لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال . غير صحيح لأنك إذا قلت : لا أكلمك ما دام زيد ضاحكا ، لا يراد به مادام زيد ضاحكا في هذه الحال التي نحن فيها ، فيكون معناها الدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال ، وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة الصفة للموصوف)[3] .

وكقوله في باب المنفي بلا : (وقوله : أو للعرض . خطأ ؛ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل)[4] .

وكقوله في باب الفرق بين إنّ وأنّ : (فإن قال : اختصرته . قيل : لا ، ولكن اختسرته ، والاختصار السيّء المخلّ لا معنى له)[5] .

شواهد الكتاب :

تنوع الشاهد في كتاب أبي عليّ ما بين آية قرآنية وحديث شريف وكلام للعرب شعرهم ونثرهم ، مع ملاحظة قلة تلك الشواهد نظما ونثرا ، وربما كان ذلك راجعا إلى كثرة الشرح والإيضاح والتعليل . ومهما يكن من أمر ، فقد استدل أبو علي بكل أنواع السماع المعروفة تثبيتا للقاعدة وبيانا لها ، فقد استشهد بآيات من القرآن على إثبات الأحكام النحوية ، لا يفرق بين قراءة متواترة وغيرها ، من ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن " أيّ" في الموصولات المشتركة : (وقوله : وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء موصولا إلى آخره . يقول إن ذلك مكروه في غير (أي) من الموصولات فيُكره أن يقال : جاءني الذي أفضل ، ولكنه قد جاء قليلا ، وعليه قراءة من قرأ ﴿مَا بَعُوضَةٌ فَمَا

(١) شرح المقدمة الجزولية : ص ٨٦٠ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٦٠ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٧٧١.
(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١٠٠١ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٨١٢ .

فَوْقَهَا﴾[1] برفع بعوضة ، وأحسنه إذا طال الكلام نحو : ما أنا بالذي قائل لك سوءا ، ويمكن أن يتأول قراءة من قرأ : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[2] برفع النون عليه لأنه لابد من تقدير (من) وما يعمل فيه معها فطالت بذلك في التقدير)[3] .

كما استدل أبو علي بالحديث والشعر مكثرا من الاستدلال بالشعر كثرة تفوق استدلاله بغيره من الشواهد ، قال في باب إنّ وأخواتها : (وقوله : ليت عند الكوفيين تنصب اسمين . فقد ذكروا ذلك في (إن) نحو قوله :

... ... ولتكنْ خُطاك خِفافا إنّ حرّاسَنَا أُسْدَا

وقوله :

إن العجوزَ خبّةً جروزا تأكل كل ليلة قفيزا

وذكروا أيضا قوله ﷺ : (إن قعرَ جهنمَ لسبعين خريفا)[4] .

أما الأدلة العقلية فتمثلت عنده في القياس والعلة ، عني أبو علي عناية كبيرة بالقياس ، قال في باب الإعراب : (.. الفعل إذا كان مضارعا لم تدخل عليه واو الحال كما لا تدخل على ما يضارعه ، وهو هنا اسم فاعل الذي هو حال)[5] ، كما كان الكتاب مشحونا بالعلل لكل ما يذكر ، علل لكل قضية ولكل مسألة شرحها ، مما جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح ، من ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن العامل في الفاعل : (وتحقيق القول في العلة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل : أنها اشتغالُ الفعلِ بالاسم الذي يرتفعُ بالفعل وتفرُّغُه له وبناؤُه له)[6] .

وكقوله معلِّلًا فعلية خلا وعدا عند لحاق (ما) لهما في باب الاستثناء (والعلة في كونهما فعليْن عند لحاق (ما) لهما أن (ما) تلك مصدرية و(ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال)[7] .

---

(١) من الآية ٢٦/ البقرة .

(٢) من الآية ١٥٤/ الأنعام .

(٣) شرح المقدمة الجزولية : ص ص ٦٠٨ - ٦٠٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٨٠٠ - ٨٠١ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٣٠٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٢٣٥ .

(٧) المصدر السابق نفسه : ص ٩٩٣ .

"المباحث الكامليّة شرح المقدمة الجُزُوليّة" لِلَّوْرَقِيِّ (ت : ٦٦١هـ)[١] :

يتناول هذا الكتاب كتاب القانون للجزولي ملتزما ترتيب أبواب الكتاب وفصوله ، ومتابعا له فيما سار عليه ، ثم هو حريص على فصل المتن عن الشرح بأن يذكر كلام الجزولي مقدما بعبارة : "رحمه الله تعالى" ، أو"قال الشيخ" ، ثم يشفعه بالشرح والتحليل مصدّرا كلامه بقوله : قلت .

وكان اللورقي في معظم أبواب الكتاب بعد شرحه نص الجزولي يورد ما قاله النحاة ، وما يوافق عليه ، وما يرفضه ، ثم يورد ما قاله الأستاذ الشلوبيني من شرح ومناقشات .

والكتاب لم يخلُ من التعرض للجوانب اللغوية كقوله : (والمضارعة المشابهة ، مشتقة من الضرع ، إما لأن أحد الضرعين شبيه بالآخر ، وإما أن المشبهين كأنهما قد رضعا من ضرع واحد ، وقيل : من الضراعة وهي الدّنُوّ والمقاربة)[٢] .

والمؤلف معنيّ بالتعريفات والحدود ، حتى إنه لم يدع بابا من أبواب النحو إلا وقدم له حدّا رابطا بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية لذلك الحدّ ، ومن ذلك قوله في باب المتعدي وغير المتعدي : (والتعدي هو التجاوز ، يقال : عدا فلان طوْرَه ، أي تجاوزه ، وفي الاصطلاح المتعدي هو من نصب المفعول به ، وهو الفعل الذي يتوقف تعقُّلُ معناه وجودا على متعلق نحو علم وقتل)[٣] .

واللَّوْرَقِيّ يتعرض لأقوال النحاة وآرائهم واختلافاتهم ، مع صمته عن الترجيح ، وربما ترك ذلك للمتلقي ، ومن ذلك قولُه في باب التنازع : (اختلفوا في

---

(١) أ- اللورقي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر بن الشيخ علم الدين أبو محمد اللورقي الأندلسي ، ولد سنة ٥٧٥ هـ ، وتوفي سنة ٦٦١هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ٢/ ٢٥٠ ، وإنباه الرواة جـ ١/ ٢٢١ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة سنة ١٣٩٨هـ رقم ٧٥٧ بمكتبة دار العلوم - رسائل .

(٢) المباحث الكاملية جـ١/ ٣٧ .

(٣) المباحث الكاملية جـ١/ ٤٠٤ ، وانظر كذلك باب العطف جـ١/ ٣٤٨ ، وباب التوكيد جـ١/ ٣٨٥ ، وباب التعجب جـ ٢/ ٩٢ ، والترخيم جـ٢/ ٢٠١ ، والندبة جـ٢/ ٢٠٨ ، وباب المستغاث جـ ٢/ ٢١٢ .

أيهما أولى بالإسناد إلى الظاهر ؛ فقال البصريون : الثاني أولى . وقال الكوفيون : الأول أولى .

احتج البصريون بأن الفعلين إذا توجّها نحو اسم بجهة المفعولية ، ثم أعمل الأول وقُبح الحذف في الثاني كقولك : لقيت رجلا وأكرمته ، ويقبح وأكرمت بحذف الضمير ، وبهذا يظهر أن العامل هو الثاني في قوله تعالى : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [1] واحتج الكوفيون بأنه لما ابتدئ بالأول دلّ على الاهتمام به ، فإذا أُعمل غيرُه لزم الإعراض عنه بعد الاهتمام به وأيضا فوقوع الفعل أولا أقوى منه إذا تأخّر ... فهذه حُجج الفريقين ولك الْخِيَرَةُ في الترجيح)) [2] .

وتجدر الإشارة إلى أن اللَّورقي رغم أنه استطاع أن يخلص المقدمة الجزولية من حدودها المنطقية ،ومع أن شرحه تخلص من المنطق الذي غلب على المقدمة وعُرفتْ به ، على الرغم من ذلك فإن المنطق والفلسفة قد أثّرا على اللورقي في شرحه ، فلا نعدم أن نجد عباراتٍ ومصطلحاتٍ منثورةً في المباحث هنا وهناك ، كالجنس ، والفصل ، والذاتيات ، والحدّ وغيرها من المصطلحات .

اعتراض اللورقي على الجزولي :

أكثر اللورقي من الاعتراض والاستدراك على الجزولي كلما سنحت الفرصة لذلك ، فحينما تعرض لقول الجزولي في باب اسم الجمع : (كل اسم جمع هو لما لا يعقل فقط فهو مؤنث) نرى اللورقي يقول : (وهذا مُنتَقَضٌ بقوله تعالى : ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾[3] فكان حق الجزولي أن يقول : فالأعم الأغلب فيه التأنيث كما قال في الذي بعده : وكل اسم جمع يقع على المذكر ممن يعقل فالأعم فيه التذكير)[4] .

شواهد الكتاب :

استدل اللورقي في كتابه بالسماع الممثل في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم على تأييد القضايا النحوية واللغوية على النحو الآتي :

---

(١) من الآية ٩٦/ الكهف .

(٢) المباحث الكاملية جـ ٢/ ١٢٥ .

(٣) من الآية ٢٦٠ / البقرة .

(٤) المباحث الكاملية جـ ٢/ ١٦١ .

القرآن وقراءاته :

سلك المؤلف طريق من سبقوه من النحاة في الاستشهاد على القواعد النحوية بآيات من القرآن الكريم ، من ذلك قوله في باب البدل : (بدل الشيء من الشيء إذا كان إياه ففيه بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل :

معرفة من معرفة ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [1] ونكرة من نكرة بشرط أن توصف الثانية كقوله تعالى : ﴿فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾[2] فيمن قرأ بالجر ، ونكرة من معرفة بشرط أن توصف الثانية كقوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[3] وبالعكس كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾ [4])[5] .

وهو لم يهمل القراءات القرآنية ، لا يفرق بين المتواترة أو الشاذة مع محاولة تخريج تلك القراءات في بعض الأحيان ، ومن ذلك تخريجُه قراءة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [6] حيث قال : (وأما الوجه الذي يخرج عليه قراءة حفص وقراءة حمزة ﴿والأرحام﴾ فهو إنه قسم إما على حذف المضاف أي ورب الأرحام ، أو المقسم به هي الأرحام تعظيما لها أو على تقدير الباء أي وبالأرحام فحذف الباء لدلالة الأولى عليها ، ويقرأ بالنصب وهو المشهور ، وبالرفع شاذّا أي والأرحامُ مما يجب أن يتقوها فحذف الخبر)[7] .

والرجل لم يهمل الحديث الشريف في مجال الاحتجاج على القضايا النحوية ، ومن ذلك قوله : (الفروق بين حتى وإلى كثيرة منها : أن ما بعدها داخل فيما قبلها كقوله ﷺ : " كل شيء بقضاء وقدر حتى العجزِ والكيسِ" بالجر ، وفي حديث الكسوف "حتى الجنةِ والنارِ")[8] ، وقد يستدل بالحديث على تأييد المعنى اللغوي قال : (العرب تقول :

---

(١) الآية ٦/ الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣/ آل عمران .

(٣) الآية ١٦/ العلق .

(٤) الآيتان ٥٢ ، ٥٣/ الشورى .

(٥) المباحث الكاملية جـ ١ ص ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٦) من الآية ١/ النساء .

(٧) المباحث الكاملية جـ ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٨) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٢٤ .

من يَعْذِرُنِي من فلان؟ أي من يعذرني في احتمالي إياه ، أو من يذكر لي عُذْرَه فيما يأتيه ، وفي الحديث : " استعذر رسولُ الله ﷺ من عبد الله بن أبي السلول")[1] .

ومما يُؤخذ على اللورقي في مجال استشهاده بالحديث – أنه قد يصفه بالشذوذ ، قال في باب أسماء الأفعال : (ومن أحكامها أنها لا يُغرى بها الغائب ، وقد شذّ قولُهم : عليه رجلا ليْسَنِي ، وفي الحديث :"فعليه بالصوم فإنه له وِجَاءٌ")[2] .

أما الشعر فقد أكثر من الاعتماد عليه في الاحتجاج على القواعد نحوية ولغوية ؛ فمن الأول استدلالُه بقول جميل بثينة :

لا لا أبــوح بحــبّ بثنــةَ إنهــا أخـذتْ عليّ مواثقًـا وعهـودَا

على تكرير الحرف للتوكيد اللفظي[3] .

ومن الثاني قوله : (العطف في اللغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، قال الشاعر :

ولقـــد أعطفهـــا كارهـــة حيـن للنفس من الموت هريـر[4]

أما الأدلة العقلية في شرحه فقد جاءت ممثلة في القياس ، الذي استدل به على تأييد آرائه وترجيحاته لآراء الآخرين ، كقوله في باب العطف : (الواو أقوى حروف العطف ؛ لأنها يُعطف بها جميع أصناف الكلام نفيا وإثباتا ، والذي عليه جمهور أهل اللغة والنحاة أنها تفيد الجمع المطلق من غير دليل على أن المبدوء به في اللفظ ثبت له الحكم أولا ، ولا على اجتماعهما فيه في زمان واحد ، بل الأمران جائزان وجائز عكسهما ، وقد احتجوا على ذلك بوجوه سمعية وقياسية ، أما السمعية ... وأما القياس فلأن العطف نظير التثنية ، والتثنية لا تفيد إلا الجمع في العامل فكذلك العطف الذي في معناها)[5] .

---

(١) المباحث الكاملية جـ ٢/ ٤٢٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٣٠٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٣٨٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٣٨٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٣٥٤ – ٣٥٥ .

وكقوله في باب التوكيد : (ولابد أن يكون المؤكد معرفة عند البصريين لوجهين : الأول : القياس على الصفة فإنها متى كانت معرفة كان الموصوف معرفة ،والتأكيد هنا معرفة فليكن مؤكده كذلك)[1] .

كما عُنِيَ المؤلف بالتعليلات التي تفوّق فيها كثيرا ، قال معلِّلا امتناع دخول (حتى) على المضمر : (وعلة الامتناع أنه لما لزم أن يكون ما قبلها جمعا وما بعدها واحد منه لم يتقدم على حتى ظاهر على انفراده يعود عليه الضمير المفرد ، فلو دخلت على المضمر لم يكن له ظاهر يفسره ، وهذا ممتنع)[2] .

وكقوله معلِّلا حذف الفعل في باب الإغراء والتحذير : (وعلة حذف الفعل بطريق اللزوم الاستغناء عنه بدلالة التحذير عليه ، فإن كون المخاطب المنهي مذكورا بلفظ إياك والمنهي عنه مذكورا بعده بحرف العطف أو بحرف الجر : نحو إياك والأسد أو عن الأسد قرائن دالة على الفعل فكأن المعنى إياك باعدْ أو نحِّ)[3] .

ملامح مشتركة بين شراح المقدمة الجزولية :

من أبرز الخصائص المشتركة بين شرحيْ أبي علي الشَّلَوْبِينِي واللَّوْرَقِيّ على المقدمة تأثُّرُ كلٍّ منهما بالمنطق والفلسفة تأثرا شديدا ، والإغراق فيه أحيانا ، ظهر ذلك عند كل منهما بصورة واضحة تجلّت في الحدود والتعريفات والمصطلحات والعبارات . كما أكثر كل منهما من الأدلة العقلية من قياس وعلة إلى جانب الإكثار من الأدلة النقلية .

شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت : ٦٠٩هـ)[4] :

الكتاب شرح لكتاب الجمل للزجاجي ، الذي كثرت حوله الشروح كثرة تؤكد

---

(١) المباحث الكاملية جـ ١/ ٣٨٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٢٣ - ٢٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٤١٩ .

(٤) أ- ابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد ، الحضرمي أبو الحسن ، أندلسي من أهل إشبيلية ، يعرف بابن خروف النحوي ، ويلقب بالدريدنة ، تخرج على ابن طاهر الخدب ، توفي سنة عشر وست مائة ، وقيل سنة تسع . انظر ترجمته في الأعلام جـ٥/ ١٥ ، وسير أعلام النبلاء جـ ٢٢/ ٢٦ .

ب- حققت هذا الكتاب الدكتوره سلوى محمد محمد عرب ، مطابع جامعة أم القرى سنة ١٤١٩هـ .

قيمة الكتاب وصاحبه ، وابن خروف لم يذكر لنا في مقدمة كتابه السبب الذي حدا به إلى هذا الشرح ، ولكنه رسم لنا منهجه الذي سار عليه وأهدافه التي توخّاها ، بقوله : (قصدت في هذا الكتاب بيان مقدمات تحصر كثيرا من أصول العربية ، على سبيل الإيجاز ، وبيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي- رحمه الله- في كتاب الجمل ، ونبّهتُ على شواهده بما فيه كفاية ، وبعض أوهام شارحيه ؛ لينتفع بها المبتدئُ الراغبُ ، ويقف عند غوامضه المنتهي الثاقبُ .وتركت تتبع ما ذكر من عقد غير مُخَلَّصٍ ونظام غير مُلَخَّصٍ ؛ إذ وضعه للمبتدئين ، واتّكل في بيانه على المعلمين ، وقصد الإيجاز على مذهب العرب في الاتساع والمجاز ؛ فالاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن) [1] . وقد التزم ابن خروف بالمنهج الذي اختطه لنفسه ، فقد سار على نهج الزجاجي في ترتيب الأبواب لم يخالف في ذلك إلا نادرا ، ومن ذلك إلغاؤه باب (ما يتبع الاسم في إعرابه)[2] ، وتغييره عنوان الزجاجي في باب " الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار إلى " باب كان وأخواتها" [3] قائلا : (لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفا؛ إذ هي أفعال حقيقية ، فأحكامها أحكام الأفعال في كل شيء فإن كان أطلق عليها حروفا كما يطلق سيبويه – رحمه الله – على كل كلمة حرفا ، فذلك جائز لغة لا اصطلاحا)[4] .

وابن خروف لم ينهج في شرحه للجمل منهج من يشرح الكتاب كله ، بل ترسّم في شرحه طريقا واحدة من أول الكتاب إلى آخره ، وذلك أنه كان ينتخب من متن الجمل ما يراه حريّا بالشرح والإيضاح أو الاستدراك ، فيشرحه ويعلق عليه ، ولم يشرح المتن كله ، وفي ذلك اطراد منه مع المنهج الذي رسمه لنفسه (وبيان الأهم من كلام أبي القاسم) كما قال .

كان ابن خروف يقوم بتفسير وشرح بعض الكلمات من الناحية اللغوية في أحايين كثيرة ، ومن ذلك قوله : (و"اليعملة" : الناقة القوية على العمل)[5] .

---

(١) شرح الجمل لابن خروف : ص ٢٤٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٩ ، وانظر ص ١٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٤١٥ ، وانظر ص ٤١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٤١٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٢٥٠ .

وكقوله : ("الخِدْن" و"الْلِدَة" و"التِّرْب" بمعنى واحد هو الذي على سنّك)[1] .

وكقوله : (والقريع : الفحل من الإبل ، و"عيير" تصغير" عير ، وهو الحمار ، و"جحيش" تصغير" جحش وهو ولد الحمار)[2] .

وابن خروف غالبا ما يمهد الباب بمقدمة يذكر فيها حدّه لغة واصطلاحا ، كما فعل في أبواب : الإعراب ، والعطف ، وأقسام الأفعال في التعدي ، والإضافة ، والترخيم ، والندبة وغيرها[3] .

وابن خروف لم يكن يُعْنَى كثيرا في شرحه بعرض المسائل الخلافية وأقوال العلماء مع الميل إلى الإيجاز ، ومن ذلك قوله : (ومذهب البصريين اشتقاق الفعل من المصدر ؛ يريد أن الفعل من المصدر ، والمصدر أسبق منه ، ودليلهم أشياء منها : أن الفعل لا يكون إلا من الاسم ومنها : أنه يضمر في الفعل ، والإضمار فرع . وكذلك دلالته على الزمان ، والمصدر لا يدل عليه ، وزيادة المعاني فرع . ومذهب الكوفيين اشتقاق المصدر من الفعل ، ولا حجة لهم إلا كونه عاملا فيه . قالوا : والعامل قبل المعمول ، وهذا فاسد؛ لأن كل فعل يعمل في اسم غير مصدر ، ليس بمشتق منه ، والاسم أحدثه مع عمله فيه ، فإضافة العمل للفعل عبارة مجازية للتفهيم)[4] .

ونحن نلحظ ميل ابن خروف إلى البصريين كما في النص السابق ، ومع ذلك كان يمزج ويراوح في استخدامه للمصطلحات بين المصطلحات البصرية والكوفية ، كما أنه قد استخدم بعض المصطلحات غير المعروفة كاستخدامه " المنادى الممطول" بدلا من المنادى الشبيه بالمضاف)[5] .

وتجدر الإشارة إلى أن ابن خروف قد شرح كل أبيات الجمل الشعرية شرحا وافيا (مما يجعلنا نشعر بأن شرحه عبارة عن كتابين ضُمّا إلى كتاب واحد : كتاب لشرح نص الجمل ، وكتاب لشرح أبياته)[6] . فقد كان يأتي بالبيت موضع الشاهد ، وغالبا ما يأتي

---

(١) شرح الجمل : ص ٤٨٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٠٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ٢٥٩ ، ٣١٩ ، ٣٥٥ ، ٦٧٥ ، ٧٤٩ ، ٧٨١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٦٨٥ .

(٦) انظر مقدمة المحققة : ص ٧٢ .

ببيت أو أبيات قبله ، وبعده ، وأحيانا يأتي به بين عدة أبيات ، ثم ينسب البيت إلى قائله ، ويذكر الاختلاف في النسبة – إن وجد – ويترجم للشاعر ، ويذكر شيئا من أخباره ، وسبب تلقيبه ، والمناسبة التي قيل فيها الشاهد ، ثم يفسر الكلمات التي تحتاج إلى تفسير ، ويبين المعنى العام ، ويبين موضع الاستشهاد ووجهه ، ويعرب بعض كلمات البيت ، ولسنا في حاجة إلى ضرب مثال ، فالكتاب يحفل بذلك ، وإنك لواجد أمثلة منثورة في الكتاب هنا وهناك .[1]

أما بقية شواهد الجمل من قرآن وكلام للعرب ، فإن ابن خروف لم يتعرض لها بشرح أو تفسير أو إعراب إلا لماما ، وكان اهتمامه منصبّا على الشواهد الشعرية كما أسلفت ، ومن تعرضه لإعراب الآية من الجمل ما جاء حينما ساق قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2] .

حيث ذكر في " مَنْ" ثلاثة أوجه)[3] .

وكقوله : (وقوله : "بظنين" [4] بمعنى : "مظنون" أي : ما هو بمتهم على إخفاء شيء من الوحي)[5] .

وقد يعرب المثال من كلام العرب من الجمل ، فحينما تعرض لقولهم : ("ما جاءت حاجتك ؟" في باب كان وأخواتها ، قال : (و"ما" استفهام في موضع اسم على خبر "جاءت" وبعضهم ينصب "الحاجة" ويؤنث على المعنى ؛ لأن "ما" هي الحاجة ، وهي مبتدأة ، و"حاجتك" خبر "جاءت")[6] .

تعقب ابن خروف لأبي القاسم :

لم يكن ابن خروف على اتفاق تام مع الزجاجي ، بل كان كثير الاستدراك عليه ، شديد المعارضة له ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن أقسام الفعل : (وهي

---

(١) انظر شرح الجمل الصفحات الآتية مثلا : ص ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٦٣ ، ٦٧١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٦ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٨ ، ٧١٧ .

(٢) الآية ٩٧/ آل عمران .

(٣) شرح الجمل : ص ص ٣٥٠-٣٥١ .

(٤) من الآية ٢٤/ التكوير.

(٥) شرح الجمل : ص ٣٦٦ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٤١٦ .

تنقسم بأقسام الزمان : مثل الماضي : كـ "فعل" ، ومثال مشترك بين الحال والاستقبال : كـ "يفعل" ومثال للمستقبل كـ "اضرب" و"تضرب" و"لا تضرب" وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة ..)[1] .

وكقوله في باب التعجب : (وقوله : (وأما العرج والعمى ، فَخِلَقٌ ثابتة ، كاليد ، والرجل ، والرأس ، لا يكون منها فعل ، وهي مع ذلك على حال واحدة) فاسد ... ولا معنى لقوله : (وهي مع ذلك على حال واحدة) وكذلك قوله (و"كان" خبر الابتداء) فاسد أيضا ، (بل هي زائدة)[2] .

شواهد في الكتاب :

يستدل ابن خروف في شرحه هذا بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب وأمثالهم ، وقد جاءت شواهده إما للاستدلال على صحة القاعدة وشرحها ، وإما لتأييد بعض المعاني اللغوية ، وإليك بيان ذلك :

القرآن الكريم :

أكثر ابن خروف من الاستشهاد بالآيات القرآنية وقراءاتها بغية دعم الأحكام النحوية وتصويرها في واقع اللغة واضحة جلية ، ومن ذلك قوله : (ولا يمتنع عطف الجمل المختلفة المعاني على بعض ؛ قال تعالى : ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ﴾[3] فعطف نهيا على بر . وقال تعالى حكاية عن نوح – عليه السلام – ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[4])[5].

وقد يستدل بالقرآن لتأييد المعنى اللغوي كقوله : (و" الفريق" : الجماعة ، قال تعالى : ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾[6])[7] .

---

(١) شرح الجمل : ص ٢٧١ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٥٧٦ ، وانظر كذلك : ص ٣٢٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٩٦ .

(٣) الآيتان (١٠٤ ، ١٠٥) يونس .

(٦) من الآية ٧/ الشورى .

(٥) شرح الجمل : ص ٢٥١ .

(٦) من الآية ٧/ الشورى .

(٧) شرح الجمل : ص ٢٥١ .

وهو يقبل القراءات عموما ، ما وافق منها قواعد النحو فبها ونعمت ، وما خالف منها ظاهر القاعدة النحوية فإنه يتلمَّس لها وجها من التأويل يخرجها عن ظاهرها الذي يخالف صريح القاعدة حتى تكون موافقة لها ، ومن ذلك قوله في باب الفصل : (ولا يقع الفصل إلا في باب الابتداء والخبر ، ونواسخهما ، وهي "كان" وأخواتها و"إن وأخواتها" ، والظن وأخواته ، وقد قرئ : ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [1] بنصب "أطهر" وأوقع الفصل بين الخبر والحال ، ولحن قارئها - وهو ابن مروان القارئ المدني - ولم يكن ليقرأ إلا بما روي ، ووجهه أن الحال هنا أفادت ما أفاد الخبر ، وبه تمت الفائدة ، ولم تقع الفائدة بالبنات دون ذكر الحال ، فقد أفادت ما أفاد الخبر ، وبها تمت الفائدة فجاز لذلك)[2] .

الحديث الشريف :

أكثر من الاستشهاد به للاستدلال على كثير من الظواهر والقواعد النحوية واللغوية ، ومن ذلك استدلاله بحديث النبي ﷺ للمهاجرين : (ألستم تعرفونَ ذلك لهم؟ قالُوا : نعم . قال : فإنّ ذلك) على جواز حذف خبر إنّ مع المعارف[3] .

ومن استدلاله لتأييد المعنى اللغوي قوله : (وتسمى الغبطة حسدا ؛ لقوله ﷺ : "لا حسدَ إلا في اثنتين")[4] .

أما شواهده من الشعر فهي كثيرة ؛ إذ لم يقتصر ابن خروف في شرحه على أبيات الجمل ، وإنما أضاف إليها أبياتا أخرى كثيرة للاستدلال على مسائلَ نحويةٍ وأخرى لغوية ، ومن ذلك قوله : (وجاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لاتساع فيهما ، والفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله :

كما خُطّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ

وكما قال أيضا :

كأن أصواتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بنا أواخرَ الميس أصواتَ الفراريج)[5]

---

(١) من الآية ٧٨/ هود .

(٢) شرح الجمل : ص ص ٦٦٩ - ٦٧٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٤٥٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص٥٤٧.

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٤٥٣.

ومن استدلاله به لتأييد المعنى اللغوي قوله : (ويقال : نشدت الضالة : إذا طلبتها ، وأنشدتها : إذا عرفتها ، قال :

تصيـــــخُ للنبأة أسماعُهُ إصاخةَ الناشدِ للمُنشد)[1]

وكقوله : (العرب تقول : " رحنا" أي : خرجنا بالعشي ، قال امرؤ القيس :

ورُحْنا وراح الطِّرْفُ ينقص رأسه[2]

هذا ، وقد ساق ابن خروف في شرحه عددا من أبيات المولَّدين والمحدثين ، كأبي نواس ، وأبي تمام ، والمتنبي ، ولكنه أتى بهذه الأبيات على سبيل الاستئناس والتمثيل لا على سبيل الاستشهاد .

كلام العرب : استشهد بأمثال العرب وأقوالها ، ويلفت النظر كثرة استشهاده بها ، مما يدل على أنه يحفظ منها شيئا كثيرا ، ومن ذلك قوله في باب البدل : (ويجوز بدل الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب في كل الأبدال إلا في بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ؛ لأن الظاهر لا يقع فيه على وجه ، مع عدم الفائدة ، فإن أفاد جاز ؛ كقولهم : "ادخلوا أولكم وآخركم وصغيركم وكبيركم" ؛ لأن معناه : "كلكم")[3] .

وكما استدل ابن خروف بكلام العرب على مسائلَ نحويةٍ ، استدل بها أيضا لتأييد معانٍ لغوية تعرض لها في ثنايا كلامه ، ومن ذلك قوله : ("والعداة" : جمع "عاد" ؛ وهو العدوّ نفسه ؛ فقالوا : "أشمت الله بك عاديك" أي : " عدوك")[4] ، وكقوله : (ومعنى التعدي : التجاوز ، من قولهم : عدوت موضع كذا أي : جزته ، وعدا فلان طوره ، أي جاوزه)[5] .

وابن خروف يُخرّج بعض المسائل النحوية على القياس ، ويتناوله كلما اقتضت القاعدة النحوية ذلك ، قال في باب التوكيد : (وقياس تثنية "أفعل" ، و"فعلاء" في هذا

---

(١) شرح الجمل : ص ٥١٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٥٣٩.

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٣٤٦.

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٣١٥.

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٣٥٥ .

الباب قياس"أحمر" و"حمراء" ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس)[1] .

وكقوله في باب الابتداء : (وقد يكون المبتدأ نكرة ، والخبر معرفة في قولهم : "من زيد؟" ، و"كم مالك" ، وكم جريبا أرضك؟" ، و"ما رأيته مذ يوم الجمعة" ، و"مررت برجل خير منه أبوه" ، فـ "مَنْ" ، و"مذ" ، و"خير" نكرات وهي المبتدأ ، وما بعدها أخبارها ، وهو قول سيبويه – رحمه الله– وهو القياس في جميعها)[2] .

غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة (ت : ٦٦٢هـ)[3] :

حرص ابنُ بزيزة على السير على ترتيب الجمل نفسه ، وكثيرا ما صرّح بهذا كقوله في باب النداء : (وسنذكر الإقحام حيث ذكره أبو القاسم)[4] فقد سار على النهج الذي رسمه الزجاجي لموضوعات جمله ، لكننا نراه قد أهمل شرح بعض الأبواب ، التي عولجت من ناحية لغوية كباب التذكير والتأنيث ، وباب الأفعال المهموزة .

كما أنه ضمّ بعض الأبواب إلى بعض ودمجها في باب واحد ، كدمجه أبوابَ الهجاء الخمسة في باب واحد ، كما أنه قد يَزيد في عناوين بعض الأبواب ، أو ينقص من بعضها الآخر .

ويشعر المتلقي دائما أنه يقرأ شرحا على الجمل ، خلافا لابن عصفور – مثلا – الذي لم يلتزم التزاما حرفيا بنصّ الجمل ، ولعل السبب في ذلك التزام ابن بزيزة بالطريقة التقليدية في شرح المتون ، وهي ذكر عبارة أو فِقرة من المتن ثم شرحها ؛ إذ إنه لم يغفل الإشارة إلى كلام الزجاجي .

---

(١) شرح الجمل : ص ٣٨٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٤٠٢ .

(٣) أ- ابن بزيزة هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي المعروف بابن بزيزة المولود في سنة ٦٠٦هـ والمتوفى سنة ٦٦٢هـ. انظر ترجمته في معجم المؤلفين جـ ٢/ ١٥٥ .

ب- غاية الأمل في شرح الجمل : رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة للدكتور محمد غالب عبد الرحمن سنة ١٩٨٥م ، رقم ٤٣٦٩ بمكتبة جامعة القاهرة المركزية .

(٤) غاية الأمل : ص ٤٣٧ .

وقد كان من الأمور البارزة في شرح ابن بزيزة جمعُه غالبا أبيات الجمل في آخر كل باب ثم شرحُها ، وقد كان من الأوفق أن يشرح ابن بزيزة تلك الأبيات حيث أوردها صاحب الجمل ؛ إذ إن هذه الطريقة لا تعين على الإلمام بالقضية أو المسألة الواحدة في سهولة ويسر ، وربما أعذر ابنَ بزيزة في صنيعه أنه كان يرمي إلى شرح الجمل وشواهده .

يفتتح ابن بزيزة – غالبا- كل باب من أبواب شرحه بتعريف لغوي للباب ، ثم يذكر حدًّا له ، ويأخذ عقب ذلك في تحليل هذا الحد ، مستعرضا كل ما قيل فيه من آراء مناقشا لها ، ثم يرجح أحد هذه الآراء على غيرها ، وقد ينتهي إلى رأي خاص به هو حينما لا يجد مندوحته في هذه الآراء ، ومن ذلك ما جاء في أول باب الإغراء : (وهو في اللغة الإلزام والإلصاق ، تقول العرب : أغريت فلانا بكذا ، والمقصود به عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ، وحكى أبو القاسم وغيرُه الخلاف فيه ، هل هو مقيس أم مسموع)[1] .

ومثل ذلك ما جاء في باب الإعراب ، وباب البدل ، وباب الصفة المشبهة[2] .

ويلجأ أحيانا إلى تلخيص بعض أبواب كتابه في مسائلَ رئيسةٍ ، يضعها في شكل أسئلة ، ثم يشرع في الإجابة عنها بحيث تغطي تلك الإجابات الباب كله ، وهذا ما يشعر به المتلقي عندما يقرأ بابا كباب الإغراء ؛ إذ قال فيه : (وفي الباب مسائلُ معلومةٌ بالخلاف ..)[3] .

والكتاب لم يخلُ من التعرض للجوانب اللغوية ، فلا تكاد تمرُّ عليه كلمة غريبة إلا وأوجف إلى بيان معناها ، واشتقاقها ، ومن ذلك قوله : (واما أكتع فهو مشتق من قولهم : تكتعت الجلدة في النار ، إذا انضمت وتكمشت . وأما أبصعون فالمعروف فيه الاستعمال بالصاد غير المعجمة ، من قولهم : تبصع العرق إذا سال ، فكأنك إذا قلت : أكتعون أبصعون ، فالمعنى أنهم جاءوا ملتفين ملتبسين بعضه ببعض ؛ جماعات بعد جماعات . وذكر الجوهري في شرحه على الجمل)[4] .

---

(١) غاية الأمل : ص ص ٥٨٢ – ٥٨٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٢ ، ١٣ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ٣١١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٥٨٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

وإلى جانب عناية ابن بزيزة بالحدود اللغوية ، التي كان يفتتح بها كل باب من أبوابه غالبا ، شملت عنايته كذلك الحدود النحوية ، يذكرها في مفتتح كل باب نحوي ، لا يكاد يخلو منها باب من أبواب كتابه ، وقد أخذ ابن بزيزة على الزجاجي إهماله للحدود والتعريفات ، من ذلك تعقيبه على قول الزجاجي في حدّ المستقبل : (والمستقبل ما حسن فيه غد وكانت في أوائله إحدى الزوائد الأربع) حيث قال : (انتقد عليه التقييدان ، أما الأول فمن حيث إن من المستقبل ما لا يحسن معه غد ، وذلك المستقبل لفظا لا معنى ، فهو غير جامع) وقوله : (وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع) غير مانع لصدقه على ما هو كذلك من الماضي نحو : تكسره ، وتعلم ، وتقطع)[1] .

استعرض الرجل آراء النحاة فرأيناه يناقش ويحاور ويحلل ، ثم يرجح ما يرى أنه الصواب ، وأحيانا لا يرجح بل يكتفي بالرد ، وكان شديد الميل للبصريين ، يتمثل مذهبهم ، لا يفتأ يصرح بنسبته إليهم ، ويدرج نفسه في سلكهم ، فيقول : قال أصحابنا ، وعند أصحابنا [2] ، ولكنه حينما كان يرى الحق في ركاب غيرهم فإنه كان يخالفهم .

كان شرح الأبيات عنده فرصة للتحليق في آفاق ثقافته الدينية والأدبية الواسعة ، ومن ذلك ما فعله عند شرحه لقول الأعشى :

لقد كان في حول ثواءٍ ثويته تُقضّى لُبانات ويَسأم سائم[3]

لكنه أسهب في شرح بعض الأبيات ، حتى إن شرحه للشاهد الواحد كان يستغرق بضع صفحات ، ومع ذلك فإنه كان يطلعنا على التحقيقات النحوية الرائعة ، ومن ذلك ما جاء تعليقا على قول حسان :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ[4]

(١) غاية الأمل : ص ٣٨ ، ٣٩ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٦٩ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٥٢- ١٥٣ .
(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

شواهد الكتاب :

استدل ابن بزيزة بالأدلة النقلية الممثلة في السماع والعقلية الممثلة في القياس والعلة على نحو ما يلي :

القرآن الكريم وقراءاته :

استدل بالقرآن على صحة القاعدة وبيانها ، من ذلك ما جاء وهو بصدد الحديث عن " لو" في باب لا ولولا : (... وقد يحذف جوابها ، وهو أبلغ في الأفهام من ذكره ، ولو استعمل مُظْهَرًا لم يكن في ظهوره من التعظيم ما في حذفه ، قال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أو قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أو كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾[1] .

والمعنى : لكان هذا القرآن ، وقال تعالى : ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ ﴾ [3] وقال تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[4] .

وحينما تعرِضُ له آيةٌ مُشْكِلةٌ مُخْتَلَفٌ في توجيهها ، فإنه يسرد لنا كل ما قيل فيها من آراء النحاة والمفسرين ، مكثرا من مناقشتها وتحليلها ، ومن ذلك ما جاء عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[5] .

وإلى جانب ما سبق ، فإنه يعرب الكثير من الآيات التي يستشهد بها ، أو من تلك التي استشهد بها الزجاجي في جمله ، كما أنه يفسر بعض الآيات ويبيّن معناها حينما يرى أنّ معناها يمكن أن يستغلق على القارئ ، من ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [6]حيث أورد أقوال المفسرين في كلمة" العتيق" في الآية [7] .

---

(١) من الآية ٣١/ الرعد .

(٢) من الآية ١٦/ البقرة .

(٣) من الآية ٥٠/ الأنفال .

(٤) من الآية ٢٧/ الأنعام .

(٥) من الآية ٦٩/ مريم ، وانظر غاية الأمل : ص ٦٥٤ .

(٦) من الآية ٢٢/ الحج.

(٧) غاية الأمل : ص ٧٥٢ .

ولابن بزيزة قدم راسخة في الفقه وأصوله ، والحديث والتفسير وعلم الكلام؛ ولهذا لم يكن شرحه نحوا محضا ، وإنما حشد فيه كثيرا من معارفه المتنوعة قال في باب الكلام : (واختلف المتكلمون في واضع الأسماء على مذاهب : فقالوا هو الله – سبحانه وتعالى – وهو مذهب الأشعري ، وابن فورك ، بدليل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [1] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾[2] .

وليس المقصود من الألسنة الألسنة اللحمانية لتساويها ، بل اللغات . وقيل هي اصطلاحية ، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي وأتباعه ، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني ، من علماء الشعرية) .[3] وكذلك ذكره اختلاف الأصوليين هل الاسم هو المسمى أو غيره[4] .

وحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[5] نراه يذكر أقوال المفسرين بقوله : (وقوله : (لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس) بيان أن الموجب ليس عام التعلق . وروي أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة ، وكذلك روي عن ابن عباس وابن عمر وعليه أكثر العلماء ، وعن ابن الزبير . وهو مذهب مالك – رضي الله عنهما – أنها على قدر الطاقة والقوة ، قال مالك – رحمه الله – : وقد يجد الزاد من لا يقدر على السفر ، ويقدر على السفر من لا راحلة له ولا زاد ، وقال الضحاك : إذا قدر على أن يؤجر نفسه فهو مستطيع)[6] .

وهكذا تبرز ثقافة المؤلف الواسعة المتنوعة في شرحه ، فنشعر أن كتابه موسوعة ضمّت معارف وثقافات شتى .

---

(١) من الآية ٣١/ البقرة .

(٢) من الآية ٢٢/ الروم .

(٣) غاية الأمل : ص ص ٦– ٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٧ .

(٥) من الآية ٩٧/ آل عمران .

(٦) غاية الأمل : ص ص ١٤٧– ١٤٨.

وقد كان الرجل ذا دراية بالقراءات المتواتر منها والشاذ معتمدا عليها مصدرا للاستشهاد ، وقد اتجهت عنايته لها توجيها لمعناها ، وبيانا لوجهها من العربية ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[1] حيث قال : (وفي الآية قراءتان : قراءة الظاء ، على أن يكون فعيل ، من الظِّنة وهي التهمة ، والمعنى أنه غير مُتَّهَمٍ على إخفاء شيء مما ينزل عليه من الوحي ... وأما من قرأ : "بضنين" بالضاد ، فهو فعيل بمعنى فاعل من البخل ، والمعنى : إنه ليس ببخيل على ما عنده من الوحي)[2] .

وقد يستشهد بالقرآن على تأييد بعض المعاني اللغوية ، ومن ذلك قوله : (.. والعتق من كل شيء الخالص منه ، قال تعالى : ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[3])[4] .

كما توسع ابن بزيزة في الاستشهاد بالحديث الشريف على صحة القاعدة النحوية وتثبيتها ، ومن ذلك ما جاء ، وهو بمعرض الحديث عن التأكيد اللفظي في الجمل : (وقد جاء في الجمل كثيرا في قوله ﷺ : (فذالكم الرباط ، فذالكم الرباط ، فذالكم الرباط) وفي قوله ﷺ : (فهي خِدَاجٌ ، هي خداجٌ ، هي خداجٌ)[5] .

وإذا كان ثمة حديثٌ مشكلٌ يحتمل أكثر من وجه في إعرابه وتوجيهه ، فإن ابن بزيزة ، يحلّله ويبيّن ما يحتمله من أوجه ، فعند تعرضه لقوله ﷺ : (يا ليتني فيها جذعا) نراه يذكر في نصب (جذعا) ثلاثة أوجه : على الحال ، أو على انتصاب الاسمين بليت ، أو على أنه خبر كان[6] .

وقد يستشهد بالحديث على تأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (والهَذُّ : القطع السريع ، وفي الحديث : "أهَذّاً كهَذِّ الشعر؟")[7] .

---

(١) الآية ٢٤/ التكوير .
(٢) غاية الأمل : ص ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
(٣) من الآية ٢٩/ الحج .
(٤) غاية الأمل : ص ٧٥٢ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ١٢٠ .
(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٢٣٥ .
(٧) المصدر السابق نفسه : ص ٦٥١ .

كما أكثر المؤلف من الاستدلال بالشعر لإثبات الأحكام النحوية ، وما يلفت النظر في هذ الشرح هو اهتمام الشارح بشرح الشواهد الشعرية الواردة في الجمل ، يسوق الشاهد ، ثم ينسبه إلى قائله ، ثم يعرف به ، ويذكر – في الغالب – المناسبة التي قيل فيها هذا الشعر ، وربما ذكر بعض أبيات من القصيدة التي منها الشاهد ، ثم يشرح الغامض من كلماته ، ويبيّن معناه ، ويذكر موضع الشاهد في هذا البيت ، كما كان يعرب الكثير من كلمات تلك الشواهد في أحايين كثيرة [1] .

وهذا الذي صنعه ابنُ بزيزة يذكّر بما فعله ابن خروف في شرحه على الجمل ؛ حيث شرح ابن خروف شواهد الجمل الشعرية كلها ، ولم يترك شاهدا واحدا .

كما استدل ابن بزيزة بشعر شعراء لا يحتج بشعرهم كالحريري والمتنبي والمعرّي على سبيل التمثيل والاستئناس ، ولم يكن على سبيل الاستشهاد[2] .

كما أكثر المؤلف من الاستدلال بكلام العرب على صحة القاعدة وبيانها ، ومن ذلك ما جاء وهو في معرض الحديث عن مواضع جواز الابتداء بالنكرة ، فمن تلك المواضع (ما كان معناه معنى التعجب وإن لم يكن تعجبا كقولهم : عبد صريخه أمه ، ونفر تعلق بقرملة ..أو يكون فيها معنى العموم كقولهم : طاعة خير من معصية ، ونفع خير من ضر .. أو يكون فيها معنى العموم كقولهم : كل مخلوق يفنى ..)[3] .

أما الأدلة العقلية فتمثلت في القياس ، الذي لا يفتأ يعتمد عليه من حين لآخر كأصل أساسي من أصول النحو التي يقعد بها قواعده ، ومن ذلك ما جاء في باب الوقف حيث قاس عدم إلحاق الهاء للفعل الماضي في الوقف على المعرب ، قال : (... وكذلك كل اسم مبني على هذا الحد في جواز إلحاق الهاء ، إلا الفعل الماضي فإنها لا تلحقه ؛ لأنه مضارع للمعرب ، من جهة أنه يقع صفة وحالا وخبرا ، والهاء لا تلحق المعرب ، فكذلك لا تلحق الماضي)[4] .

كما اعتمد الرجل على التعليل في تفسير الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله :

---

(١) انظر غاية الأمل : ص ٦٩٠ على سبيل المثال .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٥٦ ، ٣٥٨ ، ٤٣٢ ، ٦٥٦ ، ٦٦٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص٩٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٦٦٠ .

(واختلف في علة بناء حيث ، والصحيح أنه إنما بني لشبهه بالغايات ، من جهة أن أصله الإضافة إلى المفردات وألزموه الإضافة إلى الجمل لفظا أو تقديرا ، فخرج عن أصله ، وافتقر إلى ما قطع عنه ، وخص بالحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة لأنها حركة لا تكون للاسم غير المتمكن في حال إعرابه)[1] .

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ)[2] :

عرض ابن عصفور أبواب الجمل وشرحها على النسق الذي وضعها عليه الزجاجي ، لم يخالفه في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب الجمل ، وإن كان من خلاف فيمكن بيانه فيما يلي :

زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وهذا الباب غير موجود في الجمل[3] .

زاد ابن عصفور فصلا في شواذ النسب[4] :

وحّدَ ابن عصفور أبواب جمع التكسير تحت عنوان واحد هو "باب الجمع المكسر" ، مع أنها في كتاب الجمل ثمانية أبواب[5] .

أهمل ابن عصفور شرح أبواب أبنية المصادر ، واشتقاق اسم المكان والمصدر ، وأبنية الأسماء[6] .

ذكر محقق الكتاب الدكتور صاحب أبو جناح أن من الفروق بين الكتابين ، زيادة ابن عصفور باب "ما رخمت الشعراء في غير النداء ، وهو غير موجود في الجمل [7] ،

---

(١) غاية الأمل : ص ٦٢٣ .

(٢) أ- ابن عصفور هو علي بن مؤمن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ، توفي سنة ٦٦٩هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢/ ٢١٠.

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور صاحب أبو جناح .

(٣) انظر شرح الجمل : جـ١/ ٢٩٤- ٢٩٨ .

(٤) انظر المصدر السابق نفسه : جـ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٥١٣ - ٥٤٩ ، وانظر الجمل : ص ٣٧٠ - ٣٨٢ .

(٦) انظر المصدر السابق نفسه : ص ٣٨٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ .

(٧) انظر المصدر السابق نفسه : مقدمة المحقق ص ٤٧ .

وبالعودة إلى الجمل وجدتُ هذا الباب موجودا مما يدحض كلام الدكتور صاحب أبو جناح [1] ، ولعله سهو وقع فيه ، كما ذكر أيضا أن ابن عصفور زاد باب "الاستثناء المقدم" مع أن الباب موجود في الجمل[2] .

ومهما يكن من أمر ، فقد أهمل ابن عصفور نص كلام الزجاجي خلا الأبواب الثلاثة الأولى إهمالا يكاد يكون تاما ، لا يورد من عباراته شيئا إلا لماما ، فلم يلتزم كما يفعل شراح المتون بنص الزجاجي ، فكأنك أمام كتاب مستقل ، وليس شرحا على الجمل .

حرص ابن عصفور أن يفتتح كل باب نحوي بالحدّ أو التعريف لهذا الباب ، فقد عني الرجل بالحدود والتعريفات ، وإنك لتلمس هذا الأمر في كل أبوابه تقريبا مع الإفاضة في أحيان كثيرة في شرح الحد ، وبيان محترزاته ، ولابن عصفور جرأةٌ في مناقشة الزجاجي في الحدود والآراء ، فحينما لم يحدّ الزجاجي الكلام ، ناقشه ابن عصفور في ذلك بقوله : (قول أبي القاسم : أقسام الكلام ثلاثة) . فكان ينبغي أن يبين ما أراد بالكلام ، وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه) .[3] ثم إن الرجل يهتم بتحليل تلك الحدود والتعريفات ، إلى جانب تحليل المادة النحوية وتقصِّي جوانب المسألة الواحدة .

أكثر ابن عصفور من إيراد مذاهب النحاة وآرائهم في المسألة النحوية ، ثم هو يبطل جميع هذه الآراء سوى الرأي الذي سيأخذ به ، ومن ذلك قوله : (واختلفوا في الناصب للمفعول ؛فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو : ضرب زيد ، وذلك فاسد .. ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل ، وذلك فاسد .. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه ، وهو الصحيح بدليل أنه يكون على حسب عامله)[4] .

وللرجل اهتمام بالغ بالاحتمالات الإعرابية ، فحينما تعرض للبيت :

والمؤمن العائذات الطير ..

---

(١) انظر شرح الجمل : ص ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٣٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٨٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ١٦٦ ، وانظر كذلك : جـ١/ ١٤٢ ، ٢٨٧ .

قال : (وفي إعراب مثل هذا وجهان أحدهما : أن تعرب " العائذات" نعتا للطير مقدما ، والثاني : أن تجعل الطير مجرورا بالبدل ، والعائذات مجرورا بإضافة المؤمن إليه ، وتجعل ما بعدها بدلا منها)[1] .

وهو يعرب بعض الشواهد أحيانا ، فعند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2] قال : (فـ (ما) موصولة في موضع خبر إن ،واللام الداخلة عليها لام إن ، وليوفينهم جواب القسم المحذوف ،والقسم بجوابه في صلة ما)[3] .

والرجل في عرض مسائله يعتمد على أسلوب الحوار ، أو ما أطلق عليه أسلوب الفنقلة : ومن ذلك ما جاء عند تعرضه للآية السابقة : حيث قال : (فإن قيل : فلعل "ما" حرف زائد ، وليست بموصولة : فالجواب عن ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنك قلت للتوفينهم ، وذلك لا يجوز)[4] .

شواهد الكتاب :

استدل ابن عصفور بالأدلة النقلية الممثلة في السماع والعقلية الممثلة في القياس والعلة على النحو التالي :

القرآن الكريم وقراءاته :

أكثر من الاستدلال بالقرآن وقراءاته على صحة القاعدة وبيانها ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن الضمير العائد على الموصول : (... وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائم ، لم يجز حذفه إلا حيث سمع كقراءة من قرأ : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[5] برفع أحسن و : ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[6] بالرفع . تقديرهما : على الذي هو أحسن ، ومثلا الذي هو بعوضة فما فوقها)[7] .

---

(١) شرح الجمل : جـ١/ ٢١٨ - ٢١٩ .
(٢) الآية ١١١/ هود .
(٣) انظر شرح الجمل حـ ١/ ١٨٢ .
(٤) شرح الجمل : جـ١ / ١٨٢ .
(٥) من الآية ١٥٤/ الأنعام .
(٦) من الآية ٢٦/ البقرة .
(٧) شرح الجمل : جـ ١/ ١٨٣ .

وقد يستدل بالقرآن على صحة المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (ويكون الإعراب أيضا بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى : ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[1] أي حسانا)[2] .

كما استدل ابن عصفور بالحديث الشريف على صحة القاعدة ، وعلى تأييد المعنى اللغوي ، فمن استدلاله به على صحة القاعدة قوله ، وهو في معرض الحديث عن جمع السلامة بالواو والنون : (... وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذا أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعا لغيره وذلك موقوف على السماع . فمما جاء من ذلك قوله ﷺ : (ليس في الخضروات صدقةٌ)[3] .

ومن استدلاله بالحديث على صحة المعنى اللغوي قوله : (الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، ومنه قوله ﷺ : "والثيّب تعرب عن نفسها " أي تبين)[4] .

كما أكثر ابن عصفور من الاستشهاد بالحديث الشريف على بيان القاعدة وتأكيدها ، وهو يشرح الكلمات الغامضة في الشاهد الشعري ، والتي من الممكن أن يصعب على القارئ فَهمُها ، ومن ذلك حينما تعرض لقول الشاعر :

(جاءوا بمَذْق هل رأيت الذئب قط

حيث قال : .. والمذق : اللبن الذي مذق بالماء أي مزج بالماء)[5] وأحيانا يذكر المعنى العام للبيت الشعري ، فحينما تعرض لقول الشاعر :

أمن أم أوفى دِمنةٌ لم تَكَلَّمِ ... ...

قال : (أي ليس لها أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول ، ولو كانَ لها أثرٌ يُستبان لكان ما تبيَّن من أثرها كلاما لها)[6] .

---

(١) من الآية ٣٧/ الواقعة .

(٢) شرح الجمل : جـ١/ ١٠٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ١٤٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٠٢ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٩٣ .

(٦) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٨٦ .

كما لم يهمل المأثور من كلام العرب ، من ذلك قوله : (و"ذات" الطائية تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات ، ومن كلامهم : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامةِ أكرمكم الله بها ، أي : التي أكرمكم الله بها)[1] .

أما الأدلة العقلية فتمثلت في القياس والعلة : فاستدل بالقياس لتأييد آرائه ، وردّ آراء الآخرين ، ومن ذلك قوله في باب الموصولات : (وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه ؛ إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك أيضا لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه ، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه . وذلك جائز عندنا قياسا وسماعا .

أما القياس ، فإن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى ، فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يكتفى به في الجملة الواحدة ..)[2] .

وكقوله في باب الخفض : (زعم أبو الحسن الأخفش أن الكاف تكون اسما في فصيح الكلام ، وذلك عندنا باطل ، ولا يجوز أن تكون اسما إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس .. وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرف واحد إلا شذوذا لا يلتفت إليه)[3] .

كما حرص ابن عصفور على تعليل الظواهر والأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله : (ورفعت الأمثلة الخمسة بالنون لما تعذر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة ؛ لأن النون تشبه الواو في أنها حروف طرف الفم ، وفي أن في الواو لِينًا وفي النون غنةً ،والغنة شبيهة باللين الذي في الواو ، ومما بيّن شبه الواو بالنون إدغامُهم لها في ﴿مِنْ وَالٍ﴾[4] ، ولا يدغم إلا المثلان والمتقاربان)[5] .

---

(١) شرح الجمل : جـ ١/ ١٧٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٨٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ١/ ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٤) من الآية ١١ / الرعد .

(٥) شرح الجمل : جـ ١/ ١٢٥ .

"شرح جمل الزجاجي" لابن الضائع (ت : ٦٨٠هـ) [١] :

دارت حول كتاب الجمل شروحٌ كثيرةٌ ، منها : شرحُ ابن الضائع ، وقد سار الرجل في شرحه على ترتيب الجمل ، يذكر نص الجمل في شرحه بقوله : " قال أبو القاسم" ، ثم يشرع في الشرح وتوضيح ما اشتمل عليه من مسائلَ نحويّةٍ .

وقد كان ابن الضائع طويلَ النَّفَس في شرحه ، فهو أوسع شروح الزجاجي وأكثرها بسطا للمسائل وتوسعا في الأبواب ، على أنه قد زاد بعض الأبواب النحوية التي لم يعالجها الزجاجي في كتابه ، ومنها المفعول به ، والمفعول فيه ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والأبدال)[٢] .

وقد كان لابن الضائع اهتمامٌ كبيرٌ بالناحية اللغوية ، وذكرِ معاني الكلمات الغريبة ، ومن ذلك قوله : (والحسل : ولد الضب . ولذلك يكنى أبوه : أبا حسل ، والشقذ : ولد الحرباء)[٣] .

وهو يسرد آراء العلماء وخلافاتهم خلال شرحه ، وقد تقصر هذه الخلافات وقد تطول ، ومن ذلك قوله : (واختلفوا في توكيد النكرة بتوكيد الإحاطة ، فأجازه الكوفيون ، قالوا : لأن في توكيدها فائدة تقول : أكلت رغيفا كله ، واحتجوا بقوله :

يا ليتني كنت صبيا مرضَعًا تحملني الزلْفاءُ حولا أكتعا

فأكد (حولا) وهو نكرة بأكتع .. وهذا عند البصريين شاذ لا يقاس عليه)[٤] .

---

(١) أ- ابن الضائع هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع . توفي سنة ثمانين وستمائة ، انظر ترجمته في الأعلام جـ ٥/ ١٥٤ ، وبغية الوعاة : جـ٢/ ٢٠٤ .

ب- ابن الضائع وأثره في النحو مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي ، رسالة دكتوراه إعداد : يحيى علوان حسون البلداوي سنة ١٤٠٧هـ بمكتبة كلية اللغة العربية رقم ٢٣٣٢ جامعة الأزهر – القاهرة ، كما قام بتحقيق القسم الثاني من الشرح نفسه الدكتور : نادي حسين عبد الجواد ، رسالة دكتوراه سنة ١٤٠٨هـ بمكتبة كلية اللغة العربية رقم ٤٩٥١ ، جامعة الأزهر بالقاهرة .

(٢) انظر شرح الجمل – القسم الثاني : ص ٣٠٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٨٦٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه – القسم الثاني : ص ٣٦٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه – القسم الأول : ص ٦٢٠ .

وكثيرا ما نراه يورد خلاف النحاة حول إعراب آية أو بيت من الشعر فيطول في ذلك الخلاف والأخذ والردّ ، ومن ذلك ما جاء من خلاف حول قوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1] في باب ما يجزم من الجوابات ، حيث ذكر مذهب الزجاج ، والسيرافي ، والفراء ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وغيرهم مع مناقشة تلك المذاهب مناقشة طويلة .[2]

وكذلك فعل حينما تعرض لقول الفرزدق في باب من المفعول على المحمول على المعنى :

وعضٌّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مجلّفُ

حيث ذكر في رفع كلمة (مجلف) خمسة أقوال للفراء والكسائي وابن عصفور ولجماعة من البصريين ، وابن جني والزجاجي ، وناقش هذه الأقوال جميعا .[3]

شواهد الكتاب :

اهتم ابن الضائع بالشواهد ترسيخا لكل ما ذكر من قواعد ، وكانت شواهده من القرآن والشعر والحديث الشريف ومأثور كلام العرب ؛ فكثر استشهاده بآيات من كتاب الله – عز وجل – على القواعد النحوية ، كما استشهد بالقراءات القرآنية لا يفرق بين شاذة ومتواترة ، ونجده يدافع عن القرّاء ، قال وهو بصدد الحديث عن إعمال (إنّ) : (وأهل المدينة يقرؤون : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4] ، وعلى هذه القراءة خطّ المصحف ، أعني نصب "كل" . وقال ابن خروف : "لم يعرف القراء قراءة النصب" ، وأظن هذا غلطا منه ؛ لأن نصب "كل" هو خط المصحف ، فكيف لم يعرفها القراء ، ... وأما قراءة النصب فمعروفة ، لأنها خط المصحف شددت "إن" أو خففت)[5]

كما عُنِيَ ابن الضائع بإعراب كثرة كثيرة من الآيات القرآنية في شرحه ، ومن ذلك – مثلا – ما جاء في قوله تعالى : ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾[6] حيث قال :

---

(١) من الآية ١٠/ الصف .

(٢) انظر شرح الجمل – القسم الثاني : ص ص ٦٧٦ – ٦٧٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه – القسم الثاني : ص ص ٦٣٦ – ٦٣٩ .

(٤) من الآية ١١١/ هود .

(٥) شرح الجمل – القسم الثاني : ص ١٠٨ .

(٦) من الآية ٢/ فاطر .

(ما : مفعول مقدم لـ (يفتح) ، من رحمة : مجرور تفسير لـ (ما) ، وما يمسك : مفعول أيضا)[1]

كما أكثر ابن الضائع من الاستشهاد بالشعر كثرة ملحوظة على إثبات القواعد النحوية ، من ذلك قوله : (وقد تكون "إنْ" بمعنى "إمّا" كقول دريد ابن الصمة :

لقد كذبتْك نفسُك فاكْذِبَنْهَا فإنْ جزعا وإنْ إجمالَ صبر

أراد : فإما تجزع جزعا ، وإما تجمل الصبر إجمالا ، كقوله تعالى : ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2])[3] .

هذا ، وقد توسع المؤلف في الكلام عن الشاهد – في كثير من الأحيان – يفسّر ما غمض من ألفاظه ، ويعرب بعضا منه ، وقد يذكر أبياتا من القصيدة التي قيل فيها البيت ، فحينما تعرض لقول الشاعر :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحبٌ فيقضى أم ضلال وباطلُ؟

نراه يفسر بعض ألفاظه بقوله : (النحب الذي ينذره الإنسان على نفسه ، ويوجب فعله ، يذكر شدة حرص الإنسان على الدنيا ، حتى كأنه نذره على نفسه ، فيرى أنه لابد من فعله) ثم يعرب بعضا من كلماته بقوله : ("ما" في موضع رفع بالابتداء ، و" ذا" خبره ، و" يحاول" : صلة ، والضمير محذوف ،"أنحب" : بدل من "ما") ثم يذكر أبياتا من القصيدة التي قيل فيها هذا البيت بقوله :

(ومن هذه القصيدة :

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلٌ وكل نعيم لا محالة زائلُ

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

فإن أنت لم ينفعْك عمْلُك فانتسبْ لعلك تهديك القرونُ الأوائل[4]

كما أنه لم يمنع الاستشهاد بالحديث الشريف ، فاستدل به على قواعدَ نحويةٍ ، كاستدلاله بحديث " وإنا إن شاء الله بكم لاحقون" على أنّ (إنّ) بمعنى (إذْ))[5] .

---

(١) شرح الجمل – القسم الأول : ص ٧١٤ .

(٢) من الآية ٤/ محمد .

(٣) المصدر السابق نفسه – القسم الثاني : ص ١١٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه – القسم الثاني : ص ص ٩٤ – ٩٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه – القسم الثاني : ص ١١٦ .

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب ، فاهتم كثيرا ببيان مضرب المثل ، قال عند تعرضه لقول العرب : " بألم ما تحتننه" قال : (فيضرب هذا المثل لمن يطلب أمرا لا يناله إلا بمشقة)[1] .

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس اعتمادا كبيرا في إثبات الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله في باب أفعال المقاربة : (ويجوز – في القياس – أن تدخل (أنْ) على (كرب) ؛ لأن معناها ككاد)[2] .

وكقوله في باب الجزاء : (واعلم أنه إذا تقدم اسم الشرط إذ ، وما ، ولكن الخفيفة ، وإما . تقول : أتذكر إذ من يأتينا تأتيه ، فلا يجوز عند سيبويه الجزم إلا في ضرورة الشعر ، قال : لأن (إن) لا تقع في هذا الموضع ، لا يقال : أتذكر إذ إن تأتنا نأتك ، وخالفه المبرد وزعم أنه لا يمتنع ، ويظهر من سيبويه أنه نقل من العرب ، ولعمري إن القياس ليقتضيه ، وذلك أن (إذ) ظرف لما مضى ، فكيف يضاف إلى جملة الشرط ، والمراد بها الاستقبال)[3] .

"البسيط في شرح جمل الزجاجي" لابن أبي الربيع (ت : ٦٨٨هـ)[4] :

التزم ابن أبي الربيع في ترتيب القواعد الطريقة التي رتب بها أبو القاسم قواعده عليها ، كما حافظ على نصّ عبارة الجمل ، فنراه يجتزئ فِقرة من المتن مسبوقة بلفظ : (قوله) ثم يشرع في شرحها وتحليلها ، وهكذا حتى أتى على الكتاب إلى نهايته ، وقد يقسم ابن أبي الربيع الكلام على نص الزجاجي إلى فصول ، ففي باب المبتدأ والخبر حينما ساق قول الزجاجي : (واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، إلا إذا كان فعلا) يقول : (الكلام هنا في ثلاثة فصول)[5] .

---

(١) شرح الجمل – القسم الثاني : ص ١٩٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه – القسم الأول : ص ٦٢٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه – القسم الأول : ص ٧٣٢ .

(٤) أ- ابن ابي الربيع هو عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي الربيع القرشي ، الأموي ثم العثماني الأندلسي الإشبيلي ، توفي سنة ثمان وثمانين وست ومائة من الهجرة . انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ٢/ ١٢٥ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور : عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .

(٥) انظر البسيط في شرح الجمل : ص ٥٧٧ .

ومن منهج ابن أبي الربيع في شرحه أنه- غالبا- ما يفتتح كل باب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحده ، ومن ذلك ما جاء - مثلا- في بابي النعت والابتداء [1] ، إذ قدم لكل منهما بمقدمة قبل إيراد كلام الزجاجي .

والمتتبع لشرح ابن أبي الربيع على الجمل يلحظ ، في يسر وسهولة ، طول نفَسه في الشرح واستطراده وإطنابه ، وذكره اختلاف العلماء وسرد آرائهم واستشهاداتهم ، ومناقشة تلك الاستشهادات ، مما يجعلنا نقطع بأنه من أطول شروح الجمل التي تعرضنا لها بالدراسة ، ومع أن الرجل يستخدم المصطلحات الكوفية ، إلى جانب إكثاره من استخدام المصطلحات البصرية كقوله في باب حروف الخفض : (هذه عبارة كوفية ، وعبارة البصريين في هذا باب حروف الجر ، ولا مشاحة في الألفاظ إذا وقع الاتفاق في المعنى)[2] أقول مع ذلك فإنه يميل إلى البصريين ميلا ملحوظا ، ويتجلى ذلك واضحا في موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ، فما ذكر مذهب البصريين والكوفيين في مسألة من مسائل الخلاف بينهما إلا أخذ برأي البصريين ، وإنا لواجدون أمثلة منثورة في شرحه هنا وهناك ، قال وهو بصدد الحديث عن عطف الظاهر على المضمر : (فإن كان الأول مخفوضا اختلف النحويون فيه ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة الخافض ، وعلى هذا أبو القاسم ، ولا يجوز عند البصريين العطف بغير حرف جرّ إلا في الشعر ، وإذا جاء في الشعر حُمل على حذف حرف الجرّ ، وأجازه الكوفيون فأجازوا : مررت بك وزيد ، وجرى عندهم مجرى : مررت بزيد وعمرو)[3] ثم شرع في تفنيد رأي الكوفيين والرد عليهم ، فهو - كما ترى - قد وافق البصريين في عدم جواز عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار .

ومن الأمور البارزة لدى ابن أبي الربيع عنايته الواضحة بذكر الاعتراضات الواردة على كلام أبي القاسم - وهي كثيرة - ومناقشتها ثم ردها ، وهي منثورة تجدها في أبواب الكتاب كافة ، مع وقوفه موقف المتحيّز لأبي القاسم ، المدافع عنه ، وهو أمر تفرد به ابن أبي الربيع من بين شراح الجمل[4] .

---

(١) البسيط في شرح الجمل : ص ص ٢٩٧ ، ٥٣٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٣٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه : انظر مثلا ص ١٦٠- ١٦٦ ، ٤٤٩ ، ٥٥٠ .

كما عني المؤلف بذكر معاني الألفاظ ، سواء في ذلك ألفاظ الجمل ، أو الشواهد النحوية من شعر ونثر ، يفسر ما غمض من ألفاظها ، ويعرب بعضا منها ، خذ مثلا قوله حينما تعرض لقوله تعالى : (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ)[1] : (العصبة هي التي تنوء بالمفاتيح ، والنوء : النهوض بالثقل)[2] ، وقوله حينما ساق قول العرب : " مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ" : ((من يشنؤك) مبتدأ ، والخبر (مشنوء) والتقدير : من يشنؤك مشنوء ، أي من يبغضك مبغض ، والمشنوء المبغض وإن كان جميلا ، والمشنأ : الدميم ، وإن كان محببا)[3] .

كما أنه كثيرا ما كان يبيّن موضع الشاهد من الجمل ، ويقوم بتفسير الغامض من كلماته ، وإعراب بعضها ، قال حينما تعرض لقول حسان :

كأنَّ سبيئةً من ذات عرق يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

(الشاهد في قوله : (يكون مزاجها عسل وماء) أنه نصب مزاجها وجعلها خبرا لـ (يكون) وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، وعسل نكرة ، وكذلك ماء ، وفعل ذلك لضرورة الشعر ؛ لأن القوافيَ مرفوعة ... والسبيئة الخمر المشتراة ، تقولك سبأت الخمر ، إذا اشتريتها . وبيت رأس : بيت الخمار . قال النابغة :

نَمَيْنَ قِلَالُهُ من بيت رأس إلى لقمانَ في سوق مقام

و(من بيت رأس) يمكن أن يكون في موضع الصفة للسبيئة ، وأن يكون متعلقا بسبيئة ، وقوله : يكون مزاجها عسل وماء في موضع الصفة ، وخبر "كأن" في بيت بعده ، ويسمى التضمين)[4] .

ولابن أبي الربيع تعليقاتٌ عروضيةٌ ، قال تعليقا على قول حسّان السابق : (ولم يثبت الإقواء – على قبحه – إلا بين المرفوع والمخفوض ، نحو قول النابغة :

وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ

(١) من الآية ١٧٦/ القصص .

(٢) البسيط : ص ٧١٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٥٧٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٧٢٠ .

والقوافي مخفوضة ، وكذلك قول امرئ القيس :

وكأنما من عاقل أرقامُ

والقوافي مخفوضة ، فلم يجِئْ إلا مجيئا ضعيفا كأنه لا يعرف ، فاحتاج إلى رفع (ماء) و(ماء) معطوفة على (عسل) ، ولا ينعطف المرفوع على المنصوب ، فلم يجد بُدًّا من رفع العسل ، ونصب مزاجها ، وهو من باب القلب)[1] .

شواهد الكتاب :

أكثر ابن أبي الربيع في شرحه من الاستدلال بالقرآن الكريم والشعر وكلام العرب إثباتا للأحكام النحوية ، وشرحا للقواعد وبيانها ، وتأييدا لبعض المعاني اللغوية ، ومن ذلك قوله : (اعلم أن (ما) تقع على ما لا يعقل قال :

فتوضحَ فالمقراةُ لم يعفُ رسمها كما نسجتها من جنوب وشمأل

وتقع على جنس من يعقل . قال سبحانه : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾[2] وتقع على صفة من يعقل . قال تعالى : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[3] ولا تقع على الواحد ممن يعقل)[4] .

ومن استدلاله لتأييد المعنى اللغوي قوله : (والظنون الذي لا خبر فيه . قال زهير :

وقد يأتيك بالخبر الظنون)[5]

أما الحديث الشريف ، فقد جاء الكتاب غُفْلاً من الاستشهاد به ، أو أن المؤلف احتاط في الاستشهاد به ، فلم يستشهد إلا ببضعة أحاديث لا تجاوز أصابع اليد الواحدة .

وهو يقبل القراءات عموما ويُكثر من توجيهها ، قال في باب حتى في الأسماء : (قوله : (وأما عملها في الأفعال فإن الفعل بعدها ينتصب بإضمار أنْ) هذا نصّ على أن

---

(١) البسيط : ص ٧٢٠ .

(٢) من الآية ٣/ النساء .

(٣) من الآية ٢٣/ الشعراء .

(٤) البسيط : ص ٢٨٦ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٥٧٨ .

(حتى) لا تنصب بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) و(أنْ) لا تظهر ، و(أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع خفض ، والجار والمجرور في موضع نصب بالفعل ، وعلى هذا يجري كله فتقول : سرت حتى أدخل المدينة ، قال الله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[1] فيمن قرأه بالنصب ، فيقول منصوب بإضمار أنْ على حسب ما ذكرته لك . ومن قرأ (يقول) بالرفع فحتى حرف ابتداء)[2] .

وحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [3] في باب القسم ، نراه يقول : (قرئ بالرفع والنصب : فمن قرأه بالرفع ، فيكون مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : فالحق يميني ، والجواب : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[4] ، و﴿الْحَقَّ أَقُولُ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه ، ويكون بمنزلة : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[5] والتقدير : لعمرك قسمي ، وحذف الخبر ، وَمَنْ نصَبَه نصَبَه بإضمار فعل ، ويكون بمنزلة الله لأفعلنّ ، ولما أسقط حرف الجرّ انتصب الاسم)[6] .

وكما يُخرِّج ابن أبي الربيع كثيرا من القواعد على السماع ، فإنه يتناول القياس كلما اقتضته القاعدة النحوية ، ومن ذلك قوله : (اعلم أن خبر المبتدأ يجوز تقديمه على المبتدأ بالسماع والقياس ..)[7] .

كما عني كذلك بتعليل الكثير من الأحكام والظواهر النحوية ، ومن ذلك تعليله إعراب (أي) ، وكان قياسها أن تبنى لشبهها بالحروف كبقية الأسماء الموصولة بقوله : (ولكنها أعربت لشبهها بكل وبعض ، لأنها نقيضة كلّ ونظيرة بعض ، والشيء يُحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، فقد تحصل مما ذكرته أنّ الموجِبَ لإعراب (أي) ثلاثة أشياء : أحدها : الشبه ، الثاني : أنها نقيضة كل ، الثالث : أنها نظيرة بعض)[8] .

---

(١) من الآية ٢١٤/ البقرة .
(٢) البسيط : ص ٩٠٧ .
(٣) من الآية ٨٤/ ص .
(٤) من الآية ٨٥/ ص .
(٥) من الآية ٧٢/ الحجر .
(٦) البسيط : ص ٩٣٢ .
(٧) المصدر السابق نفسه : ص ص ٥٧٧ - ٥٨٢ .
(٨) البسيط : ص ٢٨١ .

خصائص مشتركة بين شروح جمل الزجاجي :

من أبرز الملامح المشتركة بين هذه الشروح عنايةُ كُلٍّ بشرح شواهد الجمل الشعرية مع تفاوت نسبي فيما بينهم قلة وكثرة ، فابن خروف أكثر هؤلاء الشراح تعرضا لذلك ، فقد شرح أبيات الجمل ، ينسب البيت إلى قائله ، مع ذكر نبذة عنه ، وشيء من أخباره ، ويفسر الغامض من كلمات الشاهد ، مع ذكر مناسبته - غالبا - وبيان موضعه ، يلي ابنَ خروف في ذلك ابنُ بزيزة ، الذي كان يشرح تلك الأبيات في آخر كل باب ، وابن الضائع الذي كان كثير التعرّض لذلك أيضا ، ثم ابن أبي الربيع وابن عصفور .

لم تقتصر هذه الشروح على مسائل النحو والصرف ، بل امتدت بصورة واضحة إلى الأدب - كما رأينا في شرح الشواهد- والفقه والعقيدة ، وعلم الكلام والمنطق ، فقد برزت ثقافات الشراح المتنوعة في هذه الشروح ، وكان لها أثرها الواضح كما وجدنا عند ابن بزيزة وابن الضائع اللذين برزت ثقافتهما الفقهية ، وكان لها عَلاقة واضحة بمسائل النحو المختلفة .

توسعت هذه الشروح جميعا في الشرح والتحليل وفي عرض مسائل الخلاف ، وكان أكثر هؤلاء الشراح بسطا للمسائل وتوسعا في الأبواب ابنُ الضائع وابن أبي الربيع وابن بزيزة .

تعرضت هذه الشروح لتفسير الغامض من الكلمات من الناحية اللغوية .

"شرح إيضاح الفارسي" لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦هـ)[1] :

كثرت الشروح حول كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت : ٣٩١هـ) وكان من بين تلك الشروح شرح أبي البقاء العكبري .

وقد التزم أبو البقاء في ترتيب أبواب وفصول شرحه ترتيب كتاب الإيضاح ، وكان يأتي بجزء من المتن ويصدره بعبارة : " قال أبو علي الفارسي" ، ثم يتناوله بالشرح ، مقدما شرحه بقوله : "قال الشيخ" ، ومما يؤخذ عليه في هذا الصدد اجتزاءُ

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور عادل جمعة عيد عياد ، رسالة دكتوراه بعنوان : "عرض وتحليل للمسائل النحوية في الجزء الثاني من إيضاح الفارسي للعكبري ، مع تحقيقه بمكتبة كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة - رسائل رقم ٣٠٨٥ دكتوراه سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .

نصّ الإيضاح ، مما يجعل القارئ مضطرا معه إلى اصطحاب كتاب الإيضاح لتكملة الكلمة التي كان يأخذها العكبري من الفارسي .

ومما اطرد في شرحه أنه يبدأ الباب بمقدمة تعطي فكرة عامة عن الموضوع الذي يتناوله ، كنوع من التهيئة الذهنية للقارئ حتى لا يفجأه الشرح دون تمهيد ، ومن ذلك ما جاء في باب القسم ؛ حيث قال قبل أن يشرع في شرح نص الفارسي : (يحتاج هذا الباب إلى بيان معنى القسم ، والمقسم عليه ، والأدوات التي تدخل عليه)[1] .

وللعكبري عناية واضحة بالحدود والتعريفات ، وبيان المعنى اللغوي ، فيبدأ الباب باللغة ، فيشتق منها ، ثم يتبع الاشتقاق بالحد والاصطلاح ، كقوله في باب التمييز : (التمييز في اللغة : البيان والتفريق بين الشيئين أو الأشياء ، يقال : ميزت هذا من هذا . وأما المراد به في الإعراب : فهو أن يكون الشيء محتملا لوجوه فيبين بذكر بعضها إذا أريد تبين الجنس)[2] وكذلك فعل في باب الاستثناء ، والقسم ، والإضافة ، والعطف ، وغيرها[3] .

والكتاب لم يخلُ من التعرض للجوانب اللغوية ، كقوله : (والعمر : هو البقاء والحياة)[4] وكقوله : (التبانة هي الفطنة)[5] .

وهو يقوم – في أحيان قليلة – بتفسير بعض الكلمات في الشاهد الشعري الذي يسوقه ، فحينما ساق قول الأخطل وهو بصدد الحديث عما جاء مقصورا وممدودا :

أجـــدُّوا نجـــاءً غيَّبَـــتْهُم عـــشية خمائلُ من ذات الـمَشا وهُجُولُ

وكنتُ صحيح القلب حتى أصابني من اللامعات المبرِقاتِ خُبُولُ

قال : (أجدوا : أسرعوا ، والنجاء : السرعة .. والخمائل : جمع خميلة ، وهي قطعة من الرمل فيها نبت ، والهجول : جمع هجل ، وهي الصحراء الخالية ، واللامعات : النساء الحسان ، والمبرقات : المتهددات المتوعدات ، والخبول : بالخاء

---

(١) شرح الإيضاح : ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ١٢ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ١٤٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٦٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ١٩٧ .

الفساد ، وبالحاء جمع حبل ، وهي الداهية)[1] ، ولئن كان هذا صنيعه مع بعض الشواهد فلقد كان يصمت أمام كثير من الشواهد التي تحتاج إلى شرح صمتا مطبقا ، كصمته أمام قول زهير ابن أبي سلمى :

كما استغاث بسيْء فزُّ عيطلة خاف العيونَ فلم يُنظرْ به الحشَكُ

على حاجته الملحة للشرح[2] .

وأبو البقاء يتناول المسألة النحوية من خلال أقوال النحاة ، ويناقشهم فيها ، ويذكر اختلافاتهم وحججهم ، ثم يرجح ما يراه ، ويردّ منها ما لا يرتضيه ، ومن ذلك قوله : (وأما العامل في المستثنى نصبا : فإذا كان المستثنى من موجب ، فالعامل فيه الفعل المتقدم أو معناه عند سيبويه ، وقال المبرِّد "إلا" هي الناصبة . وقال الزجاج : النصب بمعنى (استثنى) . وقال الفراء : أصل" إلا" إن لا فالنصب بـ (أن) والرفع بـ (لا)وقال الأخفش : نصبه محمول على (غير) في الاستثناء ، ونحن نبين المختار من هذه المذاهب ، وفساد ما عداه)[3] .

ويلاحظ ميلُه للبصريين ، وردُّه المذهبَ الكوفي في كثير من الأحيان ، كرده ما ذهبوا إليه من إجازة توكيد النكرة ، وهو ما منعه البصريون[4] . وكذلك فعل حينما قالوا بجواز وقوع الماضي حالا من غير (قد) مُظهرة أو مُقدّرة كما يشترط البصريون[5] .

شواهد الكتاب :

استدل أبو البقاء بالسماع على صحة القاعدة النحوية وتأييد المعنى اللغوي ، فقد ذكر حشدا من الآيات القرآنية ، استدلالا على صحة القواعد النحوية ، كما اهتم بالقراءات موجها لها في كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله : (فأما قوله تعالى : ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[6] .

---

(١) شرح الإيضاح : ص ٤٩٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٧٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٣- ١٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٩٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ١١٢ .

(٦) من الآية ٩٥/ النساء .

فـ (غير) تقرأ على ثلاثة أوجه : الرفع على أنه صفة ، "للقاعدون" .

وأما الجر : فعلى الصفة "للمؤمنين" ، وكأنه قال : من المؤمنين الأصحّاء .

وأما النصب : فعلى أصل باب الاستثناء ، كأنه قال : "إلا أولي الضرر")[1] .

وهو لم يغفل دور الحديث في استدلالاته ، بيْد أنه كان مقلاًّ من الاستشهاد بـه ، ومن ذلك استدلاله بحديث : "أيما امرأة نُكحت بغير إذن وَلِيِّها ، فنكاحها باطـل" علـى اكتساب المضاف العموم من المضاف إليه[2] .

وقد يستدل بالسماع على تأييد المعنى اللغوي كقوله : (وأما "الملأ" فهـم أشـراف القوم ، قال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ ﴾ [3] أي وجوه قومه ، والملأ الخُلُق ، قال – عليه السلام– " أحسنوا مَلأَكُمْ" أي : أخلاقكم ، ومنه قول الشاعر :

فقلنا : أحسني مَلأً جهينا)[4]

أما الأدلة العقلية فقد عوّل منها على القياس ، وجعله من الأسـس الـتي اعتمـد عليها في تأصيل قواعده وقضاياه النحوية ، ومـن ذلـك تدليلـه علـى جـواز اسـتعمال الصفتين : عبد بطنه ، وواحد أمه نكرتين بالـسماع والقيـاس قـال : (ويجـوز أن يكونـا نكرتين ، ويدل على ذلك السماع والقياس ..)[5] .

"الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح" لابن أبي الربيع (ت : ٦٨٨هـ) [6] :

شرح ابن أبي الربيع الإيضاح لأبي علي ، ملتزما بترتيب كتابه ، كما حافظ علـى نص عبارته لم يمسها بتغيير أو تعديل .

وقد اطرد عند ابن أبي الربيع – كسابقه العكبري في شرحه على الإيضاح – أنـــه

---

(١) شرح الإيضاح : ص ٢٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٧٨ .

(٣) من الآية ١٢٧ : الأعراف .

(٤) شرح الإيضاح : ص ٥٠١ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٨٠ – ٨١ .

(٦) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح رسالة دكتوراه بعنوان : (دراسة وتحقيـق الجـزء الثـاني مـن كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م بمكتبة كليـة اللغة العربية رقم ٣٠٥٨ جامعة الأزهر بالقاهرة .

يبدأ معظم أبواب الكتاب بفكرة عامة عن الموضوع تكون تمهيدا للقارئ ، ومن ذلك مثلا ما جاء في أول باب الأسماء المجرورة حيث قال : (تقديم : لما أكمل مرفوعات الأسماء ، ومنصوباتها ، وبين حدودها ، أخذ في مخفوضاتها ، والخفض في الأسماء يكون بالإضافة ، والإضافة تكون على وجهين ..)[1] .

وابن أبي الربيع – كما عرف عنه – طويل النفس في شرحه ، يسرد من خلال الشرح آراء العلماء وخلافاتهم في المسائل النحوية ، ويسوق حججهم واستشهاداتهم مع نسبته الآراء إلى أصحابها ، ومن ذلك قوله في باب الحال : (واختلف النحويون في الحال المؤكدة ، فذهب الزمخشري في المفصل إلى أنها لا تقع إلا بعد الجملة الاسمية ، ولا تقع بعد الجملة الفعلية .وذهب أبو علي إلى أنها تكون بعد الجملة الاسمية ، وبعد الجملة الفعلية ، إلا أن الأكثر أن تكون بعد الجملة الاسمية ، وأخذ عليه قول امرئ القيس :

سوامقُ جبار أثيثٍ فروعُهُ وعالينَ قُنوانا من البُسر أحمرا

وقال : إن أحمر حال مؤكدة ؛ لأن البسر لا يكون إلا أحمر ، وليس هذا عندي بدليل؛ لأنه لا يمكن أن يكون وضع المفرد موضع الجمع ، فقال : أحمر ، وهو يريد حمرا ، كما أنشد أبو زيد للأسود بن يعفر :

يُبيِّنُهُمْ ذو اللّب حين يراهمُ بسيماهمُ بيضا لِحاهمْ وأصلعا

أراد : وصلعا ... وذهب الكوفيون إلى أن أحمر منصوب على القطع ، ولم يثبت النصب على القطع فيكون هذا منه ، فلم يبقَ إلا أن تكون حالا مؤكدة على ما ذهب إليه أبو علي ، أو صفة مؤكدة على ما ذهب إليه الزمخشري ، ويجوز عندي أن يكون بدلا من قوله : من البسر ، ويكون البدل على جهة التأكيد ، ويكون أحمر من وضع المفرد موضع الجمل)[2] .

عني ابن أبي الربيع بتفسير الغامض من كلمات أبي القاسم في الجمل ، ومن ذلك قوله : (القيراط : اسم لما وزنه أربع حبات من حبوب الشعير ، والدائق : ثُمُن درهم

(١) الكافي في الإفصاح : ص ٥٤٨ ، وانظر كذلك ٧ – ١١ ، ١٢٦– ١٢٨ ، ٢١٩ ، ٢٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤٧٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٤٨ – ٣٥١ .

من الدرهم الكبير الذي كان في زمان الرسول ﷺ؛ لأن الدراهم في زمان الرسول ﷺ كانت من أربع دوانق ومن ثمانية دوانق)[1] .

وكقوله حينما تعرض لقول أبي علي : (وتقول : كم تُرى الحَرْوَرِيَّةَ رجلا) الحرورية : اسم للخوارج ؛ لأنهم أول ما خرجوا اجتمعوا بحروراء ، فجرى ذلك الاسم عليهم)[2] .

شواهد الكتاب :

استدل ابنُ أبي الربيع في شرحه على الإيضاح بالأدلة النقلية الممثلة في السماع بجميع أنواعه ، وبالأدلة العقلية الممثلة في القياس ، وبيان ذلك كما يلي :

كثر استشهاده بالقرآن الكريم كثرة ملحوظة إثباتا للأحكام النحوية ، ولا يكتفي بالشاهد الواحد من القرآن على إثبات القاعدة ، وإنما يأتي بأكثرَ من آية ، ومن ذلك قوله : (اعلم أن الفعل ينصب بعد لام الجر بإضمار أنْ ... وهي بعد اللام على وجهين : إن وقعت بعد لام كي كنت بالخيار بين الحذف والظهور ، وإنْ وقعت بعد لام الجحود لم يجز إظهارُها ، ولام الجحود وهي الواقعة بعد كان المنفية ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4] ، ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[5] ، وكذا قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[6])[7] .

كما استشهد المؤلف بالقراءات ، واحتج بالشاذ ، لا يفرق بين متواترة وغيرها ، ومن ذلك قوله : (وإذا قلت : ما جاءني من أحد ، فموضع من أحد رفع ، قال الله

---

(١) الكافي : ص ٣٨٠- ٣٨١ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٨٣ .
(٣) من الآية ٣٣ / الأنفال .
(٤) من الآية ١٧٩/ آل عمران .
(٥) من الآية / ١٧٩ آل عمران .
(٦) من الآية ١٣٧/ النساء .
(٧) الكافي : ص ٦٧١ .

سبحانه : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[1] من أجراه على الموضع رفع ، ومن أجراه على اللفظ خفض ، وقرئ بهما ، قرأ الكسائي بالخفض ، وقرأ الجماعة بالرفع)[2] .

وكقوله : (إذا ناديت اسما مضافا إلى الياء ، فلك فيه خمسة أوجه :

الخامس : البناء على الضم عند حذف الياء فتقول : يا غلام ... ، وحكي أنه قرئ في الشاذ : ﴿رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[3] المعنى : يارب احكم بحكمك الذي هو الحق)[4].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف في إطار استشهاده بالآيات القرآنية كان يقوم بتفسير بعض كلماتها إذا احتاج الأمر إلى ذلك ، فحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[5] نراه يذكر معنى الكلالة بأنها الورثة إذا لم يكن فيهم أحد عمودي النسب)[6] وقد يعرب بعض كلمات الآية ، كما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[7] حيث قال : (القسط : العدل ، وقائما : حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد بأنه لا إله إلا هو قائم بالعدل في قوله ، فهذه حال لازمة مؤكدة ، وقد وقعت بعد الفعل والفاعل)[8] .

أما الحديث الشريف فقد احتاط ابن أبي الربيع في الاستشهاد به فلم يكثر منه إلا لماما ، ومن ذلك استشهاده بحديث :"ثوبي حجر" على جواز حذف حرف النداء[9] .

أما الشعر فقد أكثر من الاستشهاد به ، ولا يكتفي بالشاهد الواحد ، وإنما يأتي بأكثرَ من شاهد ، مما يدل على غزارة محصوله الشعري ، ويفسر بعض الغامض من ألفاظه ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر في باب المفعول له :

يركب كل عاقر جُمْهُور مخافةً وزعْلَ المحبور

والهولَ من تهوُّل القبور

---

(١) من الآية ٥٩/ الأعراف .

(٢) الكافي : ص ص ٦٠-٦١ .

(٣) من الآية ١١٢/ الأنبياء .

(٤) الكافي : ص ٤٥٥ .

(٥) من الآية ١٢/ النساء .

(٦) الكافي : ص ٢٥٣ .

(٧) من الآية ١٨/ آل عمران .

(٨) الكافي : ص ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٩) المصدر السابق نفسه : ص ٤١٣ .

حيث قال : (ويروى : الهبور ، والعاقر من الرمل : ما لا ينبت ، وجمهور : كثير ، والزعل : النشاط ، يقال : زَعِلْتُ وأَرَنت وهبَصت ونشَطت بمعنى ، والخَبْرَة : النعمة ، يقالك حبَر يحبُر حبْرا ، وحبّرته فهو محبور ، والهبير : ما اطمأن من الأرض ، والجمع : هبْرٌ ، وقوله : من تهول القبور : أي من خوفها ، ويقال : هوّل عليه إذا أتاه بتهاويل ، ويقال : هوّلت المرأة إذا تزينت تهويلا)[1] . كما أنه كثيرا ما يذكر موضع الشاهد ، كقوله تعليقا على البيت السابق : (والشاهد في قوله : مخافة وزعل المحبور ، والهولَ ، فهذه كلها مفعولات من أجلها ، أي يفعل لأجلها)[2] .

وقد يستدل بالشعر على تأييد المعنى اللغوي كقوله : (اليعفور : ولد الظبية ، قال طرفة بن العبد :

جازت البيدَ إلى أرحلنا آخرَ الليل بيعفور خدِرْ)[3]

وكما كان يعتد ابن أبي الربيع بالسماع فإنه كان يعتد بالقياس . قال حينما تعرض لقول أبي علي في كم الاستفهامية : "ولا يجوز كم غلمانا لك ، كما لا يجوز عشرون دراهم لك" : (وأجازه الكوفيون ، والقياس - بلا شك - يخالفهم ؛ لأن كل عدد يفسر بمنصوب فلا يفسره إلا المفرد ، ... ولم يعتمد الكوفيون في الإجاز إلا على السماع ، وهم مُقرُّون بأن القياس على ما ذكره البصريون ، فسبيلهم على هذا أن يأتوا بسماع لا يقبل التأويل ؛ لأن البقاء مع القياس ما لم يعارضه نصٌّ ، فإن عارضه نصٌّ رجع إليه وترك القياس ، على هذا عمدة هذه الصنعة)[4] . وكقوله حينما ساق قول الشاعر :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا

.. ومن قال : كمل وكمل قال : كامل ؛ لأن هذا هو القياس في فعل ، وفعل)[5] .

---

(١) الكافي : ص ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣١٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٣١٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٣٨٦ .

"المتبع في شرح اللمع" للعكبري (ت : ٦١٦هـ)[١] :

في هذا الكتاب يشرح العكبري كتاب " اللُّمَع" لابن جني (ت : ٣٩٢هـ) بأسلوب سهل ، وعبارة واضحة سلسة وهو يذكر لنا في مقدمة كتابه السبب الذي حدا به إلى تأليف هذا الكتاب بقوله : (أما بعد ، فإن بعض المشغوفين بكتاب "اللمع" في النحو ، تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني – رحمه الله – سألني أن أمليَ عليه مختصرا في شرحه فأجبته إلى ذلك ، والله الموفِّق)[٢] .

وقد التزم أبو البقاء في شرحه بترتيب كتاب اللمع ، وتتبع أبوابه شرحا وتعليلا وعرضا لآراء النحاة ، على أن العكبري لم يكن ينقل نص المتن كاملا ، وإنما كان يجتزئ منه مصدّرا نص ابن جني مختصرا مسبوقا في الغالب بقول العكبري : (قوله : ... الفصل) ثم يأخذ في الإيضاح والشرح ، ويصدّر هذا الشرح بقوله : (قال الشيخ) .

وعادة أبي البقاء في هذا الشرح أنه كان قبل أن يلِج إلى شرح الباب يقدم أو يمهد بمقدمة قد تطول أو تقصر ، يشرح فيها – في الغالب – معنى ذلك الباب لغة ، فهو يبدأ أكثر أبوابه بالتعريفات ، وهي أقرب إلى روح اللغة والنحو ، وقد يقف ببعضها عند حدود المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله في باب الندبة : (اعلم أن الندبة فعلة من الندب ، ويمكن أن تكون معنى ندبته إلى (كذا) ، أي حَثَثْتُهُ ، فكأن النادبة تَحُثُّ القلوب لوصفها المندوب ، ويجوز أن تكون من قولك ، رجل ندب ، وفرس ندب ، أي خفيف الجري . فكأن الندب من النادبة خفة وطيش ، ويجوز أن تكون الندبة من الندب الذي هو أثر الجرح ، فكأن النادبة لجرح قلبها تندب)[٣] .

وأبو البقاء رجل لغة وأدب ، فنراه في ثنايا الشرح يكثر من ذكر الجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله : (وأما (إلى) فتكون اسما وحرفا ، فالاسم أحد آلاء الله ، وهي النعم ، يقال في الواحد (إلى ، وألي ، وإلى ، وألى)[٤] .

---

(١) كتاب المتبع في شرح اللمع بتحقيق : عبد الحميد أحمد حماد ، رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م ، رقم ٢٥٩٣ بمكتبة الجامعة .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه : ص ٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٥٠٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٣٢٩ .

وربما خلط أبو البقاء النحو بثقافات أخرى كالفقه ، فقد يتوقف فَهمُ بعض المسائل الفقهية بناء على فهم بعض المسائل النحوية ، يقول : (والإضراب بـ (بل) على ضربين : ...

الثاني : أن تضرب عن الكلام الأول ، بمعنى أنك خرجت منه إلى قصة أخرى ، أو أنك غلطت بذكر الأول ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا﴾[1] ... وعلى هذا بنى الفقهاء قول الرجل لزوجته : أنت طالق طلقة ، بل طلقتين . فقال قوم منهم تطلق ثلاثا . وقال قوم : اثنتين ..)[2] .

وأبو البقاء يتعرض لمذاهب النحاة في المسائل الخلافية ، مع ملاحظة أنه كان يتولى الفصل فيها ، موضحا وجهة نظره ، كقوله : (اختلف النحويون في عامل الخبر . فقال الكوفيون : يرتفع بالمبتدأ كما يرتفع المبتدأ بالخبر ، واختلف البصريون على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يرتفع بالابتداء وحده .

الثاني : أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ .

والثالث : أنه يرتفع بالمبتدأ . وهو مذهب (أبي الفتح) ؛ لأنه قال : هو مرفوع بالمبتدأ ، والصحيح أنه مرفوع بالابتداء لوجهين)[3] .

موقفه من ابن جني :

لم يكن العكبري على اتفاق تام مع ابن جني ، وإنما كان يختلف معه ، ويتعقبه في كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله : (قوله : ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة . الفصل) قال الشيخ : في كلامه تسامح ؛ لأن ظاهره يعطي جواز الإبدال من كل مضمر ، وليس الأمر على ذلك ، لأن ضمير المخاطب والمتكلم لا يُبدل منه كقولك : مررت بك

(١) الآيتان : ٦٥ ، ٦٦ سورة النمل .

(٢) المتبع : ص ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص١٥٠ - ١٥١ ، وانظر كذلك : ص٧ ، ١٤٠- ١٤١ ، ٣٣٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢١ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

المسكين ، وضربت زيدا عمرو ، فلا تجعل المسكين بدلا من الكاف ولا عمرا بدلا من التاء ؛ لأن الغرض من البدل إيضاح ما فيه لبس ، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح)[1] .

شواهد الكتاب :

استدل أبو البقاء بالسماع ، وبيان ذلك ما يلي :

القرآن الكريم : نهج العكبري نهج من سبقه من النحاة في الاستشهاد بآيات من الذكر الحكيم ، وقد عُني بتعدد الأوجه الإعرابية في كثير من تلك الآيات ، ومن ذلك قوله : (وأما قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2] ففي (مَنْ) وجهان :

١- هي في موضع جر من (الناس) .. وهو بدل بعض من كل ؛ لأن الحج لا يجب إلا على المستطيع .

٢- أن تكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم من استطاع إليه سبيلا)[3] .

وكقوله : (فأما قوله : (فاصدع بما تؤمر)[4] ففيه وجهان :

أحدهما : أن (ما) بمعنى (الذي) فيكون العائد محذوفا . والتقدير : بما تؤمر به ، (فالباء) الأولى تتعلق بـ (اصدع) .

والثانية : (بتؤمر) ثم حذف العائد على التدريج الذي ذكرنا ، والثاني أنها مصدرية ، فلا تحتاج إلى عائد ، والتقدير : فاصدع بالأمر[5] .

والرجل يقبل القراءات عموما ، ويحاول تخريج الشاذ منها ، ومن ذلك قوله : (ولا يكون الاسم حالا إلا باجتماع ستة أشباه :

الخامس : أن يكون صاحبها معرفة ، أو قريبا منها : فأما الحال من النكرة فلا يجوز في الاختيار ؛ لأنك تقدر أن تجعل النكرة لما قبلها فتتبعها إياه ، فإن جاء شيء

---

(١) المتبع : ص ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) من الآية ٩٧/ آل عمران .

(٣) من الآية ٩٤/ الحجر .

(٤) المتبع : ص ٣٨٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٧١٧ .

من ذلك فهو شاذ ، أو متأول ، كما قرئ : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[1] فالقراءة شاذة وفيها وجهان : **أحدهما** : أن تكون حالا من الضمير في الجار وهو الذي ناب عن الضمير في الفعل أو اسم الفاعل ، **والثاني** : أن يكون حالا من (الرسول) لما وصف لأنه يقرب بذلك من المعرفة)[2] .

ومن الغريب أن يصف أبو البقاء التعبير القرآني في بعض الأحيان بالشذوذ أو الغرابة ، ومن ذلك قوله : (وقد تزاد اللام شاذا كقوله تعالى : ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [3] أي ردفكم . وقوله تعالى : ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [4] أي ربهم يرهبون)[5] وكقوله : (وقد جاءت الباء زائدة مطردة ، وذلك في خبر (ليس) وما يشبه بها كقولك : (ليس زيد بقائم) ، ومن غريب ما جاء من زيادتها قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[6] فأدخل الباء على خبر (إن) لما كان في سياق النفي)[7] .

الحديث الشريف : لم يكثر أبو البقاء في هذا الكتاب من الاحتجاج بالحديث الشريف – كما هو ديدنه في سائر كتبه – ويبدو أنه كان من أولئك النحاة الذين يتحرجون من الاستشهاد بالحديث ، مع أنه خصص مؤلفا في إعرابه ، ومن ذلك قوله : (وقد استعملت (في) بمعنى السبب كقوله ﷺ : (في النفس المؤمنة مائةٌ من الإبل)[8]

أكثر العكبري من الاستشهاد بالشعر لإثبات القواعد النحوية وتأييد المعاني اللغوية ، كاستدلاله بقول لبيد :

أُغْنِي السِّبَاءَ بكلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أو جَوْنَةٍ قُدحتْ وفُضَّ خِتامُها

---

(١) من الآية ٨٩/ البقرة .
(٢) المتبع : ص ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .
(٣) من الآية ٧٢/ النمل .
(٤) من الآية ١٥٤/ الأعراف .
(٥) المتبع : ص ٣٣٧ .
(٦) من الآية ٣٣/ الأحقاف .
(٧) المتبع : ص ٣٣٨ .
(٨) المصدر السابق نفسه : ص ٣٣٣ .

على أن الواو للجمع ، وليست للترتيب ، وذلك وهو في معرض الحديث عن "الواو" في باب عطف النس[1] .

ومن استدلاله بالشعر على تأييد المعنى اللغوي قوله : (ويقال : أعرب ، إذا كانت له خيل عراب ، قال الشاعر يصف فرسا :

ويُصْهِلُ في جوف الطَّوِيّ صهيلا يُبيَّنُ للمعرِب)[2]

وكقوله : (ويقال : (عمرتك الله) أي سألتك بإقرارك له البقاء ، قال الشاعر :

عمَّرْتُكِ اللهَ إلا ما ذكرْتِ لنا هل كنتِ جارتنا أيامَ ذي سلم)[3]

وهو يشير إلى معاني بعض الألفاظ الغريبة في تلك الشواهد ، فحينما تعرض لقول الشاعر :

مـــاويَّ يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالمِيْسَم

نراه يقول : (الشعواء : المتفرقة ، والميسم : حديدة : يوسم بها البعير . وماوية : اسم امرأة ولكنه رخمها)[4] . وحينما ساق قول لبيد :

أغلى السباء ... البيت

قال : (والجونة : دنّ الخمر ، وقدحت ، اغترف منها . والتقدير : فض ختامها وقدحت)[5] .

وأبو البقاء لم يهمل المأثور من كلام العرب ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن مواضع (إن) : (ومنها أن تقع في صلة (الذي) كقولهم : أعطيته ما إن رديئة خير من جيد ما معك)[6] .

أما الأدلة العقلية فقد تمثلت عنده في القياس وتعليل الأحكام النحوية ، فقد احتج بالقياس لإثبات الحكم النحوي في مواضعَ كثيرة ، ومن أمثلة أقيسته قوله :

---

(١) المتبع : ص ٣٩٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٦٩١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٣٣٦ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٣٩٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٢٢٥ .

(والدليل على أن الواو للجمع ، لا للترتيب السماع والقياس ... وأما القياس ، فمن أربعة أوجه :

أحدها : أنك تستعملها في موضع يستحيل فيه الترتيب ، كقولك : المال بين زيد وعمرو ... **والثاني** : أنك تقول : اختصم زيد وعمرو . والترتيب هنا محال؛ لأن الاختصام لا يكون من شخص واحد . **والثالث** : أن تقول : جاء زيد وعمرو معا ، ولو قلت : جاء زيد فعمرو معا ، كان محالا .

والرابع : أن الفاء للترتيب بلا خلاف ، ولو جعلت (الواو) للترتيب لفسد من وجهين ..)[1] .

كما اعتمد أبو البقاء على العلة النحوية اعتمادا كبيرا كديدنه في معظم كتبه ؛ إذ لابد من إيجاد علة للحكم النحوي ، لتظهر حكمته ، والشيء عنده (لا يكون علة لوجود نفسه)[2] .

توجيه اللمع لابن الخباز (ت : ٦٣٩هـ)[3] :

يشرح ابن الخباز في هذا الكتاب كتاب اللمع لابن جني (ت : ٣٩٢هـ) بأسلوب سهل وعبارة واضحة سلسة ، مع تعليل المسائل النحوية ، وإظهار الأسرار التي تنطوي عليها قضاياها ، ثم هو يبين لنا في مقدمة كتابه الأسباب والدواعي التي حفّزَتْهُ إلى تأليف هذا الكتاب بقوله : (أما بعد ؛ فإن جماعة من حفظة كتاب اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني – رحمه الله – أطمعهم فيه صغرُ حجمه ، وآيسهم منه عدم فهمه ، وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير الممل ، ومنها الصغير المخل ، والمتوسط بينهما إما يفقد وإما يقل ، فضمنت لهم إملاء مختصرا)[4] .

---

(١) المتبع : ص ص ٣٩٤ – ٣٩٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٧٨ .

(٣) أ- ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي ، المعروف بابن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير أبو العباس شمس الدين ، توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة . انظر ترجمته في : الأعلام جـ١/ ١١٤ ، وبغية الوعاة : جـ١ / ٣٠٤ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور فايز زكي دياب ، رسالة دكتوراه بعنوان : "ابن الخباز" مع تحقيق كتابه "توجيه اللمع" بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهر رقم ٢٣٨ .

(٤) توجيه اللمع : ص ١ .

اشتمل الكتاب على كل أبواب اللمع ، والتزم المؤلف الترتيب الذي وردت عليه أبوابه ، وتتبع أبوابه شرحا وتعليلا وعرضا لآراء النحاة في القضايا الخلافية .

ألمح ابن الخباز في مقدمة كتابه إلى بعض خصائص منهجه ، حين قال في شأن كتابه هذا : (فضمنت لهم إملاء مختصرا أقتصر به على توجيه مسائله ، وتبليغ وسائله ، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه ، أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه)[1] .

يبدأ ابن الخباز أكثر أبوابه بالتعريفات ، غير أنه يقف ببعضها عند حدود المعنى اللغوي ، قال في باب المعرفة والنكرة : (المعرفة والنكرة في الأصل مصدران ، يقال : عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفانا ، وأنكرت الشيء إنكارا ونكِرته أنكَره نَكْرة)[2] .

وهو يشير إلى معاني بعض الألفاظ الغريبة سيرا على منهجه الذي اختطه في مقدمته بقوله : (وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه ، أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه) قال حينما تعرض لبيت الشاعر في باب التصغير :

أقول لصاحبي والليل داجٍ أُبَيِّضُكَ الأُسَيِّدُ لا يضيعُ

أي : احفظ أباضك السود . والأباض : الحبل)[3] .

ومن ذلك ما جاء في الباب نفسه عند تعرضه لقول ذي الرمة :

وأسودُ كالأساود مُسْبَكِرّا على المتنيْن منسدلا جُفالا

حيث قال : (يصف الشعر ، والجفال : الكثير ، والمنسدل : المسترسل)[4] .

وابن الخباز يشير إلى مذاهب النحاة في المسائل الخلافية ، ولم يكن يقف موقفا سلبيا تجاه هذه الآراء المتعارضة والخلافات النحوية ، بل يفصل فيها موضحا رأيه ، ومن ذلك ما جاء في باب المفعول به : واختلف النحويون في ناصب المفعول الثاني فقال البصريون : إذا قلت : أعطيت زيدا درهما فناصب (درهما) أعطيت ؛ لأنه اقتضاه فعمِل فيه . وقال الكوفيون : هو منصوب بفعل محذوف دل عليه أعطيت كأنه قال : أعطيت

(١) توجيه اللمع : ص ١ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٤٣ ، وانظر كذلك باب الوصف ص ٢٠٥ ، والإضافة ص ١٩٧ ، والاستثناء ص ١٦٠ ، والتوكيد ص ٢١٤ ، والبدل ص ٢٢٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٤٨٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه : الصفحة السابقة نفسها .

زيدا فأخذ درهما ؛ لأن الإعطاء يدل على الأخذ ، وهذا عندنا فاسد ؛ لأننا نقول : أعطيت زيدا درهما فلم يأخذه ، فلو كان التقدير كما زعموا لصار معنى الكلام أعطيت زيدا فأخذ درهما فلم يأخذه ، وتلك مناقضة ظاهرة)[1] .

فهو يبطل الرأي الذي لا يرتضيه ، مبينا أسباب ذلك كما في النص السابق ، ومن يتأمل مناقشات ابن الخباز للمسائل النحوية ومواقفه من آراء النحاة يدرك بوضوح ميوله للمذهب البصري ، يدل على ذلك أنه كثيرا ما يقول : (هذا عندنا) ، أو (ومذهب أصحابنا) ، قال في باب عطف النسق : (ولا يجوز أن تقول : قام زيد لكن عمرو ، وأجازه الكوفيون ، واحتج أصحابنا بأن بل أغنت عنها ، واحتج الكوفيون بقياسها على بل . وأجاب أصحابنا بأن لكن تزول عن العطف إذا دخلت الواوعليها)[2] .

وهو كثيرا ما يبطل المذهب الكوفي ، ويدمغه بالفساد ، مبينا أسباب ذلك مع استعماله الاصطلاحات البصرية كالجر والمنصرف والضمير والمضمر والظرف .

ونحن نلحظ أن ابن الخباز مولع بتقسيم الفكرة نظرا لاعتبار معين ، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب كتابه كقوله في باب خبر المبتدأ : (وإذا أردت الإخبار عن المبتدأ بالظرف نشأ للمبتدأ تقسيم إلى الجثة والحدث)[3] .

اعتمد المؤلف على أسلوب التساؤل فهو يعمد إلى إثارة الاحتمالات ، ويسهب في تعدد الآراء ، وكثرة الوجوه للإجابة عنها ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب المفعول فيه : (فإن قلت : فإذا زعمت أن (في) مقدرة في قولك : سرت اليوم وجلست مكانك ، فهلا بنيت الاسمين لأنهما تضمنا معنى الحرف ؟ قلت : أجابوا عن هذه بأن الحرف هاهنا يصح ظهوره من الاسم كقولك : سرت في اليوم وجلست في مكانك ، وحق الاسم المتضمن معنى الحرف أن لا يظهر معه لقيامه مقامه)[4] .

---

(١) توجيه اللمع : ص ١٢١ ، وانظر كذلك ص ٥٤ ، ٦٥ ، ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٣٥ ، ومع استعماله مصطلحات البصريين بكثرة ، إلا أن هذا لم يمنعه من استعمال بعض المصطلحات الكوفية .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٥٣ ، وانظر كذلك ص ٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦١ ، ١٧٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١٣١ .

تعقب ابن الخباز لابن جني :

لم يكن ابنُ الخباز على اتفاق تام مع ابن جني في هذا الكتاب ، فنراه يختلف معه ، ويستدرك عليه في مواضعَ كثيرةٍ ، من ذلك ما جاء حينما قال ابن جني : (باب كان وأخواتها) : (ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها) حيث قال ابن الخباز : (وعليها أنفسها غير مستقيم ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر على العامل في هذا الباب مطلقا ، وفيه تفصيل)[1] .

وكقوله حينما قال ابن جني (باب ظروف المكان) : (وإنما الظرف منه ما كان مبهما غير مختص مما في الفعل دلالة عليه) قال ابن الخباز : (وقوله (مما في الفعل دلالة عليه) غير مستقيم ؛ لأن الفعل لا يدل على المكان بالصيغة كما يدل على الزمان ، ولذلك لم تكن كل أسماء المكان ظروفا)[2] .

شواهد الكتاب :

لم يترك ابن الخباز في كتابه هذا دليلا من أدلة الاحتجاج المعروفة عن النحاة ، إلا وقد استدل به في موضعه على نحو ما يلي :

القرآن الكريم وقراءاته :

استشهد ابن الخباز بكثير من الآيات القرآنية وقراءاتها بغية دعم الأحكام النحوية ، من ذلك قوله في باب كان وأخواتها : (ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها لأنها أخبار ، والأخبار مشبهات بالمفعول ، فكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل يجوز تقديم الخبر على الاسم قال الله تعالى : ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[3] وقال : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4] ... أما كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات فيجوز تقديم أخبارها عليها قال الله تعالى : ﴿كَذَلِكُمْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾[5] وقال : ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[6])[7] .

---

(١) توجيه اللمع : ص ص ٨١ ، ٨٢ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣) من الآية ٢/ يونس .
(٤) من الآية ٤٧/ الروم .
(٥) من الآية ٩٤/ النساء .
(٦) من الآية ١٧٧/ الأعراف .
(٧) توجيه اللمع : ص ص ٨١ - ٨٢ .

هذا ، وقد يستشهد بالآية على معنى لغوي يتعرض له في ثنايا كلامه ، من ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن الخبر الجملة في باب خبر المبتدأ : (وسمي جملة لضم بعضه إلى بعض والتئامه ،وفي التنزيل : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[1])[2] . وكقوله في باب الإمالة : (والعُشَى : ضعف البصر وقرئ : فأعشيناهم [3])[4] .

الحديث الشريف :

استشهد به ابن الخباز على إثبات الأحكام النحوية ، غير أن الملاحظ أن معظم الأحاديث التي ذكرها كانت لتأييد معانٍ لغوية ، كقوله في باب الجمع : (والآنك هو الرَّصاص وفي الحديث : (من استمع إلى قينة صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنكُ)[5] ، ومن استشهاده بالحديث على الأحكام النحوية قوله في باب نعم وبئس : (نعم وبئس فعلان عند البصريين ، واحتجوا على ذلك من وجهين : أحدهما اتصال تاء التأنيث بهما ، وفي الحديث : " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت")[6] .

كما ذكر المؤلف جملة من أمثال العرب استشهادا على بعض القواعد النحوية ، ومنها قوله في باب المعرب والمبني في معرض الحديث عن" قد" : (.. ومعناها في المضارع تقليله كقولهم : إن الكذوب قد يصدق)[7] وكقوله في باب الترخيم : (ومن قال : يا حار فضم الراء قلت على قوله : يا كرا ويا صما ، لأنك جعلت الواو والياء نهايتيْن للاسم فقلبتهما ألفا ، ومن أمثالهم : " أطرق كرا إنّ النعام في القرى")[8] .

كما أكثر ابن الخباز من الشواهد الشعرية ، لكنه لم ينسب جميع شواهده إلى أصحابها إلا لماما ، وكان ربما استشهد بنصف البيت ، وقد جاء استشهاده بالشعر على صحة الأحكام النحوية ، كقوله في باب النسب : (إن العرب تقول في قريش : قرشي ، وفي هذيل : هذلي ، وقالوا هذيلي وقريشي ، قال الشاعر :

---

(١) من الآية ٣٢/ الفرقان .

(٢) توجيه اللمع : ص ٥٠ .

(٣) من الآية ٩/ يس .

(٤) توجيه اللمع : ص ٥٣٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٤٠٧ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٣٣١ .

(٧) المصدر السابق نفسه : ص ٣ .

(٨) المصدر السابق نفسه : ص ٢٨٢ .

بحـــيّ قريـــشيّ عليـــه مهابـــةٌ سريعٌ إلى داعي النَّدى والتَّكَرُّم

وقال آخر :

هُذَيْلِيَّـةٌ تـدعو إذا هـي فـاخرتْ أبًـا هُـذَلِيًّا مـن غطارفـةٍ نُجُـدِ

وقد يستدل بالشعر على صحة المعنى اللغوي ، كقوله في باب المعرفة والنكـرة : (.. يقال عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفانا ، وأنكرت الـشيء إنكـارا ونكرتـه أنكـره نكرة قال ، الأعشى :

وأنكرتني وما كان الـذي نَكِـرَتْ من الحوادث إلا الشَّيْبَ والـصَّلعا)[1]

وقد يسوق البيت بأكثرَ من رواية ، فحينما ساق البيت :

وما كان قيسٌ هُلْكُهُ هلكُ واحـد ولكنـــه بنيـــانُ قـــوم تهـــدَّما

قال : (يروى هلك واحد بالرفع والنصب)[2] .

هذا ، وقد استدل المؤلف بشعر شعراء لا يحتج بشعرهم كأبي تمام والبحتري على سبيل الاستئناس والتمثيل لا الاستشهاد والاحتجاج[3] .

الأدلة العقلية :

شاع في شرح ابن الخباز للمع ابن جني كثيرٌ من الأدلة العقلية الـتي سـاقها لتأييـد أقواله التي أوردها ولتأويل الشواهد التي أتى بها لمطابقة القاعدة ، ومـن ذلـك قولُـه في باب كم : (والقياس في الخبرية أن تبين بالواحد؛ لأنها عدد كثير فهي كالمائة ، والألـف ولا يبينان إلا بالواحد كقولك : مائة رجل وألف دينار)[4] ومن ذلك قوله في باب نـوني التوكيد في معرض حديثه عن كيفية الوقف على نون التوكيد الخفيفة : (وإن كـان قبلـها فتحة أبدلت منها الألف قياسا على التنوين في رأيت زيدا ؛ لأنها مثله في سكونها وفـتح ما قبلها تقول : هل تذهبن يا زيد؟ فإذا وقفت قلت : هل تذهبا؟)[5] .

كما أبدى ابن الخباز عنايته الفائقة بالعلل النحوية ، فلا يدرس مسألة إلا ويعلـل أحكامها ويوضح أسرارها ، وقد ألمح إلى ذلك في مقدمـة كتابـه بقولـه : (وقـد سميتـه

(١) توجيه اللمع : ص ٦٠٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٧ .

(٣) انظر توجيه اللمع بابي التصغير والإمالة .

(٤) توجيه اللمع : ص ٣٤٢ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٤٦٣ .

"توجيه اللمع" وعللت فيه المسائل جمع) [1] . ومن ذلك قوله في باب التمييز : (وإنما كان التمييز اسما ؛ لأنه أشبه المفعول الذي لا يكون إلا اسما ، وهاهنا علة أدقُّ من هذه ، وهو أن التمييز إما أن يكون فاعلا في المعنى كقولك : طاب زيد نفسا ، أي : طابت نفسُه ، أو مفعولا في المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2] أي : فجرنا عيونَ الأرض ، أو معرضا لدخول (مِنْ) عليه كقولك له عشرون درهما أي : من الدراهم ، وهذا كله لا يصح إلا في الأسماء)[3] .

"شرح التسهيل" لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ)[4] :

بعد أن ألّف ابن مالك "التسهيل" وكان مختصرا موجزا جامعا أصول مسائل النحو ورؤوسها على عادة تأليف المتون في ذلك العصر ، قام بشرحه بعد أن طُلب إليه ذلك .

وقد التزم ابن مالك ترتيب كتابه التسهيل ، يورد نص التسهيل أولا ويصدّره بحرف (الصاد) ثم يشرع في إيضاحه وشرحه ، بعد أن يصدّر الشرح بحرف الشين .

والكتاب لا يخلو من التعرض للجوانب اللغوية ، إلا أن ذلك لم يرد في الكتاب إلا قليلا ، ومن ذلك قوله : (المِذْرَوَانِ طرفا الأليةِ وطرفا القوس ، وجانبا الرأس ولا يستعمل مفردهما ، كذا قال أبو علي في كتابه الأمالي)[5] .

وكقوله حينما ساق البيت :

المـوت يـأتي بمقـدار خواطفُـه وليس يُعجزه هَلْكٌ ولا لُـوحُ

---

(١) توجيه اللمع : ص ١ .

(٢) من الآية ١٢/ القمر .

(٣) توجيه اللمع : ص ١٥٥ .

(٤) أ- ابن مالك هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياني الأندلسي ، ولد سنة ٦٠٠هـ وتوفي سنة ٦٧٢هـ . انظر ترجمته في الأعلام : جـ ٧/ ١١١ ، وبغية الوعاة جـ ١/ ١٣٠-١٣١ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر - القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

(٥) شرح التسهيل : جـ١/ ٩٤ .

(الـهَلْك مـا بـين كـل أرض إلى الأرض الـسابعة ، والْلُّـوح مـا بـين الـسماء والأرض)[1] .

وكقوله حينما ساق البيت :

ومـا كنـتُ ذا نيْـربٍ فـيهمُ ولا مُـنْمِشٍ فـيهمُ مُنْمِـلِ

(والنيْرب : النميمة ، والمنمش المفسد ذات البين ، والمنمل كذلك)[2] .

وابن مالك في هذا الكتاب طويـل الـنفس في الـشرح والتحليـل وذكـر اخـتلاف العلماء واستشهاداتهم ، ومن ذلك قوله في باب إنّ واخواتها : (ومـذهب البـصريين أنّ (إنّ) تُخفف فيقال فيها (إنْ) ، فيبطل اختصاصُها بالاسم ، ويجوز عنـدهم إعمالُهـا إذا وليها اسمٌ ، وعلى ذلك يحملون قوله تعـالى : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3] في رواية نافع وابن كثير . وإهمالها أكثر ، كقولـه تعـالى : ﴿وَإِنْ كُـلٌّ لَمَّـا جَمِيـعٌ لَـدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[4] ... ومذهبهم أن اللام التي بعد إنْ هذه هي التي كانت مع التـشديد ، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعـدم الالتباس ، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضـع لا يـصلح للنفـي كقـول الـنبي ﷺ : (وايم الله لقد كان خليقا بالإمارة ، وإن كان من أحبّ الناس إليّ) ويلزم تـرك الـلام إن أمن اللبس ، وكان في الموضع اللائق بها نفي ، كقول الشاعر :

أمـا إنْ علمـت الله لـيس بغافـل فهان اصطباري إنْ بُليتُ بظالم

ومذهب الكوفيين أنَّ إنْ المشار إليها لا عمل لها ، ولا هي مخففة من إنّ ، بل هي النافية ، والـلام بعـدها بمعـنى إلا ، ويجعلـون النـصب في : ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾بفعـل يفـسره ليوفينهم ، أو بليوفينهم نفسه ، وبه قال الفراء ..)[5] .

والرجـل لم يكن أداة نقل تردد ما قالـــه السابقون ، بل كان يتعقـــب الآراء التي

(١) شرح التسهيل : جـ ١/ ١٠١ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٣٨٦ .
(٣) من الآية ١١١/ سورة هود .
(٤) الآية ٣٢/ يس .
(٥) شرح التسهيل : جـ ٢/ ٣٣ - ٣٥ .

يتعرض لها إما بالإثبات والتأييد ، وإما بالنقد والتفنيد ، كقوله : (وحكى يونس في جمع جروة جرِوات بكسر الراء ، وهي في غاية من الشذوذ)[1] .

وكقوله في باب الندبة تعليقا على رأي للكوفيين في ندبة المثنى : (وما رأوه حَسُنٌ لو عضَّده سماعٌ ، لكن السماع فيه لم يثبت ، فكان الأخذ به ضعيفا)[2] .

وكقوله أيضا تعليقا على قولين أوردهما للبصريين والكوفيين في باب إعراب الفعل وعوامله : (وكلا القولين حسن)[3] .

شواهد الكتاب :

أكثر ابن مالك من الاستدلال بالسماع الممثل في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم ، وقد جاءت شواهده للاستدلال على صحة القاعدة وشرحها ، كقوله في باب الحال عن الضمير الرابط لجملة الحال بصاحبها ومجامعته الواو : (فمن مجامعته الواو ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[4] و﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[5] و﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[6] و ... ، ومنه قول النبي ﷺ : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ، ومنه قول امرئ القيس :

نظرت إليها والنجوم كأنها مصابيحُ رهبان تُشبُّ لِقُفّال

وقوله :

أيقتلني والمشرفيّ مُضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال)[7]

فهو يكثر من الاستدلال بالسماع على صحة القاعدة كثرة ملحوظة ، ويمكن ملاحظة ما يلي على استشهاداته :

---

(١) شرح التسهيل : جـ ١/ ١٠٢ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ٤١٨ .
(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٤/ ١١ .
(٤) من الآية ٢٢/ البقرة .
(٥) من الآية ٤٤/ البقرة .
(٦) من الآية ١٨٧/ البقرة .
(٧) شرح التسهيل : جـ ٢/ ٣٦١ - ٣٦٢ .

اهتم ابن مالك بالقراءات القرآنية ، وعني بها عناية واضحة في كتابه ، غير أنه ينبه على الشاذ ، وقد يعزو القراءة إلى ذويها .

اهتم الرجل بتوجيه بعض الآيات القرآنية توجيها إعرابيا ، فحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[1] قال : (وفيه ثلاثة أقوال : أحدها أن كافة صفة لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهو قول الزمخشري . والثاني أن كافة حال من الكاف ، وهو قول الزجاج والتاء فيه للمبالغة . والثالث أن كافة حال من الناس ، والأصل للناس كافة ، أي جميعا ، وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب أبي عليّ وابن كيسان ، أعني تقديم حال المجرور بحرف)[2] .

كان ابن مالك على رأس المجوزين الاستشهاد بالحديث الشريف في مجال القواعد النحوية ، إن لم يكن أولهم ، وقد وجدت عددا غفيرا من الأحاديث النبوية في شرحه على التسهيل ، فلا تقرأ بابا إلا وترى الأحاديث فيه منثورة هنا وهناك .

كما أكثر من الاستدلال بالشعر إلى درجة أنه كان في كثير من الأحيان يدلل على المسألة الواحدة بعشرة أبيات متتالية ، مما يدل على غزارة محصوله منه .

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب ، ومن ذلك قوله : (ومن ورود الحال دالة على غير معنى منتقل قوله تعالى : ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [3] ... ومن كلام العرب : خلق الله تعالى الزرافة يديها أطولَ من رجليها .

وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال في قولهم : (هذا خَاتَمُكَ حديدا ، وهذه جبتك خَزًّا)[4] . فهو ينهل في استشهاده ما شاء الله له أن ينهل من كلام العرب .

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس ، وأدار عليه بعض الأحكام ، ومن ذلك قوله في باب حروف الجر : (وقد يجر بحرف محذوف في غير ما ذكر مقيسا ومسموعا ، فالمقيس نحو : بكم درهم ولا سابق شيئا ، وألا رجل جزاه الله خيرا . وقد

---

(١) من الآية ٢٨/ سبأ .

(٢) شرح التسهيل : جـ ٢/ ٣٣٧ .

(٣) من الآية ٢٨/ النساء .

(٤) شرح التسهيل : جـ ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٣ .

ذكرت هذه الأنواع الثلاثة في أبوابها ، ومن المقيس نحو : ها الله لأفعلن ، مما يذكر في باب القسم)[1] .

كما عني بتعليل الأحكام عناية كبيرة أيضا ، ومن ذلك قوله معللا كون تاء التأنيث علامة تميز الفعل الماضي دون الأمر والمضارع : (ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو : افعلي . ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو : هي تفعل . ولكنها ساكنة ، والمضارع يسكن للجزم ، فلو لحقته التقى فيه ساكنان . ولأن لحاقها للاسم أصل ؛ إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه في الفاعل ، وفتح ما قبلها في الاسم لازم ، فوجب ذلك في الفعل المفتوح الآخر وضعا وهو الماضي)[2] .

"ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيان الأندلسيّ (ت : ٧٤٥هـ)[3] :

ألف أبو حيان كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) تلخيصا لكتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) مضيفا إليه بعض الأبواب لتكملة ما فاته من كتاب التذييل ، قال في مقدمة الارتشاف : (... ولما كان كتابي المسمَّى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل)[4] .

كان أبو حيان طويل النفس في كتابه ، يعمد إلى الإطناب واستقصاء المسألة من جميع جوانبها مع التقسيم والتفريع ، وذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ، متوسعا في الاستشهاد والتنظير والمناقشة ، فهو في معظم المواضع يعمد إلى استقصاء أغلب الآراء في المسألة النحوية التي يعالجها ، وهو ينسب الآراء إلى ذويها ، وربما دلّ على أماكنها في كتبهم ، وهذه ولا ريب درجة عالية من المنهجية في البحث .

---

(١) شرح التسهيل : جـ ٣/ ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٦ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور مصطفى أحمد النماس ، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩ م .

(٤) ارتشاف الضرب : جـ ١/ ٣ .

والرجل لم يكن حاطبَ ليلٍ ، وإنما كان مؤلفا له أسلوبه وشخصيته التي ترجّحُ وترفضُ ، انظر إليه وهو يقول في باب الإضافة : (فصل : المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثنى ولا مجموعا على حد المثنى فيه أربعة مذاهب : **أحدها** : مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية ، لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياءُ المتكلم .

الثاني : مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ، وظاهر كلام الزمخشري أنه مبني .

الثالث : مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني ،بل له حالة ثالثة مثل هذا .

الرابع : ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيه حالة الرفع والنصب ، ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب)[1] .

وأبو حيان ميّال إلى البصريين لأخذه بمصطلحاتهم وتأييده لأكثر آرائهم ، وهو يصفهم بكلمة "أصحابنا" في مواضعَ كثيرة ، كقوله في باب الموصول : (الموصول والصلة كجزأي كلمة ، ولهما الترتيب بتقديم الموصول وتأخير صلته عنه ، ولا يفصل بينهما إلا بجملة الاعتراض كالقسم نحو :

ذاك الذي وأبيك يصرف مالكا

نص عليه بعض أصحابنا)[2] .

والكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية ، غير أن ذلك لم يرد إلا قليلا ، ومن ذلك قوله : (والجمّاء الغفير : هي البيضة التي تجمع الرأس وتضمه)[3] .

كما أنه مهتم بالتعريفات ، يفتتح كل باب بالتعريف ، حريص على إخراج محترزاته ، قال : (البدل تابع مستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع)[4] . ثم مضى يخرج المحترزات ، وقد يجمع في التعريف بين دلالتيْه اللغوية والاصطلاحية كما فعل في

---

(١) ارتشاف الضرب : جـ ٢/ ٥٣٥ – ٥٣٦ ، وانظر كذلك : جـ ٢/ ٢٩٥ – ٢٩٦ ، ٣١٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، جـ ٣/ ٥ ، ١٧٠ – ١٧٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٥٥٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٣٣٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٦١٩ .

باب الإعراب ، والإضافة ، والترخيم)[1] . وقد لا يحتاج الباب إلى حد ولا رسم فيصرح بذلك ، قال في باب المضمر : (ولا يحتاج إلى حد ولا رسم ؛ لأنه محصور)[2] .

على أن أبا حيان تطرق إلى أبواب لم يتطرق إليها من النحويين أحدٌ ، كباب (الحقيقة والمجاز) الذي قال في أوله : (لم نر أحدا من النحويين وضع هذا الباب)[3] .

شواهد الارتشاف :

استشهد أبو حيان بآيات من كتاب الله تعالى على القواعد النحوية لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ، كقوله في باب التمييز : (ويجوز أن تبدل من التمييز كقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[4] في قراءة من نون ، و﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[5] فـ ﴿سنين﴾ بدل من ﴿ثلاث مائة﴾ ، و﴿أسباطا﴾ بدل من اثنتي عشرة ، وتمييزها محذوف تقديره ثلاثمائة زمان أو وقت ، واثنتي عشرة فرقة)[6] .

وفي مجال الاستشهاد بالحديث الشريف ، فإن أبا حيان يرفض الاستشهاد به على القواعد النحوية ، وأخذ على ابن مالك احتجاجه به ، ورد عليه هذا الاحتجاج في كتابه ارتشاف الضرب ، قال في باب الكناية عن العدد ، فصل (كأين) : (ونصوص من وقفنا على كلامه من النحويين أنّ كأين لا تكون إلا خبرية ، وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبي علي على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ،ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول ﷺ ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة إذا أجازوا النقل بالمعنى)[7] .

على أن أبا حيان قد استشهد في الارتشاف بالحديث على إثبات الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله في باب لا العاملة عمل إنّ : (ومن حذف الخبر قوله

(١) الارتشاف : جـ ١/ ٤١٣ ، جـ ٢/ ٥٠١ ، جـ ٣/ ١٥٢ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٤٦٢ .
(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٤/ ٢٦٤ .
(٤) من الآية ٢٥/ الكهف .
(٥) من الآية ١٦٠/ الأعراف .
(٦) الارتشاف : جـ ٢/ ٣٨٦ .
(٧) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٣٨٧ .

تعالى :﴿ قَالُوْا لَا ضَيْرَ ﴾[1] و﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾[2] ، وفي الحديث : (ولا ضرر ولا ضِرارَ ولا طِيَرَةَ ولا عَدْوَى)[3] وقد يبدو من النص السابق أن أبا حيان ذكر الحديث لمجرد الاستدلال والتمثيل ، وذلك بعد أن استشهد بآيات القرآن .

على أنه قد استشهد بالحديث على إثبات أحكام نحوية ، مع ملاحظة أنه لم يذكر شاهدا إلا الحديث ، ومنه قوله في باب أفعال المقاربة : (وقد يحذف الفعل إن علم نحو قوله ﷺ : (من تأنَّى أصابَ أو كادَ)[4] . ومنه استشهاده بحديث : (لولا أنه شيء قضاه الله لأَلَمَّ أنْ يذهبَ بصرُه)على دخول " أنْ" في خبر" أَلَمَّ" عند عملها عمل أفعال المقاربة)[5] . وكقوله في باب المستثنى : (وتساوي (بيد) غيرا ، وتضاف إلى (أن) وصلتها ، وتقع في الاستثناء المنقطع ، وفي الحديث : (أنا أفصح العرب بيْد أني من قريش واسْتُرْضِعْتُ في بني سعد)[6] . ويبدو أنه اقتنع بجواز بناء القواعد على الحديث الشريف بشرط أن يكون لفظه متواترا نقله بلا تغيير عن الطرق المتعددة .

ونخلص من ذلك إلى القول بأن أبا حيان ربما عدل عن رأيه ، فأجاز الاستشهاد بالحديث على إثبات الأحكام النحوية .

أما الشعر فقد أكثر أبو حيان من إيراد الشواهد الشعرية في استدلاله على القواعد النحوية في كتابه ، ولا يكتفي بالشاهد الواحد ، وإنما يأتي بأكثرَ من شاهد ، ومن ذلك قوله : (وتختص كان بعد (أنْ) و(لو) بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما علم من غائب نحو :

قد قيل ما قيل إنْ حقًّا وإنْ كذبا

أي وإن كان حقا ... وقوله :

لا يأمنُ الدَّهْرَ ذو بغي ولو مَلِكا

---

(١) من الآية ٥٠/ الشعراء .

(٢) من الآية ٥١/ سبأ .

(٣) الارتشاف : جـ ٢/ ١٦٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٢٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٢٠ .

(٦) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٣٢٥ .

أي ولو كان ملكًا ، أو ضمير ما علم من حاضر مخاطب نحو قوله :

لا تقــربَنَّ الــدهرَ آلَ مطــرِّف إن ظالمــا أبْــدَوا وإن مظلومــا

أي إن كنت ظالما أو كنت مظلوما ، نحو :

حَدَبَتْ عليّ بطـونُ ضَـبَّةَ كلُّهـا إنْ ظالمــا فــيهم وإنْ مظلومــا

أي إن كنت ظالما ، ومثاله في (لو) قوله :

علمتــك منَّانًــا فلــستُ بآمــلٍ نداك ولو غَرْثَانَ ظمـآنَ عاريـا)[1]

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب وأمثالهم ، وإنما أكثر من الاستشهاد به ، مما يدل على أنه يحفظ منها شيئا كثيرا ، ومن ذلك قوله : (من مجيء المصدر موضع الحال قولُ العرب : قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ، وطلع بغتة ، وأخذت ذلك عنه سماعا وسمعا ، ووردت الماء التقاطا)[2] .

أما الأدلة العقلية فقد عوّل منها على القياس ، ومن ذلك قولُه في باب كان وأخواتها : (والذي تلقّفناه من أفواه الشيوخ أنّ (كان) تدل على الزمان الماضي المنقطع كغيرها من الفعل الماضي . وتنقاس زيادةُ كان بين (ما) وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيدا ..)[3] .

"التذييل والتكميل" لأبي حيان النحوي (ت : ٧٤٥هـ) في شرح كتاب "التسهيل" لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ)[4] .

يُعَدُّ كتابُ التذييل والتكميل لأبي حيان من أطول مصنَّفات العربية وأحصاها لكل شاردة وواردة في النحو العربي ، فهو أطول شروح التسهيل من ناحية ، ومن

---

(١) الارتشاف : جـ ٢/ ٩٦ – ٩٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٣٤٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٩٥ .

(٤) أ- أبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الإمام أثير الدين النفري ، الأندلسي الغرناطي ، انظر ترجمته في : بغية الوعاة جـ ١/ ٢٨٠ – ٢٨٥ .

ب- التذييل والتكميل في شرح التسهيل بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد أحمد حبالة ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، رقم ١٦٢٥ سنة ١٤٠١هـ – جامعة الأزهر بالقاهرة .

ناحية أخرى لم يترك خلافا في قضية إلا تتبَّعه وأدلى فيه بدلوه في كثير من الأحيان ، وقد التزم الشيخ أبو حيان في ترتيب القواعد طريقة ابن مالك التي رتب قواعده عليها ، لم يخالفه في ذلك ، كما حافظ على نصّ عبارته ، يجتزئ فِقرة من المتن ، ثم يُعقبها بالشرح والتعليق والنقد .

وأبو حيان طويل النفَس في الشرح والتعليل وسرد آراء العلماء وخلافاتهم ، مع نسبة الآراء إلى أصحابها غالبا ، مع الترجيح والتعليل والمناقشة في كثير من الأحيان ، قال وهو في معرض الحديث عن أحوال بناء المضارع : (وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح ، بل المسألة خلافية .

ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين ، واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون ، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرا ، وهو معها مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ...

وذهب أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني ، واحتجوا بأنه لما لحقه النون تعارض فيه شبهان : شبه الاسم من حيث الإبهام والتخصيص ، وشبه بالماضي من الوجه الذي ذكر ..)[1] .

ومن أمثلة ذلك ما أورده من مذاهب العلماء في إعراب الأسماء الستة حيث عمد إلى استقصاء الآراء النحوية في هذه المسألة[2] .

وأبو حيان كثير المعارضة لابن مالك شديد الهجوم عليه ، وقد يسمُهُ بصفات تهوّن من شخصية ابن مالك ، ومن ذلك قوله معترضا عليه : (وحد المصنف الإسناد بأنه : "عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه" ، وهذا حدٌّ ناقصٌ ؛ لأنه غيرُ جامعٍ ، ألا ترى أنه نقصه بعض الإنشاءات كقولك : بعتك هذا بدرهم ، وقول المشتري : اشتريته بدرهم ، وكذلك قول القائل لعبده : أنت حر ... فهذه كلها ليست تعليق خبر بمخبر عنه ، ولا طلب بمطلوب منه ، وقد تضمنت الإسناد ، فليس الإسناد محصورا فيما ذكره)[3] .

---

(١) التذييل والتكميل : ص ١٢٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٦٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٤١ .

وكقوله تعليقا على حدّ ابن مالك الفعلَ بقوله : (والفعل كما تسند أبدا ، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه) :

(وقد عدل المصنف في حدّ الفعل عما حدّه النحويون إلى هذا الحدّ الذي ذكره كما عمِل ذلك في حد الاسم ، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب ، لا بما هو ذاتي للماهية ، مع غموض قوله : " قابلة لعلامة فرعية المسند إليه)[1] .

والكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية ، فنراه - أحيانا - يفسِّر معنى بعض الكلمات ، ومن ذلك قوله : (الرقة : الفضة ، واللِّدة المساواة في السنّ ، والحشة : الأرض التي لا أنس فيها)[2] .

وكقوله : (الأضاة : الغدير ، ويجمع على إِضين بكسر الهمزة ، وحذف الألف قال الشاعر :

خلتْ إلا أياصرَ أو نُؤَيَّا محافرُها كأسْرِيةِ الإِضِينِ

الأسرية : جمع سرى - وهو مسيل الماء)[3] .

على أن أبا حيان لم يكن يُعْنَى بشرح الشواهد وتفسيرها أو إعرابها - وهذا هو ديدن أبي حيان في معظم كتبه .

شواهد الكتاب :

استدل أبو حيان بالسماع والقياس لإثبات الأحكام النحوية ، قال في باب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وهو في معرض حديثه عن تثنية المختلفي المعنى : (ونبهت بقولي : (وفي المعنى على رأي) على خلاف في المختلف المعنى كـ "عين" ناظرة وعين "نابعة" ، فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز ؛ لأن الأصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسا ، وإن خِيفَ لَبْسٌ أُزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذْ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا ، وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضربا ضربة ، وممّن صرح بإجازة ذلك ابن

(١) التذييل والتكميل : ص ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٠١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٣٠٢ .

الأنباري ، واحتج بقوله ﷺ : "الأيدي ثلاث : فيد الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة" ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[1] . ومما يؤيد ذلك قولُهم : القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوين ، وخفة الظهر أحد اليسارين ، والغربةُ أحدُ الشَّتَاتَيْن ، واللبنُ أحد اللَّحْمَيْن ، والحمية إحدى الموتين ، ومن ذلك قول بعض الطائيين :

كم ليثٍ اغْترَّ بي ذا أشْبُلٍ غرِثَتْ فكانَّني أعظَمُ الْلَيْثَيْن إقداما

ومثله :

وكائن سفكنا نفسَ نفسٍ عزيزة فلم يُقضَ للنفسيْن من سافكٍ ثأْرُ[2]

فهو – كما ترى – في هذا النص قد استدل بالقياس ، والسماع بجميع أنواعه .

"المساعد على تسهيل الفوائد" لابن عقيل (ت : ٧٦٩هـ)[3] :

الكتاب شرح لمتن كتاب " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" المعروف بـ " التسهيل" لابن مالك .

وقد سار ابن عقيل في المساعد على ما سار عليه ابن مالك في التسهيل ؛ إذ كان ابن مالك قد قسم كتابه إلى أبواب وفصول ، وخصّ الترخيم بباب مستقل عن باب النداء احتوى على فصلين .والتزم ابن عقيل هذا الترتيب .

والكتاب مفعم بالتعرض للجوانب اللغوية ، فابن عقيل وَلُوعٌ بشرح وتبيين معنى الكلمات التي يرى أنه من الممكن أن يستغلق معناها على القارئ ، ولا سيما عند تعرضه للشواهد الشعرية والقرآنية ، من ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر :

تخَبِّرُنا بأنك أحْوَذِيٌّ وأنت الْبُلْسُكَاءُ بنا لَصُوقَا

---

(١) من الآية ١٣٣ / البقرة

(٢) التذييل والتكميل : ص ٢١٧ .

(٣) أ- ابن عقيل هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل ، بهاء الدين القرشي ، الهاشمي ، العقيلي ، مات سنة تسع وستين وسبعمائة ، انظر ترجمته في (بغية الوعاة جـ ٢/ ٤٧-٤٨ ، والدرر الكامنة : جـ ٢/ ٣٧٢-٣٧٤) .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور محمد كامل بركات – دار الفكر بدمشق ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م .

حيث قال : (والبلسكاء حشيشة تلصق بالثياب كثيرا ، والأحوذيّ الخفيف في الشيء يحذقه ، عن عمرو ، قال الأصمعيّ : (الأحوذي المشمر في الأمور ، القاهر لها ، الذي لا يشذّ عنه شيء منها)[1] .

وقد تميز ابن عقيل بضبط عباراته ، ومن ذلك قوله : (يقال : كلأه الله كِلاءة بالكسر أي حفظه وحرسه)[2] .

وكقوله : (... وفُجاءة بالضم والمدّ ، ومنه : قطري بن الفُجاءة ، يقال فجأه الأمر وفجئه بالكسر أيضا فجأه ، وفاجأه مفاجأة)[3] .

كما امتاز المساعد بالمناقشات الموضوعية الهادئة لمذاهب النحاة وآرائهم ، فابن عقيل يعرض الحكم ، ويناقش أدلته مناقشة حرة مبتعدا عن التكلف والتعقيد ، ملتزما مبدأ السهولة والتيسير ، ومن ذلك قوله في باب " لا" العاملة عمل " إنّ" (إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بَطَلَ العملُ بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة خلافا للمبرِّد وابن كيسان ، فإذا قلت : لا فيها رجل ، أو لا زيد في الدار ، أو لا في الدار زيد ، لم يجز النصب بلا ، ويجب رفع المفصول والمعرفة ، وهذا إجماع من البصريين في المعرفة ، ومن النحويين إلا الرماني في الفصل ، فإنه أجاز النصب في نحو : لا فيها رجل ، وقال : الفصل يبطل البناء ، وإذا بطل عملها للفصل أو التعريف لزم عند سيبويه والجمهور التكرار في غير الضرورة ، خلافا لهما ، فنقول : لا فيها رجل ولا امرأة ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ومنه : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[4] . ومن عدم تكرارها قوله :

بكتْ جزعا واسترجعتْ ثم آذنت ركائبُها أن لا إلينا رجوعُها)[5]

(١) المساعد على تسهيل الفوائد : جـ ١/ ٢٢٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٣ .
(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٥٣ .
(٤) من الآية ٤٧/ الصافات .
(٥) المساعد : جـ ١/ ٣٤٥ .

تأثر ابن عقيل بشرح التسهيل لابن مالك :

تأثر ابن عقيل في كثير من المواضع بابن مالك في شرحه لتسهيل الفوائد ، ومن ذلك ما جاء في باب المبتدأ حيث قال ابن عقيل : (والأصل تعريف المبتدأ ... وتنكير الخبر – قال المصنِّف : لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكيرُ ، فرجح تنكير الخبر على تعريفه)[1] .

وكقوله في الباب نفسه : (ويستكنُّ الضمير إن جرى مُتَحَمَّلُهُ ، على ما هو أعم من الصفة والفعل ، وقد صرّح هو في شرحه بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس نحو : غلام زيد يضربه هو ، إذا أردت أن زيدا يضرب الغلام ، وما قاله هو الحق ، إذ لا فرق بين الصفة والفعل)[2] .

اعتراضه على ابن مالك :

وكما تأثر ابن عقيل بابن مالك ، فقد اعترض عليه في مواطنَ كثيرةٍ ، ومن ذلك ما جاء في باب الحال : (.. وأما ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره المصنف في الشرح ، وبعضُ المغاربة ، وأجازه السيرافي من أن المنكر والمعرف ينتصبان على المفعولية ، أي مهما تذكر علما أو العلم ، فمردود لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم ولا صفات كعالم)[3] .

شواهد المساعد :

استدل ابن عقيل بالأدلة النقلية الممثلة في السماع ، والعقلية الممثلة في القياس والعلة ، كما استدل بإجماع النحاة على النحو التالي :

استدل بالقرآن على صحة القاعدة وبيانها ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن فصل التابع من المتبوع في باب التوابع : (... وجاء الفصل بالمبتدأ نحو ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾[4] ، وبالخبر نحو : زيد قائم العاقل ، وبجواب القسم : ﴿قُلْ

(١) المساعد : جـ ١/ ٢١٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : جـ ١/ ٢٩٠ .
(٢) المساعد : جـ ١/ ٢٢٩ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : جـ ١ / ٣٠٨ .
(٣) المساعد : جـ ٢/ ١٦- ١٧ .
(٤) من الآية ١٠/ إبراهيم .

بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾[1] ، وبمعمول الموصوف : هذا ضارب زيدا عاقل ، وبمعمول المضاف إلى الموصوف : ﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ . عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[2] ، وبمعمول الصفة : ﴿حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[3] ، وبفعل عامل في الموصوف نحو : أزيدا ضربت القائم ؟ وبالمفسر : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾[4] وبجملة الاعتراض : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[5])[6] .

والملاحظ على استدلال ابن عقيل بالآيات القرآنية اجتزاؤُه غالبا من الآية بموضع الاستدلال استظهارا لذاكرة القارئ ، كما أنه استشهد بالقراءات المتواتر منها والشاذ ، ومن ذلك قوله : (وقد تحذف نون التوكيد لنون الوقاية نحو : ﴿أتحاجوني﴾[7] في قراءة من حذف النون)[8] .

وإلى جانب استدلال ابن عقيل بالقرآن وقراءاته على صحة القاعدة وبيانها ، فقد استدل به على تأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (ويقال : قيّض الله فلانا لفلان أي جاءه به وأتاحه له ، ومنه : ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ﴾[9])[10] .

وابن عقيل يذكر أحيانا معنى بعض الكلمات التي يرى أنها في حاجة إلى شرح في بعض الآيات القرآنية ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[11] : (.. أي مبعدا صاغرا ، وهو كليل ، منقطع ، فعيل بمعنى فاعل من الحسور وهو الإعياء)[12] .

---

(١) من الآية ٣/ سبأ .
(٢) الآيتان ٩١ ، ٩٢ / المؤمنون .
(٣) من الآية ٤٤/ ق .
(٤) من الآية ١٧٦/ النساء .
(٥) الآية ٧٦/ الواقعة .
(٦) المساعد : جـ ٢/ ٣٨٢ .
(٧) من الآية ٨٠/ الأنعام .
(٨) المساعد : جـ ١/ ٣١ .
(٩) من الآية ٢٥/ فصلت .
(١٠) المساعد : جـ ١/ ٣٦ .
(١١) من الآية ٤/ الملك .
(١٢) المساعد : جـ ١ / ٣٨ .

أما الحديث الشريف ، فقد أكثر ابن عقيل من الاستدلال به كثرة ملحوظة ، جعلته في مقدمة أئمة المجوزين الاستشهاد به سواء على صحة القاعدة وبيانها أم على تأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن (على) في باب حروف الجرّ : (وقد تزاد دون تعويض .. وفي الحديث : "من حلف على يمين .."[1] ، وكقوله : (ويقال : بلج الصبح يبلُج بالضم أي أضاء ، وصبح أبلج أي مشرق مضيء ، ويقال : رجل أبلج بيّن البلَج إذا لم يكن مقرونا ، وفي حديث أم معبد في صفة النبي ﷺ : "أبلج الوجه" أي مشرقه)[2] وكقوله : (ويقال : هبله اللحم إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا وأهبله ، ورجل مهبل ، وفي حديث عائشة في حديث الإفك : "والنساء يومئذ لم يهبلْهنَّ اللحم")[3].

كما أكثر ابن عقيل من الاستشهاد بالشعر ، واعتمد عليه أكثر من اعتماده على القرآن والحديث ، ومن ذلك قوله : (التوكيد اللفظي إعادة اللفظ نحو : ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[4].

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح
فأين إلى أين النجاء ببغلتي ... أتاك اللاحقون احبس احبس
فتلك ولاة السوء قد طال مُكثهمْ ... فحتامَ حتامَ العناءُ المطوَّلُ
قم قائما ، قم قائما ... إنك لا ترجع إلا سالما
أيا من لست أقلاه ... ولا في البعد أنساه
لك الله على ذاك ... لك الله ، لك الله)[5]

لم يلتزم ابن عقيل في استدلاله بالشعر بالأشعار ، التي سُمعتْ عن القدماء الذين يُحتجُّ بكلامهم ؛ لأنه قد يأتي بالدليل الشعري من أشعار المحدثين لموافقتها أشعار القدماء في الاستعمال ، كاستدلاله بقول أبي نواس :

كأن صُغرى وكُبرى من فقاقعها

(١) المساعد : جـ ٢/ ٢٧١ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٥١ .
(٣) المساعد : جـ ٢/ ٥٢ .
(٤) من الآية ٢١ / الفجر .
(٥) المساعد : جـ ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧ .

على أنه إذا صحّ جمع أفعل العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع ، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث ، معلقا على البيت السابق بقوله : (وعلى هذا يكون قول ابن هانئ صحيحا ؛ لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير ، لا بمعنى التفضيل)[1] .

ومن الواضح أن الرجل من محبِّي الشعر ، يدل على ذلك استطرادُه فيه ، فلا يجتزئ منه بالشاهد الواحد ، وربما كان ذلك من أجل زيادة التمكن من القواعد النحوية والإحاطة بها .

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب ، وإنما أكثر من الاستدلال به ، ومن ذلك قوله : (إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف .. كقول العرب : قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ، ومفاجأة)[2].

والرجل يحترم اتفاقَ النحاة وإجماعَهم ، ومن ذلك قولُه في باب الحال : (.. وأما أعجبني سير هند راكبة ، ونحوه مما إضافته محضة ، فلا يجوز فيه التقديم بإجماع)[3] .

وكقوله : (إذا انفصل مصحوب " لا" أو كان معرفة بطَل العمل بإجماع)[4] .

أما الأدلة العقلية فتمثلت في القياس والعلة ؛ فقد اعتمد على القياس فيما يبديه من آراء لا يفتأ يذكره في مواضعَ كثيرةٍ ، كقوله : (قياس أُمّ أنْ لا يُجمعَ بالألف ، لأنه من الأجناس المؤنثة بلا علامة كعَنْز وعِناق ، وقد جمع الشاعر بين الأمهات والأمّات في الأناسيّ في قوله :

إذا الأمهاتُ قَبُحْنَ الوجوهَ فَرَجْتَ الظلام بأُمّاتكا)

وكقوله : (والقياس في لجبة وربعة التسكين لأنهما من الصفات كضخمة)[5] .

كما أنه اعتمد على التعليل لتبرير أحكامه ، ومن ذلك تعليله إعراب المضارع لمشابهته الاسم بقوله : (وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقبُ

(١) المساعد : جـ ٢/ ١٨٠ .
(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٣ .
(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٢ / ٢٢.
(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٣٤٥ .
(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٦٨ .

على صيغة واحدة .. فلما كان الاسم والفعل شريكين في قَبول المعاني بعد التركيب اشتركا في الإعراب)[1] .

"شفاء العليل في إيضاح التسهيل" للسَّلسِيلي (ت : ٧٧٠هـ)[2] :

الكتاب شرح لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" الذي ألَّفه ابن مالك . وقد ذكر الشيخ السلسيلي في مقدمة شرحه لهذا الكتاب سببَ تأليفه له ، وهو أنه ألْفى فيه تعقيدا على الفَهم ، فأراد أن يكتب عليه أمثلة ليسهل ذلك عليه[3] .

وقد التزم المؤلف في شرحه ترتيب كتاب التسهيل ، كما التزم بنص عبارته ، ينقل عبارة ابن مالك بنصها ثم يأخذُ نفسَه بشرحها وتحليلها ، لا يفصل بين المتن والشرح .

والكتاب يتعرض للجوانب اللغوية ، غير أن ذلك لم يرد إلا لِماما ، ومن ذلك قوله حينما ساق البيت :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا

حيث قال : (والسعالي جمع سعلاة وهي : سواحر الجنّ)[4] .

وكقوله حينما ساق البيت :

إذا ركِبوا الخيلَ واسْتَلأَمُوا تحرَّقتِ الأرضُ واليوم قرّْ

(استلأموا : لبسوا اللأم جمع لامه وهي الدرع)[5] .

---

(١) المساعد : جـ ١/ ٥ .

(٢) أ- السلسيلي هو محمد بن عيسى بن عبد الله الإمام العالم المفتي شمس الدين السلسيلي ، ولد سنة ٧١٥هـ ، وتوفي سنة ٧٧٠هـ (انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ١/ ٢٠٥ ، وطبقات المفسرين : جـ ٢/ ٢٢١ - ٢٢٢ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

(٣) انظر شفاء العليل : جـ ١/ ٩٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٤٧٧ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٥٤٥ .

والرجل يعنى بذكر الآراء المختلفة في المسائل النحوية التي يتناولها ، ومن ذلك قوله : (وإذ نجز الكلام فيما يتعلق بالأسماء الستة فلنذكر المذاهب التي فيها :

الأول : ما قاله الشيخ إن الحروف نابت عن الحركات .

الثاني : إنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف والحروف إشباع .

الثالث : إنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة من هذه الحروف .

الرابع : إنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي قبل هذه الحروف قبل ان تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة والفاء لأجل الفتحة .

الخامس : مذهب الكسائي والفراء أنها معربة بالحركات والحروف معا .

السادس : إنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعد ذلك في الرفع .

السابع : مذهب السهيلي : وهو أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف ، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معرب بالحروف .

الثامن : مذهب الأخفش أنها دلائل الإعراب ، وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده .

التاسع : إنها حروف إعراب ، ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر .

العاشر : مذهب سيبويه إنها معربة بالحركات)[1]

شواهد الكتاب :

اهتم السَّلْسِيلِي بالشواهد ترسيخا لكل ما ذكره من قواعدَ نحوية ، وقد تنوّعت الشواهد في شرحه للاستدلال على صحة القاعدة وشرحها وبيانها كقوله وهو بصدد الحديث عن " ليس" و"ما" : (الصحيح أنهما ينفيان الحال والماضي والاستقبال ، فمن استقبال المنفي بليس قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾[3] . وقوله تعالى : ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[4] ، ومثله قول زهير :

---

(١) شفاء العليل : جـ ١/ ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) من الآية ٨/ هود .

(٣) من الآية ٢٦٧ / البقرة .

(٤) الآية ٦/ الغاشية .

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا)[1]

وكما أكثر السلسيلي من الاستدلال بالقرآن والشعر ، فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف على صحة القاعدة ، فلا تكاد تقرأ بابا في الكتاب إلا وجدت الحديث فيه ، ومن ذلك استدلاله بحديث : (يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة) ، وبحديث : (رُبَّ أشْعَثَ لا يُؤْبَهُ له لو أقسم على الله لأَبَرَّ قسَمه) على أن رب حرف تكثير في باب حروف الجرّ [2] .

وكقوله في باب عوامل الجزم : (وتهمل " متى" حملا على " إذا" ، ومنه ما روي في الحديث : (أنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يقوم مقامَك رَقَّ) ، وقد تهمل إن حملا على لو ، وفي الحديث سؤال جبريل المشهور : (فإنْ لا تكن تراه فإنه يراك)[3] .

كما أكثر المؤلف من الاستدلال بكلام العرب وأمثالهم كثرة ملحوظة مما يدل على حفظه الكثير منها ، كقوله : (ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار ناصبه "مثل" وشبهه نحو : "كليهما وتمرا" و"امرأ ونفسَه" و"الكلاب على البقر" و"أحَشفًا وسُوءَ كيلة" و"من أنت زيدا" و"كل شيء ولا هذا" و "لا شتيمة حرّ" و"هذا ولا زعماتِك" و"إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار" و"مرحبا وأهلا وسهلا" و"عذيرك" و"ديار الأحباب" .

أما أدلته العقلية فقد اعتمد منها على القياس ، وأدار عليه بعض الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله في باب التعجب : (والدليل على صحة الفصل بأحدهما [4] بين فعل التعجب والمتعجب منه السماع والقياس ، أما السماع فنثر ونظم ... وأما القياس فمن قِبَلِ أن الظرف والجار والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد فاغتفار الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى ، وأيضا فإن " بئس" أضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى :﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا﴾[5])[6] .

---

(١) شفاء العليل : جـ ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٦٧٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ٩٥٨ - ٩٥٩ .

(٤) يعني الظرف أو الجار والمجرور .

(٥) من الآية ٥٠ / الكهف .

(٦) شفاء العليل : جـ ٢/ ٦٠٣ - ٦٠٤ .

"كتاب التحصيل والتمثيل لأحكام كتاب التسهيل" لابن هانئ اللَّخْمِيّ (ت : ٧٧١هـ)[١] :

كان من بين الذين شرحوا تسهيلَ ابن مالك ، ابنُ هانئ الْلَخْمِيِّ ، ملتزما ترتيبه في الشرح ، غير أنه لم يفصل المتن عن الشرح ، كما فعل ابن مالك في شرحه ، بل الشرح ممزوج بالمتن عند ابن هانئ ، بحيث يصعب الفصل بينهما .

اهتم المؤلف بالتعريفات والحدود ، وكان حريصا على بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لكثير من الأبواب التي عرض لها في شرحه ، ومن ذلك قوله في باب المضمر : (وهذا اسم مفعول من أضمرت الشيء أي أخفيته ؛ قال الشاعر :

سيبقى لها في مُضْمَرِ القلبِ والْحَشَا سريرةُ وُدٍّ يومَ تَبْلَى السرائرُ

وقال الشاعر :

ترانا إذا أضْمَرَتْكَ البلادُ يُخَفّى ويُقطعُ منا الرَّحِمْ

والضمير أيضا بمعنى المضمر ، فعيل بمعنى مفعل .

وهو في الاصطلاح : عبارة عن الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته ..)[٢] .

كما عُني المؤلف بعرض أقوال النحاة وآرائهم واختلافاتهم ، وهو يأخذ من البصريين والكوفيين ويرجّح الأصوب ، ويأخذ به ، قال في باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه : (وأما جمع التكسير واسم الجمع : فمن الناس من منع تثنيتهما ؛ لأنهما يفهمان بعد التثنية ما يفهمان قبلها ، وما ورد منهما مثنى محمول عنده على الضرورة ، وإلى هذا ذهب أبو الحسن بن عصفور . ومنهم من أجاز ذلك ، وإليه ذهب المصنف ، إلا أن يكون الجمع على منتهى التكسير ، ومن الوارد منهما قول الشاعر :

---

(١) أ- ابن هانئ اللخمي هو قاضي القضاة سري الدين أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي ابن هانئ اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي . انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ ١/ ٤٥٦ ، والدرر الكامنة : جـ ١/ ٤٠٦ - ٤٠٧ .

ب- كتاب التحصيل والتمثيل بتحقيق محمد عبد العزيز علي مكي رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر سنة ١٤١٢هـ - القاهرة تحت رقم ٢٨٣٤ - رسائل .

(٢) التحصيل والتمثيل : ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

وكلُّ رفيقيْ كـلِّ رَحْـلٍ وإنْ همـا تَعَاطى الغنى قوماهُمَـا أخـوانِ

وقوله :

تبقّلــتُ في زمــن التَّبَقُّــلِ بـين رمـاحيْ مالـكٍ ونهـشلِ

والصحيح جواز تثنية اسم الجمع لوروده في السَّعة في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾[1] ، وجاء في صفة المنافق من قوله عليه السلام : " كالشَّاةِ العاثرةِ بين الغنميْن "[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف في أحيان كثيرة يعقِّبُ على كـلام النحـويين بكـلام البلاغيين ، فالشرح مفعمٌ بما وضعه البلاغيون ، قال في باب المبتدأ : (واعلم أن أرباب صناعة البيان ذكروا لتقديم المسند إليه أسبابا)[3] ثم أخذ المؤلف يذكر تلـك الأسـباب ، وذكر منها سبعة .

كما عني الرجل بشرح وتفسير الكلمات الصعبة في الشواهد الشعرية التي ساقها ، ومن ذلك ما جاء تعليقا على بيت هوير الحارثي :

تَـزَوَّدَ مـني بـين أُذْنـاه ضـربةً دَعَتْـهُ إلى هَـابِي التـراب عقـيمُ

حيث فسر كلمة الهابي بأنه تراب القبر)[4] .

وكقوله حينما ساق البيت :

الحــافظو عــورةَ العــشيرةِ لا يــأتيهمُ مــن ورائنــا نَطَــفُ

(النَّطَف بفتح النون والطاء : التلطُّخ بالعيب)[5] .

وكقوله حينما ساق بيت أبي صخر الهذلي :

تلاعبُ الريحِ بالعصريْن قِـسْطَلُهُ والوابلــون وتهتــانُ التجاويــدِ

(العصران : الغداة والعشي ، والقسطل : الغبار ، والتهتان : مطر ساعة ثم يفتـر ثم يعود)[6] .

---

(١) من الآية ١٣/ آل عمران .

(٢) التحصيل والتمثيل : ص ١٢١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ٥٣٣ - ٥٣٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١١٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ١٢٩ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ١٤١ .

شواهد الكتاب :

استعان ابن هانئ بالسماع بأنواعه المتعددة ، كما استعان بالقياس دليلا من الأدلة العقلية ، وأدار عليه كثيرا من الأحكام ، قال في باب المضمر : (وإنما اختير الاتصال في خبر" كان" للقياس والسماع ؛ أما السماع فمنه نثر ونظم ، أما النثر فقوله ﷺ لعمر في ابن صياد حين أراد قتله بظنّه الدّجّال : " إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه ، وإلا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قتلِه " .

وحكى سيبويه عمن يُوثق بعربيته : " عليهِ رجلا ليْسني"

وأما النظم فقول أبي الأسود :

دعِ الخمرَ يشربْها الغواة فإنني رأيت أخاها مُغْنِيًا بمكانها

فإلّا يَكُنْهَا أو يَكُنْهُ فإنه أخوها غذتْهُ أمُّه بِلَبَانها

وأما القياس : فإن " كنته" كـ " فعلته" في أنه اتصل به ضميران مرفوع ومنصوب ، فإذا لم يجب الاتصال كوجوبه في المقيس عليه ، فلا أقلَّ من رجحانه)[1] .

"تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" لناظر الجيش (ت : ٧٧٨ هـ)[2] :

التزم ناظر الجيش في شرحه ترتيب كتاب التسهيل ، كما التزم بنص عبارته ، يأتي بجزء من المتن ، ثم يشفعه بالشرح .

والرجل يميل إلى الإطناب واستقصاء المسألة من جميع جوانبها ، وكثيرا ما يمهد للمسائل النحوية قبل عرضها ، ويعرض شرحه في صورة بحوث أو تنبيهات أو أمور مصدّرا بها شرحه تارة ، ومخلِّلا بها شرحه تارة أخرى ، كأن يقول عقِبَ شرحه حدّ الجملة : (ثم هاهنا أبحاث) أو يقول في باب المضمر : (ثم ها هنا تنبيهات) أو يقول في الباب نفسه : (ثم ها هنا أمور)[3] .

---

(١) التحصيل والتمثيل : ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٢) أ- ناظر الجيش هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدايم أبو عبد الله محب الدين الحلبي ، ولد سنة ٦٧٩هـ ، وتوفي سنة ٧٧٨هـ انظر ترجمته في الأعلام جـ ٨/ ٢٧.

ب- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد : علي محمد علي فاخر ، رقم ٢٢١٠ رسائل .

(٣) انظر تمهيد القواعد ص : ٢٥ - ٣٠ ، ٨٨١ ، ٦١٧ .

والرجل طويل النفس في الشرح والتحليل وسرد آراء العلماء واختلافاتهم واستشهاداتهم ، ومناقشة تلك الاستشهادات ، فهو مَعْنِيّ جدّا بعرض المسائل الخلافية وأقوال العلماء ، وهو لم يكن يقف موقفا محايدا ، أو يكتفي بمجرد العرض ، فلا يبدي رأيا ، ولا يرجح قول فريق على آخر ، وإنما كان يرجح ويختار ما يراه موافقا للحق الذي ابتغاه ، فهو لم يكن أداة نقل أو حاطب ليل ، انظر إلى عرضه مذاهب العلماء – مثلا- في إعراب المثنى والمجموع على حده ، حيث ذكر رأي ابن عصفور ، ورده بأربعة وجوه ، ثم ذكر مذهب سيبويه ، ومذهب المبرد والأخفش ، ورأي ابن مالك وهو مذهب الكوفيين ، ثم اختار مذهب سيبويه وهو القياس[1] .

كما حرص المؤلف على ربط الكلام بعضه ببعض ، ومن أجل هذا نراه يقوم بتلخيص ما ذكره في الباب السابق الذي فرغ منه ، أو الموضوع الذي سيتحدث عنه ، قال في أول حديثه عن الأسماء الستة : (لما أنهى الكلام عن نيابة بعض الحركات عن بعض شرع في ذكر نيابة الحروف عن الحركات ، في أربعة أشياء : الأسماء الستة ، والأمثلة الخمسة وذكرهما في هذا الباب والمثنى والمجموع على حدة ، وسيأتيان في باب آخر)[2] .

ومن الأمور التي انفرد بها ناظر الجيش من بين شراح التسهيل – فيما أعلم – أنه قام بشرح ما جاء في مقدمة التسهيل من الغريب والغامض ، وضمّنه فوائدَ لغوية ونحْوية وبلاغيةٍ ، قال : (قوله : "وتجَنَّبَتْ مُنَابَذَتَهُ النجباء " الاجتناب : الترك . والنبذ : الإلقاء من اليد ،ومنه المنبوذ للصبي تلقيه أمُّه في الطريق ، والمنابذة مفاعلة من تنابذوا الأمر إذا ألقاه كل منهم على الآخر تنكُّبًا عنه وإعراضا .

والنجابة : الكرم والرشد في الأفعال . والنجيب : البيّن النجابة ، والمعنى : وتترك الرغبة عنه النجباء أي المتسمون بسمات الفلاح)[3] .

كما كان الرجل لغويا يشرح الكلمات الصعبة والألفاظ الغريبة التي ترد في كلامه سواء منها ما كان في شاهد وما ليس كذلك ، وإن كان ذلك لم يرد أثناء الشرح إلا قليلا .

---

(١) تمهيد القواعد : ص ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٦٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

شواهد الكتاب :

أتاح منهج البسط والإطناب للقضايا والمسائل التي يعالجها ناظر الجيش التوسع في الاستشهاد والتنظير والتعليل والمناقشة ، وقد تنوعت الشواهد في شرحه ؛ فقد ماج كتابه بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية والأحاديث النبوية مستشهدا على كل ما يورد من قواعد ، وما يبدي من آراء ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عما يجعل الماضي محتملا للمضي والاستقبال : (ومثال الواقع بعد كلما والمعنى ماضٍ قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[1] . ومثاله والمعنى مستقبل قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[2] .

ومثال الواقع بعد حيث والمعنى على المضي قوله تعالى : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ﴾[3] ، ومثاله والمعنى على الاستقبال قوله تعالى : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[4] . ومثال الواقع صلة والمعنى ماضٍ قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾[5] ومثاله والمعنى مستقبل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾[6] ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

وإني لآتِيكُمْ يذكِّرما مضى من الأمر واستنجاز ما كان في غَدِ

فمضى ماض ، وكان مستقبل .

ومثال الواقع صفة للنكرة العامة والمعنى على المضي قول الشاعر :

رب رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو م وأسْرى من معشر أقْتالِ

ومثاله والمعنى على الاستقبال قول النبي ﷺ : "نضّر الله امرأ سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها" .

فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه ، ومعناه نضر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها)[7] .

---

(١) من الآية ٤٤/ المؤمنون .
(٢) من الآية ٥٦ / النساء .
(٣) من الآية ٢٢٢/ البقرة .
(٤) من الآية ١٤٩/ البقرة .
(٥) من الآية ١٧٣/ آل عمران .
(٦) من الآية ٣٤/ المائدة .
(٧) تمهيد القواعد : ص ص ١٢٧- ١٢٩ .

كما أكثر المؤلف من الاستدلال بالقراءات على اختلاف أنواعها ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عما يَظهر من إعراب المعتل ويُقدّرُ من إعراب الصحيح لأجل الضرورة : (ويقدر لأجل الضرورة كثيرا نصب الياء والواو ، وفي السعة قليل ،ومن ورود ذلك في السعة قراءة جعفر الصادق – رضي الله عنه – ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ﴾[1] بسكون الياء وقراءة غيره ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أو يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [2] بسكون الواو .

ومن تقدير رفع الحرف الصحيح قراءة مسلمة بن محارب : ﴿وَبُعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[3] بسكون التاء ... ومن تقدير جر الحرف الصحيح قراءة أبي عمرو : ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾[4] وقراءة حمزة : ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾[5])[6] .

وقد يستدل بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي ، وإن كان ذلك قليلا ، ومنه قوله : (ولقضى معانٍ منها :

حكم : قال تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[7])[8] .

كما استدل بالحديث الشريف على تأييد المعنى اللغوي إلى جانب استدلاله به بكثرة في مجال القواعد النحوية ، ومنه استدلاله بحديث : (من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوَائِهِنّ كُنَّ له حجابا من النار) على أنّ الْلَأْوَاء لغةً الشدة[9] .

أما أدلته العقلية فقد تمثلت في القياس الذي أدار عليه كثيرا من أحكامه ، ومن ذلك قوله في باب الموصول : (والظاهر أنَّ مَنْ شرَط في الصلة أن تكون معهودة إنما يريد به صلة ما كان معهودا إلا الصلة على الإطلاق ، وقد قال النحاة من جملة الصلة أن

---

(١) من الآية ١٨٩/ المائدة .
(٢) من الآية ٢٣٧/ البقرة .
(٣) من الآية ٢٢٨/ البقرة .
(٤) من الآية ٥٤/ البقرة .
(٥) من الآية ٤٣/ فاطر .
(٦) تمهيد القواعد : ص ص ٢٢٠ – ٢٢١ .
(٧) من الآية ٢٣/ الإسراء .
(٨) تمهيد القواعد : ص ١٨ .
(٩) المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

تكون معلومة للمخاطب ؛ لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، وقياس الصفات كلها أن تكون معلومة ؛ لأن الصفات لم يؤتَ بها ليعلم المخاطب بشيء يجهله بخلاف الأخبار)[1] .

ملامح مشتركة بين شراح التسهيل :

- البسط والإطناب والاستطراد في عرض الموضوعات ، مع عرض أغلب آراء النحاة في المسألة الواحدة ، وذكر اختلافاتهم ، وأدلة كل فريق ، مع التعقيب بالتأييد أو النقد والتفنيد .
- قلة التعرض للجوانب اللغوية ، وشرح الشواهد ، اللهم إلا لاما ، على عكس ما ثقفنا عند شراح المفصل ، وشراح الجمل .
- الإكثار الشواهد النقلية والعقلية .
- كثرة التعرض للجوانب البلاغية ، وقد ظهر ذلك واضحا جليّا عند كلّ من ابن هانئ وناظر الجيش .

"شرح الرضي على الكافية" لابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ)[2] :

يدل العنوان على أن الكتاب يضم كتابين ، **أولهما** : الكافية لابن الحاجب ، وهي مقدمة تعليمية توفَّرَ على شرحها الكثيرُ من علماء النحو ؛ لأنها – على وجازتها – جمعت أهم مسائل النحو . **وثانيهما** : شرح الرضي لهذه الكافية .

ويذكر لنا الرضي في مقدمة شرحه السبب الذي حدا به إلى هذا الشرح بقوله : (وبعد ، فقد طَلَبَ إليَّ بعضُ من أعتني بصلاح حاله ، ... تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليَّ)[3] .

---

(١) تمهيد القواعد : ص ٦٣٧ .

(٢) أ- الرضي هو محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي نجم الدين ، توفي سنة ٦٦٨هـ ، انظر ترجمته في الأعلام جـ ٦/ ٣١٧ ، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي : ص ١٤٤- ١٤٥ .

ب- شرح الر ضي على الكافية – تصحيح وتعليق الدكتور يوسف حسن عمر.

(٣) شرح الرضى على الكافية : جـ ١/ ١٧ .

وقد التزم الرَّضِيُّ في شرحه ترتيب الكافية ، وقسّم الأبواب إلى فِقْرات ، تبدأ كلُّ فِقرة بإيراد نصّ من كلام ابن الحاجب ، يورده الرضيُّ ، ثم يأخذ في إيضاحه وشرحه .

ويُلاَحَظُ طولُ نفَس الرضي في الشرح والتحليل ، وإيراد اختلاف العلماء واستدلالاتهم ومناقشاتهم ، فهو في معظم المواضع يعمدُ إلى استقصاء أغلب الآراء النحوية في المسألة التي يعالجها ، ومن ذلك ذكرُه آراءَ العلماء في إعراب الأسماء الستة[1] .

والكتاب ليس خلوا من التعرض للجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله حينما ساق بيت لبيد :

فأرسلها العراكَ ولم يذدْها ولم يُشفقْ على نَغَص الدِّخَال

(والدِّخال في الوِرْد : أن يشرب البعير ، ثم يرد من العطن إلى الحوض ، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ، ويقال : شرب دخال ، ويقال : نغص البعير ، إذا لم يتم شربه ، فمعنى نَغَص الدِّخال : عدم تمامِ الشرب ، أي أوردها مرة واحدة ، ولم يخف على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة)[2]

وهو يذكر اللغات التي يمكن أن ترد في كلمة ما ، كذكره ثماني لغات في "رُبّ" .[3]

ومما تجدر الإشارة إليه تأثّرُ الرضي في شرحه بعلم المنطق ، يقول : (والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعلُ المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارَف منها ؛ لأن الحد للتبيين)[4]

اعتراضه على ابن الحاجب :

كان الرضي يتعقب الآراء التي يعرضها في المسألة إثباتا وتأييدا أو نقدا وتفنيدا ، وكذا فعل مع ابن الحاجب ، فلم يكن ليوافقه في كل ما قال ، وإنما نراه يكثر من

(١) شرح الرضي على الكافية : جـ ١/ ٧٦ - ٨١ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٤/ ٢٨٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٢٢.

الاعتراض عليه والتخطئة له في مواضعَ عديدةٍ من شرحه ، ومن ذلك قوله في باب حروف الجر : (.. ثم اعترض على نفسه ، وقال : فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا أصل لألفاتها ، بخلافها فعلية ، وأجاب بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء ، أشبهت الحرف في عدم التصرف ، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها ؛ وهذا عذر بارد)[1] .

والرجل في أثناء عرضه لمسائل هذا الكتاب لا يتعصب ولا ينحاز إلى أي من المذاهب النحوية ؛ فعلى الرغم من ميله إلى البصريين ، نراه يأخذ برأي الكوفيين ، ولا يستبعد صحة مذهبهم في كثير من الأحيان ، فكثيرا ما نراه يقول تعليقا على بعض آرائهم : (ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب) [2] . أو يقول : (والذي أرى أن هذا وجه قريب)[3] .

شواهد الكتاب :

اهتم الرضي بالشواهد من القرآن والحديث الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ ترسيخا لكل ما ذكره من قواعد . أما القرآن الكريم ، فيجد القارئ فيضا ذاخرا من الاستشهاد به ، كقوله : (وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر ، لا أن مضمونها عقب ما قبلها في الزمان ، كقوله تعالى : ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[4] وقوله : ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾[5])[6] . وأما الحديث الشريف فقد أكثر من الاستدلال به على صحة القواعد ، فلا يكاد يخلو باب من الكتاب إلا رأيت الحديث فيه ، مما يؤكد أن الرضي كان من أصحاب الاتجاه الذي يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف ، ومن ذلك استدلاله بحديث النبي ﷺ : (سابق رسول الله ﷺ بين الخيل ، فأتى فرس له سابقا) على جواز تنكير ذي الحال إذا اختص بوصف .[7] ،

---

(١) شرح الكافية : جـ ٤/ ٢٦٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٤٩ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٤/ ٢١٦ .

(٤) من الآية ٧٢/ الزمر .

(٥) من الآية ٧٤/ الزمر .

(٦) شرح الكافية : جـ ٤/ ٣٨٥ .

(٧) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٢٢ .

وكاستدلاله بحديث : (أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ ولا فخرَ) على جواز مجيء الجملة الاعتراضية بعد تمام الكلام[1] .

ويلفت النظر كثرة استدلال الرضي بقول علي - كرم الله وجهه - كثرة ملحوظة ، مع العزو أحيانا إلى كتاب نهج البلاغة ، وإنا لواجدون أقوال عليّ رضي الله عنه منثورة هنا وهناك ، ومن ذلك استدلاله على مجيء " إذ" بعد "بينا" في باب الظروف ، حيث قال : (ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وهو من الفصاحة بحيث هو : بينا هو يستقيلُها في حياته ، إذ عقدها لآخرَ بعد وفاته)[2] .

أما الشعر فقد رسخ الرضي قواعده بالشواهد الشعرية ، مكثرا من ذلك كثرة ملحوظة ، ويلاحظ استشهاده بشعر المحدثين كالمتنبي الذي استدل من شعره بتسعة أبيات في مواضع مختلفة من كتابه ، مع ملاحظة تكرر تلك الأبيات في أكثر من موضع ، وكأبي نواس ، وأبي تمام ، وبشار بن برد ، وربيعة الرقي ، وأشجع السلمي ، وغيرهم .

ولا ريب أن استشهاده بشعر المحدثين إحدى الهنات الملاحظة عليه ، (والنحاة لا ينظرون إليه في اتخاذه أساسا للقوانين النحوية)[3] .

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب ، بل إنه أكثر من الاستدلال به كثرة لا تقلّ عن كثرته من الشعر أو القرآن ، ومن ذلك استدلاله بقولهم : أهلَكَ والليلَ ، وكليهما وتمرًا ، والكلابَ على البقر ، وأحَشَفًا وسوءَ كيلةٍ ، ولا شتيمةَ حُرّ ، وإن تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهارِ ، وغيرها على وجوب حذف ناصب المفعول به سماعا ، حيث قال بعد أن أورد تلك الأمثال : (ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال والأمثال لا تغير)[4] .

أما أدلته العقلية فقد عوّل منها على القياس ، وأدار عليه كثيرا من الأحكام ، كقوله : (وتزاد الباء قياسا في مفعول علمت وعرَفت وجهِلت وسمِعت وتيقنت

---

(١) شرح الكافية : جـ ٤/ ٩٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ١٩٦ .

(٣) انظر نشأة النحو للشيخ الطنطاوي : ص ص ١٥٠ ، ١٥١ بتصرف يسير .

(٤) شرح الكافية : جـ ١/ ٣٤٣ .

وأحسنت ، وقولهم : سمعت بزيد ، وعلمت به ، أي بحال زيد ، على حذف المضاف ؛ وتزاد قياسا أيضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى وتصرفاته ، وفي فاعل أفعل في التعجب على مذهب سيبويه ، وفي المبتدأ الذي هو : حسبك)[1] .

"شرح كافية ابن الحاجب" لمنصور بن فلاح اليمني (ت : ٦٨٠هـ)[2] :

كان ابنُ فلاح على رأس الذين شرحوا كافية ابن الحاجب شرحا وافيا ، ويذكر لنا في مقدمته السبب الذي حدا به إلى هذا الشرح ، وهو ما رآه من عدم توسع ابن الحاجب في معالجة مسائل النحو في شرحه على الكافية (... وكان شرحه لها غيرَ كافٍ لمن يريد التوسع في الكلام عليها ، عزمت على شرحها شرحا وسطا لا يُخِلُّ ولا يُمِلُّ)[3] .

وتتلخص طريقته في الشرح في أنه كان يفصل بين المتن والشرح ، فيصدّر نصّ الكافية بكلمة (متن) ويصدّر كلامه بكلمة (الشرح) .

أولع الرجل بالحدود حتى إنه لم يدع بابا أو مسألة من مسائل النحو ، إلا وقدم لها حدا أو أكثر في بعض الأحيان ، ومن ذلك ما جاء في حدّ الكلام ، حيث ذكر تعريفه عند قوم من المتكلمين وعند الأصوليين ، والمقارنة بينه وبين حده عند النحويين ، وأوجه الافتراق في ذلك ؛ وكذلك فعل في باب الفاعل ؛ حيث قام بتعريفه عند أهل اللغة والمتكلمين والفلاسفة والنحويين[4] .

بعد انتهاء الباب يورد ملحقا يطلق عليه (فروع) أو (مسائل) ، وهذه الفروع أو المسائل لها اتصال بالموضوع الذي يتحدث عنه من قريب أو من بعيد ، رغبة منه في استيفاء الكلام عن المسائل والقضايا التي يعالجها ، أو استكمالا لبعض الجوانب ، التي لم يجد لها مجالا مناسبا في أثناء شرحه .

---

(١) شرح الكافية : جـ ٤/ ٢٨٢ .

(٢) أ- ابن فلاح هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني النحوي ، اشتهر بابن فلاح ، توفي سنة ٦٨٠هـ ، انظر ترجمته في الأعلام : جـ ٨/ ٢٤٢ ، وبغية الوعاة : جـ ٢/ ٣٠٢ .
ب- حقق هذا الكتاب الدكتور محمد الطيب محمد ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة ، رقم ٢٥٣٤ رسائل.

(٣) شرح الكافية لابن فلاح : ص ص ١١ ، ١٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٣٧ ، و ٤١٧ .

وابن فلاح طويل النفس في الشرح والتحليل ، وذكر اختلاف النحاة ، فهو في جلّ المواضع يستقصي معظم الآراء النحوية في المسألة التي يعالجها ، وقد أتاح له هذا المنهج الذي ارتضاه في البسط والاستقصاء التوسعَ في الاستشهاد والتنظير والتعليل والمناقشة ، ومن إيراده آراء العلماء واختلافهم في المسألة ، مع نسبة تلك الآراء إلى أصحابها في معظم الأحيان قوله : (وقد أخلّ المصنف بذكر اسم (لات) ، وهي أحقُّ بالذكر من (لا) ، لأنها في التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] وقد اختُلِف فيها على سبعة أقوال :) . ثم أورد هذه الأقوال السبعة منسوبة إلى أصحابها ، ورجح مذهب البصريين بقوله : (والمرجح مذهب البصريين ؛ لأن تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل فوجب أن يكون المعنى (ليس) ، ليقوى شبهها بالفعل)[2] ، ثم مضى يفنّد ويناقش كل رأي من الآراء السابقة .

وكثيرا ما يجمع المؤلف بين علم النحو وأصوله وأوجه الاشتقاق والمعاني في اللغة ، ومن ذلك ما جاء في تعريفه الإعراب والمعاني المستفادة منه ، وواضعه ، وكذلك فعل في حديثه عن الندبة ، والتمييز .[3]

المنطق في شرح الكافية :

تأثر ابن فلاح بالمنطق في تعريفاته واستدلالاته وتعليلاته ، حتى لا يكاد يخلو باب أو مسألة نحوية ، إلا وقدم لها تعريفا أو اثنين أو أكثر ، متخذا من قواعد علم المنطق أساسا في بناء حده ، من ذكر الجنس والفصل .

وقد تجد أبحاثا منطقية تتخلل بحثه النحوي ، ففي حديثه عن حد الكلمة تراه يذكر لمحة عن طريقة الحد عند المناطقة[4] . كما أنه أكثر من ذكر المصطلحات المنطقية مثل : الذات والعرض والمطرد والمنعكس والخاصة والرسم[5] .

---

(١) من الآية ٣/ ص .

(٢) شرح الكافية : ص ٦٩٥ - ٧٠١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٧٥ - ٨٢ ، ٩٢٣ - ٩٢٤ ، ١١٩٠ - ١١٩١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩ ، ٤٨ ، ٤٩ على الترتيب .

ثقافته الفقهية :

هذا ، وقد برزت ثقافة ابن فلاح الفقهية في شرح بعض المسائل النحوية ، ومن ذلك ما جاء في باب المبتدأ والخبر حينما تعرض لحديث : " ذكاة الجنين ذكاة أمه" حيث رأيناه يذكر ما في الحديث من أحكام فقهية ، ومن اختلاف بين الفقهاء في ذبح الجنين مرتبا ذلك على الوجوه الإعرابية التي يحتملها الحديث[1] .

ومن ذلك قوله في باب النداء : (قال بعضهم : وإذا ناديت صفة كان خبرا ، ولذلك أوجب الفقهاء الحد على القاذف إذا قال : يا زاني ؛ لأنه وصف بالزنا المحتمل للوقوع وعدم الوقوع ، ولو كان عبارة عن الصوت لم يجب الحد)[2] .

وبالجملة ، يمكن القول إن شرح الكافية لابن فلاح يعد أوسع شروحها على الإطلاق – في حدود علمي- كما أنه موسوعة ذات مادة علمية غزيرة ضمّتْ إلى جانب علمي النحو والصرف كثيرا من العلوم الأخرى ، كاللغة والفقه والمنطق وعلم الكلام والتاريخ والترجمة ، والنوادر الأدبية .

شواهد الكتاب :

اهتم ابن فلاح بالشواهد ترسيخا لكل ما ذكره من قواعد فنراه يذكر عددا كبيرا من الآيات والقراءات على اختلاف أنواعها مع العناية بتوجيهها ، ومن ذلك قوله : (وأما قوله تعالى : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3] فمن قرأ بالرفع فإنه اسم غير ظرف بمعنى الوصل ، ومن قرأ بالنصب فعلى الظرف ، والفاعل مقدر ، أي أمركم بينكم)[4] .

والرجل ذو ولوع بتعدد الأوجه الإعرابية في الآيات التي تعرض لها ، (فإن قيل : فأين الفاعل من قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[5] . قلنا : يحتمل ثلاثة أوجه :

---

(١) شرح الكافية : ص ص ٦٥٥ – ٦٥٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٠٢ .

(٣) من الآية ٩٤/ الأنعام .

(٤) شرح الكافية : ص ص ٤١٨ – ٤١٩ .

(٥) من الآية ٣٩/ الزخرف .

أحدها : تقديره اشتراككم في الدنيا ، و(اليوم) يتعلق بـ (ينفعكم) ، و(إذْ) يتعلق بالمقدر ، و(أنكم في العذاب مشتركون) صلة ، أي لأنكم .

والثاني : فاعله ضمير التمني ، **لتقم** ما يدل عليه ، و(أنكم) علة ، و(اليوم) متعلق بالنفع .

والثالث : (أنكم) وما عملت فيه ، و(اليوم) متعلق بالنفع أيضا)[1]

أما الحديث الشريف ، فقد كان ابن فلاح من المجوزين الاحتجاج به مطلقا فهو يكثر في شرحه من الاستدلال به وعدِّه مصدرا أصيلا من مصادر إثبات القواعد النحوية ، وقد يستدل به لتأييد بعض المعاني اللغوية ، كاستدلاله بحديث : "البكر تُسْتأمرُ ، والثيِّب يُعْرِبُ عنها لسانُها" على أن الإعراب لغة هو البيان .[2]

وهو يكثر من الاستشهاد بالشعر كثرة ملحوظة ، فهو صاحب محصول وفير من الشعر ، وقد يستدل به لتأييد بعض المعاني اللغوية ، قال : (والمعرب الفصيح الكاشف بفصاحته عن المقاصد ، ومنه قول الشاعر :

وجدنا لكم في آلِ حاميمَ آيةً تأوَّلها منا تقيٌّ ومعرِبُ)[3]

على أن الرجل قد تجاوز شعر الشعراء المتفق على صحة الاحتجاج بشعرهم إلى شعر المحدثين كأبي تمام (ت : ٢٣١هـ) والمتنبي (ت : ٣٥٤هـ) لكنه فعل ذلك لمجرد التمثيل والاستئناس .

وكما عُني ابنُ فلاح بالسماع يخرّج عليه قواعده ، فقد عني أيضا بالدليل العقلي ، والذي تمثل عنده في تعليل الأحكام والظواهر النحوية ، فالكتاب مفعم بالتعليلات ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن خواصّ الاسم : (وإنما كانت اللام – على مذهب سيبويه – أو الهمزة واللام – على مذهب الخليل – من الخواص – نحو الرجل والغلام لثلاثة أوجه ..)[4] .

---

(١) شرح الكافية : ص ص ٤٢٦ – ٤٢٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٥٥ – ٦٨ .

"شرح الكافية الصغير" المنسوب للقمولي (ت : ٧٢٧هـ)[١] :

الكتاب شرح لكافية ابن الحاجب لنجم الدين القمولي ، سار فيه على نهج الكافية في ترتيب موضوعاته ، يورد متن الكافية ، ثم يقوم بشرحها ، غير أنه كان يمزج الشرح بالمتن في مواضعَ كثيرةٍ ، كما أنه لم يلتزم بنص الكافية في بعض الأحيان ، فكان يترك بعض عباراتها ، أو يختصرها بقوله : ... إلى آخره .

اعتمد القمولي في شرحه على شرح الرضي ، فلا يكاد يخلو موضوع من قوله : (قال نجم الدين الأستراباذي) .

والكتاب تعرض للجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله : (النحو في اللغة لفظة مشتركة بين معان : أحدها القصد ، يقال : نَحَوْتُك نحْوا ، أي قصدْتُك قصدًا وثانيها : المِثْل ، يقال : هذا نَحْوُ هذا ، أي مثلُه . وبمعنى (عند) يقال : عمرو نَحْوُ زيد أي عنده . وبمعنى (دون) يقال : القوم نحو مائة ، أي دون مائة ، وغير ذلك)[٢] .

عرض القمولي للخلاف بين النحاة مبينا أدلة كل فريق مرجحا ما يراه حقيقا بالترجيح ، وأحيانا يرجح آراء البصريين ، وأحيانا أخرى يرجح آراء غيرهم من النحويين ؛ ففي مسألة اشتقاق الاسم عرض اختلاف النحويين ، ثم رجح رأي البصريين[٣] .

والرجل يعرب كثيرا من الكلمات ويذكر مواطن الاستشهاد ، سواء من المتن أو من الشرح ، من أجل زيادة البيان والإيضاح ، ومن ذلك قوله حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾[٤] . حيث قال : (فـ (عبد) : مبتدأ متخصص بوصفه ، وهو قوله : (مؤمن) ، و(خير من مشرك) خبره)[٥] .

---

(١) أ- القمولي هو أحمد بن مكي بن ياسين الشيخ نجم الدين القمولي ، ولد سنة ثلاث وخمسين وستمائة ، ومات سنة سبع وعشرين وسبعمائة ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ١/ ٣٨٣ .

ب- شرح الكافية الصغير المنسوب لنجم الدين القمولي بتحقيق الدكتور : رباح اليمني يوسف مفتاح ، رسالة دكتوراه برقم ٩٣١ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ .

(٣) شرح الكافية : ص ٢١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٤٢٢ .

(٤) من الآية ٢٢١/ البقرة .

(٥) شرح الكافية : ص ١٠٨ .

ومنه قوله حينما تعرض لقول الشاعر :

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ وأَرْيُ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أيْدٍ عَوَاسِلُ

(فـ (لعاب) مبتدأ ، و(لعاب الأفاعي) خبره)[1] .

وهو كثيرا ما يعبر عن تعاطفه الروحي مع الشيعة ، من خلال استعماله عبارة "عليه السلام" عندما يذكر الإمام عليًّا - كرم الله وجهه - ، والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما ، والإمام المهدي[2] .

شواهد الكتاب :

استدل القمولي في شرحه بالقرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأمثالهم ، وجاءت شواهده للاستدلال على صحة القاعدة وشرحها وبيانها ، وللاستدلال عل صحة المعنى اللغوي ، فقد اهتم الرجل اهتماما كبيرا بالشواهد القرآنية ، كما كانت عنايته بالقراءات القرآنية كبيرة أيضا ، وشملت عنايته القراءات الصحيحة والشاذة على السواء ، كما كان يحرص على بيان موضع الاستشهاد في بعض ما يذكر من آيات ، فحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[3] قال : (في هذه الآية خمسةُ أخبار إنْ قُرئ برفع " المجيد" ، وإنْ قُرئ بجرّه صفة لـ " العرش" كانت الأخبار فيها أربعة ..)[4] .

وقد كان القمولي يستدلّ بالقراءة الشاذة ، ويصفها بالشذوذ ، قال وهو بصدد الحديث عما ينوب عن الفاعل : (... وأما الكوفيون ووافقهم بعضُ المتأخرين فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقام الفاعل أولى ، لا أنه واجب ، استدلالا بالقراءة الشاذة : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ﴾[6] بالنصب)[7] .

---

(١) شرح الكافية : ص ١١٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٤٢ ، ٢٨٠ ، ٣٦٢ .

(٣) الآيات ١٤- ١٦ / البروج .

(٤) شرح الكافية : ص ١٢٣ .

(٦) من الآية ٣٢/ الفرقان .

(٧) شرح الكافية : ص ١٠١ .

كما استدل بالحديث الشريف على صحة القاعدة وبيانها ، مع ملاحظة أنه كان يذكر في بعض الأحيان عددا من الروايات الواردة في الحديث الواحد ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن ضمير الفصل : (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده "خبره" فلا ينتصب ما بعده في باب "كان" وباب "علمت" ، و"ما" الحجازية ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿وَلَكِنْ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[1] ، و﴿أَنَا أَقَلَّ﴾[2] ، وقوله ﷺ : (كلُّ مولود يُولدُ على الفطرة حتى يكونَ أبواهُ هما اللذانِ يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ) ، وروي : هما اللذين على جعله فصلا)[3] .

ومما يتصل بالاستشهاد بالأحاديث النبوية ما ذكره منسوبا ، في كثير من الأحيان ، إلى الإمام عليّ - كرم الله وجهه - معقبا على اسمه بعبارة (عليه السلام) أو بقوله : وجاء في نهج البلاغة[4] .

كما أكثر القمولي من الاستدلال بالشعر على صحة القاعدة وبيانها ، من أجل التمكن منها ، والإحاطة بها مما يقطع بأهمية الشعر لديه ، والرجل يذكر أحيانا الروايات المختلفة في الشاهد الواحد ، فحينما ساق البيت :

وليس حاملني إلا ابن حمّال

قال : (وقيل الرواية : "يحملني")[5] .

كما أنه كان يتطرق أحيانا أيضا إلى ذكر موضع الاستشهاد في البيت ، وفي بعض الأحيان كان يتجاوز ذلك إلى إعراب هذا الموضع ، ومن ذلك حينما ساق البيت :

مَنْ صَدَّ عنْ نِيرَانِهَا فأنا ابنُ قيْسٍ لا بَرَاح

حيث قال : (هذا البيت هو المختار المشهور في احتجاجهم على مجيء " لا " بمعنى "ليس")[6] .

---

(١) من الآية ٧٦/ الزخرف .

(٢) من الآية ٣٩/ الكهف .

(٣) شرح الكافية : ص ٤١٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ١٣٦ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٣٠٩ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٤٤- ١٤٥ .

كما أنه كان يتعرض إلى شرح الشاهد أو ذكر معاني الكلمات الصعبة فيه ، فحينما ساق البيت :

كأنه خارجا من جنب صفحته سفُّود شَرْبٍ نَسَوْهُ عند مُفْتَأَدِ

نراه يقول : (قيل : الشاعر وصف قرن ثور وحش قد طعن به كلب الصيد ، والسفود : سنارة الشواء ،والشرب : جماعة الشراب ، والمفتأد : التنور ، أي يشبه حال كونها خارجا فـ " صاحب الحال" اسم "كان" ، وهو فاعل معنى)[1]

ومن الملاحظ على استشهاد الرجل بالشعر أن عددا كبيرا منه ، ينتمي شعراؤه إلى ما بعد عصر الاستشهاد كأبي نواس (ت : ١٩٥هـ) وبشار بن برد (ت : ١٦٨هـ) ، وأبي تمام (ت : ٢٣٢هـ) ، وأبي الطيب المتنبي (ت : ٣٥٤هـ) وغيرهم ، وقد لاحظ الباحث أن بعض هذه الأبيات قد ذكر على سبيل الاستئناس ، فهو قد يأتي بالدليل الشعري لموافقتها أشعار القدماء في الاستعمال ، وفي هذه الحال يكون إتيانه بالدليل الشعري على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد ، أما بعضها الآخر فتعد شواهد يؤخذ بها في مواضعها من النص ؛ مما يعني أن المؤلف قد توسع في الفترة الزمنية التي احتج بكلامها .

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب وحكمهم وأمثالهم ، ومن ذلك استدلاله بقول العرب : (في الله من كلّ فائتٍ خلفُ) على أنّ " في" جاءت بمعنى مع[2] .

أما الأدلة العقلية فقد جاءت ممثلة في القياس الذي يستدل به القمولي في شرحه من أجل تأييد آرائه وترجيحاته لآراء الآخرين في كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن العطف على الضمير المرفوع والمجرور : (وذهب الجرمي وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل ، بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو : مررت بك أنت وزيد قياسا على العطف على المتصل المرفوع)[3] .

كما شغلت العلة في الكتاب مكانا بارزا ؛ إذ إنّ المؤلف لم يقتصر في أدلته العقلية على القياس وحده ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن غير المنصرف

(١) شرح الكافية : ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٠٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٣٤٧ .

وعلله : (قوله : "الألف والنون" إن كانا في اسم فشرطه : العلمية كـ "عمران " ... إلخ . اعلم أن الألف والنون إنما أثرا لمشابهتهما لألف التأنيث الممدودة بوجهين : أحدهما : زيادتهما ، والثاني : امتناعهما من لحوق تاء التأنيث بهما ..)[1] .

ملامح مشتركة بين شراح كافية ابن الحاجب :

- التأثر الشديد والواضح بعلمي المنطق والفقه ، كما رأينا ذلك بصورة واضحة عند ابن فلاح والرضي .
- التوسع في الشرح والاستشهاد .
- الإكثار من الاستشهاد بحديث رسول الله ﷺ وكلام عليّ رضي الله عنه ، كما عند الرضي والقمولي .
- الاستشهاد بشعر المحدثين ، وتوسعهم في الفترة الزمنية التي احتج بكلامها ، وقد ظهر ذلك واضحا عند الرضي والقمولي .

"الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" لمحمد بن أبي الفتح البَعْلِيِّ (ت : ٧٠٩هـ)[2] :

الكتاب شرح لكتاب الجمل في النحو لعبد القاهر الْجُرْجَانِيّ (ت : ٤٧١هـ) وقد التزم البعليُّ نَسَقَ الكتاب المشروح ترتيبا دون تقديم أو تأخير أو حذف . وطريقته أن يقدم كلام عبد القاهر أولا بقوله : (قال رحمه الله) ثم يأخذ في الشرح ، وربما مهّد لكلام عبد القاهر ، كما فعل عند حديثه عن الفرق بين المعرب والمبني ، وإعراب المقصور والمنقوص ، والممنوع من الصرف مطلقا معرفة كان أو نكرة[3] .

ويتسم شرح البعلي بدقة التنظيم وحسن التنسيق ، فهو يقسم الموضوع إلى فصول أو مسائل أو أوجه ، ثم يتناول كل ذلك بالشرح والتوضيح .

---

(١) شرح الكافية : ص ٧٣ .

(٢) أ- البعلي هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي علي بن بركات البعلي ، ولد سنة ٦٤٥هـ ، وتوفي سنة ٧٠٩هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ١/ ٢٠٧ .

ب- الكتاب بتحقيق عبد الحليم عبد الباسط محمد - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م ، بمكتبة الجامعة رقم ٤٢٥٤ .

(٣) انظر الفاخر : ص ٥٢ ، ١٠٥ ، ١٤٧ .

ومما يميز الكتاب أن البعلي صنع في المقدمة نوعا من التهيئة الذهنية للقارئ ، حتى لا يَفْجَأَهُ الشرح دون تمهيد ؛ إذ استفتح الكتاب بمقدمة بيّن فيها الدافع إلى شرح جمل عبد القاهر ، ثم عقد فصولا قبل أن يشرع في الشرح تضمنت الحديث عن علم النحو حقيقتِه ، أهميتِه ، وواضعِه ، ثم عرَّج على التعريف بعبد القاهر[1] .

مزج البعلي النحو باللغة والتصريف كلما سنحت الفرصة لهذا المزج أو دعا إليه داعٍ ، ويظهر ذلك بوضوح حينما يعرض لبيان لغات العرب في لفظ أو أداة ، فهو مثلا قد ذكر في (لعل) إحدى عشرة لغة ، وفي طفِق ثلاث لغات ، وفي فتئ ثلاث لغات[2] .

ومن اهتمامه باللغة قوله ، وهو في معرض الحديث عن الحال : (ومادة حول في اللغة للتنقل والتبدّل والتغيّر . يقال : حال عن العهد حوالة وحؤولا رجع عنه وحال الشيء عما كان إذا زال ، وحال بين الشيء وغيره منع ، وحالت العرب حيالا سكنت ، وحال الشخص تحرك ، وحال اللون تغير ، وحال على الرجل بدارهم ، وأحال وهي أشهر ، وحال الرجل عن ظهر الدابة زال ، وحال على ظهرها وأحال وثب)[3] .

تعرضه لكثير من مسائل الخلاف :

تناول البعلي بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وفي كثير منها كان يعرض رأي كل فريق ، ثم يصحح الرأي الذي يرتضيه ، ويناقش الرأي المخالف ، ومن تلك المسائل ما جاء وهو بصدد الحديث عن (ما) النافية العاملة عمل ليس حيث قال : (.. ومذهب أهل الحجاز أنها عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كقوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [4] .. وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين ، وقال الكوفيون : الخبر بعدها منصوب بحذف حرف الجر ؛ لأن قياس(ما) ألا تعمل لعدم اختصاصها ، فأحسن أحوالها عملُها في الاسم الواحد ، والعمل في الآخر للحرف إلا أنه حذف تخفيفا ... والصحيح الأول لما ذكر من الشبه بليس)[5] .

---

(١) الفاخر : ص ٢ - ٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٦٧ ، ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٢١٧.

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٤) من الآية ٣١/ يوسف .

(٥) الفاخر : ص ٣٩٨ .

شواهد الكتاب : يستدل الْبَعْلِيُّ في شرحه هذا بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب وإجماع النحاة ،وتنوع استدلاله بالقرآن الكريم على صحة القاعدة وبيانها ، ومن ذلك قوله وهو في معرض جواز الإخبار عن النكرة : (الثالث : أن تكون موصوفة لفظا ، كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [1] ، أو تقديرا كقوله تعالى : ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[2] ، وقد يستدل بالآيات القرآنية على تأييد بعض المعاني اللغوية ، كما في قوله : (المقصور : اسم مفعول من قَصَرْتُ الشيْءَ أي حبسته ، ومنه قوله تعالى : ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ)[3]﴾ [4] . كما أكثر البعلي من الاستشهاد بالحديث الشريف على تأييد أحكامه ، وتنوع الاستدلال به أيضا ، فقد استدل به على تأييد معنى لغوي كما في قوله في معاني (اللحن) : (وروي أبو العالية قال : (كان ابن عباس يعلمنا اللحن) : أي إصلاح اللحن ، ويحتمل أن يكون يعلمنا اللحن الذي هو الفطنة من قوله ﷺ : (لعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحجته)[5] . كما احتج البعلي بالحديث على تأييد القواعد النحوية ، ومن ذلك قوله ، وهو في معرض الحديث عن جواز الإخبار عن النكرة : (**الرابع** : أن تكون عاملة ، كقوله ﷺ : (أمرٌ بمعروف صدقة ، ونهيٌ عن منكر صدقة) .

الخامس : أن تكون مضافة ، كقوله ﷺ (خمسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ على العبد)[6] .

ويلاحظ أن الرجل كان يحرص على تخريج الأحاديث ، التي يستشهد بها في معظم الأحيان من كتب الأحاديث الصحيحة ، كأن يقول : رواه البخاري ، رواه مسلم ، وغير ذلك[7] .

كما أكثر البعلي من الاستدلال بالشعر على صحة القاعدة وبيانها ، ومن ذلك استدلاله بالأبيات :

---

(١) من الآية ٢٢١/ البقرة .

(٢) من الآية ١٥٤/ آل عمران .

(٣) الآية ٧٢ / الرحمن .

(٤) الفاخر : ص ٥٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٤ ، وانظر كذلك ص ١٠٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ١٧٢ .

(٧) المصدر السابق نفسه : ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢١٧ ، ٢٤٠ .

فمنْ يكُ لم يُنْجِبْ أَبُوهُ وأُمُّهُ فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ
وما زلتُ سبّاقا إلى كل غاية بها يُقتضى في الناس مجدٌ وإجلالُ
وما قصرَّتْ بي في المعالي خُؤُولةٌ ولكنّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ

على جواز العطف بالرفع بعد إنّ المكسورة ولكنّ)[1] .

وقد يحتج بالشعر لتأييد معنى لغوي ، قال في معنى حسِب : (وحسب الرجل - بكسر السين - حسبا ، فهو أحسب ، إذا صار ذا شقرة وبياض كالبرص ، قال امرؤ القيس :

أيا هند لا تنكحي بُوهةً عليه عقيقتُهُ أحسبا)[2]

والرجل شديد الحرص على شرح الكلمات الصعبة ، التي ترد ضمن الأبيات المستشهَد بها ، قال تعليقا على البيت السابق : (البوهة : البومة الصغيرة ، ويشبه بها الرجل الأحمق)[3] .

ولم يهمل الماثور من كلام العرب ، قال في جواز الإخبار عن النكرة : (الثالث عشر : ان تكون بعد فاء الجزاء ، كقول العرب في مثل : (إنْ ذهب عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ) ، وهو يشرح معنى المثل ، ويذكر مناسبته ، كقوله تعليقا على المثل السابق : (أي إن ذهب عير فلم يعلق في الحبالة ، فاقتصر على ما علق . يضرب مثلا في الرضى بالحاضر وترك الغائب)[4] .

وهو يحترم اتفاق النحاة وإجماعهم ، قال : (لو ساغ القياس على أعلم وأرى لساغ أن يقال أكسوت زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز بإجماع)[5] .

كما استدل البعلي بالقياس من أجل تأييد آرائه وترجيحاته لآراء الآخرين ، قال وهو في معرض الحديث عن (ما) النافية العاملة عمل ليس : (.. وإنْ دخلت على الاسم

(١) الفاخر : ص ٣٩٢ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٨ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٨ ، وانظر كذلك ص ٢٦٢ .
(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١٧٤ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٣٢٨ ، وانظر كذلك ص ٣٩٢ .

فمذهب بني تميم أنها غير عاملة ، وهو القياس لأنها غير مختصة ، فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما)[1] .

كما كان الرجل حريصا على إيراد العلة فلا يكاد يدع حكما من أحكام الكتاب بلا تعليل ، من ذلك تعليله تقديم الاسم على الفعل والحرف : (وقدم لوجهين : أحدهما : أن الأسماء أصل وغيرها فرع ، وتقديم الأصل أولى ، الثاني : أن الاسم مستغنٍ عنهما في الإفادة ، وهما مفتقران إليه ، فلذلك قُدِّم)[2] .

"شرح الكافية الشافية" لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ)[3] :

بعد أن نظم ابن مالك أرجوزته التي سماها " الكافية الشافية" ، والتي كانت لغرض تعليمي تسهيلا لحفظها ، أتبعها بشرح لها سماه " شرح الكافية الشافية" .

وقد نهج ابن مالك في شرحه نهج كثير من المتقدمين ، يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة من النظم ، أو جملة من الأبيات حسب أهمية الموضوع وكبر حجمه ، ثم يعرض لشرحها والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية ، وما تتضمنه من آراء وأقوال تؤيد أو تعارض ما سيقت من أجله .

والكتاب لم يخلُ من التعرض للجوانب اللغوية ، فقد كان ابن مالك يبين معنى الكلمات التي يرى فيها غرابة ، ومن ذلك قوله : (والْخَوْزَلَى : مشية عُجب وتبختر)[4] .

وكقوله في باب إعمال اسم الفاعل حينما ساق البيت :

السالكُ الثُّغرةَ اليقظانَ سالكُها مشيَ الْهَلُوكِ عليها الْخَيْعلُ الْفُضُلُ

(الخيعل : قميص بلا كُمَّيْن ، والفضل : اللابسة ثوب المهنة والخلوة ، والهلوك : المتثنية عُجْبًا)[5] .

---

(١) الفاخر ص ٣٩٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢١ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ص ١٧٧.

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ١٠٤٩ ، وانظر كذلك ص ص ٧٢٨ ، ٧٢٩ .

وهو يتعرض لأقوال النحاة وآرائهم واختلافاتهم ، ويعيّن أصحابها ، ويردفها بأدلتها ، ويناقشها ، ويرجح ما يراه صوابا ، وهو يتلطف في حديثه عن العلماء حتى مع مَنْ خالفه الرأي ، ومن ذلك ما جاء حينما تعرض لقول الشاعر :

نهيتك عن طِلابِك أمَّ عمرٍو بعافية وأنتَ إذٍ صحيحُ

حيث قال : (وزعم الأخفش أنه أراد (حينئذ) فحذف (حينا) وأبقى جر (إذ) وهذا بعيد ، وغير قول الأخفش أولى بالصواب) .[1]

غير أنه كان شديد الحمل على الزمخشري ، كثيرَ التخطئة له ،انظر إليه وهو يقول في باب إعراب الفعل : (.. ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ (لن) وهو الزمخشري في (أنموذجه) وحامله على ذلك اعتقاده أن الله – تعالى – لا يُرَى . وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ ، أعني ثبوت الرؤية . جعلنا الله من أهلها ، وأعاذنا من عدم الإيمان بها)[2] .

أسلوب ابن مالك في عرض مسائله :

عمد ابن مالك إلى أسلوب سهل مبسط ، وخلت قواعده من التعقيد والتكلف والإبعاد في الافتراض والتقدير .

شواهد الكتاب :

يروع القارئَ ما يجده في الكتاب من فيض زاخر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ، وقد كان ابن مالك هو أول من وضعها في موضعها اللائق من الاحتجاج بها ، والإكثار من أخذ الشواهد منها ، كما وعى ابن مالك الكثير من الشعر العربي ، فترى في الكتاب سيلا دافقا منه تمثلا واستشهادا وإثباتا لقاعدة وتفنيدا لرأي ، كما اعتمد على القياس دليلا من الأدلة العقلية ، وهو لا يفرق بين القراءة المتواترة والشاذة ، كقوله وهو في معرض الحديث عن الأفعال الخمسة : (وإذا اتصل بهذه النون – يقصد نون علامة رفع الأفعال الخمسة – نون الوقاية جاز حذفها تخفيفا ، وإدغامها في نون الوقاية ، والفك . وبالوجه الأول قرأ نافع : ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾[3] وقرأ ابنُ

(١) شرح الكافية : ص ٩٤٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٥٣١ .

(٣) من الآية ٦٤/ الزمر .

عامر : ﴿تَـأْمُرُونَنِي﴾ - بالفك - وقرأ الباقون بالإدغام)[1] ، وابن مالك يستشهد بالقراءات الشاذة ، وقد يصرح بشذوذها ، ومن ذلك قوله في باب إعراب الفعل : (.. فلو توسطت (إذن) بين ذي خبر وخبر ، أو بين ذي جواب وجواب ، ألغيت ، ولو قُدِّمَ عليها حرفُ عطف جاز إلغاؤها ، وإعمالها ، وإلغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2] وفي بعض الشواذ : ﴿لا يَلْبَثُوا﴾ بالنصب)[3] .

وكثيرا ما يعرب ابن مالك الشواهد على اختلاف أنواعها ، ومنها آيات القرآن ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى وهو في معرض الحديث عن الضمير المسمى فصلا : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[4] حيث قال : (فالياء من ترني) مفعول أول ، وهو مبتدأ في الأصل ؛ لأن المراد رؤية القلب و(أنا) فصل) وأقل : أفعل تفضيل وانتصب بـ (تر) مفعولا ثانيا ، هو خبر في الأصل)[5] .

الحديث الشريف :

درج قدامى النحاة على عدم الاستدلال بالحديث الشريف مبررين ذلك بأنه ورد في كثير من الحالات بالمعنى ، فلا تكاد تجد في الكتاب الضخم سوى عدد من الأحاديث ، لا يجاوز أصابع اليد الواحدة ، حتى جاء ابن مالك فوضع الحديث الشريف في الموضع الصحيح ، فقد آمن بأنه من أهم المراجع التي يُعتمد عليها في إثبات القواعد وتصحيحها ؛ ومن أجل هذا رأيناه يكثر من الاستدلال بالحديث الشريف على إثبات قواعده ، وقد وقع في شرح الكافية الشافية بضع وسبعون حديثا ، جاءت كلها من أجل الاستدلال على صحة القاعدة وتثبيتها ، ومن ذلك ما جاء في باب أفعال المقاربة حيث قال : (.. إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله فمن ذلك الحديث : (من تأنّى أصاب أو كاد ، ومن

---

(١) شرح الكافية : ص ٢٠٨ .

(٢) من الآية ٧٦/ الإسراء .

(٣) شرح الكافية : ص ص ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ .

(٤) من الآية ٣٩/ الكهف .

(٥) شرح الكافية : ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

عجّل أخطأ أو كاد) وفي حديث آخر : (فإذا استغنى أو كَرَبَ اسْتَعَفَّ)[1] ، أما الشعر فقد أكثر من الاستدلال به على بيان القاعدة والإحاطة بها ، ولا تكاد تخلو مسألة من الاستشهاد به ، كقوله في باب الموصول : (.. واستحسن التعبير بـ (من) عما لا يعقل إذا أجري مجرى من يعقل كقول الشاعر :

بكيت إلى سرب الْقَطَا إذ مرَرْنَ بي فقلتُ ومثلي بالبكاء جديرُ
أسربَ القطا هل مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ لعلِّي إلى من قد هَوِيتُ أطيرُ[2]

كما أكثر من الاستدلال بكلام العرب ، كقوله ، وهو في معرض الحديث ، عن ضمير الفصل : (وأجاز قوم وقوعه قبل الحال وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم : ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[3] بالنصب وقول بعض العرب : (أكثر أكلي التفاحةَ هو نضيجةً)[4] .

كما احترم ابن مالك إجماع النحاة ، فعوّل عليه في بعض مسائله ، كقوله : (ويجوز الرفع – يقصد رفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ – مع إنّ ولكنّ خصوصا بعد الخبر بإجماع)[5] . كما اعتمد على القياس دليلا فيما يُبديه من آراء ، كقوله في باب إعمال اسم الفاعل : (ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإنْ لم أجد له شاهدا . والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر ، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر :

حتى تهجّر في الرواح وهاجه طلبُ المعقِّبِ حقّهُ المظلومُ)[6]

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان الأندلسيّ (ت : ٧٤٥هـ)[7] .

---

(١) شرح الكافية : ص ٤٦٢ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٧٧ .
(٣) من الاية ٧٨/ هود .
(٤) شرح الكافية : ص ٢٤٢ ، وانظر كذلك ص ١٩٩ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٥١١ .
(٦) المصدر السابق نفسه : ص ١٠٤٧ ، وانظر كذلك ص ٢٠١ .
(٧) الكتاب بتحقيق : أسعد عبد اللطيف إبراهيم ، رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر سنة ١٤٢٠هـ ، رقم ٥٣٦ ، وقام الباحث بتحقيق النصف الثاني من الجزء الأول من الكتاب ، اما النصف الأول ، فقام بتحقيقه الدكتور محمود عيد وهبة بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، رقم ٢٨٩٧ .

يستهل أبو حيان كل موضوع من موضوعاته بأقوال النحاة ، وأقوال معارضيهم ، ويتناول المسألة النحوية من خلال أقوالهم ويناقشهم فيها ، ويذكر اختلافاتهم ومذاهبهم وحججهم ، ويرجح ما يروق له منها ، ويردّ مالا يرتضيه ، ولا أكون مبالغا إذا قلت : إن الكتاب يضمّ بين دفتيه أغلب المسائل الخلافية المهمة في النحو ، ويقل أن تَمُرَّ مسألةٌ أو قضيةٌ دون أن يسجل آراء العلماء فيها ، فالرجل معني بتسجيل الخلافات بين النحاة[1] .

وأبو حيان في كتابه هذا شديد الميل إلى البصريين ، يأخذ بمصطلحاتهم ، ويؤيد أكثر آرائهم ، ويصفهم بكلمة "أصحابنا" ، ويكثر من الاعتراض على الكوفيين ، قال حينما ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال أمثلة المبالغة : (وهذا الذي ذكره من إعمال هذه الأمثلة هو مذهب البصريين ، لا خلاف عنهم في ذلك ،وخالف في ذلك الكوفيون ، فزعموا أنها لا تعمل ، وما ذهبوا إليه فاسد ؛ لكثرة ما ورد السماع به)[2] .

وللرجل شخصيته المستقلة ، لا يتورع عن نسبة الخطأ إلى أصحابه في الأحكام التي لا يرتضيها ، ومن ذلك قوله في باب إعمال اسم الفاعل : (فأما من ذهب إلى أن اسم الفاعل لا يكون إلا للحال فمذهبه خطأ فاحش)[3] .

وتجدر الإشارة إلى تأثر أبي حيان بالمنطق في شرحه ، مكثرا من ذكر مصطلحاته كالجنس ، والفصل ، والحدّ ، والجنس القريب ، والجنس البعيد[4] .

شواهد الكتاب :

اعتد أبو حيان بالسماع اعتدادا بالغا ، وعوّل عليه كثيرا في إثبات الأحكام النحوية ، ورد الآراء التي لا يرتضيها فكثيرا ما نجد في كتابه عبارة : "والسماع يرد عليه" ، وقد تنوعت الشواهد في كتابه بين القرآن وقراءاته وكلام العرب شعرهم ونثرهم والحديث الشريف ، فقد اعتمد على القرآن وقراءاته وكانت موضع نظره

(١) انظر منهج السالك بتحقيق أسعد عبد اللطيف : ص ص ١٥١ ، ١٥٤ على سبيل المثال .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢١٣ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ص ١٨٦ .
(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٦ ، ٧ .

واستشهاده ، وهو يدافع عن القراءة حتى لو كانت شاذة ، ويلتمس لها تخريجا صحيحا ليبعدها عن الشذوذ ، فحينما قال أبو زيد : " لحن أبو السمال في هذا الحرف بعد أن كان فصيحا " تعليقا على قراءة ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الْأَلِيمِ﴾ بالنصب ، نراه يرد عليه بقوله : (ولا ينبغي أن يحمل على اللحن ؛ لأن غيره قد قرأ : ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾ بنصب الجلالة ، وقرأ الأعمش : ﴿وَمَاهُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ الله ﴾[1] .

وقال سويد :

ومسامِيحُ بما ضُنَّ بهِ حابسو الأنفسَ عن سوء الطَّمَع

وقال آخر :

يقولون ارتحل قتِّل قريشا وهم متكنِّفو البيتَ الحراما

فالأنفس والبيت رويا بالنصب)[2] .

وفيما يتعلق بالحديث الشريف ، فإن أبا حيان لم يستشهد به في منهج السالك لإثبات حكم نحوي ، بل ذكر الحديث لمجرد الاستدلال والاستئناس به ، وذلك بعد أن يستشهد بقراءات القرآن وآياته ، أو بكلام للعرب شعرهم ونثرهم ، ومن ذلك ما جاء وهو بصدد الحديث عن حكم أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، حيث خالف ابن السراج في جواز إفراد اسم التفضيل أو جمعه ، حيث قال أبو حيان : (وما ذهب إليه يرده السماع ، وقد جاء في كتاب الله بالوجهين ، قال تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[3] ، فأفرد أحرص ولم يجمعه . وقال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4] . فجمع أكابر ولم يفرده . وجاء في الحديث الشريف : (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربِكم منّي مجالسَ يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا)؛ فقال أحبكم فأفرد ، وقال : أحاسنكم فجمع)[5] .

أما الشعر فقد أكثر أبو حيان من الاستشهاد به على إثبات الأحكام النحوية ،

---

(١) من الآية ١٠٢/ البقرة .

(٢) منهج السالك بتحقيق اسعد عبد اللطيف : ص ٢٢٧ .

(٣) من الآية ٩٦/ البقرة .

(٤) من الآية ١٢٣/ الأنعام .

(٥) منهج السالك بتحقيق أسعد عبد اللطيف : ص ٤٤٧ .

وقد لا يكتفي بالشاهد الواحد ، وإنما يأتي بأكثرَ من شاهد ، كاستدلاله على جواز إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام بعشرة أبيات متتالية من الشعر ، وذلك إذا كانت الألف واللام معاقبة للضمير ، ومنها :

وإنك والتكليفَ نفسَك كارِمًا كشيء مضى لا يدركُ الدهرَ طالُبه)[1]

وقد يُتْبعُ أبو حيَّان بعض تلك الشواهد بتفسير لغوي لبعض المفردات . فحينما ساق قول يزيد بن عبد الحكم :

تبدلْ خليلا كشكلك شكلُهُ فإني خليلا صالحا بل مُقْتَوِي

قال : (فـ (مقتوي) مفعل من القَتْو ، وهو الخدمة)[2] .

كما أكثر أبو حيان من أقوال العرب وأمثالها مما يدل على أنه يحفظ منها شيئا كثيرا ، ومن ذلك قوله في باب إعمال أمثلة المبالغة : (ومثال إعمال "مفعال" قولهم : "إنه لمنحارٌ بوائِكَها")[3] .

أما الأدلة العقلية فتمثلت عنده في القياس وتعليل الأحكام ، فقد عول على القياس في تبرير بعض الأحكام ، وتأسيس بعض القواعد ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لبيت الألفية :

بفعله المصدرَ ألحقْ في العمل مضافا أو مجردا أو مع ألْ

حيث قال : (شرع المصنف في ذكر أقسام المصدر العامل ، فذكر أنه على ثلاثة أقسام : مضاف ، ومجرد ، ومصحوب بأل ، وإنما بدأ المصنف بالمضاف ؛ لأنه لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين ، وفي كلام أصحابنا ما ظاهره خلاف هذا ، قال ما نصه : "مذهب البصريين أنه يعمل على جميع وجوهه ، ومن الكوفيين من يرى أن إعماله باللام لا يجوز ، ومنهم من يرى أنه لا يعمل على كل حال ، وما وجد بعده من العمل فبإعمال فعل دلّ عليه" ... وترك عمله هو عندي القياس ؛ لأن أصل العمل للأفعال ، والأصل في الأسماء ألا تعمل)[4].

---

(١) منهج السالك بتحقيق أسعد عبد اللطيف : ص ١٥٢- ١٥٤ .

(٢) منهج السالك بتحقيق د. محمود وهبة :ص ٧٧٤ ، وانظر كذلك ص ١٤٠١ .

(٣) منهج السالك بتحقيق أسعد عبد اللطيف . ص ٢١٢ ، وانظر كذلك ص ٢١١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ١٤١- ١٤٢ .

كما عُني أبو حيان بتعليل الأحكام والظواهر النحوية ، مكثرا من ذلك ، ومن ذلك قوله في باب إعمال المصدر : (وإنما بدأ بالمصدر ؛ لأن عمل المصدر أقوى من حيث إنه لا يشترط في إعماله أن يعتمد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل ، والتقيد بزمان في بعض الصور ، فيجوز أن يعمل ماضيا ومستقبلا وحالا ، وسبب ذلك أنه يعمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك)[1] .

"توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" للمرادي (ت : ٧٤٩هـ)[2] :

المتتبع لشرح للمرادي على الألفية ، يجد أنه يبدأ قبل ذكر البيت من الألفية بمقدمة توضح مضمونه ، ومن ذلك ما جاء في باب التوكيد ؛ حيث بدأ بشرح التوكيد : معناه ، وتصريفه ، واشتقاقه ، وأقسامه المعنوي واللفظي ، ثم قال : (وبدأ بالأول فقال : بالنفس أو بالعين الاسم أُكِّدا)[3] .

وقد يدلف إلى الموضوع مباشرة ، فيبدأ بذكر البيت ثم يشرع في الشرح والتوضيح وبيان الآراء ، دون أن يمهد بمقدمة سابقة للشرح .

عُني المرادي عناية واضحة بإعراب الكثير من أبيات الألفية ، توضيحا لمواقع الكلمات والمفردات الإعرابية ، كقوله في باب اشتغال العامل عن المعمول تعليقا على بيت الألفية :

إنْ مضمرُ اسْمٍ سابقٍ فعلا شَغَلْ عنهُ بنصْبِ لفظهِ أو الْمَحَلّ

(تقدير البيت : إن شغل مضمر اسم سابق فعلا . فقوله : (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر ، وقوله : (سابق) صفة لاسم ، و(فعلا) مفعول (شغل) ، وقوله : (عنه) أي عن الاسم السابق ، وقوله : (بنصب لفظه أو المحل) يحتمل وجهين :

---

(١) منهج السالك بتحقيق اسعد عبد اللطيف : ص ١٤٠ ، وانظر كذلك ص ١٩٥ .

(٢) أ- المرادي هو أبو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري ، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم ، انظر ترجمته في الأعلام : جـ ٢/ ٢٢٨- ٢٢٩ ، وبغية الوعاة : جـ ١/ ٥١٧ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية .

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك : جـ ١/ ٥ ، وانظر كذلك جـ ٣/ ١٥٨ .

أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير ، أو محله ، فنصب لفظه نحو : "زيدا ضربته" ونصب محله : "زيدا مررت به" .

والثاني : أن يكون المراد بنصب لفظ الاسم السابق أو محله .

وعلى هذا فالباء بمعنى " عن" وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه بإعادة العامل . والتقدير : إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو" " زيدا ضربته ..)[1] .

ولا ريب أن إعراب الكثير من أبيات الألفية من الأمور ، التي تفرد بها المرادي من بين شراح الألفية على كثرتهم ، لم يشاركْه في هذا إلا الشاطبي كما سوف نرى .

كما عني المرادي بتفسير الغامض من كلمات الألفية ، كقوله في باب الفاعل حينما ساق البيت :

وإنما تلزم فعلَ مُضْمَرٍ متصلٍ أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ

قال : (والْحِرُ : فرج المرأة)[2] .

والمرادي في كتابه طويل النفس ، كثير الاستطراد ، لا يفتأ يوردُ التنبيهَ تلو التنبيه إشارة إلى بعض الأمور التي يريد توضيحها ، أو بعض المسائل التي لم يذكرها الناظم في أرجوزته ، ثم هو يسرد من خلال الشرح آراء النحاة وخلافاتهم ، غير أنه لا يستطرد كثيرا في ذكر أدلة النحاة وبراهينهم ، كسلفه أبي حيان – مثلا- في شرحه على الألفية ، وكثيرا ما يرجح ما يراه ويدلل عليه بالحجة والبرهان .

استدراكه على ابن مالك :

خالف المرادي ابنَ مالك كثيرا في شرحه على الألفية ، واستدرك عليه كثيرا من الأمور والمسائل ، كقوله في باب عطف البيان : (استُدْرِكَ على المصنف أمورٌ ينفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها ..)[3] .

---

(١) توضيح المقاصد : جـ ٢/ ٣٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٠ ، وانظر كذلك جـ ٤/ ٦٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ٣/ ١٨٩ .

شواهد الكتاب :

استدل المرادي بكل أنواع السماع المعروفة لدى النحاة لإثبات الأحكام النحوية ، قال حينما ساق بيت الألفية في باب إعراب الفعل :

والأمر إنْ كان بغير افعل فلا تنصبْ جوابَه وجزمَه اقبلا

(إذا دل على الأمر بخبر فعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسم غيره ، جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم : "اتقى اللهَ امرؤٌ فعل خيرا يُثَبْ عليه" ، وقوله تعالى : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1] .

وقول الشاعر :

مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي

وقولهم : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ ؛ لأن المعنى ليتق وآمنوا واثبتي واكفف)[2] .

وهو لم يهمل القراءات القرآنية ، وإنما استشهد بها كثيرا ، ومن ذلك قوله في باب كان وأخواتها : (وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر" ليس" تبعا للفارسي ، وفيه خلاف ضعيف ، والقاطع بالجواز قراءةُ :﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا "[3]﴾[4].

كما استشهد بالحديث الشريف ، ولم يغفل دوره في إثبات الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله في باب المعرب والمبني : (وإذا أفرد "فوك" عوض من واوه ميم ، وقد ثبتت الميم في الإضافة كقوله :

يصبحُ ظمآنَ وفي البحر فمُه

ولا تختص بالضرورة خلافا لأبي عليّ لقوله ﷺ : "لَخَلُوفُ فمِ الصائمِ عند الله أطيبُ من ريح المسك")[5] .

---

(١) الآيتان ١١ ، ١٢/ الصف .

(٢) توضيح المقاصد : جـ ٤/ ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) من الآية ١٧٧/ البقرة .

(٤) توضيح المقاصد : جـ ١/ ٢٩٩ .

(٥) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٧٩ - ٨٠ .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد المرادي على القياس منها اعتمادا كبيرا فاق اعتماده على السماع ، وربما كان السبب في ذلك تأثّرُهُ بابن مالك في ألفيته ، واستخدامه للقياس في أرجوزته بقوله :

فعل قياس مصدر المعدى ...

ومن أقيسته قوله في باب ما ولا ولات وإنْ المشبّهات بليس : (ما النافية حرف مهمل عند بني تميم ، وهو القياس لعدم اختصاصه)[1] .

"شرح ألفية ابن مالك" للإمام الشاطبي (ت : ٧٩٠هـ)[2] :

أضخم شروح الألفية جميعا ، فقد كان الشاطبي طويل النفس ، يغوص في أعماق ابن مالك محلّلا ومحقّقا ومعلّلا ومستنبطا ، وهوما لم أجده في بقية الشروح .

وهو يبدأ في كل الأبواب قبل ذكر أبيات الألفية بمقدمة تمهد للقارئ ؛ حتى لا يفجأه الشرح ، وهو أمر اطرد عنده ، فلا تجد بابا يخلو من ذلك التمهيد .

كما كان الشاطبي كالمرادي مهتما غاية الاهتمام ببيان معاني مفردات أبيات الألفية ، فحينما ساق قول المصنف في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما :

وإنْ يُقَــدّمْ مُــشْعِرٌ بــه كفــى كالعِلْم نعم الْمُقْتنى والْمُقتفى

نراه يقول : (المقتنى مفتعل من الاقتناء ، وهو الادخار والاتخاذ لنفسك ، يقال : قنوت الغنم وغيرها قنوة ، وقنيتها قنية : اتخذتها . والمقتفى أيضا مفتعل من الاقتفاء ، وهو اتباع الأثر ، يقال : قفوت أثره قفوا أو قفوا ، واقتفيته مثله ، وقفيت على أثره بفلان ، أي **أتبعته** إياه)[3] .

---

(١) توضيح المقاصد : جـ ١/ ٣١٣ ، وانظر كذلك جـ ٢/ ٩٥ - ٩٦ ، جـ ٢/ ٢٠٩ .

(٢) أ- الشاطبي هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ، انظر ترجمته في الأعلام : جـ ١/٧١ .

ب- الإمام أبو إسحاق الشاطبي مع تحقيق الجزء الرابع من كتابه شرح ألفية ابن مالك - رسالة دكتوراه للباحث : بسيوني سعد أحمد بمكتبة كلية اللغة العربية ، رقم ٢١٧١ - جامعة الزهر - القاهرة سنة ١٤٠٥هـ .

(٣) شرح الألفية للشاطبي : ٤٣ - ٤٤ .

كما عني عناية واضحة بإعراب الكثير من أبيات الألفية ، فحينما تعرض لقوله في باب التوكيد :

وإنْ يُفِدْ توكيدَ مذكورٍ قُبِلْ وعن نحاة البصْرة المنعُ شَمِلْ

قال : (وقوله (عن نحاة البصرة) : متعلق بمحذوف هو حال من فاعل : (شمل تقديره : المنع شمل منقولا عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبر المبتدأ الذي هو المنع ، و(شمل) جملة حالية ، وإن كان الفعل ماضيا ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ﴾ [1] .

فـ (قلت) عنده جملة حالية من ضمير المخاطب المتقدم ، فكذلك يكون هنا ، ولا يجوز تعلق الضمير بالمنع ، لأنه مصدر لا يتقدم معموله)[2] .

وأبو إسحاق يسرد الآراء المختلفة في المسألة أثناء الشرح مرجحا ومعللا ، مع نسبته الآراء إلى أصحابها في الغالب ، وقد برزت ثقافته الفقهية أثناء شرح بعض المسائل النحوية ، قال في باب عطف النسق : (ولأجل ما يعرض للواو في الإباحة من معنى ، ذهب مالك في آية أصناف الزكاة : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾[3] إلى آخرها جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض ؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة ، وموضع الإباحة تقع الواو فيه مُجْزِئَةً مِنْ أو كما قال سيبويه ، وأما على رأي غيره ،فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق)[4] .

شواهد الكتاب :

استدل أبو إسحاق بأدلة السماع المختلفة لإثبات القواعد النحوية ؛ فقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، قال حينما تعرض لقول ابن مالك في باب النعت :

ونعتوا بجملةٍ مُنَكّرَا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطَيَتْهُ خبرا

(بمعنى أن العرب أجرت الجملة نعتا على الاسم السابق ، كانت الجملة اسمية أو فعلية ، لكن شرط في الاسم المنعوت بها شرطا ، وشرط في الجملة نفسها شرطين ،

(١) من الآية ٩٢/ التوبة .

(٢) شرح الألفية للشاطبي : ص ٢١٤ .

(٣) من الآية ٦٠/ التوبة .

(٤) شرح الألفية : ص ٣٣٠ .

فأما شرط المنعوت أن يكون نكرة ... والتنكير هنا أعم من أن يكون في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى : ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾(١) ، أو في المعنى دون اللفظ ، وهو المقرون بالألف واللام الجنسية نحو قوله : ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾(٢) .

واحتج بالشاذ ، ومن ذلك استشهاده بقراءة عكرمة : ﴿فسبحان الله حينا يمسون وحينا يصبحون﴾(٣) وهي قراءة شاذة على أن حذف العائد من جملة النعت جائز بكثرة)(٤) .

كما أجاز المؤلف الاستشهاد بالحديث الشريف ، بيد أنه لم يكثر من الاستشهاد به كثرته من القرآن والشعر ، ومن ذلك استشهاده بحديث : (إن جبريل نزل فصلى رسول الله ﷺ ثم صلّى فصلّى رسولُ الله ﷺ) على أن الفاء للترتيب بلا مهلة ، وثم للترتيب بمهلة(٥) .

كما أكثر من الاستدلال بالشعر ، وهو لا يكتفي بالشاهد الواحد ، وإنما يأتي بأكثرَ من شاهد ، ومن ذلك استدلاله بسبعة أبيات على أم المنقطعة في باب عطف النسق ، ومنها :

أبا مالك هل لمتني مذ حَضَضْتَنِي ... على القتل أم هل لامني لك لائمُ)(٦)

كما كان - أحيانا - يشرح المفردات التي تحتاج إلى شرح في البيت ، ولكن ذلك لم يرد إلا لماما ، ومن ذلك حينما ساق البيت :

حتى إذا كاد الظلامُ يختلطْ ... جاءوا بمَذْق هل رأيت الذئب قط ؟

قال : (والمذق هو اللبن المخلوط بالماء ، ومراده أنه يتغير بياضه بمخالطة الماء حتى أشبه لونُه لونَ الذئب)(٧) .

---

(١) من الآية ٩٣/ الإسراء .
(٢) من الآية ٣٧/ يس .
(٣) من الآية ١٧/ الروم .
(٤) شرح الألفية : ص ١٣٠ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٢ ، وانظر كذلك ص ٦٥٦ .
(٦) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .
(٧) المصدر السابق نفسه : ص ١٣٥ ، وانظر كذلك ص ١٣٦ .

وكما كان أبو إسحاق يخرّج كثيرا من القواعد على السماع ، كان يخرّج بعضها على القياس ، كقوله وهو في معرض الحديث عن ترخيم ما لم يكن مؤنثا بالهاء : (وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون مُحرّكَ الوسط إلا الكسائي منهم ، فيمتنع عندهم : يا زي في : يا زيد ، ويجوز في أسد .. ، وهذا مردود بالقياس والسماع : أما القياس فلأن الاسم المرخم عند العرب ، لا بد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل الترخيم من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر ؛ لأن الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك ، إلا ما حذف منه كابن ، واسم ، ويد ، ودم ، وهو نادر)[1] .

ملامح مشتركة بين شراح الألفية :

- إعراب الكثير من أبيات الألفية وتفسير الغامض من كلماتها ، كما بدا واضحا عند كل من المرادي والشاطبي .
- التوسع في الشرح والتحليل والمناقشة والتنظير والاستنباط وسرد الآراء .

"شرح المنحة في اختصار الملحة" لابن جابر الأعمى (ت : ٧٨٠هـ)[2] :

نظم ابن جابر أرجوزة اختصر بها ملحة الإعراب للحريري (ت : ٥١٦هـ) ثم شرح هذه الأرجوزة ، تناول فيه المنحة بالشرح والتحليل بابا بابا حسب ترتيبها الذي يطابق ترتيب ملحة الإعراب للحريري ، وقد كان للرجل اهتمام واضح بالحدود والتعريفات ، فكان يحرص في شرحه على أن يحدَّ كل باب لغة واصطلاحا ، قال في باب الحال : (واعلم أن لفظة الحال مشتركة في اللغة بين معان ، منها النقل والتغير ، قال الشاعر :

عرفت لها دارا فأبصر صاحبي صحيفة وجهي قد تغيّر حالها

---

(١) شرح الألفية : ص ٥٨٩ .

(٢) أ- ابن جابر هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي أبو عبد الله الأعمى النحوي ، ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة ، توفي سنة ثمانين وسبعمائة ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ ١/ ٣٤ - ٣٥ ، والدرر الكامنة : جـ ٣/ ٤٢٩ .

ب- شرح المنحة في اختصار الملحة بتحقيق الدكتور : محمد إبراهيم محمد مصطفى - رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية سنة ١٤١٦هـ ، رقم ١٤٠٣- جامعة الأزهر - القاهرة .

وقد حدّها النحويون بحدود ، منها حدُّ ابنِ مالك فقال :

" الحال هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى " في" غير تابع ولا عمدة)[1] . ثم مضى يخرج محترزات هذا الحد ويشرحه .

عُني ابن جابر بسرد آراء النحاة وخلافاتهم في المسائل النحوية ، وكان عرضه لهذه الخلافات على كثرتها موجزا ، حيث لم يكن يُعْنَى غالبا بذكر حجج النحاة وأدلتهم .

شواهد الكتاب :

أكثر المؤلف من الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم على القواعد النحوية ، وهو يستشهد بالقراءات المتواتر منها والشاذ ، قال : (يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما عمل فيه المضاف من مفعول وظرف ومجرور ، وليس ذلك مختصا بالشعر ، بل قد جاء في القرآن الكريم ، قرأ ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾[2] برفع قتل وبنصب أولادهم وخفض شركائهم ، أصل الكلام : قتل شركائهم أولادهم ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بأولادهم ؛ لأنه مفعول بـ (قَتْل) الذي هو المضاف .. وقد ثبت الفصل في القراءة المتواترة ، فلا ينكر ذلك إلا من عَرِيَ قلبُه عن صدق الإيمان)[3] .

كما كان لابن جابر موقفٌ متميزٌ من الحديث الشريف ، فقد أكثر من الاستشهاد به ، فلا تكاد تجد بابا في الكتاب إلا رأيت الحديث فيه ، كما صرح بجواز الاستشهاد به ، وردَّ على النحاة الذين ينسبون رواة الحديث إلى التصحيف ، إذا وجدوا فيه ما يخالف أقيستهم حيث قال :

(والقاعدة في هاء التنبيه أن يقع بعد المجرور بها لفظة " ذا" التي هي للإشارة كالمثال الذي تقدم ، وقد استشكل النحويون قول أبي بكر – رضي الله عنه – يوم حنين في أمر أبي قتادة – رضي الله عنه – : "لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ، ورسول الله فيعطيك سلبه" فقالوا وقع في الحديث "إذا" بعد المجرور بها التنبيه ، وإنما الصحيح أن تقع "ذا" ونسبوا الرواة إلى التصحيف ، وزعموا أن

(١) شرح المنحة : ص ١ .

(٢) من الآية ١٣٧/ الأنعام .

(٣) شرح المنحة : ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

التصحيف متصل إلى الآن خلفا عن سلف ، فيا لله من تجرؤ هؤلاء على حديث رسول الله ﷺ ، وسوء أدبهم على الأئمة المعنيين بضبط الرواية وتصحيحها ، ولو استشكلوا بيتا من أبيات العرب الذي ليس لرواته من الضبط والتحقيق ما لرواة الحديث مع ما للمحدثين من الرسوخ في العلم والدين - لأوَّلُوا ذلك البيت وخرَّجوه أحسن المخارج ، ولم ينسبوا رواية لتصحيف ، ويفعلون في حديث رسول الله ﷺ ما سمعت فيجب على كل مسلم أن يسيء الظن فيمن يقدم على حديث رسول الله ﷺ بمثل هذا)[1] كما أكثر المؤلف من الاستشهاد بالشعر ، كاستدلاله بقول تأبطَ شرًّا يرثي خاله :

إنّ بالشِّعْبِ الذي دون سلْع لقتيلا دمُهُ ما يُطَلُّ

على دخول لام الابتداء المراد بها التأكيد على الاسم إذا تقدم عليه الخبر)[2] .

هذا ، وقد استدل المؤلف بشعر المحدثين كأبي تمام والمتنبي والحريري والبوصيري ، لمجرد الاستئناس والتمثيل .

كما عني بتفسير الغامض من كلمات الأبيات الشعرية التي استشهد بها ، وإعراب بعض كلماتها ، وذكر موضع الشاهد في كثير منها ، فحينما تعرض لقول الشاعر :

فأما الأُولَى تسْكنُ غوْر تِهامةٍ فكل فتاة تترك الحِجْلَ أفصما

قال : (فاطلق "الأولى" بمعنى"اللائي" ؛ لأن مراده النساء بدليل قوله : فكل فتاة ، والحجل بكسر الحاء المهملة وفتحها : الخلخال ، والفصم بالفاء : المنقسم نصفين)[3] .

كما خرَّج المؤلف بعض قواعده على القياس ، كقوله : (ثم إن وقوع المصدر الصريح موقع الحال قياس وسماع ، فأما القياس ففي ثلاثة مواضع ، **الموضع الأول :** قولهم : أنت الرجل علما ، وما أشبهه ، فالرجل هنا بمعنى : الكامل و(علما) في موضع الحال ...

الموضع الثاني : قولك " زيد زهير شعرا ، ويوسف حسنا ، فيقاس على ما أشبهه ، ويجوز نصبه على التمييز .

---

(١) شرح المنحة : ص ٢٠٠ .

(٢) شرح الألفية : ص ٤٧٣ .

(٣) شرح المنحة : ص ٣٨ ، وانظر كذلك ص : ٢٥٤ .

الموضع الثالث : قولهم : أما علما فعالم ، فـ "علما" هنا مصدر في موضع الحال .

كما كان المؤلف كثير التعليلات للظواهر النحوية ، كقوله : (والحروف كلها مبنية ؛ لأن الإعراب إنما جعل لبيان المعاني ، ومعاني الحروف إنما تبين في غيرها فلا تحتاج إلى الإعراب في نفسها ، وأيضا فإن الإعراب إنما هو لبيان معان مخصوصة ، وهي معنى الفاعلية والمفعولية ، والإضافة ، والحروف لا حَظَّ لها في ذلك ؛ لأنها لا تكون فاعلا ، ولا مفعولا ولا مضافا ، فلا تحتاج إلى الإعراب لانتفاء سببه فيها)[1] .

(١) شرح الألفية : ص ٧٢ .

المبحث الثاني
كتب الأمالي النحوية

١- الأمالي النحوية لابن الحاجب
٢- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي

الأمالي - هو جمع الإملاء ، (وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلاميذ فيصير كتابا ويسمونه الإملاء والأمالي ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين ، وأهل العربية وغيرها في علومهم ، فاندرست لذَهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق)[١] .

ومن هذه المؤلفات :

"الأمالي النحوية" لابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ)[٢] .

كتاب الأمالي مقسم إلى عدة أقسام : **القسم الأول** : إملاءاته على آيات من القرآن الكريم ، **الثاني** : إملاءته على مواضعَ من كتاب المفصل للزمخشري . **الثالث** : إملاءته على موضوعات في مسائل الخلاف . **الرابع** : إملاءات على كافيته . **الخامس** : إملاءات على أبيات من الشعر ، ومنها أشعار للمتنبي . **السادس** : إملاءات مطلقة على موضوعات متفرقة .

أماليه على آيات من القرآن :

احتوى هذا القسم على آيات كثيرة ، تناولها ابن الحاجب بالإعراب والتوجيه ، واهتمام ابن الحاجب بالقراءات في هذا القسم واضح أيما وضوح ، فقد تعرض لكثير من القراءات ، موجّها كل قراءة التوجيه النحوي المناسب لها ، ومن ذلك ما جاء في الإملاء (٣١) حيث قال مليا على قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ

(١) انظر كشف الظنون لحاجي خليفة : جـ ١/ ١٦١ .

(٢) حقق هذا الكتاب الدكتور فخر صالح سليمان قداره - دار الجيل - بيروت ودارعَمَّار - عَمَّان ، طبعة سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

وَٱلْبَحْرُ﴾[1] من قرأ (والبحر) بالنصب فمعطوف على اسم (أن) ، ويمده : خبر له ، أي : لو ثبت أن البحر ممدود من بعده بسبعة أبحر ؛ ولا يستقيم أن يكون (يمده) حالا في قراءة النصب ؛ لأنه يؤدي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال ، لأنها بيان لهيئة الفاعل أو المفعول ، والمبتدأ لا فاعل ولا مفعول ، فهو ممتنع ... وأما من قرأ بالرفع فمعطوف على الفاعل بـ (ثبت) المراد بعد لو ، وهو أن واسمها وخبرها جميعا ..)[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن أمالي كل هذا القسم ليست مقصورة على البحث في النحو والإعراب ، بل قد يكون الإملاء على الآية متصلا بالمعنى أو اللغة أو التفسير بعيدا عن الإعراب والتوجيه ، ومن ذلك ما جاء في الإملاء (٤٧) حيث قال مليا على قوله تعالى : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾[3] : (قوله : حتى نعلم) العلم يطلق باعتبار الرؤية ، والشيء لا يرى حتى يقع .

والثاني : أن العلم بمعنى المجازاة ، فكأنه قال : حتى نجازيَ المجاهدين منكم والصابرين ، ومعنى الابتلاء : أن الله تعالى يفعل بنا فعلا يسمى بلاء من بعضنا لبعض)[4]

ويلاحظ أن المؤلف قد يملي على الآية الواحدة أكثر من مرة في مواضعَ متفرقةٍ من الكتاب ، ومن ذلك إملاؤه في موضعين مختلفين على قوله تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا[5]﴾[6] .

الإملاء على نصوص من المفصل :

كان ابن الحاجب في هذا القسم يشرح عبارة المفصل ويوضحها أحيانا ، وأحيانا أخرى يعترض على الزمخشري في بعض آرائه ، ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٨) حيث قال مليا على قول الزمخشري في المفصل في المبني : "هو الذي سكون آخره وحركته

---

(١) من الآية ٢٧/ لقمان .

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب : ص ١٥٨ – ١٦٠ ، وانظر كذلك ص ص ٢٦٠ ، ٢٧٠ .

(٣) من الآية ٣٦/ محمد .

(٤) الأمالي النحوية : ص ١٨٣ ، وانظر كذلك ص ٢٦٧ .

(٥) من الآية ٤٧/ الحجر .

(٦) انظر الأمالي : ص ص ١٣٠ ، ٢٤٠ .

لا يعامل" :(هذا الحد ليس بمستقيم لأنه أتى في الحد بواو العطف . فإن قصد الجمع لم يستقم ، إذ ليس شيء فيه سكون وحركة في آخره . وإن قصد معنى أو كان فيه شذوذ لفظي في استعماله الواو بمعنى أو ، واستعماله لفظة أو في الحد الواحد)[1] .

وقد يدافع عن الزمخشري ، فنراه في الإملاء (٤٣) يدفع وهمَ متوهِّم أورد على الزمخشري سؤالا في قوله : "الكلمة هي اللفظة الدالة" إلى آخرها .

قال المورد : الكلمة موضوعة لواحد متعين ، فكيف يستقيم أن تكون جنسا؟

فالجواب : أنه لا يمتنع صحة إطلاقها على الواحد الوجودي من أن تكون جنسا ، كما لا يمنع صحة إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودي من أن تكون جنسا ..)[2] .

وهو يعرب في بعض الأمالي بعضَ عبارات المفصل التي يرى أن إعرابها غامض ؛ من أجل أن يصل إلى توضيح المعنى المراد من تلك العبارات ، وفي هذا القسم أملى ابن الحاجب على ما يقرب من سبعين شاهدا شعريا من المفصل ، مقدما فهمه للنص الشعري من ناحية صياغته اللغوية ومعاني مفرداته ، وكان في حديثه على تلك الشواهد يعرب أجزاء من البيت ، ويتعرض لموضع الاستشهاد ، ويفسر ما يحتاج من كلماته إلى تفسير ، وفي كثير من الأحيان يذكر معناه العام ، مع إهماله نسبة البيت إلى صاحبه ، ومن ذلك ما جاء في الإملاء (٣٠) حينما أملى على قول الشاعر :

أخا الحرب لبَّاسا إليها جِلالَها وليس بولّاج الخوالفِ أعقلا

حيث ذكر موضع استشهاده وهو قوله : جلالها ، فإنه منصوب بقوله : لباسا .

ثم ذكر معنى البيت وفسر الغامض من كلماته بقوله : (ومعنى البيت أنه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب) .

والجُل بالضم واحد جلال الدواب ، وجمع الجلال أجلة ، كأنه جمع الجمع ، والمراد ههنا به الدروع أو ما يقوم مقامها يدفع به عن نفسه السلاح ، والخوالف جمع خالفة ، وهي عمود من أعمدة الخباء ... وبعير أعقل وناقة عقلاء بينة العقل ، وهو التواء في رجل البعير واتساع كثير .

---

(١) الأمالي النحوية : ص ٣٠٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

ثم أعرب أجزاءً منه بقوله : (وأما إعراب "أخا الحرب" فهو منصوب على المدح . ولباسا بدل منه ، بدل كل من كل)[1]

على أنّ ابن الحاجب لم يكن يسير في كل ما أملى سيرا واحدا ، وإنما يعرب في بعض الأحيان أجزاء من البيت ، ويترك موضع الاستشهاد ، وفي أحيان أخرى يترك الإعراب ويقتصر على شرح معنى البيت فقط ، ويفسر الغامض من كلماته ، وقد يتمم بيت المفصل إذا كان ناقصا ، وقد يذكر بيتا قبله أو بعده ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر :

أتوْا ناري فقلت : منونَ أنتم؟ فقالوا : الجنّ قلت : عِموا ظلاما

وقبله :

ونارٍ قد خَضَأْتُ لها بليل بدار لا أريد بها مُقاما

سوى تحليل راحلة وعين أكالئه مخافة أن تناما

وبعد قوله أتوا ناري :

فقلت : على الطعام فقال منهم زعيم : نحسِد الإنسَ الطعاما

ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤلف قد يملي على الموضوع الواحد أكثر من مرة ، فقد عالج – مثلا – موضوع "إدخال الألف واللام على العلم" في ثلاث أماليات متفرقة[2] .

وللرجل بعضُ الإشارات البلاغية ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الإملاء على قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهلُه

(ومعناه : علمت أن هذا الخليفة ميمون النقيبة على المسلمين ، شديدا دولته في جوانب ملكه . وعبر عن ذلك بشدة الكاهل على سبيل الاستعارة)[3] .

---

(١) الأمالي : ص ص ٣١٨ – ٣١٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٣٢٣ ، وانظر أيضا ص ٣٤٦ .

أماليه على مسائل الخلاف :

هذا أصغر أقسام الأمالي ، حيث بلغ عدد مسائل الخلاف ست مسائل ، تكون المسألة الخلافية بين عالمين فقط ، بين سيبويه والأخفش ، أو بين الخليل وأبي عمرو ، أو بين الخليل ويونس ، والرجل لم يكن سلبيا إزاء تلك المسائل يكتفي بمجرد العرض ، وإنما كان يؤيد ما يراه صوابا بالحجة والدليل ، ومن ذلك ما جاء في مسألة " دخول الفاء في خبر إنّ والتي دار الخلاف فيها بين سيبويه والأخفش[1] .

أماليه على مواضعَ من "الكافية" :

أكثر أحاديثه في هذا القسم عن الحدود التي أوردها في كافيته ، يشرحها ، أو يعترض عليها ثم يجيب عن الاعتراض ، وكان يتناول الموضوع الواحد في أكثر من أملية في مواضعَ متفرقة ، كإملائه ثلاثة أمال على موضوع " وجوب تقديم المبتدأ" في مواضع متفرقة[2] .

إملاؤه على الأبيات :

أملى ابن الحاجب في هذا القسم على أبيات من شعر العرب والمتنبي ، وقد خص المتنبي بالنصيب الأكبر ، فأملى على أربعة عشر بيتا من شعره ، يشرح أو يعرب بعض كلمات البيت موضع الإملاء ، أو يجيب عن إشكال فيه ، مع قصر إملاءته في هذا القسم ، كما أنه لم يكن يعنى بنسبة تلك الأبيات إلى أصحابها خلا أبيات المتنبي وأبيات قليلة لشعراء آخرين ، ومن أمالي هذا القسم ما أملاه على قول الشاعر :

خلقنا لهم بأطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقعُ السيوف حواجبُ

حيث قال : (حواجب : إما بدل من "وقع" وإما خبر عن "وقع" ويكون "لها" إما خبرا بعد خبر ، وإما فضلة مثل قولك : زيد له غلام ، أي : غلام له)[3] .

---

(١) الأمالي : ص ٤٨٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٥١٣ ، ٥٣٦ ، ٦٠٥ ، وانظر مقدمة التحقيق : ص ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٦٤٩ .

الأمالي المطلقة :

يتضمن هذا القسم مجموعة أماليه النحوية في مسائل شتى تتصل بالبحث النحوي ، ومن ذلك قوله في الإملاء (١٨٠) : (وإنما وجب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها ؛ لأنه لابد أن يتقدمها جملة تتضمن في المعنى ثبوتها . فلو أظهر العامل لأظهر الثبوت ، وهو عين ما دل عليه اللفظ الأول ، فكان إظهاره كإظهار العامل في المصدر بعد أن تقدم ما يشعر به ، كقولك : هذا عبد الله حقا ..)[١] .

وفي هذا القسم عني ابن الحاجب بالحديث الشريف ، فقد أملى على ستة أحاديث سئل عن إشكالات فيها ، ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٠٥) وقد سئل عن قوله ﷺ (كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية ابنة مزاحم ، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام) هل الألف واللام لاستغراق الجنس أو لا ؟ فأجاب مفتيا : الظاهر أن النساء في الأول لمن عدا عائشة ، وأن النساء في الثاني لمن عدا مريم وآسية ، فلا دلالة فيهما على تفضيل أحد القبيلين على الآخر ، كقول القائل : زيد أفضل القوم ، وعمرو أفضل القوم ، فيه دلالة على أنهما أفضلا القوم ، ولا تفضيل بمجرد ذلك لأحدهما على الآخر)[٢] .

شواهد الكتاب :

كثرت الشواهد النحوية على اختلاف أنواعها ، المنثور منها والمنظوم في هذا الكتاب ، فقد أكثر ابن الحاجب من الاستدلال بالقرآن على صحة القاعدة ، كما اهتم بالقراءات إعرابا وتوجيها ، وهو لم يغفل دور الاستشهاد بالحديث في إثبات الأحكام النحوية ، فنراه في كتابه يستدل به ، ويملي عليه أحاديث كثيرة إملاءات تتعلق بالإعراب والبحث النحوي ، كما عني بالشعر بمختلف عصوره ، جاهلي وإسلامي ومولَّد عناية فائقة ، شرحا وإعرابا واستدلالا .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس الذي أفاد منه ، واستطاع توظيفه لبيان أوجه الصحة والخطأ في العبارات والأساليب ، وفيما قرره القدماء في بعض المسائل التي اختلفوا فيها ، ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٨) من الأمالي

---

(١) الأمالي : ص ٨٥٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٧٩٥ ، وانظر كذلك ص ٧٦٠ ، ٧٧٧ ، ٧٩٠ ، ٧٩٦ ، ٨٧٩ .

المطلقة : (القياس يقتضي ألا يضاف الحسن إلى الوجه ؛ لأن الحسن هو الوجه والوجه هو الحسن من حيث المعنى ، والإضافة إنما ينبغي بها تخصيص أو تعريف ، وهذه ليست كذلك ، فيلزم على قول ما ذكر إضافة الشيء إلى نفسه ، وأنه محال)[1] .

كما عني بتعليل الأحكام النحوية كذكره علةَ جعلِ الإعرابِ آخرَ الكلمة ، وتعليله بناء (لدن) مع الإضافة ، وتعليله عدم وقوع ظروف الزمان أخبارا عن الجثث ، وغير ذلك كثي[2] .

"تذكرة النحاة " لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ)[3] :

الكتاب عبارة عن مسائلَ متنوعةٍ متفرقةٍ لا يجمعها موضوعٌ واحدٌ ، فأبو حيان لم يجرِ في التذكرة على ترتيب معيّن للمادة النحوية على غرار الكتب النحوية ، كما أنه خلط الموضوعات النحوية باللغة والفقه والتفسير والأدب فقد جمع الكتاب إلى جانب النحو ثقافاتٍ متعددةً أخرى ، ونحن لا نجد عنده سبيلا واحدا معينا في أماليه ، فقد كان يملي ما يرد على ذهنه ، أو أنه كان يملي عما يسأل عنه في أوقات مختلفة فيجيب ، فيكتب تلامذته إجابته ، وقد أدى هذا إلى أنه كان يملي على الموضوع الواحد أكثر من مرة .

ومهما يكن من أمر فقد تنوعت المجالس في التذكرة ، فثمةَ مجالسُ في إعراب آية قرآنية ، أو تأكيد قراءة واستحسانها ، ومجالسُ في الأحاجي والألغاز النحوية ، ومجالسُ في معاني بعض الأبيات الشعرية ، ومجالس تعالج قضايا لغوية ، ومجالس في رواية الأشعار وإنشاد الشعر ، ومجالس في فضل النحو ، وثمة مجالس فقهية ، وفيما يتعلق بإعراب القرآن ، نجد أبا حيان تناول كثيرا من الآيات بالإعراب والتوجيه كقوله : (قال ابن سلام ، سألت سيبويه عن قوله - عز وجل- : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ

(١) الأمالي : ص ٦٩٦ .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه : ص ٨٢٢ ، ٨٢٩ ، ٨٥٤ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور عفيفي عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

إِيمَنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[1] على أي شيء نصب؟ قال : "إلا" إذا كانت بمعنى "تكن" نصبت)[2]

وقد يكون المجلس في تأكيد قراءة واستحسانها ، كقوله في مجلس أبي العلاء مع أبي عبيدة : (حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، قال : حدثني محمد بن يزيد ، قال : حدثنا المازني عن أبي عبيدة قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ : ﴿لَتخذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[3] فسألته عنه ، فقال : هي لغة فصيحة ، وأنشد قول المُمَزَّق العبدي :

وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جنْب غرْزِها نسيفا كأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ

ويقال : اتَّخذ يتَّخذ اتخاذا ، وتَخِذَ يتَّخذ تَخِذًا ، بمعنى)[4] .

وقد يكون المجلس أو الأملية في الأحاجي والألغاز النحوية ، ومن ذلك قوله : (ذكر أبو العباس الموصلي في شرح ألفية ابن معط مسألة شكلتْ ذَكَرَها البارقيُّ في شرح اللُمع وهي :

كيف يخفى عنك ما حلّ بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

والقول فيها : إنَّ "أنا" الأول مبتدأ ، و"أنت" الأول مبتدأ ثانٍ ، والألف واللام لأنا ، وقاتلي لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا ، فأبرز ضميره ، وهو "أنت" فأنت يرتفع بقاتلي ، و"أنا" خبر عن الألف واللام ، وما بعدها خبر عن "أنت" الأول ، وهو وما بعده خبر عن "أنا" الأول ، والعائد على "أنا" الأول "أنا" الثاني ، وإلى "أنت" الأول "أنت" الثاني ، وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ، و"أنت" فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام)[5] .

وقد يكون المجلس في إعراب بيت من الشعر ، ومن ذلك ما جاء حينما سُئل عن انتصاب لفظ بعض الشعراء وهو قوله :

---

(١) من الآية ٩٨/ يونس .

(٢) تذكرة النحاة : ص ١٥٩ ، وانظر كذلك ص ١١٩ .

(٣) من الآية ٧٧/ الكهف .

(٤) تذكرة النحاة : ص ١٤٩ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٥٩٥ .

تعيِّرُنـــــا أننـــــا عالـــــةٌ ونحـن صـعاليكَ أنـتم ملوكـا

وعلى ما عطف قوله : ونحن؟ ..حيث قال : (الجواب : البيت من الأبيات التي جرى فيها التقديم والتأخير لضرورة الشعر ، وتقديره : تُعيّرنا اتباعا عالة صعاليك ملوكا أنتم ونحن ، و"عالة" فيه جمع "عائل" المشتق من : عال يعول ، وانتصاب "صعاليك" به و"ملوكا" صفتهم")[1] .

وقد يكون المجلس في معاني بعض الأبيات الشعرية ، ومن ذلك ما جاء في مجلس محمد بن زياد العرابي مع أحمد بن حاتم ، حيث سأل ابن الأعرابي عن بيت طفيل :

كـــأنَّ علـــى أعرافـــه ولَجَامِـــه سنى صَرَمٍ مـن عَـرْفَجٍ يَتَلَهَّـبُ

فقال له ما معنى هذا البيت؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشُّقْرة كحمرة النار ، فقلت له : ويحك ، أما تستحي من هذا التفسير ؟ إنما معناه : أنّ له حفيفا في جريه كحفيف النار ولهبه ، ثم أنشدته أبياتا حججا لهذا البيت :

قال امرؤ القيس :

ســـبوحا جموحـــا وإحـــضارُها كَمَعْمَعَـة الـسَّعَفِ الْمُوقَـدِ)[2]

وقد يكون المجلس في رواية الأشعار وإنشادها ، ومن ذلك ما جاء في مجلس الأصمعي مع حماد بن سلمة ، حيث قال الأصمعي : (وصفني شعبة لحماد بن سلمة ، فقال : جئني به ، فذهبت معه إليه ، فقال لي : كيف تنشد بيت الحطيئة؟

أولئك قومٌ إنْ بَنَوْا أحسنُوا

ماذا؟ قلت : البناء ، فلوى حَمَّادُ شفتيْه ، فقلت له : كيف تنشدُ أنت؟

فقال :

أولئك قومٌ إن بنوا أحسنوا الْبِنَـا وإن عاهدُوا أوْفوا وإنْ عَقَدُوا شَـدُّوا

قال الأصمعيُّ : فما رأيتُ حَمَّادًا بعد ذلك إلا هِبْتُه)[3] .

وثمة مجالسُ تعالج قضايا لغوية ، ومن ذلك ما جاء في مجلس أبي بكر بن دريد مع الرياشي قال ابن دريد : سألت الرياشي عن الفرق بين الوامق والعاشق .

---

(١) تذكرة النحاة ص ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٢٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ١٥٨ .

فقال : أخبرنا الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : نزل عثمان بن قيس مكة ، فنزل على أروى بنت كريز أم عثمان بن عفان ، فأكرمت مثواه ، فرحل عنها ، وأنشأ يقول :

فخلِّف على أروى السلامَ فإنما جزاءُ الثَّويِّ أنْ يعِفَّ ويحمَدَا
سأرحل عنها وامقا غيرَ عاشق جزى الله خيرا من أعفَّ وأمجدا

قال ابن دريد : لم يَزِدْ على هذا الجواب . فسألت أبا حاتم فقال : الْمِقَةُ : محبة الوالد ولده ، والأخ لأخيه ، والصاحب لصاحبه ، والعشق : عشق الرجل للمرأة ، ومحبة النكاح)[1] .

على أن الكتاب لم يقتصر على المجالس أو الأمالي ، وإنما حوى نقولا عن كتب كثيرة ضلَّتْ طريقَها إلينا ، كما نقل أيضا عن كتب وصلتْ إلينا ، ولم يقتصر على الكتب والمدونات ، بل إنه استمع إلى العلماء ، وأخذ عنهم وأجازوه)[2] فقد عالج الكتاب أبوابا نحوية كاملة دون أن يعنون لها بكلمة مجلس أو أملية كأبواب البدل والحال والتمييز ، واسم الفاعل وعمله ، وباب التفضيل ، والنداء وغيرها[3] .

كما حوى الكتاب تلخيصا لكتب كاملة ، كما فعل المؤلف في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، حيث ذكر مسائله كلها مجرَّدةً من الدلائل مُلَخَّصَةً من الحشو ، وكذلك فعل مع كتاب "التبيين في مذاهب النحاة" لأبي البقاء العكبري ، وكنقله مسائل كثيرة عن كتاب "المحلى في النحو" لأبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان النحوي (ت : ٣٣٣هـ)[4] .

وقد يتعرض أبو حيان لإعراب الحديث ،بيد أن ذلك لم يأتِ إلا لاما ، ومن ذلك ما جاء حينما سأله قاضي القضاة أبو الفتح بن مطيع – رحمه الله – عن قوله ﷺ : (فإن أحدَكم لا يدري فيما باتت يدُه) فكتب له ما نصُّه : " فيم " في موضع خبر "باتت"

(١) تذكرة النحاة : ص ١٦١ .
(٢) المصدر السابق نفسه ، مقدمة المحقق : ص ٢٧ .
(٣) انظر المصدر السابق نفسه : ص ص ١٨١ – ٢٥٨ ، وانظر كذلك ص ص ٢٩٤ ، ٣٠٤ .
(٤) انظر المصدر السابق نفسه : ص ٧٠٤ ، ٧١٣ ، ٧٢٤ – ٧٣٩ .

لا معمول لقوله "لا يدري" إنْ كانت " باتت" ناقصة . وأما إن كانت تامة فيتعلق بلفظة "باتت" ..)[1] .

وترجم أبو حيان لشخصيات كثيرة في هذا الكتاب ، كترجمته للمحلى (ت : ٦٧٣هـ) .

شواهد الكتاب :

استدل أبو حيان بالسماع الممثل في القرآن الكريم ، والشعر والحديث الشريف وكلام العرب ، فقد استدل بالقرآن الكريم لإثبات الأحكام النحوية ، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ، مع وصفه القراءة الشاذة بالشذوذ ، ، ومن ذلك استدلاله بقراءة : ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جُدُّ رَبِّنَا﴾[2] بضم الجيم أي ربنا الجُد ، أي العظيم ، وذلك على إضافة الصفة إلى الموصوف [3] ، وإذا خالفت القراءة القاعدة فإنه يصف صاحبها بعدم العلم بالعربية ، ومن ذلك قوله وهو في معرض حديثه عن لام الأمر : (وإسكانها مع "ثم" في ضرورة الشعر ، ولا يجوز في الكلام وإن كان حمزة قد قرأ : ﴿ثم ليقطع﴾ [4] بسكون اللام ، لأنه لم يكن له علم بالعربية) .[5] كما أكثر أبو حيان من الاستدلال بالشعر على صحة القاعدة وتأييد بعض المعاني اللغوية ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن " لو" حقيقتها وأقسامها وأحكامها : (وأكثر ما تأتي مصدرية بعد التمني ، وما في معناه ، وقد جاءت في غير التمني ، وهو قليل ، قال الشاعر :

ما كانَ ضرَّكَ لو مَنَنْتَ وربما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ الْمُحْنَقُ

وقال آخر :

وكان شفاءً لو أصبْنَ الْمَلاقِطَا)[6] .

(١) تذكرة النحاة : ص ٧١٨ .

(٢) من الآية ٣/ الجن .

(٣) تذكرة النحاة : ص ٤٨٩ .

(٤) من الآية ١٥/ الحج .

(٥) تذكرة النحاة : ص ٢٨٨ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٣٨ .

ومن استدلاله بالشعر لتأييد المعنى اللغوي قوله : (النعر الذي أصابته النعرة ، وهو الذباب الأزرق الأخضر ، فإذا صار في رأس الحمار طَمَحَ برأسه ، فيقال للمتكبر ، في رأسه نعرةٌ ، قال ابن مقبل :

ترى النَّعَرَاتِ الخضرِ حول لَبَاتِهِ أُحَادٌ ومثنى أضعفتها صواهلُه)[1]

وكثيرا ما يذكر موطن الشاهد ، كما يقوم بتفسير الغامض من كلماته ، ويشرح معناه ، وربما ذكر أبياتا قبله وبعده ، فحينما ساق قول امرئ القيس :

إني بحبلك واصلٌ حبلي وبريش نَبْلك رائشٌ نَبْلي

قال : (شاهده نصب "حبلي" ، و"نبلي" بواصل ورائش ، أي واصل حبلي بحبلك ، ورائش نبلي بنبلك)[2] .

ومن مظاهر اهتمام أبي حيان بالشعر استخراجُه أبياتًا شواهدَ من شعر شاعر ، كما فعل في شعر الأعشى ، (هذه أبياتٌ شواهدُ استخرجتها من شعر الأعشى)[3] .

كما استشهد بالحديث الشريف لإثبات حكم نحوي وتأييد معنى لغوي ، ومن ذلك قوله : (الْلُكَعُ : العبد المملوك ، واللكع اللئيم ، مملوكا كان أو غيره ، واللكع : البخيل الشديد البخل ، واللكع : ولد الحمار ، فهذه الأربعة ذمّ ، واللكع وهو مدح وحده وهو الصغير المليح ، ومنه قوله ﷺ للحسن – عليه السلام – : "أين لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ أين الضعيفُ ابنُ المليحِ ؟ والباقي كله ذم ، ومنه قوله : لا تنقضي الدنيا حتى يَمْلِكَها لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ)[4] .

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب ، وقد يذكر مضربَ المثل ، قال حينما ساق المثل : "أطرِقْ كَرَا إن النعام في القُرى" : (يقال للرجل الجاهل يتكلم في حلقة العلماء ، وللرجل الخسيس يتكلم في مجلس النبلاء)[5] وقد يفسر الغامض من كلماته ،

(١) تذكرة النحاة : ص ١٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٦٧ ، وانظر كذلك ص ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٦٨ ، وانظر كذلك ص ٦٣٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٥٣٧ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٥٣٤ .

ومن ذلك قوله : (العرب تقول : من رَطاتِه لا يعرفُ قطاتِه من لَطَاتِه) قال من حمقه لا يعرف جبهته من أسفل ظهره ، واللطاة : الجبهة ، والقطاة : أسفل الظهر)[1] .

كما اعتمد على القياس في الاحتجاج به لإثبات كثير من الأحكام النحوية ، قال وهو بصدد الحديث عن " لو" : (والقياس يقتضي أنْ لا يقال بمصدريتها ، ألا ترى أنه لا يوجد في لسان العرب ، عجبت من لو قام زيد ، بخلاف "أنْ" و"ما" و"كي" و"أنّ" فإنها تدخل عليها حروف الجر نحو : عجبت مِنْ أنْ قام زيد)[2] .

ملامح مشتركة بين كتب الأمالي النحوية :

- عدم السير على ترتيب معين للمادة النحوية ، كما نجد في بقية الكتب النحوية المعروفة .
- الجمع بين أكثرَ من فن من فنون النحو ، كإعراب القرآن ، وإعراب الحديث ، وإعراب الشواهد النحوية الشعرية .
- خلط الموضوعات النحوية بالأدب والفقه واللغة والتفسير ، وغيرها من العلوم ، فنجد مجالس لغوية ، ومجالس فقهية أو فقهية نحوية ، وأخرى في فضل النحو وغيرها .
- تعدد الموضوعات داخل المجلس الواحد ، أو المسألة الواحدة .
- تناول الموضوع الواحد أكثر من مرة في أكثر من مجلس .

(١) تذكرة النحاة : ص ٥٣٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٣٨ .

المبحث الثالث
كتب حروف المعاني

١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي .
٢- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي .
٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام .

درج النحاة على اختلاف مدارسهم أن يدرسوا حروف المعاني في مصنفاتهم على طريقتين :

الطريقة الأولى : دراسة هذه الحروف خلال الأبواب النحوية المختلفة ، وهذه الطريقة هي التي يراعى فيها عمل الحرف وأثره النحوي ، فوضعت إنّ وأخواتها مثلا في باب واحد ؛ لأنها تعمل عملا واحدا ، بصرف النظر عن اختلافها في المعنى .

أما الثانية : دراسة هذه الحروف في مصنفات خاصة بها أو تخصيص أقسام في مصنفات لدراستها ، وتمتاز الطريقة الأخيرة عن الأولى في دراسة حروف المعاني بتوضيح معاني الحرف ، وتفصيل القول فيه ، أما الأولى فتتحدث عن معانيها عرضا .[1]

وقد ضعف التصنيف على حروف المعاني خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين ، ثم نشط بعد ذلك في القرن السابع الذي ظهرت فيه مصنفات تتسم بالضخامة والسَّعة في التأليف كرصف المعاني للمالقي ، والجنى الداني للمرادي ، ومغني اللبيب لابن هشام ، فقد فطن هؤلاء النحاة إلى ضرورة درس الحرف في مجال واحد ، وتأليف المصنفات الخاصة بها حتى يسهل على المتعلم حصرُها ، والتمييز بينها ، عندما تكون مجموعة في إطار واحد .

وقد عرَّف السيوطي حروف المعاني بقوله : (وأما حدُّ حروف المعاني ، وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دل على معنى في غيره نحو : مِنْ وإلى وثُمَّ ، وشرحه أن : "مِنْ" تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على

(١) انظر مصنفات حروف المعاني – رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، رقم ٨٣٨ للدكتور عامر محمد حسن .

تبعيضها نفسها ، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها ، وكذلك سائر وجوهها)[1] .

"رصف المباني في شرح حروف المعاني" للمالِقِيّ (ت : ٧٠٢هـ)[2]

استهل المالقي كتابه بمقدمة أشار فيها إلى أهمية الحروف ، والسبب الذي حدا به إلى التأليف في مجال حروف المعاني ، ثم على جهود العلماء الذين سبقوه بالتأليف في هذا الباب ، رتب المالقي كتابه ترتيبا معجميا ، يبدأ بالحرف المفرد ، ويُثَنِّي بالمركب ، جامعا كل ما يتصل بالحرف من أحكام وقواعد ، وما يقع عليه في كلام العرب ، وما تردّد حوله من مناقشات وآراء . كما عني المالقي بإيراد أقوال النحاة ، وما كان بينهم من مناقشات وجدال ، وهو ينسب الآراء إلى أصحابها ، ويرجح مذهبا من تلك المذاهب ،كقوله في باب (إلا) المكسورة المشددة بعد (أن) أورد آراء النحاة : (والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ، لأن الفعل الذي قبل إلا أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له ولولاه لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك)[3] والكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله : ((ونفرجة) من الفرج وهو الكشف ، ويقال ذلك لكل من لا يكتم سرًّا ، فكأنه يفرج عنه ويظهره)[4] .

شواهد الكتاب :

تنوعت شواهد المالقي لإثبات القاعدة وبيانها ، ومن استشهاده بالقرآن والشعر قوله في باب أنْ المفتوحة الزائدة قال : (الموضع الرابع : أن تكون زائدة ، وذلك بعد لّما وقبل لو على اطِّراد ، فنقول : لما أنْ جاء زيد أحسنت إليك ، وأن لو قام زيد لخرجت

---

(١) الأشباه والنظائر : جـ ٢/ ١٥- ١٦ .

(٢) أ- المالقي هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، ويكنى أبا جعفر ، توفي سنة اثنتين وسبعمائة من الهجرة ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ ١/ ٢٣٣ .

ب- حقق هذا الكتاب أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .

(٣) رصف المباني : ص ص ٩٠-٩١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٣٣١ .

قال الله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [1] وقال تعالى : ﴿وأنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾[2] وقال الشاعر :

ولما أنْ توافقْنا قليلا أنخْنَا للكلاكل فارتمينا

وقال آخر :

أما والله أنْ لو كنتَ حرًّا وما بالحرِّ أنت ولا القمينِ)[3]

والرجل يستدل بالقراءات المتواتر منها والشاذ ، وينص على الشاذ منها ، قال في باب النون المفردة : (ويجوز حذفها لطول الكلام – تخفيفا- من اسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو الضاربو زيدا ... وقرئ في الشاذ : ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الأليمَ﴾[4] بنصب العذاب والأليم)[5] .

كما استشهد بالحديث الشريف ، وأنزله منزلته اللائقة به من حيث الاحتجاجُ في مجال القواعد النحوية ، ومن ذلك استدلاله بحديث النبي ﷺ : (لا تردُّوا السائلَ ولو بِظِلْفٍ مُحَرَّق) و(لا تردُّوا السائلَ ولو بِشِقِّ تمرة)على أن "لو" تكون حرفَ تقليل بمنزلة "رُبَّ" في المعنى نحو قولك : صَلِّ ولو الفريضة)[6] .

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب في الاستشهاد ، كقوله في باب "أل" : (والحال شاذٌّ في قولهم : (ادخلوا الأولَ فالأولَ وجاءُوا الجمَّاءَ الغفيرَ)[7] .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس في تأسيس قواعده كقوله في باب إنَّ المكسورة المشددة : (وإذا لحقتْها "ما" فإنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر ، وبحكم القياس ؛ لأنها لا تختصُّ بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول : إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد ، ولا يعمل إلا ما يختصُّ ، وهذا أصل ، مبني عليه كثيرٌ من أبواب العربية)[8] .

---

(١) من الآية ٩٦/ يوسف .

(٢) من الآية ١٦/ الجن .

(٣) رصف المباني : ص ١١٧ .

(٤) من الآية ٣٨/ الصافات .

(٥) رصف المباني : ص ٣٤١ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٢٩٢ .

(٧) المصدر السابق نفسه : ص ٧٨ .

(٨) المصدر السابق نفسه : ص ١٢٣ .

"الجنى الداني في حروف المعاني" لِلْمُرَادِي (ت : ٧٤٩هـ)[١] :

يتناول المرادي قضاياه النحوية من خلال أقوال النحاة ويناقشهم فيها ، ويذكر اختلافاتهم وحججهم ، وهو لا ينحاز إلى أيٍّ من المذاهب ، وينسب الآراء إلى أصحابها في الغالب كذكره خلاف النحاة في باب التعجب أهي زائدة أم للتعدية ؟ [٢] ، وهو لا يُقْدِمُ إلى شرح شواهده على حاجتها الملحة إلى ذلك ولا إلى إعرابها ، وربما كان سبب ذلك أنه يتوجه بكتابه إلى المتخصصين .

والكتاب لا يخلو من التعرض للجوانب اللغوية ، كقوله : والحرف في اللغة هو الطرف ، ومنه قولهم : حرف الجبل ، أي طرفه ، وهو أعلاه المحدد)[٣] .

اعتمد المرادي على أسلوب الحوار كثيرا ، وإثارة الاحتمالات التي يتوقع أن يثيرها ضده النحاةُ ، ثم يجيب عليها ، كقوله :

(فإن قيل : فإن الحرف قد يقع حشوا ، نحو : مررت بزيد فليست الباء في هذا بطرف .فالجواب أن الحرف طرف في المعنى ؛ لأنه لا يكون عمدة وإن كان متوسطا)[٤] .

شواهد الكتاب :

يستدل المرادي في كتابه بالقرآن الكريم وكلام العرب شعرِهم ونثرِهم على صحة القاعدة وبيانها ، كقوله في معاني همزة الاستفهام : (ومنها : التقرير : وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه ، نحو قوله تعالى : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾[٥] .

---

(١) أ – المرادي هو بدر الدين الحسن بن عبد الله بن علي المرادي ، المعروف بابن أم قاسم ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ١/ ٥١٧ .

ب– حقق هذا الكتاب الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م .

(٢) الجنى الداني : ص ص ٤٧ – ٤٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٢٤ .

(٥) من الآية ١١٥/ المائدة .

التوبيخ : نحو : ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُم الدُّنْيَا﴾[1] .

وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[2] .

التحقيق : نحو قول جرير :

ألستم خيرَ من رَكِبَ المطايا وأندى العالمينَ بطونَ رَاحِ[3]

فقد أكثر المرادي من الاستدلال بالقرآن والشعر ، أما الحديث فإنه لم يكثر من الاستشهاد به كثرته من القرآن والشعر ، ومن ذلك استدلاله بحديث : (فإما أدركَن واحدٌ منكم الدّجّالَ) على مجيْء الماضي مؤكَّدا بالنون ، والذي سوّغ ذلك أن الفعل فيه مستقبل المعنى ، لأنه شرط)[4] .

أما الأدلة العقلية ، فجاءت ممثلة في القياس ، الذي أدار عليه كثيرا من الأحكام كقوله ، وهو في معرض الحديث عن الباء الزائدة في الخبر : (وزيادتها في الخبر ضربان : مقيسة ، وغير مقيسة في خبر "ليس" و"ما" أختها نحو : ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[5] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[6])[7] .

"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[8] :

انحصر المغني في ثمانية أبواب ، كما أشار إلى ذلك ابن هشام في مقدمته ، جمع في الباب الأول الحروف أو الأدوات ، ورتبها ترتيبا معجميا ، يبدأ بالحرف المفرد ، ويُثَنِّي بغير المفرد جامعا كل ما يتصل به من قواعدَ وأحكامٍ وشواهدَ ، بيد أنه لم يكن دقيقا في الترتيب المعجمي ، فهو يذكر – مثلا – (إذْ) بعد (إلى) و(عوض) قبل (عسى) ، ومهما

(١) من الآية ٢٠/ الأحقاف .

(٢) من الآية ١٨/ الشعراء .

(٣) الجنى الداني : ص ٣٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١٤٣ .

(٥) من الآية ٣٦/ الزمر .

(٦) من الآية ٤٧/ فصلت .

(٧) الجنى الداني : ص ص ٥٣ – ٥٤ .

(٨) حقق هذا الكتاب الدكتور مازن المبارك ، والأستاذ محمد علي حمد الله ، ونشرته دار نشر الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

يكن من أمر فقد شغل هذا الباب الذي يعالج حروف المعاني الجزء الأكبر من المغني ، أما الأبواب السبعة المتبقية ، فقد تحدث فيها ابن هشام عن أحكام عامة تتصل بالجمل وأقسامها ، وبأشباه الجمل ، وما يتعلق بها ، والأمور التي يعرف بها المبتدأ من الخبر ، والفعل من الفاعل ، والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، والجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، والذكر والحذف ، والأمور التي اشتهرت بين المعربين ، وما إلى ذلك من تقسيمات شتى ، وقواعد كلية مهمة .

وقد درج ابن هشام على تقسيم الباب إلى فصول ، وربما جعل في الفصل أو في الباب عدة مسائل ، ويعنون لها بقوله (مسألة) ، إلى جانب التنبيهات التي كان يوردها ، التنبيه تلو الآخر ، والفوائد التي يلفاها القارئ في الكتاب منثورة هنا وهناك في كل مناسبة ، وهذه المسائل والتنبيهات والفوائد ذات علاقة بالموضوع الذي يتحدث عنه ، رغبة منه في استيفاء الكلام عن المسائل والقضايا التي يعالجها ، أو يستكمل فيها بعض الجوانب ، التي لم يجد لها مجالا مناسبا في أثناء شرحه ؛ إذ ليس متن البحث عنده بأكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة ، أو أمر ينبه عليه[1] .

وابن هشام طويل الباع في المغني في الشرح والتحليل ، والبسط والإطناب ، وقد أتاح له هذا المنهج الذي ارتضاه في بسط القضايا والمسائل ، التي يناقشها التوسع في الاستشهاد والتنظير والتعليل ، ثم هو يتعرض لأقوال النحاة وآرائهم واختلافاتهم ، مع نسبته الآراء إلى أصحابها ، وهو لم يكن أداة نقل تردد ما قاله السابقون ، بل كان يتعقب تلك الآراء نقدا وتفنيدا ، أو إثباتا وتأييدا ، ومن ذلك قوله : (قال الطبري في قوله تعالى : ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾[2] معناه : أهنالك ، وليست ثم التي تأتي للعطف ، انتهى ، وهذا وهم ، اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها)[3] .

والكتاب به ذكر للجوانب اللغوية ، كقوله : (في الصحاح الأين الإعياء) وكقوله : (إيمن .... مفرد مشتق من اليمن وهو البركة)[4] .

---

(١) انظر مقدمة التحقيق : ج .

(٢) من الآية ٥١/ يونس .

(٣) المغني : ص ١٢٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٣٣ ، ١٠٥ .

شواهد الكتاب :

توسع ابن هشام في الاستشهاد على صحة القواعد وبيانها ، فماج المغني بالشواهد القرآنية ، كما استدل بالقراءات متى كانت درجتها احتراما لها ، وتأكيدا بها على قاعدة ما ، أو ردا لرأي يخالف ما ذهب إليه ، ومن ذلك قوله : (حاشا) على ثلاثة أوجه :

الثاني : أن تكون تنزيهية ، نحو﴿حَاشَ لله﴾ [1] وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينافيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية : جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله ، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل ﴿حَاشَ للهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿حَاشًا لله﴾ بالتنوين)[2] .

وكما كان ابن هشام يَرُدُّ غالبا بالشاهد من القرآن أقوال النحاة المخالفين له ، كان يرفض تخريج النحاة للشاهد من القرآن على الخطأ أو البعد ، حتى وإن كانوا من أئمة النحاة والمفسرين ، وإنما يجب تخريجه على ما يغلب على الظن إرادته ، لا على الأوجه الضعيفة ، كما حرص ابن هشام على التوجيه الإعرابي لبعض الشواهد القرآنية ، فحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[3] ذكر في كلمة (أحق) ثلاثة أوجه : (أحدها : أن (أحق) خبر عنهما – أي الله ورسوله ، وسهل إفراد الضمير أمران : ... والثاني : أن (أحق) خبر عن اسم الله سبحانه ، وحذف مثله خبرا عن اسمه ﷺ ، أو بالعكس .

والثالث : أن (أن يرضوه) ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأنْ يرضوه ، بل في موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين ، وحذف من الآخر مثل ذلك)[4] .

عني ابن هشام بالحديث الشريف أصلا ثانيا ، وأكثرمن الاستشهاد به على صحة القاعدة وبيانها ، كقوله في حرف الكاف : (وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا :

---

(١) من الآية ٣١/ يوسف .

(٢) المغني : ص ١٣٠ .

(٣) من الآية ٦٢/ التوبة .

(٤) المغنى : ص ٤٣٥ .

يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ؛ نحو : كلهم قائم ، أو قائمون ..والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها ، إلا مفردا أو مذكرا على لفظها ، نحو قوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه ﷺ : (يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا من أطعمتُه) الحديث ، وقوله ﷺ : (كلُّ الناس يغدو فبائعٌ نفسَه فمعتقُها أو مُوبقُها) و(كلُّكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته) و(كلُّنا لك عبدٌ))[1] .

أما الشعر ، فقد أكثر ابنُ هشام من الاستشهاد به إثباتا لقواعده ، وهو لا يكتفي بالشاهد الواحد ، فهو غزير المحصول من الشعر ،وكثيرا ما يفسر الغامض من الكلمات في الشواهد الشعرية التي يسوقها ، فحينما ساق البيت :

أم كيف ينفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ به رئْمان أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ

حيث قال : (العلوق – بفتح العين المهملة – الناقة التي عَلِقَ قلبُها بولدها ، وذلك أنه يُنحَرُ ثم يحشى جلدُه ويجعل بين يديها لتشمه فتدرَّ عليه ، فهي تسكن إليه مرة ، وتنفر عنه أخرى . وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله ، لانطواء قلبه على ضده)[2] .

هذا ، وقد استشهد ابن هشام بشعر الشعراء المحدثين كالمتنبي (ت : ٣٥٤هـ) والبحتري (ت : ٢٨٤هـ) ، وابن الرومي (ت : ٢٨٣هـ) ، وفي النفس شيءٌ من استشهاده بشعر المحدثين .

كما أنه أكثر من منثور كلام العرب ، ومن ذلك استدلاله بقول العرب : (إنْ أحدٌ خيرا من أحدٍ إلا بالعافية) و(إن ذلك نافعُك ولا ضارُّك) على جواز إعمال إنْ المكسورة المخففة عملَ ليس على رأي الكسائي والمبرد[3] .

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس وعوّل عليه في تأسيس بعض قواعده ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن مواضع زيادة الباء المفردة (الرابع : الخبر) وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو : ليس زيد بقائم ، ﴿وما الله بغافل ﴾ وقولهم : (لا خير بخير بعده النارُ) إذا لم تحمل على الظرفية)[4] .

---

(١) المغني : ص ص ٢١٨ – ٢١٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١١٧ .

وربما قاس ابن هشام المسألة النحوية على المسألة الفقهية ، قال وهو بصدد الحديث عن " أما" الشرطية (أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها) ، فإن قلت : فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[1] قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ، ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ، هذا قول الجمهور)[2] .

خصائص مشتركة بين مؤلفات النحو التجميعي :

- الإكثار من سرد الآراء النحوية ، وخلافات النحاة أثناء الشرح ، واستقصاء أغلب الآراء في المسائل التي تُعالج مع نسبة الآراء إلى أصحابها – غالبا – وذكر أدلة كل فريق ومناقشته ، وردّ المخالِف .
- الاهتمام بالشواهد على اختلاف أنواعها ، والإكثار منها ترسيخا لكل ما يُذكر من قواعد .
- الاستطراد في شرح الشواهد ، والتعرّض فيها لمختلف الجوانب من تفسير لكلمات غامضة ، وإعراب لبعض كلماتها ، وذكر لموضع الشاهد ، ونسبته إلى قائله ، والاستطراد إلى ذكر المناسبة التي قيل فيها الشاهد ، والتطرق إلى بعض الإشارات العروضية والبلاغية ، ويمكن القول إن مؤلفات هذا الاتجاه تجمع بين المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية في مكان واحد .
- التأثر الواضح بالمنطق وعلم الكلام ، سواء في المقولات والمصطلحات أو التقسيمات كما بدا واضحا عند أبي موسى الجزولي ، وأبي علي الشلوبيني ، واللورقي ، وابن فلاح اليمني ، حيث ظهر أثر المنطق عند هؤلاء النحاة في كتبهم ظهورا واضحا .

---

(١) من الآية ١٠٦/ آل عمران .

(٢) المغنى : ص ٥٨ .

- التأثر بالفقه ، وربط بعض القضايا الفقهية بالقضايا النحوية .
- الاهتمام بتعليل الظواهر والأحكام النحوية اهتماما واضحا .
- الإكثار من الشواهد النقلية والعقلية دون الاقتصار على بعضها .

الفصل الثالث
الاتجاه التعليمي

ويشتمل على مبحثين :

١- كتب المستوى الأول

٢- كتب المستوى الثاني

المبحث الأول
كتب المستوى الأول

١- الفصول الخمسون لابن معطٍ
٢- مفتاح الإعراب للمحلي
٣- تقريب المقرّب لأبي حيان الأندلسي
٤- شرح التحفة الوردية في علم العربية لابن الوردي
٥- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام
٦- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام
٧- الجامع الصغير في النحو لابن هشام
٨- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها للسرمري
٩- إرشاد الهادي لسعد الدين التفتازني

مؤلفات هذا المستوى مُوجّهة إلى المبتدئين ، الذين لا علم لهم بالنحو ، ولا معرفة لديهم بقضاياه ؛ ولذلك فالكتب التي أُلِّفَتْ فيه يتسم عرض القاعدة النحوية فيها بأقلِّ قدر ممكن من التقسيمات والتفصيلات والآراء والخلافات والاحتجاج ، وما يتطلب ذلك من ذكر الشواهد والتعليلات . مؤلفات هذا المستوى مختصرات نحوية ، يحرص فيها المؤلف على أن يقدم صورة شاملة لكل القواعد النحوية ، يصحب ذلك استعراض موجز لما استقرّ في النحو من تحديد أنواع الكلمة ، وأنماط الجملة ، وعناصرها ، وعلاقاتها ، وحالاتها ، يستعين في ذلك أحيانا بالتمثيل لما يعرض له بنماذج لغوية مماثلة ، متحريا الابتعاد عن التقسيم الدقيق ، مستغنيا عن التفصيل المسرف ، مبتعدا عن الخلاف ، منصرفا عن الشواهد ، متجنبا التعليل ، مهملا التأويل[1] .

(١) انظر تعليم النحو العربي للدكتور على أبو المكارم ، ص ص ٥٦ - ٥٧ .

"الفصول الخمسون" لابن معطٍ (ت : ٦٢٨هـ)[١] :

الكتاب تعليمي للمبتدئين ، قسّم ابن معطٍ رؤوس مسائل النحو فيه إلى أبواب ، مدرجا تحت كل باب عدة فصول ، وقسم كتابه إلى خمسة أبواب ، احتوى كل كتاب على عشرة فصول .

وإلى جانب معالجته مسائلَ النحو ، عالج مسائلَ الصرف في آخره ، ثم أفرد فصلا في آخر الكتاب عالج فيه ضرائرَ الأشعار .

اضْطُرَّ المؤلف أن يعالج المسألة الواحدة في أكثرَ من فصل ، وربما كان مردُّ هذا الأمر إلى تقسيم رؤوس المسائل النحوية إلى أبواب ، وتحت كل باب عدة فصول ،

فهو لم يجعل عنواناتٍ مستقلةً لأبواب النحو ، التي تأتي بارزة في كتب النحو تحت عناوين مستقلة كالمبتدأ والخبر ، والمفاعيل والظروف والاستثناء إلى آخر تلك الأبواب ، ومن ذلك أنه ذكر الحال تحت عنوان : (ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي)[٢] ثم أعاد الكلام عنه في الفصل العاشر من الباب الثاني تحت عنوان : (ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به)[٣] ، وأيضا تحدث عنه في آخر المبتدأ والخبر[٤] .

وابن معطٍ يخاطب القارئ في أثناء شرح المسألة التي يتناولها ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن فعل التعجب : (وإن أردت التعجب من اللون أو الخلقة أو الزائدة على ثلاثة أحرف ، أتيت بأشدّ ، أو أكثر ، وأعملته فيما تريد التعجب منه ، فتقول : ما أشدَّ بياضَ الثوبِ ، ولا تقول : ما أبيضَه ، ولا ما أسودَه ، ولكن : ما أشدَّ سوادَه ، فإن قلت : ما أسودَ زيدا ، من السِّيادة جاز)[٥] . ولا ريب أن أسلوب الخطاب – وهو أسلوب مألوف في كثير من كتب الأوائل – مما يثير انتباه القارئ ، ويؤنسه ويجعله شريكا في العملية التعليمية .

---

(١) أ- ابن معطٍ هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي ، انظر ترجمته في إنباه الرواة جـ ٤/ ٤٤ – ٤٥ ، والبغية جـ ٢/ ٣٤٤ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور محمود محمد الطناحي – طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢) الفصول الخمسون : ص ص ١٨٦ – ١٨٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ١٩٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠٠ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ص ١٧٩ .

وهو يذكر القاعدة التي يتناولها أولا ، ثم يشفعها بالأمثلة الموضحة لها ، وقد يكتفي بإيراد شاهد من القرآن وآخرَ من الشعر ولا يأتي بأمثلة ، والكتاب لا يخلو من التعرض للجوانب اللغوية ، على قلة في ذلك ، ومن ذلك قوله : (وظل بمعنى صار ، وهو التنقُّلُ من حال إلى حال ، كقوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾[1]) [2] . وقد يذكر اللغاتِ الواردةَ في كلمة ما ، ومن ذلك أنه ذكر في (لعلّ) ستّ لغات[3] .

ومن الملامح المهمة في تمثيل ابن معط أنه يعرب الأمثلة لتدريب المتعلم على الإعراب لكي يحذُوَ حذْوَه ، ومن ذلك قوله : (وإعراب ما أحسن زيدا : ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة ، وأحسن : فعل ماض ، وفاعله مضمر فيه ، وزيدا : مفعول به)[4] .

والكتاب عارٍ عن إيراد الخلاف والآراء والمناقشات حول المسألة النحوية ، ولعل ذلك لم يجئ إلا مرة واحدة في الكتاب ، وهو بصدد الحديث عن التنازع ، وأنا أعجب من تصريح الدكتور الطناحي محقق الكتاب أن ابن معطٍ لم يقف عند إيراد القواعد وسردها ، بل هو كثيرا ما يعرض الآراء ويناقشها ، ويرجح ما بينها ، رغم خُلُوِّ الكتاب من ذلك إلا لِماما كما أسلفتُ ، رغم تصريح ابن معطٍ نفسِه بأن كتابه تعليمي للمبتدئين .

والحق أن ابن معطٍ لم يفعل ذلك ، ولم يعرض آراء النحاة ولم يناقشها – كما قرر الدكتور الطناحي – وإنما هو يكتفي بإيراد القاعدة وضرب الأمثلة الموضحة لها ، والمرة الوحيدة التي عرض للخلاف فيها ، مسّها مسًّا خفيفا حتى لا يُثقلَ على المبتدئ بما لا حاجة له به في هذا المستوى .

آثر ابن معطٍ مصطلحات البصريين ، مثل استعماله "الجرّ" الذي يسميه الكوفيون "الخفض" ، واستعماله "التمييز" الذي يسمِّيه الكوفيون "التفسير" ، على أنه قد يستعمل أحيانا المصطلح الكوفي ، كاستعماله مصطلح"الجحد" للنفي ، وهو استعمال كوفي ، وسَمَّى الصفة بالنعت .

---

(١) من الآية ٥٨ /النحل ، والآية ١٧/ الزخرف .

(٢) الفصول الخمسون : ص ٢٢٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ١٧٩ .

حرص ابن معط على أن يصوغ مادته النحوية في لغة سهلة لا تكلف فيها ، سالكا مسلك التيسير والسهولة ، فقد خلتْ تعريفاته من الحشو والإطالة ، وكانت عباراتُه سهلة ، ولم يلجأ إلى الاستطراد والإكثار في المسائل التي عالجها ، بل غلب على أسلوبه طابَعُ التركيز الشديد ، إلى درجة أنْ جاءت بعض مسائل الفصول في غاية الإيجاز ، ففي تعريفه للمفعول له نراه يجمع خمسة شروط له في سطر واحد ، حيث قال في تعريفه : (وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارنا له في الوجود ، أعمّ منه ، جوابا لقائل يقول : لم؟)[1] .

شواهد الكتاب :

رغم صغر حجم الكتاب ، ورغم تصريح ابن معط بأنه كتاب للمبتدئين ، فقد امتلأ بالشواهد من قرآن وحديث وشعر وكلام للعرب ، فلا تكاد ترى مسألة من مسائل الفصول خلت من الاستشهاد بالقرآن على صحة القاعدة وبيانها ، وهو يجتزئ الآيات في كثير من الأحيان استظهارا لذاكرة القارئ ، كما أنه لم يهمل القراءات المتواتر منها والشاذ ، وقد ينصّ على شذوذ القراءة ، ومن ذلك قوله : (ومن خصائص النداء الترخيم ، وهو حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة آحرف ، إذا لم يكن مضافا ولا مركبا ولا جملة ، سواء حذف حرف النداء أو لم يحذف ، تقول في حارث : يا حار ، وفي مالك : يا مال ، وفي فاطمة : يا فاطم ، وقد قرئ شاذا : ﴿يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[2])[3] .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يستشهد به إلا مرة واحدة مع وصفه له بالشذوذ ، حيث قال في معرض الحديث عن أفعل التفضيل : (ولا يعمل رفعا إلا في المضمر دون المظهر ، إلا ما شذَّ من الأثر ، وهو قول النبيّ ﷺ : (ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة)[4] .

---

(١) الفصول : ص ١٩٢ .

(٢) من الآية ٧٧/ الزخرف .

(٣) الفصول : ص ٢١١ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

كما أكثر من الاستشهاد بالشعر ، ولكن ليس في كثرة استشهاده بآيات القرآن ، ولم ينسب من شواهده إلا أبياتا قليلة ، ومن ذلك استشهاده بقول الشاعر :

وأغفر عـــوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرضُ عن شتم الْلَئيم تكرُّما

على المفعول له المعرفة)[1] . كما أكثر من الاستشهاد بكلام العرب ، كقوله وهو في معرض الحديث عما يرتفع بفعل مضمَر أو ينتصب به : (ويكون المنصوب بفعل مضمر مصدرا ، كقولهم : مواعيدَ عُرْقُوب ، وغَضَبَ الخيل على اللَّجَم ، وخيرَ مقدم ، ومنه في الداء : سقيا لك ورعيا . وفي الدعاء عليه : سُحقا وبُعدا وتَعْسا ونوعا ونَكسا وجوعا ، وجندلا وبهرا . وقولهم : ويْلَه وويحَه ، وويسَه ، ووَيبَه)[2] .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على العلة لتسويغ بعض المسائل النحوية ، وتبرير الحكم فيها ، (فيقال : لم حرك؟ والجواب : إما لأن الكلمة لها أصل في التمكن نحو : أول ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أمس ، أو لأنها على حرف واحد ، نحو : الباء واللام في بزيد ، ولزيد ، أو للتشبيه بالمعرب نحو ضرب)[3] . كما اعتمد على القياس كقوله وهو في معرض الحديث عن العلم : (والمرتجل على ضربين : قياس وشاذ ، فالقياس نحو : غطفان وحمدان)[4] .

"مفتاح الإعراب" للمحلي (ت : ٦٧٣هـ)[5] :

اشتمل الكتاب على خمسة أبواب من أبواب النحو العربي تتخلَّلُها فصولٌ داخلية ، كان الباب الأول في فواتيح التعليم ، تناول فيه المحلي الكلمة والكلام والمعرب والمبني ، ثم كان الباب الثاني في الجمل الاسمية ، والثالث في الجمل الفعلية ،

---

(١) الفصول : ص ١٩٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٩٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ١٦٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٢٢٦ .

(٥) أ- المحلي هو محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن الأنصاري ، من علماء القرن السابع الهجري ، ولد سنة ٦٠٠هـ ، وتوفي سنة ٦٧٣هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ ١/ ١٩٢ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور محمد عامر أحمد حسن ، مكتبة الإيمان – القاهرة ، سنة ١٤٠٥هـ .

وكان الباب الرابع في التوابع ، والخامس في الخواتيم المكملة كالتثنية والجموع والتصغير والنسب والممنوع من الصرف ..

والمحلي يعرض الأبواب النحوية في إيجاز ، ويتجنب ذكر الخلافات النحوية ، وإذا ذكر بعضها ، فإنما يكون ذلك باختصار شديد .

والكتاب تعليمي يتحاشى الخوض في الآراء والخلاف بين النحاة ، وإن عرض بعضها في إيجاز ، فإنه لا يذكر أصحاب هذه الآراء ، وحتى إذا ذكر أصحاب هذه الآراء ، فإنه لا يذكر البراهين والأدلة على آرائهم .

وهو يذهب مذهب البصريين ؛ لوصفه لهم بكلمة" أصحابنا" ، كما كان متمثلا لمذهبهم ، فهو ينظم نفسه في سلكهم بقوله : (والأولى عندنا) ومع متابعته البصريين في مسائل كثيرة من كتابه ، إلا أنه تابع الكوفيين في بعض المسائل ، إذا وجد الحقَّ في ركابهم ، كما أخذ بمصطلحاتهم في مقابل مصطلحات البصريين ، كأخذه بمصطلي الجَحْد والخفض الكوفيّين في مقابل مصطلحي النفي والجر البصريّين[1] .

والمتأمل لمادة الكتاب يدرك غاية المؤلف التعليمية ، منذ الوهلة الأولى ، يدلُّك على ذلك إعرابُه الكثيرَ من الأمثلة التي يسوقها لتوضيح القاعدة وبيانها ، ومن ذلك إعرابُه المثال : (أقائم أخواك وما ذاهب غلاماك) بقوله : (فكل واحد من قائم وذاهب مبتدأ ، وما بعده فاعل مرتفع به ،والمعنى أيقوم أخواك ، وما يذهب غلاماك) ، ثم هو يعقد فصولا لإعراب بعض الكلمات أو التركيبات كعقده فصلا لإعراب (ماذا) [2] ، وقد يعرب الشاهد الشعري ، كقوله حينما ساق البيت :

حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مُناخةً على الخسْف أو نرمي بها بلدا

(مناخة فيه منصوبة على الحال ، وتنفك تامة لا خبر لها ، أي ما تزول عن السير ، أو التقطير ، أي لا ينفصل بعضها عن بعض إلا في حال إناختها على الخسف ، ويجوز أن تكون ناقصة ، وعلى الخسف خبرها ومناخة حال أيضا)[3] .

---

(١) انظر مفتاح الإعراب : ص ص ١٤ ، ٥٢ .

(٢) الرجع السابق نفسه : ص ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ٢٦ .

شواهد الكتاب :

استدل المحلي في كتابه بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرِهم ونثرِهم ، ومن استدلاله بالقرآن وهو بصدد الحديث عن حروف الجرّ : ((واللام) ولها معانٍ : تكون للسبب بمعنى من أجل كقولك : جئت لابتغاء الخير ، ومنه قوله سبحانه : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[1] وبمعنى إلى كقوله سبحانه ﴿بَلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾[2] وبمعنى على كقوله سبحانه : ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾[3]) [4] .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يستشهد منه إلا بأربعة أحاديث ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن اللام : (وتكون بمعنى على كقوله ﷺ : (واشترطي لهم الولاء) وبمعنى بعد كقوله تعالى : ﴿لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[5] وكقوله ﷺ : (صوموا لرؤيته))[6] .

كما استدل بالشعر لإثبات القاعدة ، ومن ذلك قوله : (و (الكاف) ومعناها التشبيه كقولك : الذي كالأسد زيد ، وهي اسم في قوله :

يَضْحَكْنَ عَنْ كالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي عن مثل البرد ... وقد تلحقها ما فتكفها عن الخفض ، وتدخل على الجملة كقوله :

وجدنا الْحُمْرَ من شرِّ المطايا كما الحبطات شَرُّ بني تميمِ

كما استدل بكلام العرب ، ومن ذلك ما جاء وهو بصدد الحديث عن (حتى) من حروف عطف النسق : (و (حتى) بمعنى الواو . إذا كان ما بعدها بعض ما قبلها فهي لتخصيص المعطوف بالذكر لعظمة شأنه كقولك : قام الناس حتى الأمير أو لحقارته كقولهم : اسْتَنَّتِ الفصالُ حتى القرعى)[7] .

أما الأدلة العقلية ، فقد خلا الكتاب منها .

---

(١) من الآية / ٨ العاديات .

(٢) من الآية ٣٥/ يونس .

(٣) من الآية ١٠٣/ الصافات .

(٤) مفتاح الإعراب : ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) من الآية ٧٨ / الإسراء .

(٦) مفتاح الإعراب : ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٧) المصدر السابق نفسه : ص ١٤٥ .

"تقريب المُقرَّب" لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ)[١] :

الكتاب تلخيص لكتاب المقرب لابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) ، وقد أفاد أبو حيان من المقرب ، وحاول إبراز نفائسه ، كما قال في مقدمة التقريب (وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرب نفائسَه ، وجلوتُ للخُطَّاب عرائسَه)[٢] .

قدم أبو حيان بعض أبواب كتاب المقرب ؛ بسبب اشتراك في حكم أو ملاءمة في ترصيف نظم كوضعه في التقريب بابَ عطف النسق بعد البدل وقبل عطف البيان لنسق التوابع [٣] ، بينما وضع ابن عصفور عطف النسق بعد باب أنواع المعارف[٤] .

كما دمج بعض الأبواب كدمجه بابَ المفعول به مع باب الأفعال المتعدية ، وبابَ الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل مع باب المصدر العامل عملَ فعلِه[٥] .

كما عني أبو حيان بتنقيح العبارة ووضوحها إن كانت غامضة ، وجرَّد الكتاب عن التعليل والتمثيل كما نصّ على ذلك في المقدمة بقوله : (وجردته في رسالة مختصرة اللفظ ميسرة الحفظ قريبة المنال عارية من التعليل والتمثيل)[٦] ؛ فالتقريب من المختصرات التعليمية التي بنت القواعد على الأمثلة وتحاشت الشواهد والعبارات التي لا تناسب مدارك المتعلمين ، فخلا الكتاب تماما من الشواهد النحوية ، واعتمد على الأمثلة الذاتية فحسب في إيضاح القواعد ، وجاء الكتاب أيضا عاريا عن إيراد الآراء والمذاهب والمناقشات والخلاف والدليل ،وهو ما يتناسب وغرضَ الكتاب الأساسي وهو التعليم من غير إثقال كاهل المبتدئ .

شواهد الكتاب :

ليس ثمة شيءٌ يذكر عن السماع في الكتاب ؛ لأن أبا حيان اعتمد على الأمثلة السهلة ، التي تتناسب وصغار السن لتسهيل تعليم النحو العربي ، كما أنه ليس ثمة شيء

---

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .

(٢) تقريب المقرب : ص ٣٩ .

(٣) انظر التقريب لأبي حيان : ص ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٤) انظر المقرب لابن عصفور : ص ٢٥١ .

(٥) انظر التقريب : ص ص ٥٦ ، ٥٩ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٣٩ .

من الأدلة العقلية ، اللَّهُمَّ إلاَّ ما جاء من اعتماده على القياس في مواضعَ قليلة ، كقوله : (باب مصدر" فعل" المتعدي المقيس : فعل" مطلقا ، و" فعال" في هياج وجار مجراه ، وصوت ، وانصرام أوان ، ووسم ، و" فعالة" في ولاية وصناعة)[1] .

"شرح التحفة الوردية في علم العربية" لابن الوردي (ت : ٧٤٩هـ)[2] :

يشير العنوان إلى أن الكتاب يضم بين دفتيه كتابين ، **أولهما** : التحفة الوردية ، وهو أرجوزة نظمها ابن الوردي ، **وثانيهما** : شرح ابن الوردي لهذه الأرجوزة ، وهو يفسر بعض الكلمات التي يرى فيها غموضا تيسيرا على المتعلم ، ومن ذلك ما جاء حينما ساق البيت :

فما اجتمعَ الْهِلْبَاجُ في بطن حُرَّة مع التَّمْرِ إلا كادَ أنْ يتكلَّما

حيث قال : (الهلباج : اللبن الخاثر) ، وكتفسيره كلمة (السلافة) بأنها أول ما يخرج من الزبيب إذا نُقع تعليقا على مثال أورده (مِنَّا سُلافَةٌ)[3] .

وهو يعتمد على أسلوب الخطاب في شرحه تشويقا وإيثارة وتهيئة لذهن المتعلم كقوله ، وهو في معرض الحديث عن اسم الفاعل : (ولك في تابع ما أُضيفَ أنْ تراعيَ اللفظَ فتجرّ ، وأن تراعيَ المحلّ- أي المعنى- فتنصب نحو : هذا ضارب زيد وعمرو ، وعمرا أو هذا ضارب زيد الظالم والظالم)[4] .

وهو يذكر القاعدة التي يتناولها ، ثم يشفعها بالأمثلة الموضحة لها في لغة بيّنة وعبارة سهلة وأسلوب سلس ، لا معاظلة فيه ولا التواء ، وقد يكتفي بإيراد شاهد من القرآن ، وآخرَ من الشعر ولا يأتي بأمثلة ، ومن الخصائص التعليمية في الكتاب فضلا

---

(١) التقريب : ص ١١٦ .

(٢) أ- ابن الوردي هو أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن علي الصديقي المعري الحلبي . الشافعي ، المعروف بابن الوردي ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ ٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور صلاح رَوَّاي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

(٣) انظر شرح التحفة الوردية : جـ ٢/ ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ٩ .

عما تقدم ، إعرابُ بعض الشواهد التي كان يعتقد أنَّ فيها غموضا على المتلقي ، فحينما ساق البيت :

وما صَرَمْتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ

حيث قال : (و(ناقة) مبتدأ ، و(في هذا) خبره ، و(جَمَل) عطف على المبتدأ)[1] .

وابن الوردي لا يتعرض للمسائل الخلافية إلا لماما ، وحينما يتعرض لها يَمَسُّهَا مَسًّا خفيفا ، فالكتاب مُصنَّفٌ للمبتدئين في علم النحو .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد ابن الوردي على ضرب الأمثلة الذاتية في بيان صحة القاعدة وتوضيحها ، فقد اهتم بالشواهد من أجل الإحاطة بتلك القواعد وزيادة التمكن منها .

فقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن مع عدم إهماله القراءات ، بل أكثر من الاستدلال بها ، ومن ذلك قوله في باب نواصب الفعل : (وقد يُنصبُ بعد (إذن) بعد (واو) ، (وفاء) ، قرأ ابن مسعود : ﴿وَإِذَنْ لَّا يَلْبَثُوا﴾[2] وقرأ أُبَيّ : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[3])[4] .

وقد يستدل بكلام الله تعالى على تأييد المعنى اللغوي ، كقوله : (يقال : استغاث فلانٌ فلانا فأغاثه ، أي : استنصره فنصره ، قال الله تعالى : ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾[5])[6] .

كما استشهد بالحديث الشريف وأكثر من ذلك ، وإنك لواجدٌ أمثلةً هنا وهناك في شرحه على التُّحْفة ، ومن ذلك استدلاله بقوله ﷺ :"اشتدي أزمة تنفرجي" ، وبقوله مترجما عن موسى عليه السلام : "ثوبي حجر" على جواز حذف حرف النداء ، إذا كان المنادى اسم جنس حذفا متوسطا بين الكثرة والقلة[7] .

---

(١) شرح التحفة : جـ ٢/ ١١٧ .
(٢) من الآية ٧٦/ الإسراء .
(٣) من الآية ٥٣/ النساء .
(٤) شرح التحفة : جـ ٣/ ٦٥ .
(٥) من الآية ٥/ القصص .
(٦) شرح التحفة : جـ ٣/ ١١٥ .
(٧) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ٥٤ .

أما كلام العرب شعرهم ونثرهم ، فقد أكثر من الاستدلال به على القضايا النحوية ولا سيما الشعر ، ومن ذلك استدلاله على جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد القول المضمن معنى الظن بقول الشاعر :

أتقول إنك بالحياة مُمَتَّعٌ وقد استبحتَ دمَ امرئٍ مستسلمِ

وكاستدلاله بقول العرب : أخرجها متى كُمِّه ، على أن متى تكون حرف جر في لغة هذيل[٢] .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد القياس منها أصلا من الأصول النحوية التي يجب أن يعول عليها ، ومن ذلك قوله في باب حروف الجر : (وقد تعامل غير (رب) معاملتها فيحذف ويبقى جره إما سماعا .... وإما قياسا نحو : بكم درهم اشتريته جره بـ (من) مضمرة عند سيبويه والخليل ، ولا بالإضافة كما زعم الزجاج ، ونحو : في الدار زيد ، والحجرة عمرو ، وتقديره : وفي الحجرة عمرو؛ لئلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين)[٣] .

كما أخذ ابن الوردي بالتعليل ، واعتمد عليه في شرح التحفة الوردية في مواضع عديدة ، منها قوله في تعليل جواز تقديم خبر (ليس) عليها : (فإن (إن) إذا كان خبرها غير ظرف ، لم يصح تقديمه على اسمها ولا عليها ؛ و(كان) يصح تقديم خبرها على اسمها ، وعليها ؛ فلما كانت (ليس) بمثابتهما في أحد الوجهين ، كانت كذلك في الوجه الآخر ؛ وهذه علة تطرد وتنعكس)[٤] .

"الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[٥] :

الكتاب مختصر مشهور بـ "قواعد الإعراب" وقع في أربعة أبواب ، وهو تعليمي للمبتدئين من كتب المستوى الأول ، الذي يخلو من الخلاف بين النحاة وإيراد الآراء

(١) شرح التحفة : جـ ٢/ ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ٢ / ٢٠٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ٢٠٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ٢/ ١٢٦ .

(٥) ضبط هذا الكتاب وصححه وعلق عليه الدكتور : أحمد محمد عبد الراضي ، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

ومناقشاتها ، وإن كان القارئ لا يعدم أن يطالعه المؤلف بأقوال بعض النحاة على ، رغم أنَّ الكتاب عارٍ عن إيراد الخلاف ، كما جاء في حديث ابن هشام عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب (وعن الزجاج وابن درستويه أن جملة "حتى" الابتدائية في موضع جر بـ "حتى" وخالفهما الجمهور ؛ لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، ولوجوب كسر (إن) في نحو "مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه")[1] ومن مظاهر تعليمية هذا المختصر أن ابن هشام يعرب بعض أمثلته ، كقوله : (إذا قيل : "زيد أبوه غلامه منطلق" فزيد مبتدأ ، وأبوه مبتدأ ثان ، وغلامه مبتدأ ثالث ، و"منطلق" خبر الثالث ، والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، ويسمى المجموع جملة كبرى ، و"غلامه منطلق" جملة صغرى ، و"أبوه غلامه منطلق" جملة كبرى بالنسبة إلى "غلامه منطلق" وصغرى بالنسبة إلى زيد)[2] .

وإذا عنَّتْ لابن هشام فكرةٌ تتصل بما هو بصدد شرحه ، استأنف القول تحت ما أسماه بلفظة (تنبيه) كما هو ديدنه في معظم مؤلفاته[3] .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد ابن هشام على الأمثلة في شرح القاعدة النحوية وبيانها ، فقد اعتمد على الأدلة من المنقول كالقرآن وكلام العرب ؛ من أجل زيادة التمكن من القاعدة النحوية والإحاطة بها ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن "ما" : ("ما" على ضربين : اسمية : وأوجهها سبعة :

- معرفة تامة نحو ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[4] .
- ومعرفة ناقصة وهي الموصولة نحو ﴿مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ﴾[5] .
- وشرطية نحو﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾[6] .
- واستفهامية نحو ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[7] .

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٨ .
(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤ .
(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٦ .
(٤) من الآية ٢٧١ / البقرة .
(٥) من الآية ١١/ الجمعة .
(٦) من الآية ١٩٧/ البقرة .
(٧) الآية ١٨ / طه .

- ونكرة موصوفة كقولهم : "مررت ربما معجب لك" ومنه قولهم : "نعم ما صنعت" أي نعم شيئا صنعته . ونكرة موصوفة بها نحو ﴿مَثَلًا مَا﴾[1] وقولهم : (لأمرٍ ما جدَعَ قصيرٌ أنفَه")[2] .

كما استشهد بالشعر على تأكيد القاعدة وبيانها ، وقد يعزو البيت إلى قائله وقد لا يعزوه ، وربما ذكر البيت بتمامه ، وربما ذكر نصفه ، وربما اقتصر على موطن الشاهد فيه ، ومن ذلك استدلاله بقول الشاعر :

فبينما العسرُ إذْ دارت مياسيرُ

على أن (إذْ) تكون تارة حرف مفاجأة[3] .

كما استشهد بالحديث ،ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن الوجوه ، التي تأتي عليها (لو) : (أنْ تكون للعرض نحو "لو تنزلُ عندنا فتصيبَ راحةً" ... وذكر لها ابن هشام اللخمي معنًى آخرَ ، وهو أن تكون للتقليل نحو قوله ﷺ : " تصدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحَرَّقٍ واتَّقُوا النارَ ولو بشقِّ تمرة")[4] .

أما بقية الأدلة من منقول أو معقول ، فقد أغفلها ابن هشام .

"اعتراض الشرط على الشرط" لابن هشام [5] :

رسالة صغيرة مستقلة ، عالج فيها ابن هشام مسألة اعتراض الشرط على الشرط ، استهلها بتقرير أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ ، وكذا في أكثَرَ من شرطين ، وأن هذه المسألة يقع فيها الغلط والالتباس ، ومن ثم يذكر للقارئ ما يمكن أنْ يُعَدَّ من مسائلها خطأ .

وانتهى ابن هشام إلى أن اعتراض الشرط على الشرط مرهون بتوارد شرطيْن أو أكثر ،على أن يكون في الكلام جوابٌ واحدٌ متأخرٌ .

---

(١) من الآية ٢٦ / البقرة .

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٤ - ٤٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٨ - ٢٩ ، وانظر كذلك ص ٣٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٤٠ .

(٥) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الفتاح الحموز ، دار عمّار - عَمَّان ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن خلاف المجيزين لهذه المسألة في كون الجواب المذكور الشرطَ الأولَ ، أو الثاني ، حيث قال : (وإذْ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيحَ جوازُها ، فاعلم أن المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمونُ الجوابِ الواقع بعد الشرطين ، على ثلاثةِ مذاهبَ فيما بلغنَا ..)[1] .

ثم أنهى رسالته بأنه قد يعترض أكثرُ من شرطيْن كقولنا : إنْ أعطيتك إنْ وعدتك إنْ سألتني فعبدي حر .

شواهد الكتاب :

لم يستدل ابن هشام إلا بالقرآن والشعر ، أما الأدلة الأخرى ، فقد جاءت الرسالة غُفْلاً منها ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عما يعد من مسائل اعتراض الشرط على الشرط خطأً :

الخامسة : أن يكون جواب الشرط محذوفا ، فليس من الاعتراض نحو : ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾ [2] الآية ، وكذلك : ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾[3] الآية ، خلافا لجماعة من النحويين ، ومنهم ابن مالك .

وحجتنا على ذلك أنا نقول : يُقدَّرُ جواب الأول تاليا له مدلولا عليه بالشرط الأول وجوابه المقدميْن عليه ، فيكون التقدير في الأولى : إنْ أردت أنْ أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي ، وكذا التقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضا بيتُ الحماسة (البسيط) :

لكنَّ قومي وإنْ كَانُوا ذَوي عددٍ ليسُوا من الشَّرِّ في شيءٍ وإنْ هَانا [4]

الجامع الصغير في النحو لابن هشام [5] .

---

(١) اعتراض الشرط ، ص ص ٤٣- ٥٢ .

(٢) من الآية ٣٤ / هود .

(٣) من الآية ٥٠ / الأحزاب .

(٤) اعتراض الشرط ، صص ٣٤ - ٣٦ .

(٥) حقق هذا الكتاب الدكتور أحمد محمود الهرميل - مكتبة الخانجي - القاهرة طبعة سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

الكتاب متنٌ من المتون التي صنّفها ابنُ هشام كالقَطْر والشُّذُور ، يعرض فيه المؤلف المادة العلمية في عبارات مركزة ، وربما ترك التعريف معتمدا على الأمثلة في إيضاح القواعد .

والكتاب عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل ، وإن عرض خلافا ، فإنه يكون دون إسهاب ، وعلى استحياء ، ومن ذلك قوله في معرض الحديث عن ضمير الفصل : (ويسمى كل من "أنا" وأخواته فصلا ، وعند الكوفيين عمادا إن توسط بين ما يطابقه من مخبر عنه معرفة ، وخبر كذلك أو غير قابل لـ "أل" . وفائدته الاختصاص ورفع توهم الصفة والتوكيد ، فمن ثم لا يجامعه ، وموضعه بحسب ما قبله – عند الكسائي ، وما بعده عند الفراء ، ولا موضع له عند البصريين)[1] .

وابن هشام في هذا الكتاب يعضد كل مسألة ، يتناولها بالشاهد القرآني أو الشعري ، من غير أن يتطرق إلى شرح تلك الشواهد على غير عادته ، كما أن أسلوبه سهل بسيط يناسب الشادين في علم النحو والمبتدئين فيه .

شواهد الكتاب :

رغم اعتماد ابن هشام على الأمثلة في شرح القاعدة ، فقد أكثرَ من الاعتماد على الشواهد من المنقول والمعقول ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن المبتدأ : (ولا يكون نكرة إلا إن وصف ولو تقديرا نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ و"السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ" ، و"خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ" ، ... أو محصورا ، أو في معناه نحو : "شيءٌ جاء بك" أو مفصلا نحو :

فثوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أجُرُّ)

فهو كما ترى قد استدل بكل أنواع السماع المعروفة ، كما اعتمد على القياس دليلا من الأدلة العقلية كقوله في باب اسم الفعل : (... وينقاس له على : فعال من كل فعل ثلاثي مجرد تام)[2] .

وهو كما يستدل بالسماع ويعتد بالقياس يستدل أيضا بالإجماع ، ومن ذلك قوله في باب اسم المصدر : (وهو اسم الحدث المخالف للمصدر بالعلمية كـ (يسار) و(حماد)

(١) الجامع الصغير : ص ٢٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤٨ .

أو بالافتتاح بميم زائدة لغير المفاعلة كـ " المضرب والمحمدة" ، أو بموازنة مصدر ثلاثي ، وفعله غير ثلاثي كـ "اغتسل غسلا" .وبالإجماع لا يعمل الأول ، ويعمل الثاني) [1].

"اللؤلؤة في علم العربية وشرحها" للسُّرَمَرِّيِّ (ت : ٧٧٦هـ)[2] :

الكتاب شرح لمنظومة الشارح نفسه ، وربما كان هذا من مميزات الكتاب ؛ إذ ائتلف الفكر ، وتوحد المنهج .

وقد يهتم بشرح الحدِّ وإخراج محترزاته ، من نحو قوله وهو بصدد الحديث عن المفعول معه : (وقولنا : (فعل ، أو معنى فعل) ليعلم أنه يستحق النصب ، وليخرج المفعول به بقولنا : (معنى فعل) فإنه لا يعمل فيه معنى الفعل ، وقولنا : (بتوسط الواو) ليخرج ما تعدى إليه الفعل بتوسط غير الواو)[3] .

لا يهتم الرجل بذكر أصحاب الخلاف ، وإن كان في المسألة خلافٌ ، لـوَّح إليه دون تفصيل ، من نحو : (وفي تقديم خبر (ليس) عليها خلافٌ ، والأشهر جوازه)[4] ؛ لأنه ألَّف كتابه هذا لغرض التعليم ، ولأن منهجه التيسير .

ورغم ذلك فإن للرجل استطرادا في بعض شؤونه رغم وضوح منهجه التعليمي المختصر في منظومته ، أو في شرحه لها ، ومع محاولته كبحَ جماحِ يَرَاعِهِ أحيانا عن الاستطراد بقوله : (لا يليق بهذا المختصر) إلا أنه قد يدعوه مسار بحثه إلى استطراد يجنح إليه لكشف ، أو فائدة أو طرفة ، أو قصدَ الجِمام والتروح ، ويقدم

---

(١) الجامع الصغير : ص ١٥٢ .

(٢) أ- السرمري هو يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن إبراهيم العبادي ، السرمري ، ثم الدمشقي العقيلي ، جمال الدين أبو المظفر ، ولد سنة ٦٩٦هـ ، ومات سنة ٧٧٦هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢/ ٣٦٠ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .

(٣) اللؤلؤة : ص ١٧٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٢٥٤ .

لـذلك عنوانـــا ، كأنـه إشـارة علـى خـــروج بنحـو : (حكايـة لطيفـة في المعـنى) أو ظريفة .[1]

ونحن نلمح من مسلك الرجل عناية بتقعيد لترسيخ نظرية أو صوغ قاعدة جامعة تحكم أمورا ، يسهل حفظُها والاهتداءُ بها ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن المعرب من الأفعال والمبني من الأسماء : (وهنا قاعدة ، وهي : أن الحرف والفعل في الأصل غيرُ متمكِّنَيْن ، وكل ما ناسب من الأسماء ما لا تمكن له في الأصل بُنِيَ ، ولا يحتاج إلى تفصيل)[2] .

وأبو المظفر يستعين على تأكيد المقصود بتمثيل سلوكي معروف ، فيمثل لباء الإلصاق بقوله : (مسحت يدي بالمنديل) قال : (وأما (الباء) الزائدة فتكون بمعنى : الإلصاق كقولك : مسحت يدي بالمنديل)[3] .

ولأبي المظفر قدرٌ من التجوّز في التعبير فقد انفرد أو ندّ عما أُلف في المصطلح ، كإطلاقه على الاستثناء المفعول دونه ، وكإطلاقه على المقصور ما آخره ألف (ملساء) وفسّرها بما كانت عريّة من المد والهمزة [4] .

وهو يولي اللغة اهتماما من جهده في تفسيره لما يسوقُ من شواهدَ أو مصطلحات نحْوية ، أو ما يوردُ من تمثيله أو نظمه ، ومن ذلك قوله : (والنحْب : النذر ، قال تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ﴾[5])[6] .

وهو يكشف عن الوجوه الإعرابية في التركيب الواحد ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن التمييز : (فإن قلت : (عندي رطل زيتا) جاز أن تنصب (زيتا) على التمييز ، وأن تجرَّه على الإضافة ، وأنْ ترفعَه على أنه بدل من رطل ، والله تعالى أعلم)[7] .

---

(١) انظر اللؤلؤة ، ص ص ٢٣٦ ، ٢٨٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٥٩ ، ٦٠ .
(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ١٢٢ .
(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ص ١٧٧ ، ١٧٥ .
(٥) من الآية ٢٣/ الأحزاب .
(٦) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٦ .
(٧) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٨ .

وقد يطبق القاعدة النحوية بإعراب ما يورد ولو كان من تمثيله ، كما صنع في قوله ، وهو بصدد الحديث عن إعراب جمع المذكر السالم كـ

يُرزقُ الْمُطْعِمُونَ القانعين غدًا خيرًا مع المكرمين الْحُولَا والْخَوَلَا

(فـ (المطعمون) رفع على ما لم يسم فاعله ، و(القانعين) : جمع (قانع) وهو الفقير ، قال الله تعالى : ﴿أَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾[1] وهو نصب على المفعولية . و(غدا) يعني يوم القيامة ، و(خيرًا) : مفعول ثان)[2]

شواهد الكتاب :

رغم اعتماد أبي المظفر في كتابه على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها ، إلا أنه قد اعتمد على الأدلة من المنقول كالقرآن الكريم وأشعار العرب وأقوالهم ؛ من أجل زيادة التمكن من القاعدة النحوية والإحاطة بها ، ومن ذلك قوله : (وقد ورد إلحاق علامة الجمع والتثنية في الفعل على لغة بعض العرب ، كقولهم : (أكلوني البراغيثُ) ، وقد وضعها قومٌ ، ولكنَّ القرآنَ قد جاء بها ، والحديث الصحيح عن النبي ﷺ : (يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنهار) وحديث أنس : (كنَّ نساء المؤمنات يشهدْنَ مع رسول الله ﷺ صلاةَ الفجر) رواه البخاري . وقال الشاعر :

نسيَا حاتمٌ وأوسٌ لدنْ فا ضتْ عطاياك يابنَ عبد العزيزِ

وقال آخر :

نصرُوك قومي فاعتززتَ بنصرهم ولوَ انَّهمْ خذلوك كنتَ ذليلا)[3]

هذا ، وقد اعتمد أبو المظفر الحديث الشريف مصدر توثيق واضح مع كتاب الله ، وأشعار العرب ، واهتم بما يتعلق بالحديث سندا ورواية وتخريجا ، انظر إليه وهو يقول : (وروي مرفوعا إلى النبي ﷺ عن جبريل عن رب العالمين) [4]وهو يكشف عن

(١) من الآية ٣٦/ الحج .
(٢) اللؤلؤة ص ٩٩.
(٣) المصدر السابق ص ص ١٥٥- ١٥٦ .
(٤) المصدر السابق ص ص ٩ - ١٠ .

درجة الحديث ومصدره ، من مثل قوله : (حديث حسن رواه أبو داود وابنُ ماجة في سننهما وغيرهما)[1] .

وفي استدلاله بالشاهد الشعري ، لا تقتصر مهمة الشاهد عنده على دعم ما يؤسس من فكر نحوي ، فقد يسوقه شاهدا على ما يجنح إليه استطراده في تفسير لغوي ، ومن ذلك قوله : (والأفانين جمع فنّ) ، وهي ضروب الخبر وأنواعه ، يقال : فنّ ، وفنون وأفانين ، قال امرؤ القيس يصف فرسه في جريه :

على هيكل يعطيك قبل سؤالِهِ أفانينَ جرْي غير كَزٍّ ولا وانِي)[2]

"إرشاد الهادي" للعلامة سعد الدين التفتازني (ت : ٧٩٢هـ)[3] :

كان الهدف من تأليف التفتازني كتابه أن يكون تعليميا ، فقد ألّفه لولده كما صرح بذلك في مقدمته ، وقد استهله بخطبة بيّن فيها القصد من تأليف كتابه ، وأشار إلى اسمه ، ثم عرّف النحو ، وبيّن غايته بقوله : (النحو معرفةُ أواخرِ الكلمِ من جهة الإعراب والبناء) [4] .

عرض بعد ذلك إلى تعريف الكلمة وأقسامها ، وقسّم الكتاب إلى ثلاثة أقسام في الاسم والفعل والحرف ، وانتهى بالتنوين ، دون أن يذكر في كتابه هذا شيئا من الصرف ، بل جعل مادته نحوية محضة .

وهو يميل نحو التعريف المختصر ، وفق الحد الجامع المانع ، كتعريفه الفاعل بقوله : (ما أسند إليه الفعل ، أو شبهه ، مثل : قام زيد ، وضرب عمرو ..)[5] .

---

(١) اللؤلؤة : ص ص ٣ - ٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٧ .

(٣) أ- التفتازني هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازني ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢/ ٢٥٨ ، والأعلام جـ ٨/ ١١٣ - ١١٤ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الكريم الزبيدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار البيان العربي - جدة .

(٤) إرشاد الهادي ص ٨٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٩٠ ، وانظر كذلك ص ٩٢ .

يطالعنا التفتازاني بأقوال بعض النحويين كقوله في باب التنازع في العمل : (وكذا في ضربني وأكرمني زيد ، والمظهر معمول الفعل الثاني عند البصريين ، والأول عند الكوفيين)[1] .

صاغ المؤلف المسائل النحوية في قواعدَ مختصرةٍ ، وهي من أبرز سمات المنهج التعليمي الذي سار عليه ، كما كان دقيقا في التبويب والتنظيم والاستيعاب مع الاختصار ، فمنهجه تعليمي يفيد منه الطلاب المبتدئون في علم النحو ، وهو يورد التنبيه تلو التنبيه إتماما للفائدة .

شواهد الكتاب :

لم يستدل التفتازني إلا بالقرآن وكلام العرب مكتفيا بضرب الأمثلة في إيضاح القاعدة النحوية وبيانها ، وقد جاء استدلاله بهما قليلا جدا ، ومن ذلك قوله : (ويجوز حذفُ حرف النداء كقوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[2])[3] .

ومن استدلاله بكلام العرب قوله ، وهو بصدد الحديث عن نواصب المضارع : (والمنصوب ما وقع بعد الفاء إذا كان قبلها أمرٌ ، مثل : زرني فأزورَك ، أو نهي ، مثل : لا تشتمني فأشتمَك ، أو استفهام ، مثل : أين بيتك فأزورَك ؟ ، أو نفي مثل : ما تأتينا فتحدثَنا ، أو تَمَنٍّ ، مثل : ليت لي مالا فأنفقَه ، أو عرض ، مثل : ألا تنزل فتصيبَ خيرا)[4] .

خصائص مشتركة بين كتب المستوى الأول :

- التجرد التام من سرد آراء النحاة وذكر اختلافاتهم في المسائل النحوية .
- الإيجاز والاختصار .
- الاكتفاء في شرح القاعدة وبيانها بالأمثلة الذاتية ، دون الإكثار من الاعتماد على الشواهد .
- سهولة الأسلوب وبساطته والبعد عن التكلف والتعقيد ما أمكن .

---

(١) إرشاد الهادي ص ٩ .

(٢) من الآية ٢٩ / يوسف .

(٣) إرشاد الهادي ص ٩٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ١١٩ - ١٢٠ .

المبحث الثاني
كتب المستوى الثاني

١- الغرَّة المخفية لابن الخباز
٢- التوطئة لأبي علي الشلوبين
٣- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب
٤- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب
٥- المقرَّب في النحو لابن عصفور
٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك
٧- التهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني
٨- قواعد المطارحة لابن إياز
٩- الضوء شرح المصباح للأسفراييني
١٠- اللباب في علم الإعراب للأسفراييني
١١- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم
١٢- تكملة شرح تسهيل ابن مالك لابن الناظم
١٣- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع
١٤- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي
١٥- الْكُنَّاش في النحو والصرف لأبي الفداء
١٦- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة
١٧- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي
١٨- الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر ليحيى بن حمزة العلوي
١٩- شرح شذور الذهب لابن هشام
٢٠- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام
٢١- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام
٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام
٢٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
٢٤- شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأعمى

المقصود بكتب المستوى الثاني الكتب الموجَّهة إلى الطلاب الذين خَطَوْا خطواتٍ على طريق تعلُّمِهم النحوَ ، وأُتيح لهم قدرٌ من الإلمام بمسائله وقضاياه ، وهذه الكتب تعرض لبعض المسائل الخلافية ، غير أنها تَمَسُّ هذه الخلافات مسًّا خفيفا ، بحيث لا تثقل على الطالب بما لا حاجة له به ، ويمكن القول إن كتب هذا المستوى تقف في مرحلة متوسطة بين كتب المستوى الأول الموجهة إلى المبتدئين ، وبين مؤلفات الاتجاه التجميعي الموجّهة إلى المتخصصين .

"الغُرَّة المخفيَّة" لابن الخبَّاز (ت : ٦٣٩هـ) في شرح "الدُّرَّة الألفيَّة" لابن معط (ت : ٦٢٨هـ)[1] :

من المعروف أن ألفيةَ ابن معط منظومةٌ تعليمية للنحو ، بناها من بحري الرجز والسريع ، وقد شرح هذه الألفية ابنُ الخباز لما طُلب إليه ذلك ، وهو يذكر نصّ الألفية ، ويفسّر بعض كلماته ، إذا ظنّ أنه يصعب على القارئ دركُها ، وأحيانا يعرب بعض تلك الكلمات ، لا سيما تلك التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي ، ثم يشرع بعد ذلك في الشرح ، كي يكون واضحا ومفهوما لدى المتعلمين ، فحينما ساق البيت :

وخيبـــةً وجنـــدلا وبهـــرًا وصِـــبغةَ الله وجَـــدْعًا عَقْـــرًا

وهو في معرض الحديث عن المصدر ، قال : (أما "خيبة" فينصب ، وتقديره : خاب خيبة ، ومنهم من يرفعه ، ... وأما "جندل" فهو : الحجر ، يقولون : تربا وجندلا ، فيُجْرُونَهُمَا مجرى المصادر في الدعاء ، أي : ألزمه الله تربا وجندلا ، ومنهم من يرفعهما ... ، وأما "بهرا" فمعناه : غلبة ، يقال : بهره ، أي : غلبه ، قال الشاعر :

ثم قالُوا : تحبهُّا؟ قلت : بَهْرًا عددَ الرمل والحصى والترابِ

... وأما " الجدع" فهو القطع ... وأُما " العقر " فهو قطع القدم ..)[2] .

ومن إعرابه بعض كلمات الألفية ما جاء حينما ساق البيت :

هـذا خـصوصا معـرَبٌ مرتفـعُ واجْزِمْـهُ وانْـصبه بمـا ستـسمعُ

---

(١) حقق هذا الكتاب حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني ، دار الأنبار ، بغداد ، الرمادي ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ .

(٢) الغرة المخفية : ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وهو في معرض الحديث عن إعراب الفعل المضارع ، حيث قال : (هذا مبتدأ ، ومعرب خبره ، وخصوصا مصدر فعل محذوف)[1] .

ولا ريب أن هذا المسلك من المؤلف – أعني مبادرته إلى شرح ما يكاد يراه في نص الألفية مما يحتمل جهل الطالب به ، ومحاولة إعراب بعض كلمات هذا النص ليتدرب الطالب على ذلك وليحذوَ حَذْوَه – مسلكٌ تعليمي تغيَّاه ابن الخباز في شرحه على الدرة الألفية .

التعريف بالاشتقاق والحد :

الحدود والتعريفات النحوية ظاهرة بارزة في شرح الدرة الألفية ، وهي عنصر مهمٌّ من عناصر الكتاب أولع بها ابن الخباز حتى إنه لم يدع بابا أو مسألة من مسائل النحو العامة ، إلا وقدم لها حدا أو تعريفا ، يبدأ الباب باللغة ، فيشتق منها ، ثم يشفع الاشتقاقَ بالحدِّ والاصطلاح ، ومن ذلك قولُه في باب الاستثناء : (والاستثناء استفعال من ثَنَيْتُ ، أي عطفت ، ألا تراك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، فقد عطفت على زيد بالذكر وأخرجته من القوم . واختلفت العبارات في تحديده . وسألت شيخنا – رحمه الله – عن حده ، فقال : هو إخراج الشيء من حكم غيره بـ " إلا" أو ما قام مقامها)[2] .

وربما بدأ بالحد وأتبعه بالاشتقاق ، كقوله : (حد التثنية : ضمٌّ مفرد على مثله من جهة المعنى بإلحاق الاسم ألفا أو ياء قبلها فتحة . واشتقاقها من قولك : ثنيت العنان والعود : إذا عطفته)[3] .

وهو في الحالين إلى الإيجاز أقرب ، وعليه أحرص ، ومن الإطالة ملول فرور .

وابن الخباز كثيرا ما يقسّم الباب أو الموضوع الذي يتناوله إلى مسائل أو فصول ؛ من أجل التيسير على القارئ وحصره في مسائل أو فصول محددة حتى يجنبه مشقة

---

(١) الغرة المخفية : ص ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٢٨٧ ، وانظر كذلك الصفحات ٦٧ ، ٩٠ ، ١٣١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، ٥٣٥ ، ٧٧٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ص ١٢٠ ، وانظر كذلك ص ٣١٦ .

التفصيلات والتفريعات ، وحين يتعرض لمسائل الخلاف بين النحاة فإنه يَمسُّها مسًّا خفيفا ، وقد يذكر الخلاف في المسألة ، فيذكر أدلة كل فريق وحججه من غير تطويل ، مع نسبة كل رأي إلى صاحبه ، ثم يرجِّح رأيا من هذه الآراء .

ورغم وضوح منهج ابن الخباز التعليمي المختصر في شرحه على ألفية ابن معط ، ومع محاولة كبح جماح يراعه عن الاستطراد بقوله : (ولا يليق بهذا المختصر بسطُ القول) إلا أنه قد يدعوه مسارُ بحثه إلى استطراد يجنح إليه كذكره بعضَ المسائل الفقهية ،والتي لا علاقة لها بعلم النحو ، كقوله : (واختلف في آل النبي ﷺ ، فقيل : إنه سئل ، فقال : "إلى كل مؤمن ومؤمنة" . وقيل : آله بنو هاشم وبنو المطلب ، وقيل : ذريته)[1] .

وربما استطرد إلى ذكر طُرْفَة قصد الحِمام والتَّروّح ، ومن ذلك قوله : (ومرت بي نادرة عن بعض الكتاب كتب يوما : هذه الحمام فقيل له : الحمام مذكر ، فقال : أردت حمام النساء . وهذا ظريف)[2] .

اعتراض ابن الخباز على ابن معط :

أكثر ابن الخباز من الاعتراض على ابن معط ، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب من اعتراض ابن الخباز على ابن معط أو تخطئته ، كقوله : (وقوله : "ويستدرك عليه أنه بنى القصيدة من بحرين ، وهذا لا تسلكه العرب) وكقوله : وقوله : "طورا" بتخفيف خطأ) وكقوله : (وقول يحيى : "أو ضعف ثم ينقل" خطأ) وغير ذلك كثير تجده في ثنايا الكتاب هنا وهناك[3] .

ومن الملاحظات المهمة أن ابن الخباز كثيرا ما يشير إلى ما في بيت الألفية من ضرورة ، ومن ذلك قوله بعد أن ساق بيت الألفية :

اللفظ إنْ يفدْ هو الكلام نحو مضى القومُ وهم كرامُ

(١) الغرة المخفية ص ص ٥٧ – ٥٨ ، وانظر كذلك ص ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ١٤٤ .

(٣) انظر المصدر السابق نفسه على الترتيب ص ٦٣ ، ١٤٠ ، ٢٤٩ .

وفي البيت ضرورة ، وهو أنه جزم بـ " إنْ" الشرطية فعلا واحدا ، ولم يأت بجواب صريح)[1] .

وهو يذكر الشاذ والنادر من الشواهد المخالف للقاعدة بعد أن ينبه على شذوذه أو ندرته ، احترازا من مغبة وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد به ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن " كاد" : (... ولا تدخل أنْ في خبرها ، لأنها ليست بطمع ، وقد شذ قول رؤبة :

قد كاد من طول البلى أن يمصحا)[2]

ويمكن القولُ من خلال دراسة هذا الكتاب ، إنه قد صُنِّفَ لمستوى أعلى من مستوى المبتدئين ، أي لهؤلاء الذين درجوا خطواتٍ على طريق تعلمهم النحوَ .

شواهد الكتاب :

اعتمد ابنُ الخباز على الأدلة من المنقول إلى جانب اعتماده على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها ،أو تأييد معنى لغوي ، ومن ذلك قوله عن الإعراب المقدر : (والمقدر ، كقوله تعالى : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[3] ، وقولهم : "أهلا وسهلا " وقوله :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ

وقوله تعالى : ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾[4] في قراءة من قرأ بالجزم)[5] .

كما استدل بالحديث الشريف على قلة كاستشهاده بحديث : "فمن لم يستطعْ فعليه بالصوم" على إغراء الغائب .[6] ومن استدلاله بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي قوله : (واللسان : اللغة ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾[7])[8] .

---

(١) الغرة المخفية ص ٦٨ ، وانظر كذلك ص ٥٤ ، ٥٨ ، ١٩٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٤٣٨ ، وانظر كذلك ص ص ١١٢ ، ١٢١ .

(٣) من الآية ١٧٦ / النساء .

(٤) من الآية ٦/ مريم .

(٥) الغرة المخفية ص ٩١ .

(٦) المصدر السابق نفسه ص ٥١٠ .

(٧) من الآية ٢٢/ الروم .

(٨) الغرة المخفية ص ٥٦ ، وانظر كذلك ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

هذا ، وثمة أمور لوحظت على استشهاده في الكتاب ، وهي :

- يقتصر المؤلف في معظم الأحيان على موضع الشاهد من الآية دون ذكرها كاملة ؛ اعتمادا على استظهار القارئ لكتاب الله .
- عزا الغالب الأعم من الشواهد الشعرية إلى أصحابها ، لا يترك إلا القليل منها دون عزْو .
- قد يلجأ إلى تفسير بعض كلمات الشاهد ، إذا رأى أنه يصعب دركُه على القارئ – إلا أن ذلك لم يرد في الكتاب إلا قليلا .
- أحيانا بعد أن يذكر الشاهد الشعري يورد البيت الذي قبله ، أو البيت الذي بعده ، وهو ما يسمى سياق الشاهد .

أما أدلته العقلية ، فقد عني منها بالتعليلات عناية كبيرة ، لا تكاد تخلو منها مسألة من مسائل الكتاب تسويغا للمسألة النحوية وتبرير الحكم فيها ، وبحثا عن الحكمة فيما تقرره القواعد ، ومن ذلك قوله عن المقصور : (وسمي مقصورا لعلتين :

إحداهما أن إعرابه مقدَّرٌ في الألف ، فهو كالمحبوس ، وهو معنى المقصور . والثانية : أن بناءه أقلُّ من بناء الممدود ، فشبه بالصلاة (المقصورة التي منعت التمام)[1] .

"التوطئة" لأبي علي الشلوبين (ت : ٦٤٥هـ)[2] :

الكتاب شرح للمقدمة الجُزُوليّة ، والتي يعدّها كثيرٌ من النحاة رموزا وإشارات ، وقد حاول أبو علي إزاحة الإبهام عن كل ما ورد فيها .

خالف أبو علي الجزولي في ترتيب بعض الأبواب تقديما وتأخيرا ، فمثلا جعل أبوعليّ باب الإدغام آخر أبواب التوطئة [3] ، في حين كان ترتيبه بعد باب الإمالة في المقدمة [4] ، ومن ذلك أن الجزولي عقد أبوابا للمفعول معه ، والمفعول له ، والحكاية [5] ، على حين ضمها أبو علي تحت باب واحد هو باب الفاعل والمفعول[6] .

---

(١) الغرة المخفية ص ١٠٥ ، وانظر كذلك ص ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ، ٣٢٦ .

(٢) حقق هذا الكتاب الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .

(٣) انظر التوطئة ص ٣٨٢ – ٣٨٣ .

(٤) انظر المقدمة الجزولية ص ص ٣١٢ – ٣١٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٥٩ – ٢٦٣ .

(٦) انظر التوطئة ص ص ١٦١– ١٦٦ .

كما كان أبو علي يخلط كلامه بكلام أبي موسى الجزولي ، فتشعر وأنت تقرأ التوطئة بأن الكتاب من تأليف أبي علي متنا وشرحا ، وليس هذا غريبا على أبي علي ، فإنه يذكّرنا بما فعله في شرحه الكبير على تلك المقدمة ، حيث لم يكن يلتزم بعبارة الجزولي ، وإنما كان ينتخب بعض النصوص فيعلق عليها بالشرح والتعليل .

ونحن لا نجد عند أبي علي في شرحه هذا على المقدمة مَهْيَعًا واحدا ثابتا ، فنراه يسهب ويطيل في أبواب ما اقتضت ذلك الإطالة [1] ، ونراه في أبواب أخرى لا يَزيدُ دورُه على مجرد النقل التام لبعض أبواب المقدمة .

وهو يورد بعض المسائل الخلافية في ثنايا التوطئة ، لكنه يشيرُ إلى الآراء فيها على وجه الإجمال ، غير مُغْفِلٍ الغرضَ التعليميَّ الذي من أجله صُنِّفَ كتابُه ، وحتى ينأى بالمتعلم عن مسائل خلافية متشعبة الآراء والأطراف ، تبتعد به عن الموضوع الأساسي الذي هو بصدد تناوله ، مع ملاحظة أنه كان يقف إلى جانب البصريين ضد الكوفيين في أغلب المسائل التي عرضها .

موقفه من أبي موسى الجزولي :

لم يكن أبو علي على اتفاق تام مع الجزولي ، وإنما كان يخالفه ويستدرك عليه ، بل ويغلطه في مواضعَ كثيرةٍ من التوطئة ، قال وهو في معرض الحديث عن اسم الفعل : (وذكر المؤلف في الجملة "هات" ، أي : أعط ، وهذا ليس من هذا الباب ، وذكره فيه غلط من الواضع ، وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به ، في قوله :

فقلت لها هاتِي ...

وفي قوله سبحانه : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾[2])[3] .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد أبي علي على الأمثلة في توضيح القاعدة وبيانها ، فإنه قد اعتمد على الشواهد بجميع أنواعها ؛ من أجل الإحاطة بتلك القاعدة وزيادة التمكن منها ،

(١) انظر التوطئة أبواب : نواصب الفعل ، النعت ، والأفعال صفحات : ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٧٨ .
(٢) من الآية ٦٤/ النمل .
(٣) التوطئة ص ٣١٩ .

من ذلك قوله ، وهو بصدد الحديث عن كان : (وتجيء زائدة ، كقوله : سَرَاةُ بني بكرٍ تَسَامَى على كانَ الْمُسَوَّمَةِ العرابِ .

وكقولهم : "ولدتْ فاطمةُ بنت الْخُرْشُب الْكُمَّلَةَ من بني عبس لم يوجد كان مثلهم" : وإنَّ من أفضلهم كان زيد ، ومكتفية لحدث كقولهم : "كان الشتاء وكان المطر")[1] .

أما الأدلة العقلية ، فقد خلا الكتاب منها .

شرح المقدمة الكافية لمصنفها ابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ)[2] :

(الكافية مقدمة في النحو موجزة تمثل طورا جديدا من أطوار التأليف النحوي بعد مفصل الزمخشري)[3] . شرحها ابن الحاجب على عادة شرح المتون والمختصرات في ذلك الوقت ، وقد جاء شرحه للمقدمة خاليا من المقدمة ومن حمد الله والصلاة على نبيه ، وسوف نرى أن هذا الشرح شرح موجز ، يكتفي فيه المؤلف بالتعليق المختصر ، أو الملاحظة العابرة ، أو الإيضاح المتعجل – غالبا – للمبهمات ، وقد يضطر رغبة في الإيجاز إلى التلميح والابتسار ، وكثيرا ما يذكر عبارة المتن ولا يعرض لها بالشرح ، حيث يرى أنها واضحة لا إشكال فيها ، كقوله في باب المبتدأ والخبر : (قوله : "وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا" إلى قوله : "ووجوبا" لا إشكال فيه)[4] .

عمد ابن الحاجب إلى استخدام أسلوب السؤال والجواب في تناوله لكثير من القضايا النحوية ، التي وردت في ثنايا الكتاب بأسلوب سهل وطريقة علمية شائقة ، وهي طريقة تعليمية محبَّبة لدى طلاب العلم ، تساعدهم على الفهم والتركيز القائم على الإقناع .

وتلك طريقة لها شأنها في معالجة القضايا النحوية ، إذ تبعث على الجذب والإيثارة والتفكير ، وهو يخرج المحترزات من القاعدة أمنا للبس ، ورفعا للإبهام ،

---

(١) التوطئة ص ٢٢٥ .

(٢) حقق هذا الكتاب جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ .

(٣) شرح المقدمة الكافية ، مقدمة التحقيق : ص ٤٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ص ٣٧٥ .

ولا ريب أن التعريفات وتحديد المحترزات من الأمور الضرورية في التعليم ؛ لأنها تؤدي إلى اكتمال الصورة الذهنية للقاعدة في أذهان المتعلمين .

والكتاب تعرض للجوانب اللغوية ، غير أن ذلك لم يرد إلا لماما ، كقوله : (والْحَضَجْرُ : عظيم البطن)[1] ، وكقوله : (الإناخة : إبراك الإبل ، من قولهم : (نخ) عند قصدهم إناخته)[2] .

شواهد الكتاب :

اعتمد المؤلف على السماع الممثل في القرآن والشعر وكلام العرب ، أما الحديث الشريف فلم يستشهد به المؤلف ، وجاء الكتاب غفلا منه ، ومن استدلاله بالآيات القرآنية على صحة القاعدة قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[4] على جواز دخول الفاء مع (إنَّ))[5] .

كما استشهد بالقراءات لا يفرق بين متواترة وشاذة ، أما الشعر فإن ابن الحاجب لم يكثر من الاستشهاد به في شرحه ، ومن ذلك استدلاله بقول الشاعر :

وهل يرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العمى ثـــلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ

على ترك اللام من المضاف على ما هو القياس واستعمال الفصحاء ، خلافا لما أجازه الكوفيون من دخول الألف واللام في المضاف[6] .

كما استشهد بالمأثور من كلام العرب ، وربما عرض مورد المثل ، ومن ذلك ما جاء حينما ساق المثل : "إلا حظيَّةَ فلا أليَّةَ " في باب الفاعل حيث قال : (وأصله : أن رجلا كان لا تحظى عنده امرأة ، فتزوجته امراة ولم تألُ جهدا فيما تحظى به عنده ، ولم تحظَ بعد ذلك فقالت : إلا حظية فلا أليَّة ، ثم جرى مثلا في ذلك وشبهه)[7] .

---

(١) شرح المقدمة الكافية : ص ٢٩٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٩١٣ .

(٣) من الآية ٨/ الجمعة .

(٤) من الآية ١٠/ البروج .

(٥) شرح المقدمة الكافية ص ٣٧٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه ص ص ٥٩٢ - ٥٩٣ .

(٧) المصدر السابق نفسه ص ٣٣٨ .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على التعليل الذي عني به كثيرا ، ومن ذلك تعليله فرعية الفعل عن الاسم ، (وذلك من جهتين **إحداهما** : أن الاسم مستغنى عنه ، وهو غير مستغن ، وما كان مستغنيا فهو أصل . **والثانية** : أن الفعل مشتق من الاسم – على المذهب الصحيح والمشتق فرع عن المشتق منه)[1] .

كما اعتد بالقياس واعتمد عليه في تأسيس كثير من القواعد ، ومن ذلك قوله في باب الترخيم : (وتقول في (ثمود) : يا ثمي ، لأنك لما حذفت الدال وقدرت الباقي اسما برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع أخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة ، والواو ياء ، فوجب أن يقال : يا ثمي)[2] .

"شرح الوافية نظم الكافية" لابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ)[3] :

نظم ابن الحاجب الكافية ، ثم شرحها ، ولذلك سمي الكتاب : شرح الوافية نظم الكافية ، يتجاهل ابن الحاجب في هذا الشرح كثيرا من الآراء والاختلافات النحوية ، فهو يهدف إلى تيسير العلم واختصاره بما يحقق النفع لطالبيه ، وإذا تعرض لتلك الخلافات فإنه يَمَسُّها مسًّا خفيفا ، وهو يخرج المحترزات من القاعدة أمنا للبس ورفعا للإبهام ، يقول عند تعرضه لبيت الوافية :

وتابع المبني إنْ أفردنا أعربْه بالوجهين لا ذُمِمْتَا

(وقوله : "تابع المبني" احتراز من توابع المعرب ، وقوله : "إنْ أفردنا" احتراز من المضاف)[4] .

شواهد الكتاب :

تنوعت الشواهد عند ابن الحاجب ما بين آية قرآنية ، وحديث شريف ، وكلام للعرب شعرهم ونثرهم ، فقد استدل بالقرآن على صحة القاعدة ، كقوله : (وقلَّتْ

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص ٢٦٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٤٤٦ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور موسى بناي علوان العليلي ، طبعة الجامعة المستنصرية سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

(٤) شرح الوافية ص ص ١٩٢ – ١٩٣ .

زيادة " ما" مع حروف الجر إلا بالسماع كقوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾[1] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2] وكذلك مع المضاف كقولهم : غَضب منْ غير ما جُرم")[3] .

وكذلك استشهد بالحديث الشريف على بيان القاعدة ، قال في باب نصب المضارع عندما ساق البيت :

وقد تجيء الفاء في النفي كما تجيء واو الجمع عند الْعُلَمَا

(إن للفاء بعد النفي معنى آخرَ كمعنى واو الجمع ، ومنه قوله ﷺ : (لا يموتُ لأحد ثلاثةٌ من الولد فتمسّه النارُ إلا تحلَّةَ القسمِ) ، أي لا يجتمع على أحد موتُ ثلاثةٍ من الولد ومسّ النار)[4] .

أما الشعر فإنه لم يكثر من الاستدلال به ، كاستدلاله بقول الشاعر :

جيادُ بني أبي بكر تسامى على كان المسومةِ العرابِ

على مجيء كان زائدة بين الجار والمجرور)[5] .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على العلة ، كقوله : (وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشابهتها المتعدد من المثنى والمجموع)[6] .

كما اعتمد على القياس ، وأكثر من الاحتجاج به ، فحينما ساق بيت الوافية :

باب حواريٍّ كظبْي دَلْوَى وجَا حَوَاريٌّ بفتحٍ مَرْوِي

قال : (إن باب جواري المضاف إلى ياء المتكلم قياسه أن يكون كظبي ودلوى؛ لأن قبل حرف العلة ساكنا ، فقياسه أن يجريَ مجرى الصحيح في الإعراب والإضافة ، فيقال : هذا حواري ، ومررت بحواري ، ورأيت حواريا ، كما يقال : هذا ظبي ورأيت ظبيا ، ومررت بظبي ، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم فقياسه أن يقال : هذا حواري كما يقول هذا ظبي وكرسي)[7] .

---

(١) من الآية ١٥٥/ النساء .

(٢) من الآية ٤٠/ المؤمنون .

(٣) شرح الوافية ص ٤٠٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٣٤٩ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ٣٦٥ .

(٦) المصدر السابق نفسه ص ١٣٣ .

(٧) المصدر السابق نفسه ٢٥٣ .

"المقرب في النحو" لابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ)[١] :

يشتمل هذا الكتاب على جميع الأبواب النحوية ، مع تخصيص جزء للصرف تحت عنوان "ذكر الأحكام التصريفية" ، كما أن ثمة بابا للضرورة .

سلك ابن عصفور في كتابه طريقا وسطا بين الإيجاز والإطناب ، فلم يعمد إلى الإطناب فيبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يلجأ إلى الإيجاز حتى لا تفوته بعضُ القواعد المهمة ، وهو يطالعنا في أول كتابه بمخالفة ما جرت عليه سنةُ النحاة من تناولهم أحكامَ الكلم وهي مفردة ، إذْ يبدأ بأحكامها مركبة ، مرجئا أحكامها مفردة ، قال : (اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها ، وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعلة تذكر عند الأخذ فيه ، وأحكام في حين تركيبها ، وهي نوعان : إعرابية وغير إعرابية)[٢] .

والكتاب يتعرض للجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقول الشاعر :

لمياء في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسُ وفي اللِّثَاث وفي أنيابها شَنَبُ

(والحوة السواد الخالص ، واللعس سواد تشوبه حمرة)[٣] .

وقد يذكر ابن عصفور اللغات التي ترد في كلمة ما ، فقد ذكر في كلمة (الذي) أربع لغات في باب الفاعل[٤] .

والرجل يتتبع المعاني اللغوية للأدوات واستعمالاتها ، ومن ذلك تتبعه معاني كان واستعمالاتها في باب كان وأخواتها حيث قال : ("وكان" إذا كانت زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، وإن كانت ناقصة فكذلك ، أو بمعنى (صار) ، وإن كانت تامة فبمعنى حضر ، يقال : (كان لبن) أي : حضر ، وبمعنى (حدث) يقال : (كان أمر) أي حدث ، وبمعنى كفل ، يقال : كنت الصبي أي : كفلته ، وبمعنى (غزَل) يقال :

---

(١) حقق هذا الكتاب الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ببغداد ، سنة ١٩٨٦م .

(٢) المقرب ص ٤٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٥٩ .

كنتُ الصوف ، أي : غزلته)[1] وكذا فعل في كل فعل من أفعال الباب ، متتبعا المعنى اللغوي واستعمالات كل أداة .

ولابن عصفور عنايةٌ واضحةٌ بالمعاني ؛ إذ إنه يحتكم إلى المعنى والاستعمال في كثير من المواضع ، ومن ذلك ما جاء في باب الإغراء حيث قال : (وأما (أمامك ، ومكانك ، ووراءك وإليك) فوضعت موضع أفعال لا تتعدى فلم تتعدَ لذلك . وأما (أمامك) فاستعملت تارة بمعنى (تخوف) ، وتارة بمعنى (تبصر) ، فتقول : أمامك) إذا خوّفته من شيء بين يديه أو بصَّرته شيئا ، وأما (وراءك) فوضعت موضع (افطن) ، فتقول : وراءك ، أي (افطن لما خلفك) ، وأما (مكانك) فوضعت موضع قولك (تأخر) ، وأنت تحذره شيئا خلفه ، وأما (إليك) ، أي تأخر وتنحَّ عن مكانك الذي أنت فيه)[2] .

وكذلك فعل في باب أسماء الأفعال ، وفي باب أفعال المقاربة .

ويتميز الرجل بالبراعة والدقة في التعاريف ، ويتجاهل الآراء والاختلافات النحوية .

شواهد الكتاب :

اعتمد ابن عصفور في المقرب على الأمثلة الموضوعة ، غير أنه لم ينس الاستدلال بالأدلة النقلية والعقلية ، فقد استدل بالقرآن على صحة القاعدة ، بيد أنه لم يكثر من الاستشهاد به كثرته من الشعر مثلا ، ، كما أن له موقفا خاصا من القرآن ، فحينما تخالف الآية القرآنية ما قرره من قواعدَ ، فإنه يجعلها من نادر الكلام أو الشاذ الذي لا يقاس عليه ، ومن ذلك قوله في باب عطف النسق : (وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو ، كان الضمير على حسبهما ، نحو قولك : (زيد وعمرو قاما) ، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر ... أو في نادر من الكلام ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[3])[4] .

---

(١) المقرب ص ١٠١ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٣) من الآية ٦٢/ التوبة .

(٤) المقرب ص ٢٥٧ .

ويقول في الباب نفسه تتمة للكلام السابق : (... وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلا الإفراد .فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقِيرًا فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾[1] فشاذ لا يقاس عليه)[2] .

وهذا تطاول من ابن عصفور ما كان أغناه عنه ! وهو من العلماء المسلمين ، إذ كيف يوصف كلام الله تعالى بأنه نادر أو شاذّ مع أنه أساس قواعد النحو واللغة !

واتساقا مع منهج ابن عصفور في الكتاب الذي يعنى عناية واضحة بالمعاني ، نراه يذكر المعنى العام للشاهد القرآني بإيجاز ، إذا وجد أن معناه يصعب دركُه على القارئ ، أو احتمال اللبس في الإحاطة بمعناه ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾[3] المعنى : إن الذين صدقوا وأقرضوا)[4]

وهو لم يكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن أنواع البدل : (..وبدل بداء ، وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ أردته أولا ثم أضربت عنه ، ومنه قوله عليه السلام : "إن الرجل ليصلي وما كتب له نصفُها ثلثُها إلى العشر")[5] ، وقد يصف الحديث بالشذوذ كقوله في باب إسناد الفعل إلى المؤنث : (وإن أسند إلى ضمير المؤنث المجموع لم تلحق الفعل علامة ، إلا أن ضمير جماعة المؤنث إن عاد على غير مسلم قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة ، فتقول "النساء قمن ، وقامت" .

وقد يجيء في الشعر كضمير الواحد المذكر ، وفي شاذ من الكلام ، ومن ذلك قوله ﷺ : (خيرُ النساء صوالحُ نساءِ قريش ، أحناهُ على ولد ، وأرعاهُ على زوج في ذات يده) [6] .

ووصف ابن عصفور للحديث بأنه من شاذّ الكلام خروجٌ عن حدود اللياقة ؛ إذ كيف يُوصفُ كلامٌ صدر عنه ﷺ بأنه من شاذّ الكلام ، وهو أفصح من نطق بالضاد ، ولعل ابن عصفور لم يكن من الذين يجيزون الاستشهاد بالحديث الشريف !

---

(١) من الآية ١٧٥/ النساء .
(٢) المقرب ص ٢٥٨ .
(٣) من الآية ١٨/ الحديد .
(٤) المقرب ص ٢٥١ .
(٥) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٧ .
(٦) المصدر السابق نفسه ص ٣٠٣ .

كما استدل ابن عصفور بالشعر على تأييد قواعده ، ومن اللافت للنظر إكثاره من الاستشهاد بشعر الخوارج كالكميت وعمران بن حطان الخارجي ، كما أنه استدل بشعر المحدثين والمولّدين ، فهو قد يأتي بالدليل الشعري من أشعارهم ؛ لموافقتها أشعارَ القدماء في الاستعمال على سبيل التمثيل ، لا على سبيل الاستشهاد ، ومن ذلك استدلاله بشعر المتنبي وأبي نواس .[1] وهو يذكر المعنى العام للشاهد الشعري ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر :

وقد جعلتُ إذا ما قمت يُثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشارب الثمِل

حيث قال : (... والمعنى : وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لإثقال ثوبي إياي)[2] .

كما أكثر من الاستشهاد بكلام العرب ، ومن ذلك قوله في باب النعت : (ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، إذا كانت صفته في تقدير الاسم ، إلا مع (مِنْ) نحو قولهم : "مِنَّا ظعن ومِنَّا أقام" أي فريق ظعن وفريق أقام)[3] .

كما اعتمد على القياس دليلا من الأدلة العقلية ، كقوله في باب أسماء الأفعال : (اعلم أن العرب وضعت للفعل أسماء ، وأكثر ذلك في الأمر ... وذلك كله موقوف على السماع ، يُحفظ ولا يُقاس عليه ، إلا ما كان منه على (فَعَال) نحو : (نزال) فإنه يقاس عليه في الأفعال الثلاثية لكثرة ما جاء منه ، وحكمها أن تعامل معاملة الفعل الذي هي بمعناه في التعدي وتركه ، فتقول (تَرَاكِ) ، كما تقول (اترك ، وتراك عمرا) كما تقول (أترك عمرا)[4] .

كما تميز منهجه بابتكار العلل ، ومن ذلك قوله في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل : (وإنما عملت عمله لوقوعها موقعه ، بدليل أنها للمبالغة ، وفعل المبالغة (فعل) بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه (مفعل) ، فهذه الأمثلة إذًا واقعة موقع (مفعل) ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره)[5] .

---

(١) انظر المقرب ص ص ٤٠١ ، ٤٠٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٤٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ١٤١ .

فهو هنا يعلل عمل أمثلة المبالغة بأنها تقع موقع اسم الفاعل من (فعل) ، فكأن (فعال) قام مقام (مفعل) .

"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ" لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ)[١] :

شرح ابنُ مالك في هذا الكتاب كتابه المسمَّى عمدة الحافظ وعدة اللافظ على عادة شرح المتون والمختصرات في ذلك العصر ، وقد تضمن الكتاب عرضا شاملا لقواعد النحو ، مشتملا على جميع أبوابه وشيء من الصرف وقواعد الرسم .

وهو يتعرض للجوانب اللغوية في هذا الكتاب ، كقوله : (يقال حضَّ فلان على الشيء إذا رغبه في فعله وحذره من تركه ، فإذا قيل حضّضَه بالتشديد دلّ على تأكيد الحثّ والمبالغة في التحريض ، فلذلك قيل حروف التحريض لا حروف الحض) [٢] .

وإذا عرض ابن مالك لآراء النحاة واختلافهم ، نراه يَمَسُّ هذا الخلاف مسًّا خفيفا ، حتى لا يُثقلَ على الطالب ، ومن الخصائص التعليمية في الكتاب أن المؤلف إذا جاء بالتعريف أو كلام في العمدة ، ذكر المحترزات في الشرح ، وكذلك حرص على أن تصاغ مادته في لغة سهلة لا تكلفَ فيها ، اتساقا مع مذهب التيسير الذي حرص عليه في هذا الكتاب ، كما حرص ابن مالك على اختيار الشواهد السهلة اللفظ ؛ ولذلك فإنه كان يبادر إلى شرح الكلمات ، التي من الممكن أن يصعب دركُها على الطالب ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول الشاعر :

عَتوْا إذْ أجبناهمْ على السِّلم رأفةً فسقناهمُ سوقَ البغاثِ الأجادل

حيث قال : (البغاث من الطير ما يصاد ولا يصيد ، والأجادل الصقور واحدها أجدل)[٣] .

وكقوله حينما ساق البيت :

فقد جعلتْ أكبادُنا تجتوِيكمُ كما تجتوي سوقُ العضاهِ الكرَازِنَا

(١) حقق هذا الكتاب الأستاذ عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد سنة ١٩٧٨ م .

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٣١٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٤٩٢ .

نراه يقول : (الكرازن : جمع كرزن ، وهو الفأس)[1] .

وضع ابن مالك مصطلحات جديدة لم يذكرها من تقدمه من النحاة ، ومن ذلك وضعه اسمَ النائب عن الفاعل ، وكان النحاة يسمونه (المفعول الذي لم يسم فاعله) ومن هنا نرى نحويا كبيرا كأبي حيان يقول : (لم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله)[2] ، وكذلك سمى ابن مالك لغة "أكلوني البراغيث" بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" ، قال في باب النعت : (ويجوز على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" أن يجمع الرافع الظاهر جمع مذكر سالم إن كان المرفوع جمع مذكر عاقل) .[3] ، ومن هنا نرى نحويا متأخرا كالسيوطي (ت : ٩١١هـ) يرد عليه بقوله : (وهذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث ... وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ، وهو مردود كما بينته في أصول النحو وغيره)[4] .

وهكذا نرى ابن مالك يستعمل مصطلحات جديدة ، جرى النحاة على غير استعمالها .

شواهد الكتاب :

اعتمد ابن مالك اعتمادا كبيرا على السماع ، إلى جانب اعتماده على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها ، فالمتأمل لشرح العمدة يجد الآيات القرآنية منثورة هنا وهناك في كل صفحاته ، يعتمد عليها في إثبات قواعده وأحكامه ، دون تفريق منه بين متواتر وشاذ ، ومن ذلك قوله : (فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند البصريين إلا الأخفش ، فإنه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة عن الفاعل مع وجود المفعول به ، وبقولهم أقول في هذا لثبات السماع به ، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[5][6] .

---

(١) شرح العمدة ص ٨١١ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح جـ ١/ ٢٦٨ .

(٣) شرح العمدة ص ص ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٤) انظر همع الهوامع شرح جامع السيوطي جـ ١/ ١٦٠ .

(٥) من الآية ١٤/ الجاثية .

(٦) شرح العمدة ص ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وانظر كذلك ص ١٧٨- ١٧٩ .

كما استدل ابن مالك بالحديث الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم كثيرا ، ومن ذلك قوله في باب التعجب : (وحق المتعجب منه ألا يفصل بينه وبين فعلي التعجب لضعفهما ، وشبههما بالحروف في عدم التصرف ، إلا أن العرب سامحت في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور ، فأجازت الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه ، كما فصلت بهما دون غيرهما في غير التعجب ... فمن ذلك قول عمرو ابن معدي كرب : (لله درُّ بني سليم ما أشدَّ في الهيجاء لقاءَها! وما **أكرم** في الْلَّزَبَاتِ عطاءَها ! وما أثبت في المكرُماتِ بقاءَها!) ، ومن الشواهد الشعرية قول أوس :

أقيم بدار الحزم مادام حزمُها وأحرِ إذا حالتْ بأن أتحولا

ومنها قول الآخر :

عاتبتني وما ألذَّ لدى الصبِّ عتابَ الحبيب يوم التلاقي

ومنها قول عمر بن أبي ربيعة :

فصدتْ وقالت بل تريد فضيحتي وأحبب إلى قلبي بها متغضبا

وفي الحديث أن عليا مرَّ بعمار رضي الله عنهما فمسح التراب عن وجهه ، وقال : أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مُجَدَّلا)[1] .

كما عني بالقياس دليلا من الأدلة العقلية ، واتخذه دليلا لإثبات كثير من المسائل ، ومن ذلك قوله في باب التمييز : (وإذا كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز تقديم التمييز عليه بإجماع ، فإن كان فعلا متصرفا نحو : طاب زيد نفسا ، لم يجز عند سيبويه التقديم ، وجاز عند الكسائي والمازني والمبرد ، وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف)[2] .

كما عني ابن مالك بالعلة عناية كبيرة إذ كان يورد الحكم ويبين علته ، ومن ذلك تعليله ارتفاع الفاعل بعد اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل بقوله : (فالفاعل يرتفع بهذه وإن لم يكن أفعالا ؛ لأن في كل واحد منها معنى الفعل الذي يقتضي الفاعلية)[3] .

---

(١) انظر شرح العمدة ص ٤٧٤ ، ٧٤٧ - ٧٥٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٧٥٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٨٢ .

"التهذيب الوسيط في النحو" لابن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ)[١] :

قسم الصنعاني كتابه إلى كتابين ، الأول : كتاب الأصول ، والثاني : كتاب الفروع ، وجعل كلا منهما أبوابا شملت معظم أبواب النحو وكثيرا من أبواب الصرف ، مع تقسيمه كل باب إلى فصول داخلية كثيرة .

و قام منهجه على إجمال فوائد كل باب ، ثم البدء في تفصيل تلك الفوائد ، لا يخلو باب من هذا الملمح ، ومن الملامح المميزة للكتاب أن المؤلف كثيرا ما يخاطب القارئ في نهاية حديثه بقوله : (فافهم ذلك) . ولا ريب أن أسلوب الخطاب مما يثير انتباه القارئ ، ويؤنسه ، ويجعله شريكا في العملية التعليمية .

وحين ترد كلمة غامضة في بعض الأمثلة التي يسوقها الصنعاني ، فإنه يبادر إلى كشف معناها وتجليتها من قبيل التيسير على المتعلم ، حتى يكون المثال واضحا ومفهوما ، ومن ذ لك قوله : (... ورواء الشيء منظره ، والعنطياء – ذكر الجراد ، والمطيطاء – التبختر)[٢] .

وكقوله : (والحيا الغيث .. والخلى الحشيش الرطب ، والجلاء – من إجلاء القوم من بلدهم ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ﴾[٣] ... والجواء اسم موضع ، والجوى داء في البطن ... والثراء كثرة المال ، والثرى التراب ..)[٤] .

ومع أن الرجل يبادر إلى كشف الغموض في الكلمات ، التي يمكن أن ترد في بعض أمثلته التي يسوقها ، إلا أنه وقف صامتا حيال شواهده الشعرية في الكتاب على حاجتها الملحة إلى الشرح والبيان ، وهذا مما يؤخذ على الكتاب ؛ إذ إن هدفه الأصلي هو التعليم الموجّه إلى أولئك الذين خطوا خطوات على طريق تعلمهم النحو ، وكان

---

(١) أ- الصنعاني هو محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني المتوفى سنة ٦٨٠هـ ، انظر ترجمته في تاريخ الأدب لكارل بروكلمان جـ ٥/ ٣٠١ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور فخر سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م .

(٢) التهذيب ص ٣٤٢ .

(٣) من الآية ٣/ الحشر .

(٤) التهذيب ص ص٣٥٠ – ٣٥١ .

عليه أن يزيل الإبهام والغموض عن كلمات كثيرة جدا ، وردت في شواهدَ استدل واحتج بها في كتابه ، ولا سيما أن شواهده كثيرة .

ومهما يكن من أمر ، فإن الرجل يلجأ إلى المحترزات كثيرا أمنا للبس ، ورفعا للإبهام ، وهو لا يستطرد إلى ذكر الخلافات والمذاهب ، والتأويلات البعيدة ، وإذا لزم الأمر أن يتعرض لشيء منها ، فإنه يمسها مسا خفيفا ، وهو يلجأ إلى إعراب بعض كلمات الشاهد في قليل من الأحيان لتدريب المتعلم ، ومن ذلك حينما ساق البيت :

إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوما يلقَ فيها جآذرا وظباء

حيث قال : (فـ "من" هاهنا شرطية وليست اسم "إن" ، وإنما اسم "إن" محذوف وهو ضمير الشأن والقصة ، والتقدير : إنه من يدخل الكنيسة)[1] .

شواهد الكتاب :

اعتد المؤلف بالسماع والإجماع ، إلى جانب اعتماده على الأمثلة في توضيح قواعده والإحاطة بها ، فقد أكثر من الاستدلال بالقرآن وقراءاته على صحة القاعدة ، أو لتأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (والرخاء- الريح اللينة نحو قوله تعالى : ﴿رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾[2])[3] ، أما شواهده من الحديث الشريف فقد كانت قليلة جدا ، ولعل الرجل كان يسير على نهج القدماء في قلة الاستشهاد بالحديث الشريف . ونراه يكثر من الاستشهاد بالشعر سواء أكان على صحة القاعدة أم لتأييد المعنى اللغوي ، كقوله : (وأما لم سمي النحو نحوا؟ فلأنه مقصود ؛ لأن النحو في اللغة القصد يدل عليه قول الشاعر :

لقد نحاك إله الخلق ياعمر بخطة عن مداها يقصُر الشرُّ)[4]

كما استدل الصنعاني بشعر المولَّدين ، كاستدلاله بقول أبي تمام :

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ فِي الْغُلَوَاءِ

---

(١) التهذيب ص ٣٠٢ .

(٢) من الآية ٣٦ / ص .

(٣) التهذيب ص ٣٤٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ١٨ .

على أن (قد) مخففة بمعنى حسب ، وهو في معرض الحديث عن الأسماء المبنيات على الوقف[1] .

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس ، وعلى العلة التي أكثر من الاعتماد عليها في تسويغ المسائل النحوية وتبرير الحكم فيها ، ومن ذلك قوله : (وأما لَمَ سمي الفعل فعلا ؟ فلأنه لفظ توزن به جميع الأفعال ويعبر بها عنها)[2] .

"قواعد المطارحة" لابن إياز (ت : ٦٨١هـ)[3] :

انفرد المؤلف من بين النحاة بطريقته في تبويب كتابه ، فقد رتبه على خمس مقدمات ونتيجة ، **الأولى** : في تقسيم الكلمات ، **والثانية** : في العوامل ، **والثالثة** : في المعمولات ، **والرابعة** : في الجمل ومحلها من الإعراب ، **والخامسة** : في الكلام في طائفة من الحروف ، أما النتيجة فقد ذكر فيها أبياتا للعرب الموثوق بفصاحتهم اتخذها النحاة شواهد إعرابية ، أوردها ابن إياز ذاكرا احتمالاتها الإعرابية ، وهذا مهيع انفرد به ابن إياز كما أسلفت .

وللرجل عناية واضحة بالحدود وإخراج المحترزات من القاعدة ، أمنا للبس ورفعا للإبهام ، ، وكثيرا ما يستعين بالأسلوب التعليمي المبني على طريقة السؤال والجواب (فإن قلت ... قلت) توضيحا للمسائل التي يتناولها بالشرح ، وتفسيرا للآراء المختلفة ؛ حتى يسهل وصولها لأذهان الطلاب ،كما أنه يخاطب القارئ مباشرة في صدر حديثه عن المسألة التي يتناولها ، وكذلك في أثناء الشرح ، ويختم حديثه بمخاطبة القارئ في كثرة كثيرة من المواضع ، وهو مما يؤنس السامع ويجعله شريكا في العملية التعليمية .

قليلا ما كان يقوم بتفسير بعض الكلمات التي يرى فيها غموضا بالنسبة للمتلقي ، كتفسيره كلمة (حزابية) بأنه الغليظ ، وكقوله حينما ساق البيت :

---

(١) التهذيب ص ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٣٨ .

(٣) أ- ابن إياز هو الحسين بن بدر الدين بن إياز بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ، انظر ترجمته في البغية جـ ١/ ٥٣٢ ، ونشأة النحو لطنطاوي ص ١٤٤ .

ب- قواعد المطارحة رسالة ماجستير بتحقيق الباحث علي الفضلي سنة ١٣٩٢هـ بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، رقم ٦٨٧ .

يعجبـــه الـــسَّخُونُ والْبَـــرُودُ والتَّمْـر حُبًّـا مـا لـه مزيـدُ

(السخون ما يسخن من الطعام ، والبرود البارد منه) [1] .

كما أنه يذكر اللغات التي يمكـن أن تـرد في كلمـة مـا ، كـذكره في "رب" ثـلاث لغات[2] .

وقد كان الغرض التعليمي من هذا الكتاب واضحا في ذهـن المؤلـف ، ومـن ثم فقد تحرى الإيجاز والاختصار في مواضع كثيرة ، ومن مظاهر الإيجاز في الكتاب ما جـاء عند حديثه عن المفعول به ، إذ كل ما قال فيه إنـه : (هـو مـا وقـع عليـه فعـل الفاعـل كقولك : " ضربت زيدا" ، وقد مضى تمثيله ، وأنه يجوز تقديمه)[3] .

وهو يتعرض لكثير من مسائل الخلاف بين العلمـاء ، إلا أنـه لا يتعـرض لـسرد الآراء والأدلة .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد المؤلف على الأمثلة في توضيح قواعده ، فإنه قـد اعتمـد علـى الأدلة من المنقول والمعقول في إثبات قواعده ، فقد أكثر من الاستدلال بالقرآن والـشعر على إثبات صحة قواعده ، كقوله : (وتستعمل كان وأصبح وأمسى تامات مـستغنيات بالمرفوع ، قال تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[4] أي إن وجد ، وقـال الربيـع بـن ضـبع الفزاري :

إذا كـــان الـــشتاء فـــأدفئوني فـإن الـشيخ يهرمـه الـشتاءُ

وقال تعالى : ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[5])[6] .

---

(١) قواعد المطارحة ص ص ٢٢ ، ١١٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٦٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١١٥ .

(٤) من الآية ٢٨٠ / البقرة .

(٥) من الآية ١٧/ الروم .

(٦) قواعد المطارحة ص ٥٨ .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يكثر من الاستشهاد به ، وربما كان من أصحاب الاتجاه الذي يرى منعَ الاستدلال بالحديث النبوي ، بل إنه يصف بعض الأحاديث بالشذوذ لمخالفة القاعدة ، كوصفه حديث (كاد الفقر أن يكون كفرا) بالشذوذ بسبب اقتران خبر كاد بأنْ .[1] كما أنه لم يكثر من الاستشهاد بكلام العرب وأمثالها ، ومما جاء من ذلك استدلاله بقول العرب : "عسى الغوير أبؤسا" على مجيء خبر أفعال المقاربة اسما نادرا[2] .

أما القياس والتعليل ، فقد أولاهما ابن إياز كثيرا من اهتمامه في هذا الكتاب ، وأدار كثيرا من مسائله عليهما ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن الباء من حروف الجر : (وتزاد قياسا في النفي والاستفهام كقولك : "ما زيد بقائم" و"هل زيد قائم" وفي غيرهما سماعا)[3] ، وكقوله وهو بصدد الحديث عن موانع الصرف : (وأما المعرفة فالمراد بها العلمية دون بقية ضروبها ، وعلته أن تعريف الإضمار والإشارة يبنى معهما الاسم ، وغير المنصرف معرب ، وتعريف الألف واللام والإضافة يرجحان جانب الاسمية ؛ لأنهما من خصائصهما فتعينت الاسمية)[4] .

كتاب " الضوء شرح المصباح" للأسفراييني (ت : ٦٨٤هـ)[5] :

شرح الأسفراييني في هذا الكتاب كتابَ المصباح للإمام المطرزي (ت : ٦١٠ هـ) ، وقد وضع على رأس منهجه شرح شواهد المصباح الشعرية ، إذ نراه ينسب البيت إلى قائله في كثير من الأحيان ، ثم يقوم بتفسير الكلمات الغامضة ، ثم يعرب هذا البيت ، ويذكر موطن الاستشهاد ، فحينما ساق البيت :

---

(١) قواعد المطارحة ص ٦٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٦٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٧٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٦ - ٢٧ .

(٥) أ - الأسفراييني هو محمد بن محمد بن أحمد ، تاج الدين الأسفراييني ، انظر ترجمته في الأعلام جـ ٧/ ٢٥٩ ، وبغية الوعاة جـ ٢١٩/١ .

ب- الكتاب بتحقيق الدكتور حسين البدري النادي - رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر ، القاهرة ، رقم ٧٣٣ .

حاشـــا أبي ثوبـــان أن بـــه ضـــنًّا عـــن المَلْحَـــاة والـــشتم

قال : (أما اللغة فقوله : (أبي ثوبان) كنية رجل ، وقوله : (ضنا) الـضنّ البخـل ، والملحاة الملامة .

يريد الشاعر : أذمهم وألومهم إلا أبا ثوبان فإني أضن أن ألحاه وأشتمه .

وأما الإعراب : فقوله : (حاشا أبي ثوبان) جملة ظرفية مرفوعـة المحـل بأنهـا خـبر مبتدأ ، وهو أنّ ومعموليها في تأويل المفرد ... والجار والمجرور متعلق بكلام سابق مثل أذم وألوم وأن مقدرة باللام ..... وأما الاستشهاد : فإن حاشا حرف جر ،وإلا لما عمل الجر في قوله (أبي ثوبان) ... بل عمل النصب ، كما في قولهم : حاشا زيدا)[1]

وهو يشرح أمثال العرب التي وردت في المصباح ، مـن حيـث اللغـة والإعـراب والاستشهاد ، كما استخدم الأسلوب التعليمي القائم على طريقة السؤال والجـواب ، توضيحا للمسائل التي يتناولها بالشرح ؛ حتى يكـون وصـولها لأذهـان الطـلاب سـهلا ميسورا ، ومن الخصائص التعليمية في الكتاب تفسيره بعض الكلمات ، التي يـرى أنـه يصعب دركها على الطلاب ، كقوله : (قوله أن أُلْمِظَهُ) أي أطعمه وأذيقه ، والتلميظ : تَتَبُّعُ اللسان بقيةَ الطعام في الفم ، ويكنى به عن الأكل ؛ لأنه من روادفه وتواليه)[2] .

كما أنه كان يعـرب بعـض كلمـات المـصباح ، إذا رأى أن فيهـا غموضـا علـى المتلقي ، وللرجل ذوق بلاغي إلى جانب أنه نحوي ولغوي ، وقد يتعرض للخـلاف ، إلا أن ذلك لم يرد إلا قليلا ، وهو وإن تعرض له لا يستطرد ولا يطيل ، وهو يميـل إلى البصريين ، ويأخذ بأقوالهم ، وينسب نفسه إلى سلكهم ، كأن يقول : قال أصحابنا .

شواهد الكتاب :

استدل بالقرآن ، وتعرض للقراءات النحوية ، وقـد يـستدل علـى تأييـد المعـنى اللغوي ، قال : (والوَثَاق : القيد ، قال تعالى : ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾[3])[4] ، كمـا اسـتدل بالشعر على صحة القواعد النحوية ، وعلى تأييد المعنى اللغـوي قلـيلا ، كمـا اسـتدل

(١) الضوء شرح المصباح ص ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤٠ .

(٣) من الآية ٤/ محمد .

(٤) الضوء شرح المصباح ص ٣٢٨ .

بكلام العرب وأمثالها ، وكثيرا ما تعرض لتلك الأمثال بالشرح لغة وإعرابا وبيانا لموطن الشاهد ، وقد يسوق مناسبتها ، قال حينما ساق المثل : "سرعان ذا أهالة" مستدلا به على أن سرعان اسم لسرع من أسماء الأفعال : (وقيل أصله أن رجلا أعرابيا اشترى شاة عجفاء وأخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من أنفها فظنها ودكا ، فقال لأمه : قد سمنت الشاة ، فقالت أمه ذلك فأرسلتها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته)[1] . وهو لم يستدل بالحديث ، غير حديث وحيد استدل به على تأييد معنى لغوي ، ويبدو أنه كان من أصحاب الاتجاه ، الذي لا يرى صحة الاحتجاج بالحديث في مجال القواعد النحوية .

أما الأدلة العقلية ، فقد عوّل منها على التعليل ، وكان ولوعا به ، لا يكاد يذكر قاعدة إلا وعلل لها ، قال : (إنما سمي المفعول فيه ظرفا للزمان والمكان لأنه محل الأفعال تشبيها له بالأواني التي تحل فيها الأشياء ، وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الأفعال فيها)[2] .

"اللباب في علم الإعراب" للأسفراييني (ت : ٦٨٤هـ)[3] :

الناظر في مادة الكتاب المتتبع لها لا يخامره شك في أن المؤلف كان بارعا في مخاطبة المستوى الذي ألف له هذا الكتاب ، فهو من أحسن الكتب التعليمية المناسبة لمن رام أن يتعلم النحو العربي ، وموضوعاته تتسم بالنظام والتسلسل والاختصار ، وهو لا يناقش ولا يستطرد ولا يخرج عن حدود المسألة ، ولا يأتي بكلمات غامضة تحتاج إلى شرح وتوضيح ، ومن أبرز ما يمكن الإحاطة به هو تجنبه التعريفات وتحديد المحترزات ، مع أن هذه من الأمور الضرورية في التعليم .

شواهد الكتاب :

رغم اعتماد الأسفراييني في كتابه على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها ، فقد اعتمد على الأدلة من المنقول ، ومن ذلك استدلاله بالقرآن والشعر وكلام العرب على

(١) الضوء شرح المصباح ص ٣٨٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٣٥ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور شوقي المعري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م .

صحة القاعدة وهو بصدد الحديث عن الضمير ؛ حيث قال : (وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظا تحقيقا أو تقديرا ، أو معنى ، أو حكما ، نحو :

إن الجبانَ حتفُه من فوقه والثورُ يحمي أنفَه بروقِه

ونحو"على أهلها تجني براقش" ، و"عادت لعترتها لميس" ، و﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1] ..)[2] ، أما الحديث الشريف فإنه لم يكثر من الاستشهاد به في عرضه للمسائل النحوية ،غير أربعة أحاديث جاءت كلها للاستدلال على صحة القاعدة النحوية ،أما الأدلة العقلية فقد أخذ الأسفراييني في " اللباب" بما وافق القياس العقلي ، ولم يستدل بما ليس بمقيس ، يدل على ذلك قوله في باب المنادى : (وأما قوله :

سلام الله يا مطر عليها فقبيح بعيد عن القياس ، ...)[3]

تكملة شرح تسهيل ابن مالك لابن الناظم (ت : ٦٨٦هـ)[4] :

لم يتم ابن مالك كتاب شرح تسهيل الفوائد ، وإنما وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي ، وتوفي ، ثم أكمله ابنه ، ولكنه توفي قبل أن يتمه ، بعد أن وصل إلى قول المصنف : فصل : "ها ويا حرف تنبيه" .

والمؤلف يخاطب القارئ في أول الشرح وفي أثنائه ، وأسلوب الخطاب مما يؤنس السامع ويثير انتباهه كما هو معروف في العملية التعليمية .

يذكر ابن الناظم القاعدة التي يتناولها ، ثم يعقبها بالأمثلة الموضحة ، ويكتفي في بعض المواضع بإيراد شاهد من القرآن وآخر من الشعر ، ولا يأتي بأمثلة ، وكثيرا ما يسرد آراء النحاة في المسألة التي يشرحها من غير تطويل أو استطراد .

---

(١) من الآية ٨/ المائدة .

(٢) اللباب ص ٢٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٨٨ .

(٤) الكتاب رسالة ماجستير بعنوان : ابن الناظم النحوي والصرفي ، من خلال كتبه مع تحقيق تكملته لشرح التسهيل لابن مالك لعصام عبد الرحيم محمد عارف ، جامعة أسيوط ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م ، رقم ١٢٣ بمكتبة قسم النحو بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

شواهد الكتاب :

استدل بالقرآن وقراءاته على دعم القاعدة كقوله : (ولا تخلو أنْ المصدرية من أن يعمل فيها علم ، أو فعل ظن ، أو غيرهما ، فإن عمل فيها غير فعل علم ، أو ظن ، فهي الناصبة للفعل ، كما في : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1] و﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[2] وإن عمل فيها فعل ظن جاز أنْ تكون المخففة ، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع ، وهو الأكثر فيها ، ولذلك اتفق على النصب في ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[3] ، واختلف في ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾[4] فقرأ بالرفع أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وقرأ بالنصب الباقون)[5] ، كما استدل بالحديث الشريف على صحة القاعدة ، ومن ذلك استدلاله بحديث : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذِنا بريح الثوم) فيمن رواه بالجزم ، ورواية الرفع أكثر ، أما الشعر فقد أكثر من الاستدلال به كثرة ملحوظة ، ومن ذلك استدلاله بقول الشاعر :

سالتاني الطلاق أن رأتاني ... قلَّ مالي ، قد جئتماني بنُكْرِ
ويْكَ أنْ من يكنْ له نشبٌ يُحْ ... بَبْ ومن يفتقرْ يعشْ عيشَ ضُرِّ

على جواز أن يكون خبر "أن" المخففة الجملة الشرطية .[6] ، كما اعتمد على الأدلة العقلية قياسا وتعليلا لبعض الأحكام وتسويغها ، ومن ذلك قوله عن عوامل الجزم : (وإنما عملت الجزم؛ لأنها اختصت بالأفعال ولازمتها ، ولم تتنزل منها منزلة الجزء ، فاقتضى ذلك أن تؤثر فيها وتعمل ، لأن كل ما لازم شيئا أثر فيه غالبا فعملت فيها الجزم ، لأنه أنسب) كما اعتمد على القياس في إدارة بعض أحكامه ، ومن ذلك

---

(١) من الآية ١٨٤/ البقرة .

(٢) من الآية ٢٨/ النساء .

(٣) من الآية ٢/ العنكبوت .

(٤) من الآية ٧١/ المائدة .

(٥) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ص ص ٤ - ٥ .

(٦) المصدر السابق نفسه ص ٢٦ .

قوله : (وذهب الفراء وابن الأنباري إلى جواز نصب المضارع بعد علم غير متأول ، تمسكا بمثل قراءة مجاهد : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [1] وقول الشاعر :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا ألا يُدَانِيَنَا مِنْ خلقه بشرُ

وهو مذهب حسن ، لأنه قد جاء به السماع ولا يأباه القياس)[2] .

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ت : ٦٨٦هـ)[3] :

بدأ ابن الناظم شرحه بمقدمة موجزة ، بيَّن فيها منهجه ، وذكر أنه يجانب فيها الإيجاز المخلّ ، والإطناب المملّ حرصا على التقريب لفهم مقاصدها ، وقد كان الحق فيما ذكره ، فقد كانت عبارته سهلة واضحة ، سالمة من التعقيد ، مع حسن عرض وترتيب في لغة واضحة ، وهو يذكر من أبيات الألفية ما يحتوي على الفكرة التي يقوم بشرحها ، ثم يأخذ في الشرح والتحليل ، وربما بدأ الأبيات بمقدمة يشرح فيها عنوان الباب ، أو الغرض منه ، كما جاء في أول باب التعجب مثلا[4] .

عني ابن الناظم بالحدود كثيرا ، وإخراج المحترزات ، ولا ريب أن العناية بالتعريفات والحدود من الأمور الضرورية في التعليم ؛ لأنها تؤدي إلى اكتمال الصورة الذهنية للقاعدة في أذهان المتعلمين)[5] .

استعان ابن الناظم بالأسلوب التعليمي القائم على السؤال والجواب في تناوله للقضايا النحوية ، التي وردت في ثنايا الكتاب بأسلوب سهل ، وطريقة علمية شائقة ، وكان كثيرا ما يقوم بتفسير الكلمات التي يرى فيها غموضا على المتلقي ، سواء أكانت هذه الكلمات من ألفاظ النظم أم من أمثلته ، فحينما ساق بيت الألفية في باب (إن وأخواتها) :

وراعِ ذا الترتيبَ إلا في الذي كليت فيها - أو هنا - غيرَ البذِي

---

(١) من الآية ٨٩ / طه .

(٢) تكملة شرح التسهيل ص ٨٢ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، طبعة دار الجيل ، بيروت .

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٥١٤ .

(٥) انظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ص ١٠٦ ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ٩٨٢ ، رسائل .

فسَّر كلمة البذي بقوله : (أي : الوقح) .

وحينما ساق البيت في الباب نفسه :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبرْ لام ابتداء ، نحو : إني لوَزَرْ

فسر كلمة "وَزَر" بـ الملجأ[1] .

وتفسير الكلمات الغامضة يكون من باب التيسير على المتعلم .

ومن الخصائص التعليمية إضافة إلى ما تقدم ، إعراب بعض الأبيات التي يعتقد أن فيها غموضا على المتلقي ، ولا يخلو الكتاب من التعرض للمسائل الخلافية بين النحاة ، غير أن المؤلف لم يكن يسهب في مناقشتها .

شواهد الكتاب :

اهتم ابن الناظم بالسماع ترسيخا لكل ما ذكره من قواعد نحوية إلى جانب اعتماده على الأمثلة الذاتية في توضيح تلك القواعد ، كما جاء في باب التعجب حيث استدل بكل أنواع السماع من قرآن وحديث وكلام للعرب على أن التعجب يُدَلُّ عليه بصيغ مختلفة ، سوى الصيغتين المبوب لهما في كتب العربية .

والمؤلف كان من المجوزين الاستشهاد بالحديث الشريف ، وجعله مصدرا من مصادر الاستشهاد به ، يدل على ذلك إكثاره من الاستدلال به على صحة القواعد النحوية ، وربما ساق للمسألة الواحدة أكثر من حديث .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس ، غير أنه لم يتوسع فيه ، ، ومن ذلك قوله عن "ما" المشبهة بليس : (وأهملها التميميون لعدم اختصاصها بالأسماء ، وهو القياس) [2] ، كما اعتمد على التعليل ، وكان مولعا به ، ومن ذلك قوله في باب الابتداء : (الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، لأنه وصف في المعنى للمبتدأ ، فحقه أن يتأخر عنه وضعا ، كما هو متأخر عنه طبعا ..)[3] .

"الملخص في ضبط قوانين العربية" لابن أبي الربيع (ت : ٦٨٨هـ)[4] :

تناول المؤلف في هذا الكتاب أبواب النحو المعروفة ، فبدأها بباب الكلام

(١) انظر شرح الألفية ص ص ١٦٢ ، ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١١٤ .

(٤) حقق هذا الكتاب الدكتور علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

وما يتألف منه ، وختمها بباب التسمية وما يتفرع عنه ، وقد يعالج الباب الواحد في أكثر من موضع من كتابه رغبة في التقسيم ، أو لنكتة يراها ، وقد حرص على أن يكون بعيدا عن التفصيلات ، وأن يتجنب التعقيد والإسراف في التقسيم ، فقد راعى بعض الاعتبارات التعليمية وهو يؤلف الكتاب ، وهو يذكر مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، غير أنه يميل في أغلبها إلى البصريين ، وهو لا يسهب في تعدد الآراء ومناقشتها ، وهو يخاطب القارئ في صدر حديثه عن المسألة التي يتناولها ، وكذلك في أثناء الشرح ، ويذكر القاعدة التي يتناولها ، ثم يشفعها بالأمثلة الموضحة (وهذا ما يعرف في طرق التدريس الحديثة بالطريقة القياسية الاستنتاجية ، وفيها يبدأ المعلم الدرس بذكر القاعدة أو التعريف العام ، وتوضيح القاعدة بعرض أمثلة لها ، ثم التطبيق عليها ، وتستند هذه الطريقة إلى الاستنتاج والقياس ، وهو انتقال الفكر من الحقائق العامة إلى الحقائق الجزئية ... وهي إحدى الطرق العامة ، التي يسلكها العقل في الوصول من المعلوم إلى المجهول)[1] .

على أن في الكتاب بعض الخصائص التعليمية اتسم بها في مادته وصياغته معا ، ومنها :

- إعراب بعض النصوص اللغوية ، ولا شك أن إعراب بعض الشواهد من الملامح التعليمية المهمة ، التي تعين المتعلم على التدريب لكي يحذوَ حذوَ المعلم ، ومن ذلك ما جاء حينما ساق البيت :

فليت كفافا كان خيرُك كلُّه وشرك عني ما ارتوى الماءَ مرتوي

حيث قال : (فاسم ليت محذوف ، والتقدير : فليتك ، وكفاف خبر كان والجملة خبر ليت ، والضمير العائد على اسم ليت الكاف من قوله : خيرك . وشرك فيمن نصب معطوف على اسم ليت المحذوف ، ومرتوي معطوف على الجملة التي هي خبر ، ومن روى شرك بالرفع عطفه على خيرك ، ومرتوي معطوف على كفاف ، وسكن في موضع النصب للضرورة ، أو وقف على المنصوب بالسكون)[2] .

---

(١) انظر الكتب النحوية التعليمية في القرن الرابع الهجري ، رسالة ماجستير لحسام عبد العزيز محمود عبد الجليل رقم ٥١٥ بكلية الآداب - حلوان سنة ١٩٩٨م .

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

تعدد التوجيه النحوي :

المقصود بتعدد التوجيه النحـــوي تتبع الاحتمالات الإعرابية الجائزة والمحتملة في الجملة مناط الإعراب)[1] ومن أمثلة ذلك ما جـــاء عند تناوله لبيتين أنشدهما سيبويه :

هَوِّنْ عليك فإن الأمور بكفِّ الإله مقاديرُها
فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٌ عنك مأمورُها

حيث ذكر أنه يجوز في (قاصر) الرفع والنصب والخفض ... [2]

التفسير اللغوي : حرص ابن أبي الربيع على صوغ مادته في لغة سهلة لا تكلف فيها ، كما حرص على أن يختار شواهده واضحة سهلة في الحفظ والمعنى ، خالية من الكلمات الصعبة والعبارات الغامضة ، ومن أجل ذلك كانت حينما ترد كلمة غامضة في بعض الشواهد ، فإنه كان يبادر إلى تفسيرها وبيان المراد منها ، تيسيرا على المتعلم وحتى يكون الشاهد واضحا مفهوما ، ففي الآية الكريمة ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[3] نراه يعرف القطر بأنه النحاس[4] .

وحينما ساق البيت :

وقد نَغْنَى بها ونرى عصورا بها يقْتَدْنَا الـخُرُدَ الخِدَالا

نراه يقول : (... والخرود الحيِّيَات من النساء ، والخِدَال الغلاظ منهن . يقال : امراة خَدِلة إذا كانت غليظة ..)[5] .

وهو لا يفتأ يذكر اللغات التي يمكن أن ترد في كلمة ما ، كذكره اللغات المشهورة في (لعل)[6] .

---

(١) انظر تعليم النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ص ٢٨٨ .
(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ص ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
(٣) من الآية ٩٦/ الكهف .
(٤) الملخص ص ٢٨٣ .
(٥) المصدر السابق نفسه ص ٢٨٧ .
(٦) المصدر السابق نفسه ص ٢٢٦ .

وقد يسوق الشاهد بأكثر من رواية ، و يذكر الشاذ والنادر من الشواهد المخالفة للقاعدة بعد أن ينبه على شذوذه أو ندرته ، احترازا من مغبة وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد بها ، ومن ذلك قوله بعد أن ساق بيت عنترة :

ولئن سألتَ بذاك عبلة أخبرت أن لا أريد من النساء سواها

(فشاذ لأنه جعل أخبرت جوابا للشرط ،وأغنى عن جواب القسم ، ولا يأتي مثل هذا في الكلام ، ولو جاء في الكلام لكان لتخبرن)[1] .

شواهد الكتاب :

أكثر المؤلف من الاعتماد على القرآن الكريم وكلام العرب منثورهم ومنظومهم ، أما الحديث الشريف فلم يكثر من الاستشهاد به ، وفي مجال القرآن فقد استشهد بآيات من القرآن الكريم لتقرير القاعدة ، والتفت إلى القراءات وعني بأوجه الإعراب المحتملة في الآية ، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء : (وأما غير فيكون ما بعدها مخفوضا لا غير وتجري هي بإعراب الاسم الواقع بعد إلا ... قال الله عز وجل :﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾[2] من قرأ غير بالرفع جعله صفة للقاعدين ، ومن قرأه بالخفض جعله صفة للمؤمنين ، ومن قرأه بالنصب جعله استثناء ، ولم يُقرأ في السبع بالخفض)[3] .

أما الشعر فقد أكثر من الاستدلال به لإثبات صحة القاعدة وتوضيح الحكم ، وقد يستشهد به على إثبات لغات العرب ، ومن ذلك قوله : (وفي لعل لغات قالوا : علّ . قال الشاعر :

علّ النوى في الدار تجمع بيننا وهل يُجمعُ السيفانِ ويحك في غِمدِ

ولأنّ . قال امرؤ القيس :

عُوجا على الطلل المُحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابنُ حرام)[4]

---

(١) الملخص ص ١٣٩ .

(٢) من الآية ٩٥/ النساء .

(٣) الملخص ص ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

وكذلك اعتمد على كلام العرب في إثبات القواعد ودعمها ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن المواضع ، التي يكون فيها المبتدأ نكرة ، (ومنها أن يكون في النكرة تنويعٌ نحو قولهم : شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى)[1] .

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس الذي أدار عليه كثيرا من مسائل الكتاب ، ومن ذلك قوله في تعريف العدد : (قد تقرر مما ذكرته أن العدد يفسر بمنصوب ويفسر بمخفوض ، فما يفسر بالمخفوض إذا عرفته أدخلت الألف واللام على الثاني تقول : ثلاثة الرجال ومائة الدرهم وألف الدرهم ... على هذا فصحاء العرب ، وهو القياس)[2] ، كما اعتمد على التعليل وتوسع فيه ، ومن ذلك تعليله دخول الجزم الأفعال وعدم دخوله الأسماء بقوله : (وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة مستقلة بأنفسها ، والفعل إنما جيء به ليسند إلى الاسم ولذلك اشتق من المصدر ..)[3] .

الإرشاد إلى علم الإعراب للإمام الكيشي (ت : ٦٩٥هـ)[4] :

ضمن الإمام الكيشي كتابه جميع مسائل الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت : ٣٩١هـ) مضيفا إليها ما تدعو الحاجة إليه ، وقد صرح بهذا في مقدمة كتابه .

غلب على الرجل في أول الكتاب الأسلوب المنطقي ، فقد تناول في المقدمة تعريف الحد والأمارة والرسم والاطراد والانعكاس بأسلوب منطقي كأن يقول : (إذا عرف شيء ، فلابد أن يكون المعرف غير المعرف ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه ، وإلا لزم كونه مجهولا لمعرفيته ، معلوما لمعرفيته ، فاجتمع النقيضان ..)[5] .

---

(١) الملخص ص ١٦٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٠٥ .

(٤) أ- الكيشي هو محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي شمس الدين ، انظر ترجمته في معجم المؤلفين جـ ٣/ ٧٤ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي ، والدكتور محسن سالم العميري ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م ، جامعة أم القرى .

(٥) انظر الإرشاد ص ص ٦٥ ، ٦٦ .

وفي الفصل الذي يلي المقدمة ، نراه يتكلم عن الحد الجامع المانع ، والجامع المنعكس ، والجامع المطرد ..[1] ، غير أنه سرعان ما يستعين بالأسلوب التعليمي المبني على طريقة السؤال والجواب ، توضيحا للمسائل التي يتناولها بالشرح ، وتفسيرا للآراء المختلفة ، حتى يسهل وصولها إلى أذهان الطلاب ، ويستمر هذا الأسلوب في معظم أبواب الكتاب وفصوله .

كما عني المؤلف بذكر الحد في أول كل باب ، مع إخراج محترزاته رفعا للإبهام ، وأمنا من اللبس ، ومن اللافت للنظر استخدام المؤلف المصادر الصناعية بكثرة ملحوظة في أثناء شرحه كالخطبية والأقيسية والجزمية والمعلولية وغيرها .

وكثيرا ما كان يسرد من خلال الشرح آراء النحاة في المسألة التي يشرحها ، وتغلب عليه النزعة البصرية ، ونحن نفهم ذلك من خلال عرضه لآراء المدرستين ، وتأييده المذهب البصري ، ورده مذهب الكوفيين والحكم عليه بالفساد والبطلان أحيانا ، ومن السمات التعليمية في الكتاب تعدد الأوجه الإعرابية ، فقد ذكر مثلا في عبارة (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه من حيث الصورة ، وثلاثة عشر وجها من حيث مقتضيها .[2]

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد المؤلف على الأمثلة في إثبات قواعده ، فقد اعتمد على الشواهد من القرآن وكلام العرب من أجل الإحاطة بتلك القواعد وزيادة التمكن منها ، ومن ذلك قوله : (المفعول معه هو المنصوب بعد الواو ، التي بمعنى "مع" والعامل فيه فعل أو معناه بواسطة الواو ؛ فمن الأول قولهم : ما صنعت وأباك ، وما زلت أسير والنيل ، وجاء البرد والطيالسة ، واستوى الماء والخشبة ، وقول الشاعر :

فآليت لا أنفك أحدو قصيدة تكون وإياها مثلا بعدي

وقوله تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[3])[4] ، كما أنه اعتمد على الحديث

(١) الإرشاد ص ص ٦٧ – ٦٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٣٠٢ .

(٣) الآية ٧١/ يونس .

(٤) الإرشاد ص ٢٣٣ .

الشريف ، واستشهد به ، غير أنه لم يكثر من الاستدلال به كثرته من القرآن والشعر ، ومن ذلك استدلاله على أن الواو للاشتراك المطلق من غير ترتيب بحديث : "روي أن الصحابة – رضي الله عنهم– سألوا النبي ﷺ حين أرادوا السعي بين الصفا والمروة : بأيهما نبدأ؟ فقال : "ابدأوا بما بدأ الله به"[1] .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس ، وأدار عليه بعض أحكام الكتاب ، ومن ذلك قوله في باب تمييز العدد : (... أما أحد عشر فتأنيثه أن تلحق الألف بأحد والتاء بـ "عشر" ، تقول : إحدى عشرة امرأة ، أما الأول فاستصحابا لحكم ما قبل التركيب ، وأما الثاني فعملا بالقياس الغالب ، وتذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين فتقول : أحد عشر رجلا)[2] .

"الكُنَّاش[3] في النحو والصرف" لأبي الفداء (ت : ٧٣٢هـ)[4] :

رتّب المؤلف كتابه على نحو ترتيب المفصل للزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) فجعله على أربعة أقسام : في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمشترك ، وجعل في كل قسم فصولا تتناول مسائله .

والملك المؤيد أثناء عرضه للمادة العلمية يتجرد من التفريعات والجزئيات وذكر الخلافات ، لاهُمَّ إلا في القليل النادر ، ويعتمد في شرح القاعدة على العلامة والمثال ،

---

(١) الإرشاد ص ٣٩٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٥١ .

(٣) الكناش لفظ غير عربي ، والكلمة واردة في المعجمات ، حيث ذكرها المعجم الوسيط بمعنى الأصل تتشعب منه الفروع والأوراق ، تُجعل كالدفتر تُقيَّدُ فيها الفوائدُ والشواردُ ، انظر المعجم الوسيط جـ ٢/ ٨٣٢ ، وقد سمّاه المؤلف بذلك ؛ لأنه أراد أن يجمع فيه فوائد وشرائد من علوم مختلفة ؛ ليكون تذكرة لقارئه ومرجعا في كل تلك العلوم .

(٤) أ- أبو الفداء هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب بن شادي الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء ، صاحب حماة من أعيان فضلاء بني أيوب ، انظر ترجمته في البداية والنهاية لابن كثير جـ ١٤/ ١٧٢ - ١٧٣ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتوران : علي الكبيسي ، وصبري إبراهيم ، وراجعه د. عبد العزيز مطر ، الدوحة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .

والمتأمل للمسائل النحوية والصرفية ، التي وردت في الكناش وكيفية عرضها ، يتأكد له أن مؤلفه قد نوى تصنيفه لطلبة العلم ، يدل على ذلك كثير من المواضع التعليمية البارزة ، كأنْ يعمد إلى إعراب بعض الأمثلة ، أو بعض الشواهد ، كما أن الكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية ، كما تميز الكناش بدوائر وجداول توضيحية لما تكثر فيه من الأحكام ، كأمثلة البدل : (وقد رتبناها في هذه الزايجة التي اقترحناها ترتيبا لم يسبق إليه لتتضح منها)[1] ، وقد فعل ذلك في أقسام الضمير ، ومسائل الصفة المشبهة ، وأمثلة نون التوكيد .[2]

وصاحب الكناش يجدد في بعض العنوانات عما درج عليه السابقون ، كأن يعقد بابا بعنوان "ذكر إعراب جمع المؤنث الصحيح" والمعروف أن هذا الباب يُعَنْوَنُ لدى السابقين بـ "باب الجمع بألف وتاء زائدتين" ، والرجل لم يسلك في ترتيب موضوعاته ومسائله طريق النحاة السابقين ، فهو قد ذكر الموصول مع المعارف بعد الإشارة ، وهو بهذا لم يجر على الترتيب الشائع بين النحاة ، الذين كانوا يعقدون في الأبواب الأخيرة بابا للموصول ، ولا يذكرونه مع المعارف بعد الإشارة .

ومهما يكن من أمر ، فالكتاب لم يخل من إشارات موجزة إلى الخلافات النحوية من غير استطراد في ذكر الحجج والبراهين ، والرجل يخلط بين المصطلحات البصرية والكوفية ، ويأخذ من الكوفيين بعض مصطلحاتهم ، فقد سمى نائب الفاعل ما لم يسم فاعله ، وهو من المصطلحات الكوفية ، وكالتعبير بالتفسير ، بدلا من التمييز .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد المؤلف على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها ، فإنه قد اعتمد على الأدلة من المنقول ؛ من أجل زيادة التمكن من القاعدة النحوية والإحاطة بها ، ومن استدلاله بالقرآن قوله وهو بصدد الحديث عن جوازم فعل واحد : (لام الأمر : وهي اللام المكسورة التي يطلب بها الفعل كقوله تعالى : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[3] ... و(لا) للنهي وهي التي يطلب بها ترك الفعل كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُمْ

(١) الكناش ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص١٢٣ ، ٢٠٠ ، ٣٧٤ .

(٣) من الآية ٧/ الطلاق .

إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾[1])[2] ، كما استدل بالحديث الشريف ، ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن أنواع (ما) ، وأنها تأتي صفة : (ومثال الصفة قوله ﷺ : (أحببْ حبيبَك هوْنًا ما عسى أن يكونَ بغيضَك يومًا ما ، وأبغضْ بغيضَك هوْنا ما عسى أن يكون حبيبَك يوما ما) أي أحبب حبيبك حبا قليلا ، وأبغض بغيضك بغضا قليلا)[3] .

كما استدل بكلام العرب شعرهم ونثرهم ، واستشهد بكلام العرب على شذوذ القاعدة ، كقوله وهو في معرض الحديث عن النداء : (ولا يجوز حذف حرف النداء عن اسم الجنس ، والمراد باسم الجنس اسم يصح إدخال اللام عليه وجعله صفة لأي نحو (رجل) فلا يقال رجل بمعنى يا رجل ... وقد شذ حذف حرف النداء في قولهم : (أصبح ليل) ، بمعنى يا ليل ، و(أطرق كرا) أي يا كروان)[4] .

وهو يحترم اتفاق النحاة وإجماعهم ، قال : (وإذا دخلت ليت أو لعل على المبتدأ لم يصح دخول الفاء في خبره باتفاق)[5] .

كما اعتمد على القياس دليلا من الأدلة العقلية ، قال وهو في معرض الحديث عن إزالة اجتماع الساكنين من كلمتين وهما ألف (حلقتا) ولام التعريف ، والقياس حذفها ، لأنها مثل (غلاما الرجل) وقد جاءت في الشعر محذوفة على القياس ، وهو قوله :

قدِ التقتْ حَلْقَتَا الْبِطانِ بأقْـــــــــ وامٍ وجاشتْ نفوسُهم جزعَا)[6]

كما اعتمد على التعليل أيضا ، وأدار عليه كثيرا من الأحكام ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن الأسماء الستة : (وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف ؛ لأنها لما كانت أمورا إضافية نسبية يتوقف فهم معناها على غيرها ، أشبهت التثنية والجمع في الكثرة فكانت فرعا على الواحد ، فجعل إعرابها فرعا على إعراب الواحد ..)[7] .

---

(١) من الآية ٢/ النساء .
(٢) الكناش ص ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٤٢ .
(٤) المصدر السابق نفسه ص ٥٢ .
(٥) المصدر السابق نفسه ص ٣٣ .
(٦) المصدر السابق نفسه ص ٤١١ .
(٧) المصدر السابق نفسه ص ٨ - ٩ .

"شرح كافية ابن الحاجب" لبدر الدين بن جماعة (ت : ٧٣٣هـ)[١] :

يدل العنوان على أن الكتاب يضم بين دفتيه كتابين ، **أولهما** : الكافية لابن الحاجب ، وهي مختصر في علم النحو ، راعى فيها ابن الحاجب حاجة طلاب هذا العلم بأسلوب سهل ميسر ، **وثانيهما** : شرح ابن جماعة لهذه الكافية .

ولقد راعى ابن جماعة حاجة طلاب علم النحو الملحة إلى تجميع مادة النحو بأخصر أسلوب ليحيطوا به من أقصر الطرق ، قال في بعض ما اختاره في شرحه للكافية : (ولو قال : " أو كان في المبتدأ ضمير له" ، كفاه عن العبارة القلقة على المتعلم)[٢] .

سوف نرى أن ابن جماعة يعالج مسائل لم يعالجها المصنف ، فهو لا يفتأ يورد المسألة تلو الأخرى تتميما للفائدة ، ومن ذلك عقده فصلا للحديث عن مواضع يجوز الابتداء فيها بالنكرة غير ما ذكر ابن الحاجب[٣] .

ومن الملاحظ كثرة نقله عن شيخه ابن مالك بقوله : "قال شيخنا" وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه بقوله : (مما قيدته عن شيخنا .. ابن مالك) ، والكتاب عار عن إيراد اختلاف النحاة وأدلتهم ، وإذا تعرض لذلك ، فإنه يمسه مسا خفيفا ؛ حتى لا يثقل على المتعلم بما لا حاجة له في هذه المرحلة ، على أن ثمة بعض الخصائص التعليمية ، حرص عليها ابن جماعة ، ومنها :

- إعراب بعض العبارات أو بعض الأمثلة أو بعض الشواهد التي يسوقها إعرابا جزئيا كإعرابه المثال : "امرأ ونفسه" بقوله : (امرأ : مفعول به ، أي : "دع أمرأ" و"نفسه" : مفعول معه ، أي : مع نفسه)[٤] ، وكقوله حينما ساق قوله تعالى : ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[٥] (فـ "سواء" حال ، و"أربعة أيام صاحبه")[٦] .

---

(١) أ- ابن جماعة هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي ، انظر ترجمته في الدرر الكامنة جـ ٣/ ٣٦٧ - ٣٦٩ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور محمد محمد داود ، دار المنار ، القاهرة .

(٢) شرح الكافية ص ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٠٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ١٢٤ .

(٥) من الآية ١٠/ فصلت .

(٦) شرح الكافية ص ١٥٠ .

- التفسير اللغوي لعدد كبير من الشواهد ، التي يسوقها مما يحتمل جهل الطالب به ، ولا سيما الشواهد الشعرية ، فحينما ساق البيت :

رددت بمثل السِّيدِ نهدٍ مقلِّصٍ كميش إذا عطفاه ماءً تحلَّبا

والسيد : الذئب ، والمقلص : المرتفع ، والكميش : الشديد اللحم ضد الرهل)[1] .

- تعدد التوجيه النحوي ، يتتبع المؤلف الاحتمالات الإعرابية الجائزة والمحتملة في الجملة مناط الإعراب ، كما جاء حينما تناول الآية الكريمة : ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[2]. حيث ذكر في كلمة (خيرا) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (خيرا) صفة لمصدر محذوف ، أي : " انتهوا انتهاء خيرا لكم" ، قاله الفراء .

الثاني : أنه خبر كان مقدرة ، أي : " يكن الانتهاء خيرا لكم" قاله الكسائي .

الثالث : أنه مفعول فعل محذوف ، أي : " انتهوا واتقوا خيرا لكم" قاله سيبويه)[3] .

شواهد الكتاب :

يستدل ابن جماعة بالسماع بأنواعه المختلفة ، إلى جانب اعتماده على الأمثلة الموضوعة في مجال التعليم وشرح القاعدة ، فهو يستدل بالقرآن ، ويلتفت إلى القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ ، ومن ذلك استدلاله بقراءة أبي جعفر القعقاع : ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾[4] على جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، حيث نصب المفعول به ، وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل .

وكاستدلاله بالقراءة الشاذة ﴿إلى طعام غير ناظرين إناه﴾[5] على جواز حذف الضمير المنفصل ، عند عدم اللبس على مذهب الكوفيين .

أما الحديث الشريف ، فقد أكثر ابن جماعة من الاستدلال به كثرة ملحوظة ، حتى إنه لم يخل موضوع أو مسألة من مسائل الكتاب ، إلا وتجد الحديث أو الحديثين ،

---

(١) شرح الكافية ص ١٥٦ .

(٢) من الآية ١٧١/ النساء .

(٣) شرح الكافية ص ١٢٤ .

(٤) من الآية ١٤ / الجاثية .

(٥) من الآية ٥٣/ الأحزاب .

وربما أكثر من ذلك ، ولعل الرجل كان من أصحاب الاتجاه الذي يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا ، ومن ذلك استدلاله بحديث : "ولولا آية ما حدّثتكم" على جواز الابتداء بالنكرة المعتمدة على (لولا) الامتناعية .

كما أكثر ابن جماعة من الاستدلال بكلام العرب شعرهم ونثرهم أيضا على صحة القاعدة والإحاطة بها ، ومن ذلك استدلاله بقول العرب : "إنْ يزينك لنفسك ، وإنْ يشينك لهي" على جواز جعل الفاعل منفصلا ، إذا دخلت عليه اللام الفارقة[1] .

كما اعتمد على القياس ، وأدار عليه بعض الأحكام .

"النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ)[2]:

الكتاب متنا وشرحا للمؤلف ، وضعه لأهداف تعليمية ،فقد عني أبو حيان بإخراج المحترزات من القاعدة رفعا للإبهام وأمنا للبس كقوله في تعريف الاسم : (قوله : (يعرف الاسم بالإسناد لمدلوله) تحرز من الإسناد اللفظي ، فإنه يوجد في الاسم والفعل والحرف ، والمستعمل والمهمل)[3] .

كما أنه كان بين الحين والآخر يورد على نفسه الاعتراضات ، التي يصوغها في صورة أسئلة ثم يتولى الإجابة عنها ، وهي طريقة تعليمية تفتّق ذهن الطالب وتنمّي قدرته على المناقشة العلمية ، وتحدو به دائما إلى قطع الشك باليقين ، وقد يلجأ إلى إعراب بعض الأمثلة ، كي يحذو الطالب حذوه ، ومن ذلك إعرابه المثال : (كلامي لا إله إلا الله ونطقي لا حول ولا قوة إلا بالله) بقوله : (فكلامي : مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، ولا رابط فيها ؛ لأنها هي المبتدأ في المعنى)[4] .

كما قد يفسر بعض كلمات الشواهد التي يسوقها ، إذا رأى أنه يحتمل جهل الطالب بها كقوله ، حينما ساق بيت زهير يصف كلابا وبقرة وحش :

تبــذُّ الألى تَأْتِينَهَــا مــن ورائهــا وإن تتقدمها الطوارد تصددِ

---

(١) شرح الكافية ص ١٠٣ .

(٢) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الحسين القتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

(٣) النكت الحسان ص٣٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٥٩ .

ومعنى اصطياد البقرة إذا تقدمتها الطوارد أنها تفترسها بقرونها وتدافع عن نفسها بها)[1] .

وإذا تعرض لمسألة خلافية بين النحاة فإنه يمسها ، ولا يثقل على الطالب بما لا حاجة له به من سرد آراء النحاة وأدلتهم ، ومناقشة حججهم ، وهو شديد الميل إلى البصريين ، ناظما نفسه في عقدهم ، كأن يقول : (ولم يخالف أحد من أصحابنا في جواز نيابة المجرور إلا السهيلي)[2] .

شواهد الكتاب :

إلى جانب اعتماد أبي حيان على الأمثلة في إثبات قواعده ، فقد اعتمد على الأدلة النقلية من قرآن وشعر وكلام للعرب ؛ من أجل الإحاطة بتلك القواعد ، كاستدلاله بقوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾[3] على حذف الفاعل ، وهو في معرض الحديث عن إعمال المصدر ، ومن استدلاله بكلام العرب شعرهم ونثرهم قوله في الباب نفسه : (قوله : (وجمعه كفرده) ، ومنه قول العرب : تركته بملاحس البقر أولادها ..أي بمكان ملاحس البقر . وملاحس : جمع ملحس ، المصدر لأنه نصب به المفعول وأنشدوا :

وقدْ وعَدَتْكَ مَوْعِدًا لوْ وفتْ بـه مواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيثربِ

نصب أخاه بـ مواعيد ، وهو جمع موعد المصدر)[4] .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يستشهد به على صحة القاعدة ، وإنما استدل به على مسألة لغوية ، وهي إبدال اللام ميما من حرف التعريف " أل" على لغة حمير بحديث الرسول ﷺ : " ليس من امبر امصيام في امسفر")[5] كما استدل به في المسائل البلاغية ، فحينما ساق بيت الحطيئة :

سَقَوْا جارَك العيمانَ لما جفوته وقلَّص عن برد الشراب مشافره

(١) النكت الحسان ص ص ٤٧ – ٤٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٥٦ .

(٣) الآيتان ١٤ ، ١٥/ البلد .

(٤) النكت الحسان ص ص ٩٢ – ٩٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ٢٩ .

قال : (والمشفر إنما هو للبعير فاستعاره للإنسان مجازا . وجاء نحو هذا قليلا في الكلام نحو ما جاء في الحديث : "لا تحقرَنَّ إحداكنَّ لجارتها ولو فِرْسِنُ شاة" وهو الظلف من الشاة ، والفرسن للبعير)[1] .

أما الأدلة العقلية ، فقد عول منها على القياس ، وأدار عليه بعض الأحكام ، ومن ذلك قوله في معرض الحديث عن إعمال أمثلة المبالغة : (وهي مقيسة من كل فعل اسم فاعله على وزن فاعل ، تقول : هذا ضروب زيدا ..وضراب زيدا .. ومضراب زيدا ، وضريب زيدا ، وضرب زيدا)[2] .

"الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر" (ت : ٤٦٩هـ)[3] تأليف يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٥٠هـ)[4] :

كتاب الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر تأليف يحيى بن حمزة العلوي ، هو شرح لمقدمة طاهر بن أحمد بن بابشاذ في النحو ، وهذه المقدمة كتاب لتعليم النحو في عشرة أبواب .

وتعرض الكتاب للجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله : (الإضافة لغة هي الإسناد ، تقول : أضفت ظهري إلى الحائط : أي أسندته)[5] .

كما حرص يحيى في كثير من تعريفاته وقواعده على أن يخرج المحترزات رفعا للإبهام وأمنا للبس ، وكثيرا ما يذكر الشاذ من الشواهد المخالف للقاعدة بعد أن ينبه على شذوذه أو ندرته ، احترازا من مغبة وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد به ،

---

(١) النكت الحسان ص ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٩٢ .

(٣) طاهر هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن إدريس بن بابشاذ ، ومن مؤلفاته المقدمة الكافية ، التي شرحها يحيى بن حمزة ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢/ ١٧ .

(٤) أ- يحيى هو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس ابن علي بن جعفر الزكي ، انظر ترجمته في إنباه الرواة جـ ٢/ ٩٥ .

ب- حقق هذا الكتاب زكريا محمد حسن علي ، رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٤١٤هـ بمكتبة الكلية برقم ٥٩٠ ، والرسالة بعنوان : يحيى بن حمزة العلوي وجهوده النحوية والصرفية مع تحقيق كتابه " الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر" .

(٥) الحاصر ص ٤١٧ .

ومن ذلك ما جاء حينما ساق بيت العباس بن مرداس ، الذي احتج به الكوفيون على جواز ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر :

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مجمع

حيث علق عليه بقوله : (وهو شاذ لا يعول عليه ، ولأن الرواية فيه : يفوقان شيخي ، فيسقط التعلق به)[1] ، كما حرص يحيى على البعد عن التفصيلات وتجنب التعقيد ، ونأى عن الإسراف في التقسيم ، والتزم بالتمثيل الواضح للأحكام ، وحينما يعرض للمسائل الخلافية في ثنايا الكتاب ، فإنه يشير إلى الآراء فيها إجمالا لا تفصيلا ؛ حرصا منه على ألا ينأى بالمتعلم إلى مسائل جانبية ، تبتعد به عن الموضوع الأساسي الذي يتناوله .

شواهد الكتاب :

اعتمد يحيى في كتابه على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها ، كما اعتمد على الأدلة من المنقول زيادة في التمكن من القواعد ، ومن ذلك قوله : (وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه ، كقوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾[2] قال الشاعر :

وعليهما مسرودتان قضاهما داوودُ أو صَنَعُ السوابغ تُبَّعُ)[3]

أما الحديث الشريف ، فلم يستشهد منه إلا ببضعة أحاديث ، ولعله كان من أصحاب الاتجاه الذي يمنع الاستشهاد بالحديث النبوي في قضايا النحو والصرف .

أما أدلته العقلية ، فتمثلت في القياس والعلة ، ومن الأول قوله وهو في معرض الحديث عن أحكام الصفة : (وثانيها : إن من حق الصفة أن تكون تابعة للموصوف ، مصاحبة له ، هذا هو القياس)[4] ، كما اعتمد على التعليلات لتسويغ المسائل النحوية وتبرير الحكم فيها ، ومن ذلك قوله في تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف : (والمختار أنها إنما أعربت بالحروف ؛ لأنه لما التزم فيها الإضافة تكثرت بمضافها ،

---

(١) الحاصر ٦٥- ٦٦ .

(٢) الآية ٥٢/ ص .

(٣) الحاصر ص ٥٤٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، الصفحة السابقة نفسها .

وتعددت بلزومها له ، فأشبهت في تكثرها وتعددها التثنية والجمع فأعربت كإعراب التثنية والجمع)[1] .

"شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[2] :

الكتاب متنا وشرحا لابن هشام ، وضعه لأهداف تعليمية واضحة ومحددة عنده ، حدد ابن هشام الغاية التي كان يهدف تحقيقها من خلال تأليف "الشذور" في مقدمة كتابه ، (ولا شك أنها غاية تعليمية تهدف تدريب الطلاب على مستوى من مستويات التقعيد النحوي)[3] ، وما يتصل بها من قضايا لغوية ، كما حدد أيضا الوسائل العملية التي لجأ إليها لتحقيق تلك الغاية ، ومن السمات التعليمية في الكتاب أن ابن هشام يحرص على شرح الكلمات ، التي يرى أن معناها من الممكن أن يصعب فهمه على الطالب ، فكان يبادر إلى شرح مدلولها ، ومن ذلك قوله حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾[4] : (والضغث : قبضة من حشيش مختلطة الرطب اليابس)[5] .

وهو يحرص في مواضعَ كثيرة على شرح الشاهد أو ذكر معناه العام كقوله حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾[6] : (أي شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها)[7] .

والرجل مولع بإعراب كثير من النصوص اللغوية إعرابا كاملا ؛ لكي يحذوَ الطالب حذوَه ، وهذه سمة تعليمية تغياها ابن هشام وقصد إليها وراغ ، ومن ذلك

---

(١) الحاصر ص ٩١ .

(٢) حقق هذا الكتاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٩هـ .

(٣) انظر تعليم النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ص ١٦٧ .

(٤) من الآية ٤٤/ ص .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٤٤ .

(٦) من الآية ٢٢/ الأعراف ، والآية ٢/ طه .

(٧) شرح شذور الذهب ص ١٢٢ .

إعرابه قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[1] فقال : ((ما) موصولة بمعنى الذي و(صنعوا) صلة ، والعائد محذوف : إي إن الذي صنعوه ، و(كيد) خبر ، ويجوز أن تقدرها موصولا حرفيا ، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد ، وليس لك أن تقدرها حرفا كافّا ، مثله في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾[2] لأن ذلك يوجب نصب (كيد) على أنه مفعول (صنعوا))[3] . وإلى جانب ذلك ، فإنه يورد كثيرا من الاحتمالات الإعرابية المحتملة في الجملة مناط الإعراب ، كما أنه حريص على إشراك المتلقي في العملية التعليمية ، يؤنسه ، ويثير انتباهه من خلال مخاطبته أثناء شرح المسألة التي يتناولها ، وهو يحاول أن يربط في كثير من تعريفاته بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية ، بحيث تصبح الثانية امتدادا للأولى ، وهو يخرج المحترزات أمنا للبس ، وهذه كلها من السمات التعليمية التي تغيَّاها ابن هشام في شرح الشذور .

أورد ابن هشام عددا من المسائل الخلافية في الكتاب ، بيد أنه لم يغفل عن الغرض التعليمي ، الذي من أجله صنف كتابه ، ولذلك فهو يشير إلى هذه الآراء إجمالا دون تفصيل .

شواهد الكتاب :

أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالقرآن والتفت إلى القراءات ، يعتد بها اعتدادا بالغا ويدافع عنها ، ويستشهد بالمتواتر والشاذ منها على صحة القاعدة وبيانها ، كما عرض لها بالتوجيه ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[4] وهو في معرض الحديث عن أسماء الأفعال : (وقرئ (هيت) مثلثة التاء ، فالكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف كما في أين وكيف ، والضم تشبيها بحيث ، وقرئ "هِئْتُ" .. بكسر الهاء ، وبالهمزة ساكنة ، وبضم التاء ، وهو على هذا فعل ماض وفاعل ، من هاء يهَاء كشاء يشاء ، أو من هاء يهِيء كجاء يجيء)[5]، كما

(١) من الآية ٦٩/ طه .
(٢) من الآية ١٧١/ النساء .
(٣) شرح شذور الذهب ص ص ١٩ - ٢٠ .
(٤) من الآية ٢٣/ يوسف .
(٥) شرح الشذور ص ص ١٢٠ - ١٢١ .

يستدل بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود ... بدليل : ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1] والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء)[2] ، كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالحديث الشريف سواء على صحة القاعدة أم على تأييد المعنى اللغوي ، ومن الأول استدلاله بقول النبي ﷺ : (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفر) ومن الثاني قوله عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿والْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[3] والنقع : الغبار ، أو الصوت ، من قوله ﷺ : "ما لم يكن نقع أو لقلقة" أي : فهيجن بالمغار عليهم صياحا وجلبة)[4] .

كما أكثر من الاستشهاد بالشعر ليس في كثرة استشهاده بآيات القرآن الكريم ، غير أنه لم يلتزم بالأشعار التي سمعت عن القدماء الذين يحتج بكلامهم ، وإنما مثل بشعر المحدثين كأبي تمام وأبي الطيب ، وأبي العلاء وغيرهم ، وقد يأتي بأبيات من الشعر لا ليستشهد بها على قاعدة ، وإنما ينشدها استطرافا لمعناها على سبيل الطرفة والدعابة ، أو قصدَ تصويب بعض أخطاء ، تسللت إلى لغة المحدثين كما يقول هو[5] .

وهو في كثير من الأحيان يذكر موطن الشاهد في النص الشعري الذي هو بصدده ، فحينما ساق قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

نراه يقول : (الشاهد في قوله : "وتأتي مثله " فإنه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أي لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم)[6] .

كما حرص ابن هشام على أن يحشد قدرا كبيرا من المأثورات النثرية في كتابه من أجل تنمية المهارة اللغوية لدى المتعلم وتحقيق أقصى قدر ممكن من الدربة والمران

(١) من الآية ١١٢/ المؤمنون .
(٢) شرح الشذور ص ٤٥٧ .
(٣) من الآيتين ٣ ، ٤/ العاديات .
(٤) شرح شذور الذهب ص ص ١٤٨ ، ٢٦٠ .
(٥) انظر الشذور ص ٤٦ ، وانظر كذلك ص ١١٨ .
(٦) المصدر السابق نفسه ص ٢٤٠ .

والممارسة .[1] ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن معاني قد : (.. والتي للتقليل تختص بالمضارع ، كقولهم : "قد يصدق الكذوب" ، و"قد يعثر الجواد" أي : ربما صدق الكذوب ، وربما عثر الجواد)[2] ، وللرجل اعتداد بالإجماع ، فهو يحترم اتفاق النحاة وإجماعهم ، ومن ذلك قوله : (واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام :" أيا" فإنها معربة فيهما مطلقا بإجماع)[3] .

أما أدلته العقلية فكان من أبرزها القياس ، وقد اعتمد عليه لبيان صحة ما يذهب إليه ، كما اعتمد على التعليل لتسويغ المسائل النحوية وتبرير الحكم فيها .

"شرح قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[4] :

الكتاب شرح على مقدمة ابن هشام المسماة "قطر الندى ، وبل الصدى" ، يتضمن عرضا شاملا لقواعد النحو العربي ، يورد فيه ابن هشام بعض الآراء والمسائل الخلافية إجمالا دون تفصيل ، مراعيا طبيعة الكتاب التعليمية ، فهو يقتصر على مجرد الرأي ، وفي بعض الأحيان يكون مصحوبا بالدليل المختصر من غير تطويل ، وربما رجّح الرأي الذي يميل إليه ، وربما سكت عن الترجيح ، والكتاب يتعرض للجوانب اللغوية ، ومن ذلك قوله : (النواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نسختِ الشمسُ الظلَّ ، إذا أزالته)[5] ، وهو يعرب الأمثلة لتدريب المتعلم كي يحذوَ حذوَه ، كما أنه يعرب الكثير من شواهد القرآن والشعر ،(ولا شك أن هذا الإعراب يتضمن لحظَ العَلاقات التي تربط بين الكلمات في الجمل والتعبير عن هذه العَلاقات باستعمال المصطلحات النحوية)[6] ، وهذان الأمران معا : لحظ العلاقات والتعبير بالمصطلحات يَسِمَانِ كثيرا من تعليقات ابن هشام على ما ساق من شواهدَ في

(١) انظر تعليم النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ص ص ٢٤٠ – ٢٥٥ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٢٥ .

(٤) حقق هذا الكتاب الشيخ المرحوم محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة سنة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م ، دار إحياء التراث العربي .

(٥) شرح قطر الندى ص ١٢٧ .

(٦) انظر تعليم النحو للدكتور على أبو المكارم ص ٢٨٣ .

الكتاب ، الأمر الذي يمكن أن يشارف حافة التطبيق المقصود بالنصوص ، ومن ذلك إعرابه بعض كلمات البيت :

وقوْلي كلما جشأت وجاشت مكانَكِ تحمدي أو تستريحي

(فـ " مكانك" في الأصل ظرف مكان ، ثم نقل عن ذلك المعنى ، وجعل اسما للفعل ، ومعناه : اثبتي ، وقوله : تحمدي مضارع مجزوم في جوابه ، وعلامة جزمه حذف النون)[1] ، وهو يختم معظم كلامه بعبارات موجهة إلى القارئ ، كأن يقول : (وعلى ذلك فقس) ، وهذا ملحظ تعليمي يؤنس القارئ ، ويثير انتباهه ، ويجعله شريكا في العملية التعليمية .

ومن أبرز الخصائص التعليمية في شرح القطر : تعدد التوجيه النحوي لبعض العبارات ، ونماذجه في الكتاب كثيرة ، وهو مَعْنِي أيضا بإخراج المحترزات في التعريفات أمنا للبس ، هذا وقد استعمل المؤلف بعض المصطلحات المنطقية كالجنس ، والجوهر ، والعرض[2] .

شواهد الكتاب :

استشهد ابن هشام بكل أنواع السماع المعروفة ، وهو يذكر الشاذ والنادر من الشواهد المخالف للقاعدة ، بعد أن ينبه على شذوذه أو ندرته ، توقيا من مغبة وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد به ، (قال بعد أن ساق البيت :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتمُ وما هو عنها بالحديث المرجَّم

وهذا البيت نادر قابل للتأويل ، فلا تبنى عليه قاعدة)[3] .

وكقوله وهو بصدد الحديث عن شروط عمل المصدر : (أن لا يكون محدودا ، فلا تقول : أعجبني ضربتك زيدا ، وشذ قوله :

يحايي به الجلْدُ الذي هو حازمٌ بضربة كفَّيْه الملا نفسَ راكب

(١) شرح قطر الندى ٢٥٩ .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه على الترتيب ص ص ٤٥ ، ١٢٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٣ .

فأعمل الضربة في الملا ، وأما نفس راكب فمفعول ليحايي)[1] ، وقد يلجأ المؤلف إلى إيراد معنى البيت ، إن وجد أن معناه يصعب دركه على القارئ ، أو احتمال اللبس في الإحاطة بمعناه ، قال تعليقا على البيت السابق : (ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم ،وسقي الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه) .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يكثر من الاستشهاد به في هذا الكتاب على غير عادته ، مع أنه من أئمة الداعين إلى الاستشهاد به ، ومن المعتدين بحجيته المطلقة ، أما أدلته العقلية ، فقد خلا الكتاب منها سوى بعض العلل التعليمية المباشرة ، وهو يستدل بالإجماع ، ويحترم اتفاق النحويين يقول : (إذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا)[2] .

"شرح اللمحة البدرية في علم العربية" لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) تأليف أبي محمد عبد الله جمال بن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ)[3] .

يشير العنوان إلى أن الكتاب يضم بين دفتيه كتابين ، أولهما : اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان ، وهو مختصر في علم النحو ، أما الكتاب الثاني الذي يشير إليه العنوان ، فهو شرح ابن هشام لهذه المقدمة ، والملاحظ في هذا الشرح عناية ابن هشام الواضحة بالحدود ، لا يدع بابا إلا قدم له حدا ، ذاكرا محترزاته ، وقد يشير إلى حقيقة الحد اللغوية سريعا ، ومن ذلك قوله : (التمييز والتفسير والتبيين أسماء مترادفة ، وحقيقته اللغوية فصل شيء عن شيء ، ومنه : ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[4] أي : انفردوا عن المؤمنين وكونوا على حدة ليصير كل إلى مقره)[5] .

وتجدر الإشارة إلى تأثر الرجل بالمنطق في تعريفاته واستدلالاته ، متماشيا في حدوده مع قواعد علم المنطق من ذكر الجنس والفصل أو الفصول ، وربما أفرد حديثا عن بحث من أبحاث علم المنطق ضمن بحثه النحوي ، كحديثه عن طريقة الحد وشرطه ، وحديثه عن الفرق بين الحد والعلامة[6] .

---

(١) شرح قطر الندى ص ٢٦٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٤٧ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور صلاح روَّاي ، الطبعة الثانية ، دون تاريخ .

(٤) الآية ٥٩/ يس .

(٥) شرح اللمحة جـ ٢/ ١٨٤- ١٨٥ .

(٦) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ١٥٤ و١٦٧ .

تعرض ابن هشام لكثير من مسائل الخلاف بين النحاة ، لكنه لا يستطرد إلى ذكر أدلتهم وحججهم ، بحيث لا يثقل على الطالب بما لا حاجة له به ، وهو يخلط بين المصطلحات الكوفية والبصرية ، فقد سمى المضمر كناية ، ومكنيا ، وسمى الفصل العماد ، وسمى التمييز تفسيرا[1] .

وكثيرا ما يستعين بالأسلوب التعليمي المبني على طريقة السؤال والجواب ، توضيحا للمسائل التي يتناولها بالشرح ، وتفسيرا للآراء المختلفة حتى يسهل وصوله لأذهان الطلاب ، وإنك لواجد هنا وهناك عبارات من هذا القبيل ، وقد يعرب بعض الشواهد إعرابا جزئيا ، حتى يحذوَ الطالب حذوَه ، ومن ذلك ما جاء حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾[2] حيث قال : (فشهادة : مبتدأ ، واثنان : خبره مرفوع بالألف ، وهو على حذف مضاف ، أي شهادة اثنين)[3] .

وقد يستطرد فيذكر بعض الأخبار المستحسنة أو اللطائف ، ترويحا على المتعلم ، ومن ذلك قوله : (ومما مرّ بي من الأخبار المستحسنة أن ابن عنين كتب إلى الملك المعظم وقد اعتلَّ فلم يأته ، وانقطعت عنه صلاتُه :

انظر إليَّ بعين موْلى لم يزلْ يُولِي النَّدَى ، وتلافَ قبلَ تلافي
أنا كـ (الذي) احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناءَ الوافي

فأتاه ، وأعطاه صرة فيها دنانير ، وقال : هذه الصلة ، وأنا العائد)[4] .

اعتراض ابن هشام على المصنف : أكثر ابن هشام من الاعتراض على أبي حيان ، كقوله في باب المبتدأ والخبر : (ولقد أجحف المصنف جهده ، وتجاوز بالاختصار حده ، حيث لم يذكر حدهما ، ولا شروطهما ولا أقسامهما)[5] وكقوله في تعريف التمييز :

(١) انظر شرح اللمحة جـ ١/ ٢٤٣ ، ٣٤٢ ، جـ ٢/ ١٨٤ .
(٢) من الآية ١٠٦/المائدة .
(٣) شرح اللمحة جـ ١/ ٢١٧ .
(٤) المصدر السابق نفسه جـ١/ ٢٨١ - ٢٨٢ ، وانظر أيضا جـ ٢/ ٣٩ .
(٥) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٣٢٣ .

(وأما في الاصطلاح ، فقال ابن عصفور : كل اسم نكرة منصوب ، مفسر لما انبهم من الذوات . وتلقف منه أبو حيان هذا الحد ، وأسقط منه قوله : نكرة منصوب فأفسده)[1]

شواهد الكتاب :

استشهد على القواعد النحوية بآيات من القرآن الكريم ، وقد يستدل على تأييد المعنى اللغوي ، كقوله : (البدل في اللغة العوض ، ومنه : ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾[2])[3] ، كما أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف على عادته كقوله في باب التوكيد : (وقد يؤكد بأجمع بدون (كل) قال الله تعالى : ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4] وفي الحديث : فصلُّوا جلوسا أجمعين)[5] .

كما أكثر من الاستدلال بالشعر على صحة القاعدة ، وقد يستدل به على تأييد المعنى اللغوي ، وقد يروي البيت بأكثر من رواية ، كقوله حينما ساق البيت :

قالت : ألا ليتما هذا الحَمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ

(يروى بنصب الحمام ، ورفعه)[6] .

أما الأدلة العقلية فجاء الكتاب غفلا منها إلا من بعض العلل التعليمية المباشرة كقوله في سبب إعمال (إن) وأخواتها : (وإنما عملت هذه الحروف لشبهها بالأفعال في الاختصاص بالأسماء)[7] .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[8] :

تناول ابن هشام في هذا الكتاب ألفية ابن مالك بالشرح ، لَمَّا رأى أن "الألفية" كتاب مفرط في الإيجاز ، لدرجة أنه كاد يعد من جملة الألغاز على حد قوله .

---

(١) شرح اللمحة ـ ٢/ ١٨٥ ، وانظر كذلك جـ ١/ ١٨٩ ، ٣٠٤ ، جـ ٢/ ٧ ، ٢٧ ، ٢٣٤ ، ٣٤٥ .

(٢) من الآية ٣٢/القلم .

(٣) شرح اللمحة جـ ٢/ ٢٩٤ .

(٤) من الآية ٨٢/ ص ، ومن الآية ٣٩/ الحجر .

(٥) شرح اللمحة جـ ٢/ ٢٨٩ .

(٦) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٥٣ .

(٧) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٤٧ .

(٨) حقق هذا الكتاب الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الخامسة سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

جاء حجم المادة العلمية مجردا من التقسيمات والتفصيلات والآراء ؛ لأن الهدف منه كان تعليم الطالب المبتدئ قواعد النحو العربي ، وقد تُذكر بعض الاختلافات بين النحاة في بعض المسائل ، ولكن ابن هشام لا يذكر جميع مذاهب النحاة ووجوه استدلالهم .

وهو يعتمد في بعض المواضع على العلل التعليمية المباشرة ، التي تؤدي إلى توضيح الصورة وجلاء الأمر للمتعلمين كقوله عن الفعل المضارع : (وإنما سمي مضارعا لمشابهته الاسم ، ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويْه)[1] .

ثم إنه يورد تعدد الأوجه الإعرابية ، ومن ذلك ما جاء في فصل عقده لذلك في باب لا العاملة عمل إنَّ ؛ حيث أورد خمسة أوجه في نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله" [2] .

شواهد الكتاب :

استشهد ابن هشام بالقرآن الكريم على صحة القاعدة ، وهو يجتزئ الآيات استظهارا لذاكرة القارئ ، والتفت إلى القراءات يستدل بالمتواتر منها والشاذ ، وقد يصرح بشذوذ القراءة ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن حذف العائد في جملة الصلة : (... ولا يكثر الحذف في صلة غير " أي" إلا إن طالت الصلة ، وشذت قراءة بعضهم ﴿تماما على الذي أحسن﴾ ، كما أكثر من الاستدلال بالحديث الشريف على صحة القاعدة ، كقوله في باب الاستثناء : (والمستثنى بـ "ليس" و"لا" يكون واجب النصب ؛ لأنه خبرهما ، وفي الحديث : "ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفر")[3] ، كما أكثر من الاستشهاد بالشعر ، وكثيرا ما يذكر الشاذ من الشاهد الشعري المخالف للقاعدة ، بعد أن ينبه إلى شذوذه ، احترازا من مغبة وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد به ، وربما ساق البيت بأكثر من رواية ، كما أكثر من الاستشهاد بكلام العرب ، وقد ينبه على الشاذ من كلامهم المخالف للقاعدة كقوله في باب أفعال

(١) أوضح المسالك جـ ١/ ٢٧ .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ١٤ - ٢٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ٢٨٢ .

المقاربة : (ويعمل عمل "كان" إلا أن خبرهن يجب كونه جملة ، وشذَّ مجيئه مفردا بعد "كاد" و"عسى" ، ... وقولهم : "عسى الْغُوَيرُ أَبْؤُسا")[1] .

وهو يحترم اتفاق النحاة وإجماعهم ، أما أدلته العقلية فتمثلت في القياس ، قال بعد أن ذكر المواضع التي يجوز معها الابتداء بالنكرة : (ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو : قصدك غلامه رجل ، وكم رجلا في الدار وقوله :

لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقَةٍ .....)[2]

"شرح ابن عقيل" (ت : ٧٦٩هـ) على "ألفية ابن مالك" [3] :

سلك ابن عقيل في شرحه على الألفية طريقا وسطا بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيّز ، فهو لم يلجأ إلى الإيجاز فتفوته بعض القواعد المهمة ، ولم يعمد إلى الإطناب فيبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم .

وهو يخرج المحترزات من القاعدة أمنا للبس ، ويتعرض لآراء النحاة من غير تبيين جميع مذاهبهم واستدلالهم ، وإنما يقتصر على مجرد الرأي ، وأحيانا يرجح رأيا من الآراء ، وتارة لا يرجح ، ومن المواضع التعليمية في الكتاب ، إعراب ابن عقيل لبعض الشواهد والأمثلة التي ساقها لبيان القاعدة ، كقوله حينما تعرض لقول الشاعر :

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أنَّ أمكمُ شريمُ

وقول الشاعر :

لعل أبي المغوار منك قريب

حيث قال : (فـ "أبي المغوار" والاسم الكريم مبتدآن ، و"قريب" و"فضلكم" خبران ، و"لعل" حرف جر زائد دخل على المبتدأ ، فهو كالباء في "بحسبك درهم")[4] .

---

(١) أوضح المسالك جـ ١/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٣) حقق هذا الكتاب الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية .

(٤) شرح ابن عقيل جـ ٢/ ٥ .

شواهد الكتاب :

استشهد ابن عقيل بالقرآن وقراءاته ، ومن ذلك قوله : (وقد ندر تقديم الحال على عاملها الظرف نحو : ﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1] في قراءة من كثّر التاء)[2] ، كما استشهد بالحديث الشريف على صحة القاعدة ، ومن ذلك قوله : (ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث الشريف : " ما يسرُّني بها حُمُرُ النِّعم" أي بدلها)[3] ، كما أكثر من الاستشهاد بالشعر ، وهو لم يلتزم بالأشعار التي سمعت عن القدماء الذين يُحتج بكلامهم ؛ لأنه قد يأتي بالدليل الشعري من أشعار المحدثين لموافقتها أشعار القدماء في الاستعمال ، وعندئذ يكون إتيانه بالدليل الشعري على سبيل التمثيل لا الاستشهاد ، ومن ذلك أنه أتى ببيت أبي نواس :

غيرُ مأسوف على زمن ينقضي بالهمِّ والحزَن

ليمثل به على أن المبتدأ قد يكون له فاعل يسد مسد الخبر)[4] .

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب ، كقوله وهو بصدد شرح بيت الألفية :

والأصل في الأخبار أن تُؤخرا وجوَّزوا التقديمَ إذْ لا ضررا

(ومنه قولهم : مشنوء من يشنؤك ، فمَنْ : مبتدأ ، ومشنوء خبر مقدم)[5] .

وهو يحترم اتفاق النحاة ويعتدّ بإجماعهم ، ومن ذلك قوله : (بدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقا ، إلا ليس)[6] .

أما الأدلة العقلية ، فلم يعتمد منها إلا على بعض العلل ؛ لتأييد أقواله وتبرير بعض الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله : (والمضمرات كلها مبنية ، لشبهها بالحروف في الجمود ، ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع)[7] .

---

(١) من الآية ٦٧/ الزمر .

(٢) شرح ابن عقيل جـ ١/ ٦٤٩ - ٦٥٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه جـ ٢/ ١٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ١٩١ - ١٩٢ .

(٥) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٢٢٩ .

(٦) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٢٦٢ .

(٧) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٩٢ - ٩٣ .

"شرح ألفية ابن مالك" لابن جابر الأعمى (ت : ٧٨٠هـ)[١] :

حرص المؤلف في كثرة كثيرة من الأبواب والفصول على أن يمهد للباب أو الفصل قبل شرح أبيات الألفية ، تهيئة لذهن القارئ ؛ حتى لا يفجأه بالشرح دون تمهيد ، وكانت له عناية بالحدود النحوية ، وإخراج محترزاتها رفعا للإبهام ، ومن خصائص منهجه في الشرح الإجمال بعد التفصيل ، فهو بعد أن يشرح بيت الألفية يجمل هذا الشرح ، كما عني بإعراب أبيات الألفية ، وهي سمة تطرد في الشرح كله ، كما كان يفسر بعض كلمات أبيات الناظم ، التي يظن أنه يصعب دركُها على القارئ ، وكذلك تفسير الكلمات الغامضة في بعض الأمثلة ، فحينما ساق بيت الألفية في فصل الْعَلَم :

وإن يكونا مفردين ، فأضف حتما ، وإلا أتبع الذي ردف

قال : (ومعنى ردف ، أي جاء ردفه ، يعني بعده)[٢] .

ومن اللافت للنظر تعليق المؤلف على أبيات الناظم بالاستحسان في كثير من الأحيان ، كأن يقول : (وهذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة) أو يقول : (وهذا البيت من حِسَانِ أبياته) . ومن جهة أخرى فإنه كان يستدرك على الناظم ، ويعترض عليه ، ومن الخصائص التعليمية في الكتاب أيضا إعرابُه أبيات الناظم وشرحه للكلمات ، التي يظن أنها غامضة ، ومن ذلك ما ذكره عند تعرضه لقول الشاعر :

شَرِبْنَ بماء البحر ، ثم ترفعتْ متى لُجَجٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ

حيث عرف النئيج بأنه المشي السريع الذي له صوت)[٣] .

كما أنه يحرص على أن يعرب عددا كبيرا من الشواهد إعرابا جزئيا ، وهو نادرا ما يتعرض للخلاف بين النحاة ، ولا يسرد آراء النحاة وحججهم حتى لا يثقل على المتعلم .

---

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، طبعة سنة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .

(٢) شرح الألفية جـ ١٩٧/١ ، وانظر أيضا ص ٣٣٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه جـ ٣/ ٢٤ .

شواهد الكتاب :

اعتمد المؤلف على الأمثلة في شرح القاعدة ، كما اعتمد على الأدلة من المنقول زيادة في التمكن من القاعدة النحوية والإحاطة بها ، وهو يستدل بذلك لإثبات القاعدة في الكثير الغالب ، وقد يأتي بها لتأييد المعنى اللغوي في القليل النادر ، ومن ذلك قوله : (وأما الهَنُ فهو الشيء المكروه ذكرُه ، وقد يطلق ، ويراد ذَكَرُ الرجل ، ومن ذلك قولهم : "من يطلْ هَنُ أبيه ينتطقْ به" ... فكنى بطول الهن عن كثرة النسل ... وقد يطلق "الهن" ويراد به الحقير ، قال الشاعر :

الله أعطاك فضلا قد خُصصْتَ به على هَنٍ ، وَهَنٌ فيما مضى وَهنُ

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس ، وأدار عليه كثيرا من مسائل الكتاب .

أبرز الملامح المشتركة بين المؤلفات النحوية التي تدخل تحت الاتجاه التعليمي :

- تتسم مؤلفات هذا الاتجاه بالاختصار والإيجاز ، اللَّهُمَّ إلا في بعض النقاط التي تحتاج إلى شيء من التوضيح ، فيستطرد المؤلف لتوضيحها .
- العزوف عن التفصيلات والاختلافات وسرد الآراء وأدلة النحاة ومناقشتها ، على غير ما وجدنا في مؤلفات الاتجاه التجميعي ، وإذا تعرضت مؤلفات هذا الاتجاه للخلافات ، فإنها تَمَسُّها مسًّا خفيفا ؛ حتى لا تثقل على الطلاب بما لا حاجة لهم به .
- الحرص على أن تكون المادة النحوية مصوغة في لغة سهلة لا تكلف فيها ، مع اختيار الشواهد الواضحة المعنى ، السهلة اللفظ ،الخالية من العبارات الغامضة والكلمات الصعبة والحوشية .
- اللجوء إلى العلل التعليمية المباشرة .
- الإقلال من ذكر الشواهد النقلية والعقلية ، والاكتفاء بالتمثيل غالبا .
- التفسير اللغوي للغامض من الكلمات بإيجاز لغرض التفسير .
- ترابط الموضوعات والعدول عن الاستطراد غالبا ، والإقلال من التعريف .
- الغموض أحيانا نتيجة الإسراف في الاختصار .

الفصل الرابع
الاتجاه التطبيقي

المبحث الأول : كتب إعراب القرآن الكريم
المبحث الثاني : كتب الوقف والابتداء
المبحث الثالث : كتب إعراب القراءات الشاذة
المبحث الرابع : كتب إعراب الحديث النبوي
المبحث الخامس : كتب إعراب الشواهد النحوية
المبحث السادس : كتب إعراب الشعر
المبحث السابع : كتب الأحاجي والألغاز النحوية

المبحث الأول
كتب إعراب القرآن الكريم

يعد مجال إعراب القرآن الكريم أكثر مجالات النحو التطبيقي ؛ فقد اهتم النحاة بالقرآن إعرابا وتوجيها أكثر من اهتمامهم بالنصوص الأخرى ، وسوف يظهر ذلك واضحا جليا من خلال هذا الفصل ، وفي هذا المبحث سنتناول بالدراسة كتب إعراب القرآن الكريم الآتية :

- التبيان في إعراب القرآن الكريم للعكبري
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني
- المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي
- الدر اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي
- المسائل السفرية في مواضع من القرآن الكريم لابن هشام

التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت : ٦١٦هـ)[١]

تناول العكبري في هذا الكتاب جميع سور القرآن الكريم ، وما يتعلق بها من معنى ، وقراءات ولغة واشتقاق . أعرب فيه جميع آيات القرآن ، يذكر آيات السور على ترتيبها في المصحف ، ثم يشرع في إعرابها آية آية حسب ترتيبها القرآني ، وهو لا يعيد إعراب الكلمات أو الآيات التي سبق إعرابها إذا لم يكن في إعرابها مزيدُ فائدة .

تعدد الأوجه الإعرابية : يترتب على الإعراب تعدد الوجوه؛ لأن القراءات تستلزم تعدد التوجيه النحوي ، ومن ذلك ما أورده العكبري من وجوه إعرابية متعددة عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٢] : (ويقرأ "شيخ" بالرفع ، وفيه عدة أوجه :

---

(١) حقق هذا الكتاب الأستاذ علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، هذا وقد طبع الكتاب في إحدى طبعاته باسم "إملاء ما من به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن"

(٢) من الآية ٧٢/ هود .

أحدها : أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(بعلي) بدلا منه ، و(شيخ) الخبر .

والثاني : أن يكون (بعلي) عطف بيان ، و(شيخ) الخبر .

والثالث : أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانيا ، و(شيخ) خبره ، والجملة خبر (هذا) .

والرابع : أن يكون (بعلي) خبر المبتدأ ، و(شيخ) خبر مبتدأ محذوف ، أي هو شيخ .والخامس : أن يكون (شيخ) خبرا ثانيا .

والسادس : أن يكون بعلي وشيخ جميعا خبرا واحدا ، كما تقول : هذا حلو حامض .

والسابع : أن يكون (شيخ) بدلا من (بعلي))[1] .

أرأيت إلى تعدد الوجوه الإعرابية في آية واحدة ؟

القراءات القرآنية : أكثر العكبري من ذكر القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ ، وهو لا ينسب القراءة إلى من قرأ بها في كثير من الأحيان ، ومن تعرضه للقراءات ما جاء في قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[2] .

حيث قال : (الجَمل يقرأ بفتح الجيم ، وهو الجمل المعروف ، ويقرأ في الشاذ بسكون الميم ؛ والأحسن أن يكون لغة ؛ لأن تخفيف المفتوح ضعيف .

ويقرأ بضم الجيم وفتح الميم وتشديدها ، وهو الحبل الغليظ ، وهو جمع مثل : صُوَّم وقُوَّم .

ويقرأ بضم الجيم والميم مع التخفيف ، وهو جمع مثل أَسَد وأُسُد .

ويقرأ كذلك إلا أن الميم ساكنة ؛ وذلك على تخفيف المضموم[3] .

ومع أن العكبري لا يعزو القراءة إلى من قرأ بها في معظم الأحيان ، إلا أننا لا نعدم أن نجد في الكتاب قراءاتٍ كثيرةً معزوّةً إلى ذويها ، ومن ذلك قوله : (قوله تعالى : ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[4] قرأ ابن محيصن بهمزة واحدة على لفظ الخبر)[5] .

---

(١) التبيان : ص ص ٧٠٧ – ٧٠٨ .

(٢) من الآية ٤٠/ العراف .

(٣) التبيان : ص ص ٥٦٧ – ٥٦٨ .

(٤) من الآية ٦/ البقرة .

(٥) التبيان : ص ٢١ ، وانظر كذلك ص ٣٩١ .

والغريب أننا نرى باحثا يقرر أن العكبري لا ينسب القراءة في كتابه ، وإنما يكتفي بقوله : قرئ كذا [1] ، مع أنه كما رأينا ينسب القراءة كثيرا .

ومهما يكن من أمر ، فإن الرجل كان مهتما بالقراءات على اختلاف أنواعها اهتماما كبيرا ، ومن مظاهر اهتمامه أنه يلتمس لها تخريجا وإن كانت شاذة فعند تعرضه لقوله تعالى : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[2] نراه يقول : (ويقرأ شاذا : و" ربع" بغير ألف ؛ ووجهها أنه حذف الألف كما حُذف في خِيَم والأصل خِيَام ، وكما حذفت في قولهم : أم والله)[3] .

لكنه لا يتردد في رفض القراءة إذا جاءت على لغة ضعيفة ، أو خالفت القياس ، ومن ذلك ردُّه قراءة ﴿الحمد﴾[4] بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ؛ كما قالوا : المعيرة ورغيف ؛ وهو ضعيف في الآية ؛ لأن إتباع الإعراب البناء وفي ذلك إبطال للإعراب)[5] .

على أن البحث في الإعراب والقراءات لم يكن ليشغل العكبري عن المعنى ؛ فهو يشير إلى معنى الآية والكلمة والجملة في أحيان كثيرة ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾[6] ؛ حيث قال : ((رجز الشيطان) : الجمهور على الزاي ، ويراد به هذا الوسواس . وجاز أن يسمى رجزا ؛ لأنه سبب للرجز ، وهو العذاب . وقرئ بالسين ، وأصل الرجس الشيء القذر؛ فجعل ما يفضي إلى العذاب رجسا استقذارا له)[7] .

والرجل لا يغفل عما يتعلق بالكلمة من الاشتقاق ، قال في اشتقاق كلمة الحواريين : (واشتقاق الكلمة من الحوَر وهو البياض ، وكان الحواريون يقصّرون

---

(١) انظر خصائص التأليف النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين لمحمود البصلي – رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، ص ١٦ رقم ١٢٦٣ .

(٢) من الآية ٣/ النساء .

(٣) التبيان : ص ٣٢٨ ، وانظر كذلك ص ٦٣٢ .

(٤) من الآية ١/ الفاتحة .

(٥) التبيان : ص ٥ .

(٦) من الآية ١١/ الأنفال .

(٧) التبيان : ص ٦١٩ .

الثياب . وقيل اشتقاقه من حار يحُور إذا رجَع ، فكأنهم الراجعون إلى الله ؛ وقيل : هو مشتق من نقاء القلب وخلوصه وصدقه)[1] .

وهو يذكر الإعراب أحيانا على مذهب البصريين والكوفيين ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2] حيث قال : (اهدنا) : لفظه أمر ، والأمر مبني على السكون عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين ، فحذف الياء عند البصريين علامة السكون الذي هو بناء ، وعند الكوفيين هو علامة الجزم)[3] .

وهو لا يتورع من توجيه الخطأ إلى صاحبه في الأحكام ، التي لا يراها صوابا ، كقوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[4] : (قال الزمخشري : يكون "عنه" في موضع رفع بمسئول ؛ كقوله : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [5] ، وهذا غلط)[6] .

والرجل كثير الاعتراض على الكوفيين والتخطئة لهم ، وتولِّي الرد عليهم ، فعند تعرضه لإعراب قوله تعالى : ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾[7] نراه يقول : (قوله تعالى : ﴿وإن امرأة﴾ مرفوع بفعل محذوف ، أي وإن خافت امرأة ، واستغنى بخافت المذكور . وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر . وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم ، فهو مناقض للفعل ، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عديّ :

ومتى واغلٌ يُنبْهُمْ يُحَيُّهُ وتُعطفْ عليه كأسُ السَّاقِي)

شواهد الكتاب :

استدلّ العكبري بالسماع الممثل في القرآن الكريم والشعر وكلام العرب ، غير أنه كان مقلّا من استدلاله بهذه الشواهد في هذا الكتاب ، وجاء الحديث الشريف غُفْلاً

---

(١) التبيان : ص ٢٦٥ .

(٢) الآية ٦/ الفاتحة .

(٣) التبيان : ص ص ٧ – ٨ .

(٤) من الآية ٣٦/ الإسراء .

(٥) من الآية ٧/ الفاتحة .

(٦) التبيان : ص ٨٢١ .

(٧) من الآية ١٢٨/ النساء .

منه ، ولا أعرف سببا لهذا فقد أَوْلَى الْعُكْبُرِيُّ الحديث الشريف اهتماما في الاحتجاج به على القضايا النحوية في كتبه الأخرى ، فضلا عن أنه وضع كتابا في إعراب الحديث الشريف كما سيأتي بيانه ، ويمكن بيان منهجه في الاستدلال بأنواع السماع كما يلي :

القرآن الكريم : استدل العكبري بالقرآن الكريم على صحة القاعدة ، وعلى تأييد الأوجه الإعرابية في الآية ، وهو يجتزئ استظهارا لذاكرة القارئ ، ومن ذلك قوله : (قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [1] : في هذه الآية أقوال : أحدها – أن الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : وفيما يلي عليكم حكم الذين يتوفون منكم ؛ ومثله : ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[2] ﴿والزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾[3])[4]

أما فيما يتعلق بالشعر ، فقد استشهد به على صحة القاعدة كقوله : (وحذف الجار ، وإبقاء الجر جائز ، قال الشاعر :

مشائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُها

وقال زهير :

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فجر بتقدير الباء ، وليس بموضع ضرورة)[5]

وقد يستدل بالشعرعلى تأييد المعنى اللغوي كاستدلاله بقول الشاعر :

وغلامٍ أرسلتْه أمُّه بِأَلُوكٍ فبذلْنا ما سَأَلْ

على أنّ الأَلُوكَةَ لغةً الرسالة .[6]

كما استشهد بكلام العرب مستدلا به على صحة ما ذهب إليه ، من ذلك قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾[7] : (فأما (يضاهئون)

(١) من الآية ٢٣٤/ البقرة .
(٢) من الآية ٣٨/ المائدة .
(٣) من الآية ٢/ النور .
(٤) التبيان : ص ١٨٦ .
(٥) المصدر السابق نفسه : ص ٤٢٤ .
(٦) المصدر السابق نفسه : ص ٤٦ .
(٧) من الآية ٣٠/ التوبة .

فالجمهور على ضم الهاء من غير همز ، والأصل ضاهى ، والألف منقلبة عن ياء ، وحذفت من أجل الواو . وقرئ بكسر الهاء وهمزة مضمومة بعدها ؛ وهو ضعيف ؛ والأشبه أن يكون لغة في ضاهى ، وليس مشتقا ، من قولهم : امْرَأَةٌ ضَهْيَاءُ)[1] .

أما الأدلة العقلية ، فتمثلت عنده في تعليل الأحكام والقياس ، فقد اهتم بالعلة واعتمد عليها في تعليل بعض الأحكام ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿الَرَ . كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[2] حيث قال : (وبنيت " لدن" وإن أضيفتْ ؛ لأن علة بنائها خروجها عن نظيرها ؛ لأن لدن بمعنى عند ، ولكن هي مخصوصة بملاصقة الشيء وشدة مقاربته ، و"عند" ليست كذلك ؛ بل هي للقريب وما بعد عنها ، وبمعنى الملك)[3] .

كما اعتد العكبري بالقياس أيضا ، وأدار عليه بعض الأحكام ، وكان يرد الرأي الذي لا يدعمه القياس ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾[4] : (و (على) في موضع الحال متعلقة بمحذوف ؛ وتقديره : من أنصاري مضافا إلى الله أو على أنصار الله .

وقيل : هي بمعنى مع ، وليس بشيء ؛ فإن " على" لا تصلح أن تكون بمعنى مع ، ولا قياس يعضده)[5] .

"الفريد في إعراب القرآن المجيد" للمنتجب الهمداني (ت : ٦٤٣هـ)[6] :

أعرب المؤلف في هذا الكتاب جميع آي القرآن الكريم مرتبة ، حسب ورودها في المصحف ، وهو يتعرض للآية إعرابا وقراءة ولغة واشتقاقا .

---

(١) التبيان : ص ٦٤١ .

(٢) الآية / ١ هود .

(٣) التبيان : ص ٦٨٨ .

(٤) من الآية ٥/ آل عمران .

(٥) التبيان : ص ٢٦٤ .

(٦) أ- المنتجب هو حسين بن أبي العز رشيد ، أبو يوسف منتجب الدين الهمذاني ، ولقب بالمنتجب ، انظر ترجمته في : الأعلام جـ٨/ ٢٢٢ ، وبغية الوعاة جـ ٢/ ٣٠٠ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور فهمي حسن النمر ، وفؤاد علي مخيمر - دار الثقافة ، الدوحة ، قطر الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م .

وقد أشار المؤلف في مقدمته إلى أن كتابه مقتضب من أقاويل المفسرين ، ومن كتب القراء والنحويين ، وأنه اجتهد في جمع مفترقه ، وتمييز صحيحه ، وذكر الدافع الذي حمله على التأليف وهو تطويل قوم ، وتقصير آخرين مع إخلالهما من كثير ما يحتاج إليه ، وذكرهما ما لا يحتاج إليه[1] .

ولا يقتصر المنتجب على ما هو بصدده من إعراب للآية ، ولكنه إذا عرضت له مسألة نحوية فصّل القول فيها ، ومن ذلك عقدُه فصلا عن (آمين) وفصلا للحديث عن (الفصل) [2] .

وهو في إعرابه للآية يبيّن أقوال العلماء وآراءهم ، ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾[3] حيث قال : ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ اختلف أهل النحو في نصبه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر مؤكد منتصب عن قوله : (آمنا بالله) [4] .

منقول عن صاحب الكتاب .

والقول ما قالت حذام .

كما انتصب ﴿وعد الله﴾ [5] عما تقدمه . وهي فعلة من صبغ كالجلسة من جلس ، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ . والمعنى تطهير الله ؛ لأن الإيمان يطهر النفوس .

والثاني : أنه بدل من ﴿ملة إبراهيم﴾[6] .

الطبري : من قرأ برفع ﴿ملة﴾ قرأ برفع ﴿صِبْغَةً﴾ .

والثالث : أنه منصوب على الإغراء ، أي اتبعوا والزموا صبغة الله ، أي دين الله ..) [7] .

---

(١) الفريد : جـ ١/ ١٤٢.

(٢) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٧٩ ، ٢٠٧ .

(٣) من الآية ١٣٨/ البقرة .

(٤) من الآية ١٣٦ / البقرة .

(٥) من الآية ١٢٢/ النساء .

(٦) من الآية ١٣٥/ البقرة .

(٧) الفريد : جـ ١/ ٣٨٢ - ٣٨٣ .

تعدد الأوجه الإعرابية :

حفل الفريد بتعدد التوجيه النحوي للألفاظ والآيات ، التي كان المنتجب يتعرض لإعرابها ، ومن ذلك قوله : (وقوله : ﴿فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾[1] ويحتمل أوجها من الإعراب : أن يكون (ذكراهم) مبتدأ ، و(أنى لهم) الخبر ، و(إذا) ظرف للظرف وهو (لهم) والمنويّ في (جاءتهم) للساعة ، أي : من أين لهم التذكر إذا جاءتهم؟ وأن يكون (ذكراهم) أيضا مبتدأ على ما ذكر آنفا ، والمنوي في جاءتهم لها ، أعني للذكرى ، والمعنى من أين تنفعهم ذكراهم إذا جاءتهم ؟ أي : لا تنفعهم ، فاعل (جاءتهم) ويكون المبتدأ مضمرا دلّ عليه ذكراهم ، أي أنّى لهم الخلاصُ والنجاةُ إذا جاءتهم ذكراهم)[2] .

على أن المؤلف قد يقتصر في بعض الآيات على التفسير اللغوي أو ذكر المعنى العام للآية ، دون أن يتصدى للإعراب ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾[3] ؛ حيث قال : (أي : نادى منادٍ ، يقال : آذنه إذا أعلمه وأذّن : أكثر الإعلام ومنه المؤذّن لكثرة ذلك منه)[4] .

ولا يخلو الكتاب من التعرض لبعض الأسرار البلاغية في القرآن ، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[5] : فإن قلت : (فلمَ أعيد ذكر الرحمن الرحيم ، مع اعتقادك أن البسملة من الفاتحة؟ قلت : أعيد ذلك للمبالغة والتأكيد)[6] .

موقف المنتجب من القراءات :

تشغل القراءات حيزا عريضا من الفريد ، والمؤلف يحرص على نسبتها غالبا إلى أصحابها ، وقد أكثر الشيخ من إيراد القراءات القرآنية المتواترة ، فعند إعراب قوله تعالى : ﴿فَنُجِّي مَنْ نَشَاءُ﴾[7] يقول : (وقرئ بنونين (فننجي) وتخفيف الجيم من الإنجاء ،

---

(١) من الآية ١٨/ محمد .

(٢) الفريد : جـ ٤/ ٣١٢ .

(٣) من الآية ٧٠/ يوسف .

(٤) الفريد : جـ ٣/ ٨٣ ، وانظر كذلك جـ ٤/ ٣١٢ .

(٥) الآية ٢/ الفاتحة .

(٦) الفريد : جـ ١/ ١٦٥ .

(٧) من الآية ١١٠/ يوسف .

وقرئ (فنجي) على لفظ الماضي المبني للمفعول . وقرئ كذلك ، إلا أن الياء ساكنة أسكنت تخفيفا لثقلها بحركتها وانكسار ما قبلها)[1] .

وهو يفاضل بين القراءات المتواترة ، ومن ذلك ما جاء عند إعراب قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] حيث قال : (وقرئ (الحمد لله) بالنصب على إضمار فعله ، أي نحمد الله الحمد ، والرفع أجود ، .. لما فيه من التعميم ، والدلالة على ثبات المعنى واستقراره)[3] .

وكثيرا ما يخرّج القراءات على لغة بعض القبائل ، فعند إعراب قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾[4] يقول : (والجمهور على ضم الراء في قوله (وأنتم حرم) على الأصل . وقرئ بإسكانها تخفيفا ، وهذه اللغة تميمية ، يقولون في رُسُل رُسْل ، وفي كُتُب كُتْب)[5] .

وكثيرا ما يعضِّد القراءة بالقراءة ، قال في إعراب قوله تعالى : ﴿وآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[6] : (وقرئ (فعميت) بضم العين وتشديد الميم بمعنى أخفيت عليكم عقوبة لكم ، أي عماها الله عليكم ، ويعضد هذه القراءة قراءة من قرأ (فعماها) عليكم وهو أبي والأعمش)[7] .

ومع التزام المنتجب بالقراءات المتواترة ، والدفاع عنها ، لم يهمل القراءات الشاذة ، بل اهتم بها وأكثر من ذكرها وتوجيهها ، كقوله : (وقرئ في غير المشهور ﴿الحواريون﴾ بتخفيف الياء كراهة التضعيف)[8] ، غير أنه يرفض القراءات الشاذة ، إذا جاءت على لغة رديئة ، ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى : ﴿وَمَنكَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ

(١) الفريد : جـ ٣/ ١٠٥- ١٠٦ .
(٢) الآية ١/ الفاتحة .
(٣) الفريد : جـ ١/ ١٦٢ .
(٤) من الآية ١/ المائدة .
(٥) الفريد : جـ ١/ ٦ .
(٦) من الآية ٢٨/ هود .
(٧) الفريد : جـ ٢/ ٦١٩ .
(٨) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ٥٧٨ .

قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[1] حيث قال : (وقرئ في غير المشهور أيضا ثم (أطره) بإدغام الضاد في الطاء ... وهي لغة رديئة)[2] .

شواهد الكتاب :

اعتمد المنتجب على السماع في تأييد المعنى الذي يذهب إليه ، وإثبات القاعدة النحوية أو اللغوية التي هو بصدد تطبيقها ، ومن ذلك ما جاء عند إعراب قوله تعالى : ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ، وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾[3] .

حيث قال : (في محل (الذي) وجهان : ... والثاني : الجر إما على النعت للكتاب ... ، وإما على العطف على كتاب ، أو على (آيات الكتاب) على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه كقولهم : (ما كل سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة) وكقراءة من قرأ : ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[4] بجر الآخرة)[5] .

وكثيرا ما يستدل بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (والنجي على معنيين – أحدهما : أن يكون بمعنى المناجي كالعشير والسمير بمعنى المعاشر والمسامر ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾[6] أي مناجيا)[7] .

أما الشعر فقد استدل به المؤلف كثيرا على تأييد المعاني اللغوية ، كقوله : (والتفنيد : النسبة إلى الفنَد وهو الخَرَفُ وإنكار العقل من هِرَمٍ ، قال :

يا صاحبيّ دعا لومي وتفنيدي فليس ما فات من أمري بمردود)[8]

ومن استدلاله على صحة القاعدة قوله : (وحذف خبر إن جائز في كلام القوم نظمهم ونثرهم إذا دل عليه الدليل ، قال الأعشى :

إنّ محـــــلا وإنّ مـــــرتحلا فإن في السفْر إذ مضوا مهَلا

---

(١) من الآية ١٢٦/ البقرة .

(٢) الفريد : جـ ١/ ٣٧٢ .

(٣) من الآية ١/ الرعد .

(٤) من الآية ٦٧/ الأنفال .

(٥) الفريد : جـ ٣/ ١٠٩ – ١١٠ .

(٦) من الآية ٥٢/ مريم .

(٧) الفريد جـ ٣/ ٩١ .

(٨) المصدر السابق نفسه : جـ ٣/ ١٠٠ .

أي : إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلا)[1] .

وقد يستدل بالشعر على تأييد القراءة ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾[2] : وقرئ (ردت) بكسرها على أن كسرة الدال المدغمة نقلت إلى الراء كما قيل : قيل وبيع ؛ لأن المضاعف يشبه المعتل ، قال ذو الرمة :

دنا البينُ مِنْ مَيٍّ فردَّت جِمالها[3]

وأما الحديث الشريف ، فقد استشهد به ، ولم يقف موقف الأقدمين في الإقلال منه ، أو الامتناع عن ذلك مطلقا ، وقد استدل به لإثبات وجه إعرابي أو لغرض لغوي كقوله : (يقول أهل اللغة : قد يوضع الحمد موضع الشكر ، فيقال : حمِدت الرجل على معروفه وإحسانه ، ولا يوضع الشكر موضع الحمد فيقال : شكرت الرجل على شجاعته ، ويدل على ذلك قوله ﷺ : " الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبدٌ لم يحمدْه")[4] .

أما الأدلة العقلية ، فتمثلت عند المؤلف في القياس في مواضعَ قليلةٍ من الفريد ، ومن ذلك قوله : (قوله تعالى : ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾[5] فيه وجوه من القراءات :

السادس : (بيس) بوزن ريس على قلب همزة بئيس ياء وإدغام الياء فيها قياسا على قول من قال في تخفيف سوءة : سوة ، وفي تخفيف شيء : شيا ، فأبدل الهمزة على لفظ ما قبلها)[6] .

"المُجيدُ في إعراب القرآن المَجيد" للصَّفاقِسِيّ (ت : ٧٤٢هـ)[7] :

يتناول الكتاب إعراب كتاب الله سبحانه وتعالى ، جـــرده الصفاقسي من البحر

---

(١) الفريد : جـ ٣/ ٩٦ .

(٢) من الآية ٦٥/ يوسف .

(٣) الفريد : جـ ٣/ ٧٩-٨٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه : جـ ١/ ١٦٣ .

(٥) من الآية ١٦٥/ الأعراف .

(٦) الفريد : جـ ٢/ ٣٧٧ .

(٧) أ- الصفاقسي هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي الصفاقسي المالكي ، ولد سنة ٦٩٧هـ ، وتوفي سنة ٧٤٢هـ ، انظر ترجمته في الأعلام جـ ١/ ٦١ ، والبغية جـ ١/ ٤٢٥ ، والدرر الكامنة جـ ١/ ٥٧ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور موسى محمد زنين ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي – طرابلس ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م . السلسلة التراثية ١٣ .

المحيط لأبي حيان ، وأضاف إليه من كتب أخرى ككتاب أبي البقاء ومكي بن أبي طالب وابن عطية وغيرهم .

لا يعرب الصفاقسي كل كلمات القرآن ، اكتفاء ببعضها ، فهو لا يعيد إعراب الكلمات التي سبق إعرابها ، إذا لم يكن في إعرابها مزيدُ فائدة .

اتخذ المؤلف بعض الرموز في منهجه ، كاتخاذه علامة (م) علامة على ما زاد على كتاب الشيخ أبي حيان من كتب أخرى .

قد يشير المؤلف في أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة ، التي وردت في اللفظ الواحد ، فقد ذكر مثلا في كلمة (اسم) خمس لغات ، وهو بصدد إعراب البسملة[1] . تناول أحيانا ما يتعلق بالكلمة التي هو بصدد إعرابها من الاشتقاق ، ومن ذلك قوله : (النار جوهر لطيف مضيء حار محرق ، والنور ضوءها وضوء كل نيّر ، وهو نقيض الظلمة ، واشتقاقها من نار ينور إذا نَفَرَ ؛ لأن فيه حركة واضطرابا ، والنور مشتق منها)[2] .

تعدد الأوجه الإعرابية : تعددت التوجيهات النحوية في الكلمة أو الآية ، التي هو بصدد إعرابها ، كما أنه يورد القراءات المتعلقة بالكلمة أو الآية التي يتعرض لإعرابها ، وينسب القراءة إلى أصحابها . وإذا كانت القراءة شاذة ، فإنه يلتمس لها تخريجا ، ومن ذلك قوله : (وقرئ شاذا ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [3] بالإدغام ، ووجهه أنه سكن لام أنزل كما في قوله :

إنما شعريَ شهد قد خُلط بجُلْجُلان

ثم حذف همزة إلى ونقل كسرتها إلى لام أنزل ، فالتقى المثلان فأدغم الأول في الثاني)[4] .

وقد يصف القراءة بالضعف إذا خالفت القاعدة الإعرابية ، كما أكثر من

---

(١) المجيد ص ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ١٢٧- ١٢٨ .

(٣) من الآية ٤/ البقرة .

(٤) المجيد ص ٨٩ .

التعرض للجوانب الصرفية ، وقد يذكر الإعراب على مذهب البصريين والكوفيين ، دون تعصب لأحدهما ، بل يأخذ بالصحيح .

وعلى كل حال ، فقد نهج المؤلف في كتابه أسلوب التوضيح والتسهيل ، غير أنه يكثر من الاستطراد في كتابه ، فنراه مثلا يذكر معانيَ اللام ، وهو بصدد إعراب قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ موضحا لها بالأمثلة ، وهذه هي الطريقة التي يتبعها في أكثر الأحيان .

شواهد الكتاب :

أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم على صحة القاعدة ، ووجّه به المعنى والإعراب ، ودلّل به على المسائل النحوية والصرفية ، وهو يجتزأ الآيات في معظم الأحيان استظهارا لذاكرة القارئ ، وقد استدل بالقرآن على صحة المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (الإضاءة فرط الإنارة ، ومصداق ذلك قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾[1])[2] .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يكثر من الاستشهاد به ، جريا على سنن شيخه أبي حيان ، ومن ذلك قوله وهو بصدد إعراب قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾[3] : (ولا تكون أنْ للمجاوزة خلافا للكوفيين ، ولا بمعنى إن المكسورة المخففة خلافا للفارسي ولا للنفي قلت : وعليه تتخرج رواية في الموطأ بفتح أنْ في قوله : (حتى يظلَّ الرجلُ أنْ يدري كم صلى) أي ما يدري)[4] .

كما استدل بالحديث على صحة المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (... وأهل التفسير يقولون : المَنُّ شيء يسقط على الشجر حلو ، ويقال هو الترنجبين ويروى عنه ﷺ أنه قال : (الكمأةُ من المنِّ وماؤُها شفاءٌ للعين))[5] .

---

(١) من الآية ٥/ يونس .

(٢) المجيد ص ١٢٨ .

(٣) من الآية ٢٦/ البقرة .

(٤) المجيد ص ١٧٠ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ٢٥٨ .

كما استدل بالشعر ، وكلام العرب على إثبات صحة القاعدة ، وهو يحترم اتفاق النحاة وإجماعهم ، كما استدل بالقياس دليلا من الأدلة العقلية ، وأدار عليه بعض أحكامه .

"الدُّرُّ اللقيط من البحر المحيط" لابن مكتوم (ت : ٧٤٩هـ)[1] :

الكتاب ليس ككل كتب إعراب القرآن التي عرضنا لها ؛ فابن مكتوم لا يعرب آي القرآن الكريم آية آية بنفسه كما يفعل المعـــــربون ، ولكنه يتناول الآيات القرآنية المختلف حول إعرابها بين ثلاثة من دهاقين اللغة والنحو والتفسير ، وهم : أبو حيان ، وابن عطية ، والزمخشري ، فقد حرص على أن يجمع من البحر المحيط لشيخه أبي حيان المسائل الإعرابية ، التي اختلف حولها كلٌّ من الزمخشري وأبي حيان وابن عطية وحسب .

ويقوم منهجه على الإتيان بالآية القرآنية موضوع المناقشة ، ثم يأتي بقول الزمخشري أو ابن عطية ، ثم يأتي برد أبي حيان عليهما بعد ذلك .

استخدم ابن مكتوم رموزا مختصرة تدل على كل من أبي حيان ، والزمخشري ، وابن عطية ، وعليه نفسه ، ، وقد نص على ذلك في مقدمة كتابه بقوله : (وجعلت علامة الزمخشري (ش) ، وابن عطية (ع) ، وشيخنا أبي حيان (ح) طلبا للاختصار وتجنبا للإطالة والإكثار)[2].

على أن الكتاب لم يكن مقصورا على تناول الآيات القرآنية المختلَف حول إعرابها بين العلماء الثلاثة وجمعها من البحر المحيط ، بل نجد في الكتاب ذكرا لمسائل لغوية وصرفية ، وتراجمَ لبعض العلماء ، وبعض المسائل الفقهية ، وذكرا لبعض المظاهر الاجتماعية في عصر ابن مكتوم ، ومما يدخل في باب اللغة قولُه نقلا عن شيخه أبي

---

(١) أ- ابن مكتوم هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن سليم ابن محمد القيسي ، أبو محمد الملقب تاج الدين ، انظر ترجمته في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية جـ ١ / ٧٥ .

ب- حقق هذا الكتاب علاء محمد رأفت السيد ، رسالة ماجستير من كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ٥٢٥٣ بالمكتبة المركزية سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

(٢) الدر اللقيط ص ١ .

حيان : (المختال : المتكبر ، وهو اسم فاعل من اختال ، وألفه منقلبة عن ياء لقولهم : الخيلاء والمخيلة ، ويقال : خال الرجل يخول خولا إذا تكبر وأعجب بنفسه ..)[1] .

كما حرص ابن مكتوم على أن يسجل في كتابه ، نقلا عن شيخه وصفا للحالة الاجتماعية لأهل مصر ، والجوّ العام في عهده في أكثر من موضع من كتابه[2] .

ومما يحمد له ترجمته لبعض العلماء ، الذين وردت أسماؤهم في الكتاب ، ومن ذلك ترجمته لأبي إسحاق الحضرمي بقوله : هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي ، أخذ النحو عن ميمون الأقرن ، ومات سنة سبع عشرة ومائة[3] .

شواهد الكتاب :

تنوع الشاهد في الكتاب ما بين آية قرآنية وحديث شريف ، وكلام للعرب شعرهم ونثرهم لإثبات الأحكام النحوية ، وكان تابعا في كل ما استشهد به لشيخه أبي حيان وناقلا عنه ، اللَّهُمَّ إلا في القليل النادر ، وقد كثر استشهاده بالقرآن وقراءاته ، لإثبات القاعدة ، ولا يكتفي بالشاهد الواحد ، بل يأتي بأكثر من شاهد ، كما حرص على الاستشهاد بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها ، ويعمل على تخريجها وتوجيهها ، كما استشهد بعدد غير قليل من الأحاديث جمعها من البحر المحيط لإثبات القواعد النحوية وتأييد بعض المعاني اللغوية ، ومن ذلك استشهاده بحديث : "ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ" على أن مِنْ تأتي بمعنى بدل ، وقد يستدل بالحديث لتأييد المعنى اللغوي كقوله نقلا عن الزمخشري : (وسمي المحلوف عليه يمينا لتلبسه باليمين ، كما قال النبي ﷺ : (إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها ، فأتِ الذي هو خير ، فكفر عن يمينك ، أي على كل شيء مما تحلف عليه))[4] .

كما أكثر ابن مكتوم من الأبيات الشعرية في استدلاله على القواعد النحوية ومن ذلك قوله ، وهو في معرض الحديث عن "لدن" نقلا عن شيخه أبي حيان : (وتضاف إلى المفرد لفظا كثيرا ، وإلى الجملة قليلا ، فمن إضافتها إلى الجملة الفعلية قول الشاعر :

---

(١) الدر اللقيط ص ١٨٣ .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه ص ٢١٧ ، ٤٨٩ ، ٥٥٥ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه اللقيط ص ١٠٨ .

صـــريعُ غـــوانٍ راقهُـــنَّ ورُقْنَـــهُ لدن شَبَّ حتى شاب سودُ الذوائب

ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية قول الآخر :

تـــذكَّرَ نُعمـــاهُ لـــدنْ أنـــتَ يـــافعٌ إلى أنت ذا قَدَّيْنِ أبيضَ كالنّسْرِ

...) .[1]

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب ، فنراه يستشهد به لتأييد وجه إعرابي ، أو يثبت به حكما نحويا ، وقد يستدل به لتأييد معنى لغوي ، كقوله : (الماعون : فاعول من المعن : وهو الشيء القليل لقول العرب : ما له معن؛ أي شيء قليل)[2] .

أما الأدلة العقلية ، فقد عوَّل منها على القياس كلما اقتضت القاعدة النحوية ذلك ، ومنه قوله : ((ح) رأيت في شرح الموجز للرماني .. أنه لا يقال من نفع ينفع : اسم مفعول نحو : منفوع ، والقياس النحوي يقتضيه . (ك) قال ابن القطاع : نفعك نفعا : أحسن إليك . فصار مثل ضربك ، فكما يقال في مفعول ضرب : مضروب ، فكذلك يقال في مفعول نفع)[3] .

"الدر اللقيط في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي (ت : ٧٥٦هـ)[4] :

أعرب الشيخ السمين في هذا الكتاب جميع آي القرآن الكريم ، وجمع بين علوم شتى كالتفسير والنحو واللغة والقراءات ، وهو يبدأ بذكر ألفاظ الآية ، ثم يسير مع كل لفظة فيتناولها إعرابا ، ويبين أقوال العلماء وآراءهم ، ثم يذكر قراءتها ، مناقشا كل قراءة ، ثم يسير مع هذه اللفظة ، من جانب اللغة والاشتقاق والمعنى .

ولا يقتصر السمين على ما هو بصدده من إعراب للآية ، ولكنه إذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو ، نراه يدع ما هو فيه من إعراب للآية

---

(١) الدر اللقيط ص ص ١٠٤- ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٧٣٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٣ .

(٤) أ- السمين الحلبي هو : شهاب الدين أبو العباس ، أحمد بن يوسف بن محمد بن محمود بن إبراهيم الشافعي الحلبي ، انظر ترجمته في الأعلام : جـ ١/ ٣٦٠ - ٣٦١ ، وبغية الوعاة جـ ١/ ٤٠٢ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ، دار القلم ، دمشق .

ليعالج هذه المسألة ، والكتاب يعجُّ بمسائل الخلاف ، فلا تكاد تمرُّ صفحة منه دون أن يطالعنا الشيخ بمسألة خلافية بين العلماء .

والشيخ مَعْنِيٌّ بالتقعيد لترسيخ نظرية ، أو صوغ قاعدة جامعة تحكم أمورا يسهل حفظُها والاهتداءُ بها ، ومن ذلك قولُه وهو بصدد إعراب قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ للهِ﴾ ولا بد من ذكر قاعدة ههنا لعموم فائدة ، وهي أن الجار والمجرور والظرف ، إذا وقعا صلة أو صفة أو حالا أو خبرا تعلقا بمحذوف ، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كونا مطلقا ..)[1] .

وكثيرا ما يتناول الشيخ الكلمة التي هو بصدد إعرابها من ناحية الصرف ، قال : (وأصل الدماء : الدماو أو الدماي ، فقلب حرف العلة همزة ؛ لوقوعه ظرفا بعد ألف زائدة نحو : كساء ورداء)[2] .

وفي الكتاب كثيرٌ من الإشارات البلاغية ، تعين القارئ على التعرف إلى بعض أسرار التعبير القرآني ، كما يحفل الكتاب بالأوجه الإعرابية المتعددة للألفاظ والآيات التي كان الشيخ السمين يجري إعرابها ، وهو يرجّح وجها إعرابيا على غيره في أحايين كثيرة ، وقد لا يناقش ولا يرجح بأن يذكر الأوجه الإعرابية في الآية دون ترجيح أو يذكر آراء المعربين دون مفاضلة بين هذه الآراء ، وكثيرا ما يتعدد الإعراب للكلمة بناء على تعدد المعنى لها ، ففي إعراب قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾[3] نراه يقول : (و"فيها" الأولى متعلقة بـ "تجعل" إن قيل : إنها بمعنى الخلق ، ومن يفسد" مفعول به ، وإن قيل إنها بمعنى التصيير فيكون " فيها" مفعولا ثانيا قدم على الأول وهو "من يفسد" ..)[4] .

القراءات القرآنية في الكتاب : يورد السمين القراءات في الآية ، بادئا بذكر قراءة السبعة ، ثم يورد بقية القراءات الواردة مع المناقشة والترجيح والضبط ، مستوفيا ما ورد في الآية من قراءات ، وهو يدافع عن القراء السبعة إزاء ما يتعرضون له من

(١) الدر المصون جـ ١/ ٣٩ .
(٢) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٢٥٦ .
(٣) من الآية ٣٠ / البقرة .
(٤) الدر المصون جـ ١/ ٢٥٤ .

نقد ، ملتمسا طريق التخريج للقراءات التي هي موضع الإشكال فعند تعرضه لإعراب قوله تعالى : ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[1] نراه يقول : (وقرأ نافع بكسرها ، والأصل : تبشروني ، فحذف الياء مجتزئا عنها بالكسرة . وقد غلّطه أبو حاتم ، وقال : " هذا يكون في الشعر اضطرارا " وقال مكي : " وقد طعن في هذه القراءة قومٌ لُبْعْد مخرجها في العربية ... وهذا الطعن لا يُلتفتُ إليه ، لأن ياء المتكلم قد كثُر حذفُها مُجْتَزَءًا عنها بالكسرة . وقد قرئ بذلك في قوله : ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي﴾[2] كما سيأتي بيانه)[3]

والرجل يستشهد بالقراءات الشاذة ملتمسا لها وجها من العربية يقوّيها ، ففي قوله تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[4] نراه يقول : (... وشذت فرقةٌ فقرأت ﴿وشركائكم﴾ بالخفض ، ووجهت على حذف مضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا على حاله كقوله :

أكلَّ امرئ تحسبينَ امرأ ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

أي : وكل نار ، لتقدير الآية : وأمر شركائكم ، فحذف الأمر وأبقى ما بعده على حاله) .[5] وليس معنى تقويته القراءة الشاذة أنه يقبل جميعها ، ولكنه يرد الكثير منها مما خالف القياس وصعُبَ التماسُ وجهِ الصحةِ لها ، فحينما قرأ الأعرج (تولوا) بضم التاء وسكون الواو وضم اللام في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾[6] نراه يقول : (وهذه القراءة لا يظهر لها معنى طائل هنا)[7] .

شواهد الكتاب :

استدل الشيخ السمين بالسماع تأييدا لأحكامه اللغوية والنحوية ، فقد استشهد بالقرآن سواء على صحة القاعدة أو لتأييد المعاني اللغوية كاستدلاله بقوله تعالى : ﴿وَلَا

(١) من الآية ٥٤/ الحجر .
(٢) من الآية ٦٤/ الزمر .
(٣) الدر المصون جـ ٣/ ٥٧٧ .
(٤) من الآية ٣١/ يونس .
(٥) الدر المصون جـ ٦/ ٢٤٣ .
(٦) من الآية ٣/ هود .
(٧) الدر المصون جـ ٦/ ٢٨٤ .

﴿تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾[1] على أن الدين في اللغة بمعنى القضاء والحكم ، وكذلك استدلاله على أن الدِّينَ معناه الطاعة بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله﴾[2] أي طاعة ، وعلى أنه يستعار للملة والشريعة أيضا بقوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ﴾[3] يعني الإسلام ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[4])[5] .

أما الحديث الشريف ، فقد نحا الشيخ منحى المتأخرين في الإكثار من الاحتجاج به ، ومن ذلك قوله : (والمستقرَأ من كلام العرب أن المنصوب على الاختصاص : إما "أي" .. أو معرف بأل ... أو بالإضافة نحو قوله – عليه السلام – : "نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَّثُ")[6] .

كما أكثر من الاستدلال بالشعر ، وجاء معظمه في الاستدلال على المعاني اللغوية كقوله : (الربّ لغةً : السيد والمالك والثابت والمعبود ، ومنه :

أَرَبٌّ يبولُ الثُّعْلُبَانُ برأسه لقد هان من بالت عليه الثعالبُ)[7]

وهو يذكر الشاذ والنادر من الشواهد المخالف للقاعدة ، بعد أن ينبه على شذوذه أو ندرته ، احترازا من مغبة وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد به ، كما أكثر من الاستشهاد بكلام العرب على صحة القاعدة ودعمها ، وقد يستأنس بكلام العرب وأمثالها وهو بصدد شرح مفردات الألفاظ القرآنية ، ومن ذلك قوله : (والفلاح أصله الشق ومنه قولهم : "إن الحديد بالحديد يفلح")[8] .

---

(١) من الآية ٢/ النور .
(٢) من الآية ١٢٥/ النساء .
(٣) من الآية ٨٣/ آل عمران .
(٤) من الآية ٨٥/ آل عمران .
(٥) الدر المصون جـ ١/ ٧٤ .
(٦) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٤٧٧ .
(٧) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٤٤ .
(٨) المصدر السابق نفسه جـ ١٠٤/١ .

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس ؛ لإثبات صحة الأحكام وتبريرها .

المسائل السَّفرية لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[1] :

الكتاب مسائل وأجوبة نحوية ، وأبحاث في مواضيعَ من القرآن الكريم ، عِدّةُ هذه المسائل سبع وأربعون مسألة ، سئل ابن هشام عن أكثرها فأجاب ، وعرض بعضها دون أن يُسأل عنها ، ولكنه وجدها مناسبة لِتُسَاقَ مع مسائل الكتاب ، التي تدور حول مشكلات نحْوية من القرآن ، وتوجيه قراءات قرآنية ، أو إعراب ألفاظ من الآيات ، ويستثنى من ذلك أربع مسائل تدور حول معاني بعض الآيات الكريمة ، ومسألتين في توجيه إعرابي لحديثين شريفين ، وعلى هذا فإن تسميتها أبحاثا نحوية في مواضع من القرآن يكون على سبيل التغليب .

وقد جاءت بعض مسائل الكتاب موجزة مقتضبة ، وجاء بعضها مفصلا مسهبا ؛ لأن المؤلف أجاب عن هذه الأسئلة إجابات ، تتناسب مع ما تحتاج إليه المسألة من شرح أو تفصيل .

والقارئ للكتاب يلحظ تعدد الأوجه الإعرابية عند ابن هشام تبعا لتعدد القراءات واختلافها ، وابن هشام في عرض المسائل يذكر أحيانا أقوال العلماء وآراءهم ؛ مما يجعلنا نقول إن الاتجاه التطبيقي متأثر بالآراء والمذاهب النحوية .

أسلوب الحوار أو الفنقلة في الكتاب : اعتمد ابن هشام على أسلوب الحوار اعتمادا كليا ، فلا تكاد تخلو مسألة من هذا الأسلوب ، وهو من شأنه أن يسترعيَ الانتباه ويَصِلَ المعلومةَ إلى طالبها بأيسر السبل وأكثرها تحديدا .

شواهد الكتاب :

استدل ابن هشام بالسماع الممثل في القرآن والحديث وكلام العرب شعرهم ونثرهم ، وعلل به أحكامه النحوية ، ومن ذلك ما جاء في المسألة الثامنة ؛ حيث قال :

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور علي حسين البواب ، طبعة مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

(أين الفاعل في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ : ﴿بما حفظ الله﴾[٢] بنصب اسم الله – عز وجل ؟ الجواب :

يحتمل وجهين : **أحدهما** : أن يكون اسم الله تعالى ، ولكنه نُصب لفهم المعنى ؛ فإن من كلامهم أن الفاعل ربما نصب إذا أمن الإلباس ، كقولهم : كسر الزجاجُ الحجرَ ، وخرق الثوبُ المسمارَ ، رُويا برفع (الزجاج) و(الثوب) ، ونصب (الحجر) و(المسمار) ، وقال الشاعر :

قد سالَمَ الحياتُ منه القدمَا

روي بنصب الحيات . وعلى هذا فيتحد مع قراءة السبعة ، والمعنى عليهما : بحفظ الله لهن . والمحذوف مفعول كما في قوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾[١] أي : والحافظاتها .

الثاني : أن يكون ضميرا مستترا في "حفظ" وفي مرجعه وجهان : **أحدهما** : النسوة المذكورات ، وذلك باعتبار المعنى دون اللفظ ، أي بما حفظ هو ، أي بما حفظ من ذكر ، كما جاء في الحديث : "خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده : أي أحنى من ذكر ، وأرعى من ذكر)[٢] .

أما الأدلة العقلية ، فقد جاء الكتاب غُفلا منها .

خصائص مشتركة بين كتب إعراب القرآن الكريم :

- العناية الواضحة بالقراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ .
- العناية الواضحة بتعدد الأوجه الإعرابية لكثير من الآيات .
- التفسير اللغوي للغامض من ألفاظ القرآن ، والعناية بالمعنى والاشتقاق لكثير من تلك الألفاظ .
- التعرض لبعض الإشارات البلاغية .

---

(٢) من الآية ٣٤ / النساء .

(١) من الآية ٣٥/ الأحزاب .

(٢) المسائل السفريات ص ص ٤١ – ٤٣ .

المبحث الثاني
كتب الوقف والابتداء

"الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء" للنكزاوي :

كتاب "الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء" للنكزاوي (ت : ٦٨٣هـ)[١] :

بدأ المؤلف كتابه بذكر اختلاف العلماء في تقسيم الوقف والابتداء ، ثم ارتضى هو تقسيمه إلى أربعة أقسام : تام ، وكاف ، ومفهوم ، وما لا ينبغي الوقف عليه حالة الاختيار ، ثم قام بتعريف كلٍّ .

والكتاب يقوم على الربط بين علم الوقف والابتداء ، وغيره من العلوم كالتفسيرات والقراءات والحديث والفقه واللغة والنحو والبلاغة ، وتوظيف كل هذه العلوم لخدمة الوقف والابتداء . فقد عني النكزاوي بإعراب القرآن ، وذكر الأوجه المتعددة في الآية القرآنية ، وعلى تلك تنبني أحكام الوقف والابتداء كثيرا ، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[٢] حيث قال : ((والمقيمين الصلاة) : تام على مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : وأما (المؤتون الزكاة) فمرفوع بالابتداء ويكون الخبر فيما بعده .

فإن جعلت (والمؤتون) خبر مبتدأ محذوف تقديره : وهم المؤتون ، فالوقف على قوله : (والمقيمين الصلاة) كاف .

---

(١) أ- النكزاوي هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي زيد القاضي أبو بكر ، المعروف بالنكزاوي ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : جـ ٢ / ٥٨ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور جمال عبد العزيز أحمد - رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٩٩٥م بمكتبة الجامعة رقم ٧٠٦٤ .

(٢) الآية ١٦٢/ النساء .

وإن جعلت (والمؤتون) معطوفا على قوله : (لكن الراسخون) فلا يكفي الوقف على قوله : (والمقيمين الصلاة) لا يتم)[1] .

وهو يعتمد على اللغة في تفسير الكلمات الصعبة في القرآن ، فحينما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾[2] نراه يقول : (والقنوان : العذوق عند أهل اللغة ، يقال : عذق وقنو ، بمعنى واحد ، فأما العَذق بفتح العين فهي النخلة ، وقيل : القنوان الجمار)[3] .

كما اعتمد على القرآن نفسه في تفسير القرآن ، كقوله ، وهو بصدد الحديث عن الآية السابقة : (وقال البراء بن عازب : "دانية" قريبة ، والمعنى : ومنها قنوان بعيدة كما قال – عز وجل – : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[4])[5] .

والنكزاوي يهتم بالقراءات القرآنية ، ويعتمد عليها في بيان أحكام الوقف والابتداء ، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[6] حيث قال : (ينبني الوقف عليه ، وعدم الوقف على اختلاف القراء في (أنه من عمل) فمن قرأ (إنه) بكسر الهمزة على الاستئناف ، فالوقف على (الرحمة) كاف ، فإن جعلت (أنه من عمل) تفسيرا للرحمة ، و(كتب) بمعنى قال لم يتم الوقف على (الرحمة) ، ولا يكفي لأن ما بعدها متعلق بها .

ومن قرأ (أن) بفتح الهمزة وجعله بدلا من (الرحمة) لم يقف على (الرحمة) ؛ لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه ، فإن جعلت (أنه) بفتح الهمزة في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي أنه كان الوقف على (الرحمة) كافيا)[7] .

---

(١) انظر الاقتداء ص ٦٨٤ .
(٢) من الآية ٩٩/ الأنعام .
(٣) الاقتداء ص ٨٤٢ .
(٤) من الآية ٨١/ النحل .
(٥) الاقتداء ص ٨٤٣ .
(٦) من الآية ٥٤/ الأنعام .
(٧) الاقتداء ص ص ٨٠٢ – ٨٠٤ .

وكما وظَّف المؤلف الإعراب والقراءات لخدمة الوقف والابتداء ، نراه يوظف التفسير لخدمته أيضا ، ومن ذلك ما جاء حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾[1] حيث قال : (ينبني الوقف وعدم الوقف على معرفة ما في الآية من تفسير ، فلأهل التفسير فيها أربعةُ أقوال : فقول ابن عباس : أذاعوا به إلا قليلا منهم ، وهو مذهب ابن زيد ، وبه قال الأخفش وأبو حاتم وأبو عبيدة .

وقال قتادة : ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلا ﴾ قال الضحاك : "المعنى في قوله : ﴿لاتبعتم الشيطان إلا قليلا ﴾ ، قال أصحاب رسول الله ﷺ هموا بأمور إلا طائفة منهم .

القول الرابع : "أن معنى﴿إلا قليلا منهم﴾ : كلهم" فعلى القول الأول لا يتم الكلام على ﴿أذاعوا به﴾ ولا على ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ حتى يبلغ إلى قوله : ﴿إلا قليلا﴾ ، وعلى القول الثاني يقف على ﴿أذاعوا به﴾ ، وعلى ﴿الذين يستنبطونه منهم﴾)[2] .

والكتاب لم يخل من التعرض لبعض الأسرار البلاغية ، بيد أن ذلك لم يرد إلا لماما ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[3] ؛ حيث قال : (يعني المؤمنين ، ثم انقطع الكلام عندهم ، فقال الله – عز وجل – للكافرين : ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾[4] هذا قولهم ، فيكون هذا على هذا القول من باب التحويل والالتفات)[5] .

شواهد الكتاب :

استدل النكزاوي بالسماع بكل صنوفه ، فقد اهتم بالقراءات القرآنية كما أسلفنا ، واعتمد عليها في بيان أحكام الوقف والابتداء ، وعرَفنا أنه كان يفسر القرآن بالقرآن ، كما عرض للقراءات الشاذة ووصفها بالشذوذ ، وحاول توجيهها في كثير

(١) من الآية ٨٣/ النساء .
(٢) الاقتداء ص ٦٢٨ – ٦٣٠ .
(٣) من الآية ٣٣/ الأنفال .
(٤) من الآية ٣٤ / الأنفال .
(٥) الاقتداء ص ١٠١٨ .

من الأحيان ، وحين تكون القراءة مخالفة للجماعة أو لرسم المصحف ، فإنه لا يتردد في رفضها ، ومن ذلك قوله تعليقا على قراءة قوله تعالى : ﴿فأجمعوا أمركم وشركاؤكم﴾[1] بالرفع : (وهذه القراءة شاذة رويت عن الحسن ، وهي مخالفة للمصحف الذي تقوم به الحجة ؛ لأن في القراءة بالرفع الواو ، وهي ليست في المصحف)[2] .

أما الحديث الشريف ، فقد أغفل النكزاوي دوره في الاستشهاد به على القضايا النحوية ، واقتصر في الاستدلال به على المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (وقد يراد بالحرف المذهب والوجه والطريقة .. ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : ("أُنزل القرآن على سبعة أحرف" أي أوجه من اللغات)[3] .

كما استدل بالشعر على صحة القضايا النحوية التي تعرّض لها ، وقد يستدل به على تأييد المعنى اللغوي ، وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب ، غير أن ذلك لم يرد في الكتاب إلا قليلا ، وما جاء منه كان جُلُّهُ في الاستدلال على المعنى اللغوي ، كاستدلاله بقولهم : "بيني وبينك آيةٌ" على أن الآية في اللغة هي العلامة .[4] أما من حيث استدلالُه بالأدلة العقلية ، فقد اعتمد على القياس ، كقوله حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[5] .

(.. وقيل : حرف الإعراب دال ساكنة فالتقى ساكنان ، قالوا : "ولا يكون مضموما ؛ لأنه يلتبس بالمرفوع في موضع جزم ، ولا يمنع الضم من حلوله محل الجزم ؛ قياسا على المضموم من المجزومات ذوات التضعيف)[6] .

---

(١) من الآية ٧١/ يونس .
(٢) الاقتداء ص ١١٦١ .
(٣) المصدر السابق نفسه ص ٣٨ .
(٤) المصدر السابق نفسه ص ٣٦ .
(٥) من الآية ١٣٠ / آل عمران .
(٦) الاقتداء ص ٤٤٠ .

المبحث الثالث :
كتاب إعراب القراءات الشواذ

كتاب "إعراب القراءات الشواذ" للعكبري (ت : ٦١٦هـ)[١] :

تناول العكبري في هذا الكتاب إعراب القراءات الشاذة في القرآن الكريم كله ، من أول سورة الفاتحة وحتى سورة الناس ، آية آية وسورة سورة ، ولكنه لم يقتصر على إعراب القراءات الشاذة الخارجة عن قراءة العشرة المشهورين ، كما ذكر ذلك في مقدمته ، وإنما رأيناه يعرب كذلك القراءات السبع والقراءات العشر ، وهو يحيل في كثير من الأحيان القراءات على ما يشبهها ، ويتضح ذلك مثلا في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ﴾[٢] حيث قال : (فيه قراءات قد ذكرناها في قوله : ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾[٣])[٤]

وتتعدد الأوجه الإعرابية التي يوردها أبو البقاء لتخريج القراءة ، وهو يلتمس للقراءة الشاذة عدة أوجه يحملها عليها ، فتارة يلتمس مسائل النحو ، وأخرى مسائل الصرف ، وأحيانا يخرّج القراءة الشاذة على اللغة ، وقد يخرّجها على ما ورد في الشعر ، وأخيرا قد يكون الإعراب هو المحمل الذي يحملها عليه ، فإن لم يجد أيا مما سبق ، اضطر لوصفها بالضعف أو البعد ، وإليك أمثلة لذلك لندلل على ما نقول : في قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[٥] قال العكبري : (يقرأ في المشهور بالرفع ، أي سؤالنا حطة . ويقرأ بالنصب وفيه وجهان :

الأول : هو منصوب على المصدر ، احطط عنا ذنوبنا حطة .

والثاني : هو مفعول به ، أي نسألك حطة)[٦] .

---

(١) حقق هذا الكتاب محمد السيد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م .

(٢) من الآية ٩١/ التوبة .

(٣) من الآية ٦٦/ الأنفال .

(٤) إعراب القراءات الشواذ جـ ١/ ٦٢٩ .

(٥) من الآية ٥٨/ البقرة .

(٦) إعراب القراءات الشواذ جـ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

ومن مسائل الصرف التي خرج عليها القراءات ، مكثرا من ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ مَوْئِلًا ﴾[1] حيث قال : (يقرأ بكسر الواو وتشديدها من غير ياء ، والوجه فيه أنه قلب الهمزة واوا من جنس ما قبلها وأدغم . وقرأ (مولا) بالتخفيف وكسر الواو ، والوجه فيه أنه ألقى حركة الهمزة على الواو وحذفها)[2] وقد يخرج القراءة على ما ورد في الشعر ، كتخريجه قراءة الرفع في (قليلا) من قوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ﴾[3] حيث قال : (يقرأ بالرفع ، على توكيد الضمير في (توليتم) ، ومثله البسيط :

لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَهُ وقعُ الحوادث إلا الصارمُ الذكرُ[4]

وقد يخرج القراءة لأنها لغة ، من ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿يسعا﴾[5] حيث قال : (يقرأ بفتح التاء ، وهي لغة حملت على عشر)[6] .

تلكم الأوجه التي كان يحمل عليها العكبري ما ورد في كتابه من القراءات الشاذة ، وإذا لم يجد العكبري أحد هذه الأوجه ، فإنه يضعّف القراءة ، أو يحكم على اللغة بالضعف أو الشذوذ أو البعد أو أنها مجهولة ، وربما حكم على القراءة بالشذوذ أو بالضعف ، إذا خالفت مقاييس النحاة .

هذه هي خلاصة مهيْع العكبري في تخريجه القراءات الشاذة في كتابه ، على أنه قد لاحظ الباحث بعض الملاحظات التي يحسُن تسجيلُها الآن :

- قد يفضل العكبري قراءة على أخرى ؛ لأنها أبلغ في نظره من الأخرى .
- في تخريج القراءة قد تتعدد الأوجه الإعرابية ، وقد يفضل وجها على وجه .

---

(١) من الآية ٥٨/ الكهف .

(٢) إعراب القراءات الشواذ جـ ٢/ ٢٥ .

(٣) من الآية ٨٣/ البقرة .

(٤) إعراب القراءات الشواذ جـ ١/ ١٨٣ .

(٥) من الآية ٢٥/ الكهف .

(٦) إعراب القراءات الشواذ جـ ٢/ ١٢ .

- رغم أنه اشترط على نفسه كما ذكر في مقدمته أنه سيذكر ألفاظ القراءات دون من عُزيت إليهم ، إلا أننا لا نعدم أن نجد في أثناء إعرابه للقراءات بعض القراءات منسوبة .
- تميز الكتاب بالاعتدال والإيجاز في توجيه القراءات القرآنية ، كما ذكر ذلك في مقدمته .
- لم يشغله البحث في الإعراب والقراءات عن المعنى ، فهو يشير إلى معنى الآية والكلمة والجملة في كثير من الأحيان ، كما أن الكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية .

شواهد الكتاب :

استدل العكبري بالسماع لتعليل أحكامه ، كما استعان به على تخريج القراءة ، أما القرآن الكريم وكلام العرب ، فقد استدل بهما على إثبات القاعدة النحوية ، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿أمهاتهم﴾[1] حيث قال : (يقرأ أمهاته بغير الميم ، وإنما أفرد الضمير لأنه ذهب مذهب الجنس ، كقوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[2] أراد الذين ،يدل على ذلك قولُه تعالى : ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[3] وتقول العرب : هذا أجمل الناس وأحسنه)[4] .

كما استعان بالحديث الشريف على تخريج القراءة ، واستدل به على صحة القاعدة ، ومن ذلك قوله : (قوله : ﴿يمسهم العذاب﴾ بإسناذ الفعل إلى العذاب . ويقرأ ﴿نمسهم العذاب﴾ بضم النون وكسر الميم ، و(العذاب) بالنصب ... ومنه الحديث : "فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك")[5] .

كما استدل بالشعرعلى صحة القاعدة أيضا ، وكان ينسب كل بيت إلى بحره العروضي ، وقد يعزو البيت إلى قائله إن توفر له ذلك ، وإلا فإنه يتركه بلا عزو

(١) من الآية ٦/ الأحزاب .
(٢) من الآية ١٧ / البقرة .
(٣) من الآية ١٧/ البقرة .
(٤) إعراب القراءات الشواذ جـ ٢/ ٣٠٢ .
(٥) المصدر السابق نفسه جـ ١/ ٤٨٠ .

استظهارا لذاكرة القارئ وخبرته ، وقد يقتصر على الكلمة أو الكلمتين من البيت ، مكتفيا بالتركيز على موطن الشاهد ، وقد يذكر الشاهد الشعري في أكثر من موضع .

أما من حيث استدلاله بالأدلة العقلية ، فإنه يستدل بالقياس ، ولا يؤيد القراءات التي تخالفه واصفا إياها بالشذوذ في القياس والاستعمال ، ومن ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ : (ذكر أنه قرأ بالرفع والتنوين ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون ألغى لا ، وهو القياس فيها ، و(ريب) مبتدأ و(فيه) الخبر ، ومثله : ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[1])[2] .

(١) من الآية ٦٢/ يونس .

(٢) إعراب القراءات الشواذ جـ ١/ ١٠٩ .

المبحث الرابع
كتب إعراب الحديث الشريف

١- إعراب الحديث النبوي للعكبري .
٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك .
٣- العدة في إعراب العمدة لابن فرحون .

"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ت : ٦١٦هـ)[١] :

رتّب العكبري كتابه على مسانيد الصحابة ، مُرتَّبة على حروف المعجم ، بادئا كتابه بمسند أبي بن كعب الأنصاري ، وقد اقتصر على متن الحديث دون السند ، كما اتسع مفهوم الحديث عنده ، فشمل أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته .

ذكر أبو البقاء في مقدمة كتابه سبب تأليفه لهذا الكتاب ، وهو أن جماعة من طلبة الحديث التمسوا منه أن يمليَ مختصرا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الحديث ، وأن بعض الرواة يُخطّأ فيها ، والنبي ﷺوأصحابه بريئون من اللحن . فأجابهم إلى ذلك ، واعتمد على أتمّ المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب ، وهو (جامع المسانيد) للإمام الحافظ ابن الجوزي .

وكتاب العكبري عبارة عن أمالٍ أملاها على طلبة الحديث ، فكان أحد تلاميذه يقرأ في جامع المسانيد لابن الجوزي ، مسندا مسندا ، حتى إذا مرَّ بهم حديثٌ ، أو عبارة في حديث أو كلمة تحتاج إلى شرح وتبيان ، وإلى بيان إعرابها ، تكلم العكبري ، مناقشا القضية ، وطلابُه يسجلون ما يملي .

والعكبري لم يقصد إلى الإعراب الحرفي أو التقليدي لألفاظ الحديث الشريف ، وإنما قصد إلى إعراب المشكل وحسب ، أو التوجيه الإعرابي لبعض المشكلات التي ترد في الأحاديث ، سواء من جهة الإعراب أو من جهة التصريف ، أو من جهة بيان المحل الإعرابي ، أو من جهة اللغة ، وربما كان الإشكال من جهة الراوي فيوضحه العكبري .

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ودمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م .

موقف العكبري من رواة الحديث :

والعكبري يلتمس للرواية وجها يمكن أن تُحمل عليه ، فإن لم يجد ، نسب الخطأ إلى الراوي ، أو رماه بالخلط ، أو الاضطراب ، أو السهو ، كما اتهم الرواةَ بتغيير ألفاظ الحديث ، ففي حديث أنس : (يتبع الميِّتَ ثلاثٌ : أهلُه ومالُه ، وعملُه ، فيرجع اثنانِ ويبقى واحدٌ ، يرجع أهله وماله ، ويبقى عمله) قال : (الوجه أن يقال : ثلاثة ؛ لأن الأشياء المذكورة مذكَّراتٌ كلها ، لذلك قال : يرجع منها اثنان ويبقى واحد فذكّر ، والأشبه أنه من تغيير الرواة من هذا الطريق)[1] .

بل إنه ذهب إلى تصحيح كثير من روايات الحديث ، ففي حديث جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال : (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيئا واحدا) قال : (هكذا في الرواية بالنصب وهو خطأ من الراوي ، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر غيره)[2] .

تعدد الأوجه الإعرابية : لا يكاد يخلو حديث من هذا التعدد ، ومن ذلك ما جاء في حديث أبي هريرة واسمه عبد شمس :

(كل عمل ابن آدم يُضاعِفُ الحسنةَ عشرَ أمثالها) .

حيث قال في (عشر) وجهان :

أحدهما : النصب على تقدير يضاعف الحسنة عشر أمثالها أي يصير فهو مفعول ثان .

والثاني : الرفع على أنه مبتدأ وخبره ، وهذه الجملة مفسرة لمعنى التضعيف)[3] .

وقد يكتفي بإيراد معنى الحديث فقط دون التعرض لإعرابه ، كما جاء في حديث جابر بن عبد الله : "إن الشيطان قد يئس أن يعبدَه المصلون ولكنْ في التحريش بينهم" حيث قال العكبري : (تقديره : شغله في التحريش بينهم أو همه ، والمعنى : أنه لا يزين لهم عبادته ولكن يرغبهم في التحريش بينهم)[4] .

---

(١) إعراب الحديث ص ٧٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٥٤.

(٤) المصدر السابق نفسه ص ١٠٤ .

موقفه من الكوفيين : تعاطف العكبري مع الكوفيين على غير عادته ، ووافقهم في بعض آرائهم ، ففي حديث أنس في قوله لفاطمة – عليها السلام – : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) قال العكبري : (هكذا في هذه الرواية ، ودخول (مِنْ) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ، ومنعه أكثر البصريين ، والأقوى عندي مذهب الكوفيين)[1] .

أسلوبه في الكتاب :

تجنب العكبري الاستطرادات النحوية تجنبا ملحوظا ، فالكتاب مختصر في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الحديث ، وقد تميز أسلوبه بالوضوح وصحة العبارة وحسن التأليف ، كما أنه قد لجأ إلى أسلوب الحوار لكي تتضح المسألة ، ولكي يسترعيَ انتباه القارئ ، ولكن ذلك لم يكن يحدث إلا قليلا ؛ لأنه اعتمد على السرد في إعرابه الحديثَ النبوي .

شواهد الكتاب :

استدل العكبري بالقرآن ووجّه به المعنى والإعراب بناءً عليه ، كما استدل به على صحة المعنى اللغوي ، كقوله : (يُمل بضم الياء لا غير وأما ماضيه أملَّ ، وفي القرآن ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ﴾[2] وفيه لغة أخرى أملى يملي ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ﴾[3])[4] .

والملاحظ أنه قد يجتزئ الآيات ، فقد لا يذكر من الآية سوى كلمة واحدة استظهارا لذاكرة القارئ ، فهو يركز على موطن الشاهد ، كما استدل بالقراءات أيضا على صحة الحكم النحوي ،وقد يعزو القراءة وقد لا يعزوها .

كما استدل بالحديث الشريف على صحة القاعدة ، كقوله في حديث أبي : "يا أبا المنذر أتدري أي آية في كتاب الله تعالى معك أعظم" : (لا يجوز في (أي) ههنا إلا

---

(١) إعراب الحديث ص ٩٥ .

(٢) من الآية ٢٨٢/ البقرة .

(٣) من الآية ٥/ الفرقان .

(٤) إعراب الحديث ص ٥٣ .

الرفع على الابتداء و(أعظم) خبره و(تدري) معلق عن العمل ؛ لأن الاستفهام لا فيه الفعل الذي قبله ، وهو كقوله تعالى : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[1] ومثله الحديث الآخر وهو قوله في ليلة القدر : "أَنَا – وَالَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ – أَعْلَمُ أَيَّ لَيْلَةٍ هِيَ" فـ (هي) الخبر)[2] .

كما استدل بالمأثور من كلام العرب شعرا ونثرا ، ومن ذلك ما جاء في إعراب حديث عبد الله بن عباس : (حديث غسل النبي ﷺ : " فقال أوس بن خَوْلِيٍّ لعلي بن أبي طالب : نشدتُك الله وحظّنا من رسول الله ﷺ) حيث قال العكبري : (في هذه الرواية (وحظنا) بالواو ، والأشبه أن يكون منصوبا والتقدير : وأعطنا حظنا ، ونحو ذلك وهو ، كقولهم : رأسَك والجدارَ)[3] .

كما استدل بالقياس دليلا عقليا ، ولجأ إلى تحكيمه في روايات الحديث ، يقيسها عليه ، ومن ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن مسعود : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان اللتان تَزْجُرَانِ زجرا فإنهما مَيْسِرُ الْعَجَمِ) حيث قال : (وقع في هذه الرواية (هاتان) وما بعده .. بالرفع ، والقياس أن ينصب الجميع عطفا على (إياكم) كما تقول : إياكم والشر ، أي جنِّبْ نفسَك الشر ، والمعنى : تجنبوا هاتين ..)[4] .

"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ)[5] .

الكتاب توضيح وتصحيح لمشكلات ألفاظ وروايات ، وردت في كتاب "الجامع الصحيح" للإمام البخاري (ت : ٢٥٦هـ) ؛ تلبية لرغبة جماعة من فضلاء المحدثين والحفاظ ، فأجابهم ابن مالك إلى ما طلبوا ، ووضحها وصحَّحها في واحد وسبعين مجلسا .

خلا الكتاب من مقدمة تبيّن لنا منهج المؤلف وطريقته ودوافع تأليفه ، وقد قسّمه إلى واحد وسبعين بحثا ، جاءت غُفلا من العنوانات ومن التسلسل العددي ،

---

(١) من الآية ١٢/ الكهف .

(٢) إعراب الحديث ص ٤٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٢٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٥) حقق هذا الكتاب الدكتور محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٩٨٥م .

وهو يفتتح كل بحث بلفظ "ومنها" ثم يأتي بنصوص صحيح البخاري التي يراها مشكلة ، وبعدها يوجّه إعرابها مبتدئا كلامه بلفظ "قلت" .

لم يسِرْ ابن مالك في كتابه هذا على ترتيب معين ، كما فعل العكبري ، وإنما سمع ما تضمنه صحيحُ البخاري ، بقراءة الشيخ شريف الدين اليونيني (ت : ٧٠٩هـ) ، وتقوم طريقة البحث في الكتاب على إثبات نص الحديث ، ثم تعيين محل الإشكال فيه ، ثم يقوم المؤلف بتوجيه إعرابه ، مستعيناً بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة المنظوم منها والمنثور .

تعدد الأوجه الإعرابية :

تعرض ابن مالك لبيان الوجوه الإعرابية المحتملة في لفظ من ألفاظ الحديث ، ومن ذلك ما جاء في حديث عائشة – رضي الله عنها – في باب المحصب : (إنما كان منزلٌ ينزله النبيﷺ) تعني المحصب .

حيث قال : (قلت : في رفع "منزل" ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجعل " ما" بمعنى الذي ، واسم كان ضمير يعود على المحصب ...

الوجه الثاني : أن تكون" ما" كافة ، ويكون" منزل" اسم كان وخبرها ضمير عائد على المحصب .

والثالث : أنه يكون "منزل" منصوبا في اللفظ ، إلا أنه يكتب بالألف على لغة ربيعة)[1]

وقد يتخذ الرجل من بعض الأحاديث منطلقا إلى بحث نحوي ، كما في موضوع "اجتماع ضميرين ، هل الأولى انفصالهما أو اتصالهما؟ حيث أشبع الكلام فيه ، مفصلا الكلام عليه ، مناقشا النحاة فيه .[2]

وقد يتطرق إلى الخلاف بين النحاة ، غير أنه لا يسهب في هذا ، وهو ينشد الصواب وحده دون تحيّز أو ميل ، كما أنه لا يتورع عن توجيه الخطأ إلى صاحبه في الأحكام التي لا يراها صوابا ، فحينما أجاز ابن جني أن تكون قراءة أبي العالية : ﴿لاَ تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا) من جنس قول الشاعر :

مشينَ كما اهتزتْ رماحٌ تسفَّهَتْ أعالِيُهَا مرُّ الرِّياحِ النَّواسمِ

(١) شواهد التوضيح ص ص ٣٤ – ٣٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٤ – ٣١ .

حيث لا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه ، كما سرى من الرياح إلى المرّ ، نراه يقول : (وقد خفِي هذا المعنى على ابن جني ... وهو خطأ بيّنٌ ، والتنبيه عليه متعين)[1] .

وقد يعترض على النحاة جميعهم ، مؤيدا اعتراضه بالدليل والبرهان ، ومن ذلك قوله وهو في معرض الحديث عن استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل ، عاريا ما بعدها من اللام المفارقة : (وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي ، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجريَ الباب على سنن واحد . وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع . فبيّنت إغفالَهم ، وأثبت الاحتجاجَ عليهم ، لا لهم)[2] .

وقد يقوم بتفسير بعض الألفاظ لغويا ، كقوله : (و"أضبيع" بضاد معجمة وعين مهملة ، تصغير أضبع ، وهو القصير الضبع أي العضد ، ويكنى به عن الضعف ، وإذا قصدت المبالغة صغر)[3] .

شواهد الكتاب :

استدل ابن مالك بالسماع بكل صنوفه على صحة ما يذهب إليه ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لحديث : "عُذِّبَتِ امْرأَةٌ في هِرَّة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار" : (تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل ، وهو ما خفي على أكثر النحويين ، مع وروده في القرآن الكريم والحديث والشعر القديم ، فمن الوارد في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[5] .

---

(١) شواهد التوضيح ص ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٦٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٦٨ .

(٤) من الآية ٦٨/ الأنفال .

(٥) الآية ١٤/ النور .

ومن الوارد في الحديث : "عُذِّبَتْ امرأةٌ في هِرَّةٍ" .
و" يُعذبان وما يعُذبان في كبير" .
ومن الوارد في الشعر القديم قولُ جميل :
فليت رجالا قد نذَرُوا دمي وهمُّوا بقتلي يا بثينُ لَقُونِي)[٣]

أما الأدلة العقلية ، فقد اعتمد منها على القياس ، وأدار عليه بعض أحكامه ومن ذلك ما جاء وهو بصدد الحديث عن إمكان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا كقوله تعالى : ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[٤] حيث قال : (ولهذا الاستعمال أيضا مؤيدٌ من القياس ؛ وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظا أو تقديرا . واللفظي أصل للتقديري . ومحل الجواب مختص بذلك لجواز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر أو دعاء أو فعل مقرون بقد أو بلن أو بـ "ما" النافية)[٥] .

"العدّة في إعراب العمدة" لابن فرحون (ت : ٧٦٩هـ)[٦] :

إذا كان العكبري ومِنْ بَعْدِهِ ابنُ مالك لم يقصِدا إلى إعراب الحديث إعرابا حرفيا لكل ألفاظه ، وإنما قصَدا إلى إعراب المشكل فقط أو التوجيه الإعرابي لبعض المشكلات الواردة في الأحاديث ، فإن ابن فرحون قد أعرب جميع الأحاديث التي حواها كتابُ العمدة ، فقد تعرض لإعراب كل كلمة منه بما في ذلك السند والروايات التي يوردها ، ومن هنا تبرز أهمية كتاب العدّة في مجال إعراب الحديث .

وهو يذكر الحديث أولا ،ثم يشير إلى ما جاء فيه من رواية أو عِدّة روايات ، وحينما يرى أن بعض الكلمات في حاجة إلى شرح ، فإنه يبادر إلى توضيح المراد منها ، وبيان معناها ، معتمدا في الغالب على نصّ الصحاح ، ففي قوله "إداوة وعنزة" يقول :

---

(١) شواهد التوضيح ص ص ٦٧- ٦٨ .
(٢) الآية ٤/ الشعراء .
(٣) شواهد التوضيح ص ص ١٦- ١٧ .
(٤) أ- ابن فرحون هو عبد الله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمري ، وكنيته " أبو محمد" ، انظر ترجمته في الأعلام جـ ٤/ ٢٧١ .
ب- حققت هذا الكتاب فتحية عبد الرحمن حسن ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، رقم ١٠٠٦ بمكتبة الكلية سنة ١٤١٦هـ .

(الإداوة بكسر الهمزة إناء من جِلْد ، قال في الصحاح : الأداوة المطهرة ، والجمع الأداوى مثل المطايا)[1] .

وللرجل اهتمام بضبط الكلمات ، التي يرى أنها قد تشكل على القارئ فَيُسَاءُ فَهمُها ؛ مما قد يؤدي إلى بناء أحكام غير صحيحة ، ومن ذلك قوله : (وقوله : "فانخنست" يقال : "خنس يخنُس" بضم النون أي تأخر ، وأخنسه غيره إذا خلَّفه ومضى عنه . وقيل : الانخناس الانقباض والرجوع)[2] .

وقد يذكر اللغات المختلفة التي ترد في كلمة ما ، وكثيرا ما يذكر الأوجه الإعرابية في الكلمة التي هو بصدد إعرابها دون ترجيح ، أو يذكر آراء المعربين ، دون مفاضلة بين هذه الآراء ، وقد يستحسن ويختار وجها يميل إليه . ومهما يكن من أمر ، فقد تناول ابن فرحون في هذا الكتاب إعراب الحديث إعرابا جامعا لوجوه الإعراب واللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، وله عناية واضحة بمعاني الحروف ، فمثلا نراه يذكر لنا ، معانيَ الباء موضحا لها بالأمثلة لتكون قريبة الفهم ، وهذا هو دَيْدَنُهُ في غالب الأحوال .

شواهد الكتاب :

استدل ابن فرحون بالسماع وعلل به أحكامه النحوية واللغوية ، ففي قوله : "فمن كانتْ هجرتُهُ إلى الله ورسولِه" قال : (و"كان" هنا الناقصة تحتاج إلى اسم وخبر . اسمها "هجرته" وتأتي تامة كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[3] وتُقَدَّر بمعنى"حضر" كقول الشاعر :

إذا كان الشتاءُ فأدْفِئُوني فإنَّ الشيخَ يَهدمُه الشتاءُ

وتقدر بـ "وجد" وتكون بمعنى كَفَلَ كقولهم للصبي : كُنْتُهُ بمعنى كَفَلْتُهُ ، وبمعنى غَزَلَ كقولهم : الصوف كنته ، أي غزلته)[4] .

كما استدل بالحديث الشريف على صحة القاعدة النحوية ، وعلى تأييد المعنى

(١) العدة ص ١٠٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٧٣ .

(٣) من الآية ٢٨٠ / البقرة .

(٤) العدة ص ١٧ .

اللغوي ، فمن الأول قوله : (ومن أقسام رجع الصيرورة ومنه قوله ﷺ : "لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّارًا ... ")[1] .

ومن الثاني قوله : (وحقيقة "الباب" فرجة من ساتر ، يتوصل منها من ظاهر إلى باطن ، ولما كان الجهل ساترا ما وراءه من العلوم ، استعير للعلم "باب" من حيث يدخل المتصف بالجهل إلى باطن العلم ، وفي الحديث "من تعلم بابا من العلم")[2] .

أما الأدلة العقلية ، فقد أخذ منها بالقياس ، ومن ذلك قوله : (وقد أجازوا حذف الباء من مفعول أمر وأخواته ، فقالوا : أمرتك الخير ، وأمرتك بالخير . وقياسه أن يجوز هنا ، فيقال : أن آمر الناس الصلاة ، مثل أمرتك الخير وأمرتك بالأكل ونحوه)[3] .

خصائص مشتركة بين كتب إعراب الحديث :

- التفسير اللغوي لبعض الكلمات الغامضة على تفاوت بينهم قلة وكثرة ، فقد أكثر ابن فرحون ، وأَقَلّ العكبري وابن مالك .
- تعدد الأوجه الإعرابية .
- الاعتماد على الأدلة من المنقول والمعقول .
- ارتبط العكبري وابن مالك بأسلوب الأمالي ، الذي يعتمد على المجلس والشيخ والتلاميذ ، أما ابن فرحون فقد أعرب كتاب العمدة ، دون الاعتماد على هذا الأسلوب .
- لم يقصد كل من العكبري وابن مالك بإعراب الحديث الإعراب الحرفي لألفاظه ، وإنما قصدا إلى إعراب المشكل فقط ، أما ابن فرحون فقد أعرب جميع الأحاديث التي حواها كتاب العمدة ؛ إذ تعرض لإعراب كل كلمة ، حتى ينتهي الحديث ، بما في ذلك السند والروايات التي يوردها .

---

(١) العدة ص ٨٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٩٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٩٥ .

المبحث الخامس
كتب إعراب الشواهد النحوية

١- شرح أبيات سيبويه والمفصل لابن منصور الكوفي
٢- قواعد المطارحة لابن إياز
٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام

"شرح أبيات سيبويه والمفصل" لابن منصور الكوفي (ت : ٦٨٢هـ)[١] :

موضوع هذا الكتاب دراسة الشواهد الشعرية ، الموجودة في كتابي سيبويه ومفصل الزمخشري ، ويقوم منهج الرجل إزاء تلك الشواهد على إيراد البيت موضع الشاهد ، وتارة يأتي ببيت قبله ، وأخرى ببيت أو أبيات بعده ، وأحيانا يأتي به بين عدة أبيات ، ثم يفسر الكلمات التي تحتاج إلى تفسير ، ويبين المعنى العام ، وكثيرا ما كان يبين موضع الشاهد ، ويعرب بعض كلمات البيت ، مع ملاحظة أن ذلك كان ينسحب على تلك الأبيات ، التي يستطرد إليها حديثه في كثير من الأحيان ، فحينما تناول شاهد سيبويه ، من البسيط :

كأنَّ أثوابَ نَقّادٍ قُدِرْنَ لـه يَعْلُو بحَمْلتها كَهْبَاءَ أهْدَابَا

نراه يعرب بعض كلماته بقوله : (نصب "كهباء" حالا من الضمير العائد إلى "الأثواب" مضافا إليه "الحملة" ، ويجوز كونه حالا من "النون" التي هي ضميرها ، وانتصب "أهدابا" على نية التنوين ، كما في "حسن وجها" فعلى هذا لم ترد : "كهباء الأهداب") ثم ذكر البيت الذي قبله وهو :

وأقفرَ الْحِنْوُ إلا من تواثُبِهِ ومن فريستِهِ جَرًّا وتَسْحَابَا

---

(١) أ- ابن منصور هو عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي ، انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ١/ ٥٦٦ .

ب- حقق هذا الكتاب إبراهيم علي إبراهيم ركه ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٣م ، رقم ٣٩٤٢ بمكتبة الجامعة .

ثم أعرب بعض كلماته ، وفسر الكلمات التي تحتاج إلى تفسير في هذا البيت ، ثم عاد مرة أخرى إلى شاهد سيبويه ، ففسر الكلمات الغامضة فيه بقوله : (والنَّقَّاد : الراعي ، والنَّقَد صغار الغنم ، وخملتها : صوفها ، وكهباء : صغيرة ، وأهدابا : واحدها : هدب جمع قلة . وروي هدابا)[1] .

ذلكم منهج الرجل في كتابه إزاء الشواهد الشعرية في كتابي سيبويه والمفصل ، ومما تجدر الإشارة إليه عنايته البالغة بذكر الأمور الأدبية ، التي تتعلق بما تناوله من الشواهد ؛ حيث حرص بعد إيراد الشاهد على نسبته إلى قائله ، وذكر نبذة عنه تتضمن اسمه ، وكنيته ولقبه ، وكثيرا ما يتطرق إلى الحديث عن مناسبة الشاهد ، وذكر أبيات قبله أو بعده ، فمثلا حينما تناول شاهد سيبويه للحارث بن ظالم المري :

وما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بغزارة الشَّعْرِ الرِّقابَا
وقومي - إن سألتَ- فهم قريشٌ بمكةَ علموا مُضَرَ الضِّرَابَا

قال : (والحارث من بني سعد بن ذبيان ، وقيل : هو مرة بن لؤي بن غالب من قريش ، ولد عند سعد بن ذبيان فنسب إليه ، وسبب قوله الشعر : قتله خالد بن جعفر ابن كلاب ، وهو في جوار النعمان بن المنذر ، وكانا جميعا ينادمان النعمان فكلم خالد الحارث بكلمة حقدها عليه ودخل إلى قبة خالد ليلا فقتله وهرب ، ولما فعل هذا أتى غطفان ، فقالوا له : لا نجاة لك جمعت علينا حرب النعمان وبني عامر فذهب إلى مكة ، وأتى عبد الله بن جدعان التيمي ، وانتسب إلى قريش ليعصموه ويمنعوا دمه ، وذمّ بني فزارة بكثرة شَعْر رِقابهم)[2] .

شواهد الكتاب :

تنوع الشاهد في الكتاب بين آية قرآنية ، وحديث شريف ، وكلام للعرب شعرهم ونثرهم ، للاستدلال على صحة القاعدة أو لتأييد المعاني اللغوية ، كقوله حينما ساق شاهد سيبويه والمفصل :

يا ليت أيامَ الصبا رواجعا

(١) شرح أبيات سيبويه والمفصل ص ١٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ٨٦٧ - ٨٦٨ .

(في نصب (رواجع) أقوال :

الثالث : على خبر "كان" محذوفة قاله الكسائي ، ولا يلزمه على ذلك "زيد قائما"؛ لخروجه عن مجاري كلامهم من غير ضرورة تدعو إليه فيكون جاريا مجرى قولهم : " ادفعِ الشَّرَّ ولو إِصْبَعًا" ومنه قوله عليه السلام : "ارحموا أَبَا البناتِ ولو واحدةً")[1] .

ومن استدلاله بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي قوله : (والخبيئة : المكنونة ، ومنه قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[2] أي : المكنون[3] .

ومن الحديث قوله : (والمهبل : الكثير اللحم . يقال : هبلت المرأة وعبلت ، وفي حديث الإفك حرف ، ربما صحَّفه أصحاب الحديث وهو : "النساء إذ ذاك لم يُهَبِّلْنَ" أي لم يحملن الشحم)[4] .

أما الأدلة العقلية ، فقد خلا الكتاب منها .

"قواعد المطارحة" لابن إياز البغدادي (ت : ٦٨١هـ) :

خصص ابن إياز الجزء الأخير من كتابه لشواهدَ من فصحاء العرب ، قام بإعرابها وشرحها ،وأطلق عليها (النتيجة) واحتلت الجزء الأكبر من كتابه ، ويقوم منهجه في معالجة تلك الشواهد على نسبة كل بيت إلى قائله ، لا يتخلف عن ذلك ، وقد يذكر لقبه وكنيته في أحيان قليلة جدا ، فحينما ساق البيت :

أمن رسم دار مربعٌ ومَصيفُ لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفُ

قال : (هذا البيت أول قصيدة للحطيئة جرول بن أوس بن مالك العبسي ، ويكنى أبا مليكة ، ولُقِّب بالحطيئة لقربه من الأرض ، وقيل لأنه ضرط فقيل له ما هذا؟ فقال "حطئة" فسمي بذلك) ثم بعد أن ينسب البيت إلى قائله ، يشرع مباشرة في إعراب كلماته كلمة كلمة حتى يأتي على أخره ، معالجا ما يحتاج منها من الناحية الصرفية ، ثم يفسر ما غمض من كلماته ، ففي بيت الحطيئة السابق نراه يفسر ما غمض من كلماته

(١) شرح أبيات سيبويه والمفصل ص ٦٦١ .

(٢) من الآية ٢٥/ النمل .

(٣) شرح أبيات سيبويه والمفصل ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٥٤.

أثناء الشرح بقوله : (والرسم : مصدر رسمَتِ الناقةُ رَسِيمًا ، إذا أثّرتْ في الأرض لشدة وطئها ، ومنه سمي العود الذي فيه خطوط يختم به الطعام رسما لقوة أثره في المختوم به ، والمربع زمن الربيع وكذلك المصيف هنا ، كما قال الذبياني :

فمجتمع الأشراج غيَّر رسمَها مصائفُ مرَّتْ بعدنا ومرابعُ

والشؤون مجاري الدمع على العين فيما حكاه الأصمعي ، واحدها شأن ، والوكيف سيلان الدمع) .

ومن تعرضه للناحية الصرفية في أثناء شرح البيت نفسه قوله : (وأصل ماء مَوَهَ فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الهاء همزة ، وهذه الكلمة شاذة لاعتلال عينها ولامها ، ومثلها شاء ، وقال بعض الأدباء إنما قلبت الهاء فرارا من اجتماع الهائين في ماؤه ، واسْتُضْعِفَ لقولهم أمواه ومياه)[1] .

وقد يتعرض لبعض الإشارات البلاغية ، كقوله : (الاستعارة ليست مختصة بالشعر ، وإنما هي ضرب من البديع ، يتسع في النثر كاتساعه في النظم ، وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك أشياءُ ، قال تعالى : ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[2] استعار للذل جناحا ، وهذا أبلغ من أن يقال أَلِنْ لهما جانبك ..)[3] .

وقد يذكر مناسبة الشاهد في أحيان قليلة ، وقد يذكر أبياتا بعده ، وهو لا يذكر موطن الشاهد الذي يسوقه ، مخالفا بذلك نهج شرّاح الشواهد الشعرية في هذا الصدد .

وهو يتطرق لكثير من القضايا النحوية والصرفية ومعالجتها ، كلما سنحت لذلك سانحةٌ فيما يتعلق بالكلمات التي يعربها ، فنراه حينما يتعرض لبيت جرير :

تــزوَّدْ مثــلَ زادِ أبيــك فينــا فــنعم الــزادُ زادُ أبيــك زادَا

يذكر اختلاف النحاة في جواز الجمع بين التمييز والمميز[4] .

---

(١) قواعد المطارحة ص ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٢) من الآية ٢٤/ الإسراء .

(٣) قواعد المطارحة ص ٣٩٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٢٤٢ وما بعدها .

وكذلك عقده خمسة فصول وتتمة للحديث عن (إذا) ؛ لأنها كثيرة الدور في النظم والنثر ، حينما عرضت له في بيت الحماسة :

وقبلَ غدٍ يا لهف نفسيَ مـن غـدٍ إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ

حيث أشبع القول فيها فيما زاد على ثلاثَ عشرةَ صفحةً[1] .

ويمكن القول إن الرجل كان مهتما بالنواحي النحوية ، أكثر من اهتمامه بـالأمور الأدبية ،فلم تشغله عن هدفه الأساسي ، وهو بحث وإعراب تلك الشواهد .

شواهد الكتاب :

استدل ابن إياز بالسماع تأييدا للمعنى الذي يذهب إليه ، وإثباتا للقاعدة النحوية أو اللغوية التي هو بصدد تطبيقها ، ومن ذلك قوله : (الماضـي لا يكـون خـبر كـان إلا مقترنا بقد ظاهرة أو مقدرة ، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِـنْ قُبُلٍ﴾[2] . وقال الشاعر :

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخْنَى عليها الذي أخنى على لُبَدِ[3]

وكثيرا ما يستدل على المعنى واللغة ، ومن ذلك ما جاء في شرحه لكلمة " ليـث" الواردة في قول الفضل بن العباس :

ليـثٌ هِزَبْـرٌ مُـدِلٌّ عنـد خيْـسته بـالرَّقْمتيْن لـه أجـر وأعـراسُ

حيث قال : (وفي ليث قولان : أحدهما أنه من اللوثة بمعـنى القـوة ، قالـت ليلـى الأخيلية تصف ناقة :

غـضوبٌ للمهامـه ذاتُ لَـوْثٍ أمونُ الـخَلق سيرتُها غِـلابُ

والآخر أنها من الليائة بمعنى الشجاعة ، قال رؤبة بن العجاج :

وقد بلوا منك بليث أَلْيَثِ[4]

أما الحديث الشريف فإنه لم يستشهد به في كتابه ، ولعله كان من أصحاب الاتجاه الذي لا يجيز الاستشهاد به ، لا سيما وأنه كان يصف بعض الأحاديث بالشذوذ .

---

(١) قواعد المطارحة ص ص ٢٩٩ - ٣١٢ .

(٢) من الآية ٢٦/ يوسف .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

أما كلام العرب ، فقد استدل به قليلا على صحة القاعدة ، ومن ذلك ما جاء في بيت الحرث بن نهيك النهشلي :

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ مما تُطيح الطَّوائِحُ

حيث قال : (وقياس الطوائح المطاوح ،لكنه جاء به على حذف الزيادة من فعله ورده إلى الأصل ، كأنه من طاح فهو طائح ثم كُسِّرَ على طوايح ..)[1] .

كما استدل بالقياس دليلا من الأدلة العقلية ، ومن أمثلته ما جاء في المثال السابق .

"تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" لابن هشام (ت : ٧٦١هـ)[2] :

الكتاب في تفسير وشرح شواهد كتاب "شرح ألفية ابن مالك" لابن الناظم (ت : ٦٨٦هـ) ، وابن هشام في شرحه شواهد ابن الناظم ، لا يسير وفق منهج محدد ، كما رسم في مقدمته ، فقد ينسب الشاهد إلى قائله مع ذكر نبذة عن هذا الشاعر ، يذكر فيها لقبه وشيئا من أخباره ، وقد لا يعزو الشاهد إلى قائله ، وقد يذكر موطن الشاهد ، وقد لا يذكره ، وربما ذكر أبياتا قبل الشاهد وبعده ، وربما لم يفعل . ومما اطرد عنده أنه لا يكاد يخلو شاهد من الشرح اللغوي والإعراب ، مع ملاحظة أنه كان يشرح ويعرب الأبيات التي كان يأتي بها قبل الشاهد وبعده ، كما كان يشرح الشاهد الشعري الذي يأتي به من عنده ويعربه ، ويذكر أبياتا قبله أو بعده ويشرحها ، فهو أكثر شراح الشواهد تعرضا للمسائل الأدبية وتوسعا في الشرح والتوضيح ؛ فالكتاب موسوعة أدبية لغوية ونحوية .

فحينما تعرض ابن هشام لقول الشاعر في باب شواهد أفعال المقاربة :

فَأُبْتُ إلى فهم وما كدْتُ آيبا وكم مثلِها فارقْتها وهْي تصْفِرُ

نراه ينسب البيت إلى قائله بقوله : (البيت لتأبَّطَ شرًّا ، واسمه ثابت بن جابر ، ووافقه في اسمه واسم أبيه الشنفرى ، وإنما لقب بذلك ؛ لأن أمه قالت له يوما إن الغلمان يجنون لأهلهم الكمأة ، فهلاَّ فعلت كفعلهم؛ فأخذ جرابه ومضى ، فملأه

(١) قواعد المطارحة ص ٢٤٦ .

(٢) حقق هذا الكتاب الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م .

أفاعيَ ، وأتى متأبطا به ، أي جاعلا لـه تحـت إبطـه ، فألقـاه بـين يـديها ، فخرجـت الأفاعي منه تسعى ، فولّت هاربة . فقال لها نساء الحي : ما الذي كان ابنك متأبطا لـه؟ فقالت : تأبط شرا . فلزمه هذا اللقب) ثم بعد ذلك ذكر أشياء من خبره[1] .

وحينما يعجِزُ ابن هشام عن نسبة البيت إلى صاحبه يصرح بـذلك ، ومـن ذلـك ما جاء ، حينما ساق قول الشاعر في باب شواهد النكرة والمعرفة :

أيهـا الـسائلُ عنـهمْ وعـني لستُ من قيسٍ ولا قـيسُ منّـي

نراه يقول : (وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأنّا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا)[2]

ومن عنايته الواضحة بالأمور الأدبية ، نراه في معظم الشواهد يذكر قبل الـشاهد أو بعده عدة أبيات ، ثم يقوم بشرحها وتفسير الغامض مـن كلماتهـا ، فالرجـل مولـعٌ بتلك الأمور الأدبية من نسبة الشاهد والتعريف بقائله ، وذكر شـيء مـن أخبـاره ، ثم الاستطراد في معظم الشواهد إلى ذكر أبيات قبلـها أو بعـدها مـع شـرح تلـك الأبيـات وتفسيرها ، وولوع ابن هشام بذلك ليس شيئا غريبا عليه ، فتلك سمـة مـن سماتـه ، فقد قام بشرح قصيدة كعب ابن زهير شرحا أدبيا ولغويا ونحويـا ، كمـا سـنرى بعـد ذلك .

وهذه الأمور الأدبية ملمح مشترك بين ابن هشام وبين ابن منصور الكوفي ، غـير أن ابن هشام كان أكثر تعرضا لها منه .

وقد يذكر ابن هشام مناسبة الشاهد الشعري الذي يتعرض له ، فحينما ساق قول الشاعر في باب شواهد النكرة والمعرفة :

فيـاليتني إذا مـا كـان ذاكـم وَلِجْتُ وكنـتُ أوَّلَهـمْ وُلُوجَـا

نراه يقول : (البيت لورقة بن نوفل ابن عمّ خديجة بنـت خويلـد ، أم المـؤمنين ، قاله لما ذكرت له عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله ﷺ في سفره ، وما قاله بحيرى الراهب في شأنه) ، ثم ذكر سبعة أبيات قبل هذا البيت ، وأربعة بعده ، وفسر كلماتهـا جميعا وشرحها[3] .

---

(١) تخليص الشواهد ص ص ٣١٧ - ٣١٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٠٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ص ١٠٢- ١٠٥ .

كما عني ابن هشام بذكر الوجوه الإعرابية المحتملة فيما يتناوله من الشواهد ، سواء أكانت من شواهد ابن الناظم ، أم من الأبيات التي يذكرها من عنده حال تناوله لتلك الشواهد ، كما عُني بتحديد موطن الشاهد ، وبيان وجه الاستشهاد من الناحية الإعرابية ، قال حينما تعرض لقول الشاعر :

إذا المرء لم يغشَ الكريهة أوشكتْ حبالُ الْهُوَيْنَا بالفتى أن تقطَّعَا

(الشاهد في قوله : (أن تقطعا) فاستعمل الفعل بعد أوشك بأن ، وفيه شاهد آخر ، وهو الاستغناء بالظاهر عن المضمر ، في قوله : (بالفتى) ، وكان الأصل (به) فلما اضطر أتى بالظاهر ، ولم يأت بذلك الظاهر المتقدم ، بل بمرادفه ، وهو أحسن ، دفعا للتكرار ، ..)[1] .

على أن ابن هشام لم يكن ليقتصر على شرح شواهد ابن الناظم الشعرية وحسب ، بل امتد هذا الشرح إلى بعض أمثال العرب ، التي استشهد بها ابن الناظم ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول العرب : " عسى الغوير أبؤسا" في باب شواهد أفعال المقاربة حيث فسر كلماته بقوله : (فأما المثل فعسى للإشفاق ، و(الغوير) ماء لكلب معروف ، قاله ابن الكلبي ، وهو في الأصل تصغير غور أو غار . و(الأبؤس) جمع بؤس ، وهو الشدة) ، ثم ذكر بعد ذلك أصل المثل فقال : (إن الزباء لما قتلت جذيمة جاء قصير إلى عمرو بن عدي فقال : ألا تأخذ بثأر خالك ؟ فقال : كيف السبيل إلى ذلك ، فعمد قصير على أنفه فجدعها . فقالت العرب : (لأمر ما جدع قصير أنفه) وأتى الزباء ، وزعم أنه فر إليها ، وأنهم آذوه بسببها ، وأقام في خدمتها مدة يتجر لها ، ثم إنه أبطأ عنها في سفره ، فسألت عنه ، فقيل : أخذ طريق الغوير ، فقالت : "عسى الغوير أبؤسا" ومعنى المثل : لعل الشر يأتي من قبل الغوير) ثم ذكر مضربه بقوله : (يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها ... ثم شرع في إعراب جزء منه[2] .

والكتاب لم يخل من التعرض للجوانب البلاغية ، قال حينما ساق البيت :

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

(١) تخليص الشواهد ص ٣٢٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ٣١٠ - ٣١٣ .

(وفيه استعارة الحبال للهوينا ، تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس ، وترشيح الاستعارة بذكر التقطع)[1] .

اعتراضه على ابن الناظم :

لم يكن ابن هشام على اتفاق تام مع ابن الناظم ، بل كان يختلف معه ويستدرك عليه ، ومن ذلك قوله في شواهد باب الكلام ، وما يتألف منه : (تنوين الترنم هو المبدل من حرف الإطلاق كقوله :

يا صاح ما هاج العيون الذَّرَّفَنْ من طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

كذا قال الشارح ، وقد وقع له ولغيره في هذا الموضع وهمان ، **أحدهما** : تسمية هذا التنوين تنوين الترنم ، والصواب : ترك الترنم ، إذ الترنم إنما هو في أحرف الإطلاق ... **والوهم الثاني** : اعتقاد أن المصراعين من أرجوزة واحدة ، وذلك غير متأت ، لاختلاف رويهما بالفاء والجيم ، ويتضح لك إذا استعملتهما بحرف الإطلاق ، والصواب أنهما من أرجوزتين)[2] .

شواهد الكتاب :

أكثر ابن هشام من الشواهد في هذا الكتاب ؛ ترسيخا لكل ما ذكره من قواعد نحوية وغيرها ، وكانت شواهده أكثر من شواهد ابن منصور في شرحه على أبيات سيبويه والمفصل ، والتي كان جُلُّها لتأييد معانٍ لغوية ، أما ابن هشام فقد اهتم بالشواهد اهتماما ، فاق به غيره في مجال إثبات الأحكام النحوية ، ومن ذلك قوله في شواهد أفعال المقاربة : (أفعال هذا الباب لا تتصرف إلا أربعة فاستعمل لها مضارع ، وهي : كاد كقوله تعالى : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ وأوشك كقوله ﷺ : "من حام حول الحمى يوشكُ أن يقع فيه")[3] .

كما اهتم بالقراءات القرآنية ، واستشهد بالحديث الشريف ، وأنزله المنزلة اللائقة به من حيث الاحتجاج به ، ولا أدل على ذلك من قوله ، وهو بصدد الحديث عن الأب ، مضافا إلى غير الياء : (وشاهد القصر ما ثبت في صحيح البخاري من قوله :

---

(١) تخليص الشواهد ص ٣٢٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٣٣٥ .

(قال رسول الله ﷺ يوم بدر : ما صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَدَ ، فقال له : أنت أبا جهل ، قال ابن علية ، قال سليمان : هكذا قالها أنس ، قال : أنت أبا جهل ، فقلت : فهذا من أوضح الأدلة ، وهو مما روي بلفظه لا بمعناه)[1] .

أما الشعر ، فقد أخذ جانبا واسعا جدا في شرح ابن هشام ، أو قل يكاد الشعر يكون هو الأساس ، الذي جاء من أجله هذا الشرح . وقد عرفنا طريقة ابن هشام في شرحه وهو إعراب الأبيات الشعرية وذكر موضع الشاهد فيها وتفسير الكلمات الغامضة ، ثم ذكر أبيات قبل الشاهد وبعده وشرحها وتفسيرها وإعرابها ، وحتى الأبيات التي يستشهد بها على إثبات القواعد ، والتي يأتي بها من عنده ، يشرحها ويذكر أبياتا قبلها أو بعدها ، فحينما استدل بقول أبي دهبل الجمحي :

لأوشك صرف الدهر تفريق بيننا ولا يستقيم الدهرُ والدهرُ أعوجُ

على أن (تفريق) مفعول مطلق والتقدير : أي لأوشك يفرق بيننا تفريقا ، ثم حذف الفعل ، وأقيم المصدر مقامه ، وأضيف إلى ظرفه كقوله تعالى : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[2] كقول العرب : عسى الغوير أبؤسا .

نراه يقول : (وهذا شعر رقيق ، وصدر قصيدته :

تطاول هذا الليل ما يتبلَّجُ وأعيتْ غواشي الهمّ ما يتفرَّجُ
وبتُّ كئيبًا ما أنام كأنما خلال ضلوعي جمرةٌ تتوهَّجُ
فطورا أمني النفس من غَمْرة المنى وطورا إذا ما لجَّ بي الحبُّ أنشَجُ
لقد قطَّع الواشون ما كان بيننا ونحن إلى أن يُوصَلَ الحبلُ أحوجُ
أخطِّط في ظهر الحصير كأنني أسيرٌ يخاف القتل ولهانَ مُحْرَج)[3]

ثم مضى يفسر ويشرح ويعرب .

(١) تخليص الشواهد ص ص ٥٧ - ٥٨ .
(٢) من الآية ٣٣/ ص .
(٣) تخليص الشواهد ص ص ٣١٢ - ٣١٣ .

أما فيما يتعلق بالأدلة العقلية ، فإن ابن هشام يتناول القياس كلما اقتضت القاعدة النحوية ذلك ، كقوله في باب شواهد تعدي الفعل ولزومه : (يجوز إسقاط الجار قياسا من أنْ وأنَّ ، نحو : ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾[1] ، ونحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[2] أي بأن لهم ، ومن أن يضرب)[3] .

ملامح مشتركة بين كتب شرح الشواهد النحوية :

- التفسير اللغوي للكلمات الغامضة في تلك الشواهد .
- بيان موضع الشاهد ، وإعراب بعض الكلمات .
- السمة الأدبية الواضحة لتلك الشروح ، من نسبة الشاهد إلى قائله ، وذكر نبذة عن قائله : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، وشيء من أخباره ، والتطرق إلى الحديث عن مناسبة هذا الشاهد ، وسياقه بذكر أبيات قبله أو بعده ، أو أبيات قيلت في معناه نفسه .
- الاستطراد إلى ذكر حكايات ونوادر أدبية ، وشرح وتفسير الأبيات التي يستطرد إليها حديث هؤلاء الشراح ، كما وجدنا ذلك بصورة واضحة عند ابن منصور الكوفي وابن هشام .

(١) من الآية ٢٥/ البقرة .
(٢) من الآية ٢٦/ البقرة .
(٣) تخليص الشواهد ص ٥١١ .

المبحث السادس
كتب إعراب الشعر

١- إعراب لامية الشنفرى للعكبري
٢- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام

"إعراب لامية الشنفرى" للعكبري [١]

الكتاب إعراب لقصيدة كاملة (لامية العرب) للشنفرى ، أحد الشعراء الجاهليين ، وتتلخص طريقة العكبري في أنه يورد البيت من اللامية ، ثم يذكر معانيَ الكلمات الصعبة ، ويشفع ذلك بإعراب ما يراه محتاجا للإعراب في البيت ، وقد يقتصر على إعراب كلماته وحسب ، وقد يورد المعنى العام للبيت ، حينما يرى أن معناه من الممكن أن يستغلق على القارئ .

عرض العكبري في كتابه لبعض مسائل الخلاف من غير بسط لآرائهم ، ودون مناقشة أو ترجيح .

والكتاب لم يخل من التعرض لبعض المسائل الصرفية ، كقوله في إعراب البيت :

وأَغْضَى، وأَغْضَتْ ، واتَّسى واتَّستْ به مراميلُ عزَّاها وعزَّتْه مُرْمِلُ

(اتّسى بالتشديد افتعل ، من الأسوة ، وهي الاقتداء ، وكان الأصل فيه الهمز ، فأبدلت الهمزة ياء لسكونها ، وكسرت همزة الوصل قبلها ، ثم أبدلت الياء تاء وأدغمت في تاء الافتعال)[٢] .

شواهد الكتاب :

استدل منها بالقرآن لكنه يجتزئ الآيات ؛ استظهارا لذاكرة القارئ ، وقد جاء استدلاله لإثبات صحة القاعدة ، ولتأييد بعض المعاني اللغوية . أما الحديث الشريف فقد خلا الكتاب من الاستشهاد به .

---

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤م .

(٢) إعراب لامية الشنفرى ص ١٠١ .

أما الشعر ، فقد استشهد به على صحة القاعدة وبيانها ، وقد يستشهد بكلمة أو بكلمتين من البيت ، فهو يركز على موطن الشاهد ، كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب .

أما الأدلة العقلية ، فهو يستدل منها بالقياس على النظير ، ومن ذلك قوله تعليقا على بيت اللامية :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني إلى قوم سواكم لأميل

حيث قال : (وأما (أميل) فهو أفعل بمعنى فاعل ، كما جاء أكبر بمعنى كبير ، وأوحد بمعنى واحد)[1] .

"شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله ﷺ" لابن هشام[2]

ذكر ابن هشام في مقدمة كتابه هذا منهجه الذي سيسير عليه ، وهو أنه سيشرح ما يشكل من لغة كل بيت وإعرابه ومعناه ، وقد دعاه إلى تأليف هذا الشرح غرضان سَنِيَّانِ كما يقول :

أحدهما التعرض لبركات مَنْ قيلت فيه ﷺ .

الثاني : إسعاف طالبي علم العربية بفوائدَ جليلة وقواعد عديدة .

قدَّم بين يدي شرحه للقصيدة في فصلين ، أحدهما في ذكر شيء من أخبار كعب – رضي الله عنه– وسبب قول هذه القصيدة ، وفي هذا الفصل تحدث عن كعب : اسمه ، ونسبه وأبيه ، وذكر شعرا لأبيه زهير كان قد استحسنه عمر ، كما ذكر شعرا لكعب مما يستحسن ، وتحدث عن ولده عقبة وابنه العوام ، واللذين كانا شاعرين أيضا .

ثم ذكر لنا سبب هذه القصيدة ، وهو أن بجيرا أخا كعب كان قد أسلم ، فلما علم بذلك كعب بعث إليه بقصيدة يوبّخه فيها على إسلامه ، ويهجو فيها النبي الكريم ﷺ ، ولما وصلت هذه القصيدة إلى النبي ﷺ أهدر دم كعب ، فما كان من بجير إلا أن بعث إلى كعب بقصيدة يطلب فيها أن يسلم وأن يأتي النبي ﷺ تائبا ، لكن كعبا

(١) إعراب لامية الشنفرى ص ١٠٣ .

(٢) حقق هذا الكتاب الدكتور محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٤م .

ذهب إلى "مزينة" لتجيره فأبتْ ذلك عليه ، وحين ضاقت عليه الأرض بما رحبت ، قال كعب هذه القصيدة يمدح بها النبي ﷺ ، ويذكر خوفه ، وإرجاف الوشاة به من عدوه . وبعد أن ذكر ابن هشام سبب هذه القصيدة ، شرع في شرح الشعر الوارد في هذا الخبر ، وهو شعر كعب وبجير المتبادَل بينهما بخصوص إسلام بجير وتوبيخ كعب له ، ثم ردّ بجير عليه بأن الرسول أهدر دمه .

أما الفصل الثاني ، فكان لبيان بحر القصيدة وعروضها وضربها وقافيتها وما اشتملت عليه من المعاني إجمالا[1] .

عرض ابن هشام عددا كبيرا من القضايا النحوية والصرفية ، من خلال ما تعرض له من نصوص لغوية ، فهو إذا تناول بيتا من قصيدة كعب وضّح ما غمض من معانيه ، ثم تطرق إلى ما فيه من لغة ونحو وصرف وعروض وبلاغة ، وتعرض لاختلاف اللهجات ، وذكر الآراء ، غير أنه أكثر ما ينحو إلى النحو يستجلي قضاياه من واقع النص ويؤيدها ، ويذكر أوجه الإعراب المحتملة فيها ، ومن ذلك قوله في إعراب بيت كعب :

فلا يَغُرَّنْكَ ما مَنَّتْ وما وعدَتْ إن الأمانيَّ والأحلامَ تضليلُ

(... وقوله : " ما منت" تحتمل أوجها :

أحدها : أن يكون موصولا اسميا بمعنى الذي ، فموضعها رفع على الفاعلية ...

الثاني : أن يكون نكرة موصوفة ، بمعنى " شيء" فيكون أيضا في موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أن تكون مصدرية بمنزلة أن وأن ، فتكون وصلتها في موضع رفع ، ولا يكون الموضع لها وحدها ، لأنها حرف على التصحيح)[2] .

وابنُ هشام قد يستقصي المعنى دون استقصاء للنحو ، ومن ذلك قولُه في بيت كعب :

تنفي الرياحُ القذى عنه وأفْرَطَهُ من صوْب سارِيَةٍ بيضٌ يعاليلُ

(١) انظر شرح القصيدة ص ص ٢٩ - ٤٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤٣ .

(قوله : " من صوب" : للصوب أربعةُ معان :

أحدها : المطر كقول الشاعر :

فسقى ديارَك غيرَ مُفْسِدِهَا صوبُ الربيع وديمةٌ تَهْمِي

والثاني : أن يكون مصدرا لصاب يصوب بمعنى : نزل .

والثالث : أن يكون مصدرا لصاب بمعنى قصد ، كقول رجل من عبد القيس يمدح النعمان بن المنذر :

تعاليت أن تُعْزَى إلى الإنس جملةً وَلِلْإِنْسِ منْ يعزُوك فهو كَذُوبُ

فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملاءِكٍ تنزّل من جوّ السماءِ يصوب

والرابع : أن يكون بمعنى الصواب كقول أوس بن غلفاء

ألا قالت أمامة يوم غول تقطَّعَ بابن غلفاءَ الحبالُ

ذريني إنما خطئي وصوْبي عليَّ وإنما أُهْلِكْتُ مالُ) [1]

كما تعرض ابن هشام للجانب البلاغي ، كقوله في بيت كعب :

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغنُّ غضيضُ الطَّرْف مكحولُ

(... وحينئذ فيبقى في البيت مبالغةٌ من ثلاث جهات :

إحداها : ما في الكلام من حرفي النفي والإيجاب المفيدين للحصر .

والثاني ما فيه من عكس التشبيه .

والثالث : حذف أداة التشبيه ، كما حذفت في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بَآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[2] .

كما تعرض للمسائل الصرفية ، ولم يقتصر الكتاب على الجوانب السابقة ، وإنما امتد الكلام فيه إلى العروض ؛ فهو يتناول الأبيات من مختلف الوجوه ، مطبقا فيها النحو واللغة ، شارحا لمعناها ، عارضا ما فيها من بعض المواقع البلاغية ، غير أنه يولي القضايا النحوية اهتمامه الأول .

تعرض ابن هشام لبعض مسائل الخلاف ، وهو يمزج بين آراء البصريين

(١) شرح القصيدة ص ص ١٠٤- ١٠٦ .

(٢) من الآية ٣٩ / الأنعام .

والكوفيين ومصطلحاتهم ، ويذكر مذاهبهم ، وقد يستطرد ابن هشام في الشرح استطرادا كثيرا حتى إن القارئ ليتوه معه أحيانا في خضم استطراداته النحوية واللغوية والصرفية والبلاغية ، ففي شرح بيت كعب :

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ من ماءِ مَحْنِيَةٍ صافٍ بأبطحَ أضحى وهْو مشمُولُ

استغرق في شرح كلمة (شجت) وحدها ثماني صفحات[1] .

ومن مظاهر الإمعان في الاستطراد والمبالغة أنه يورد حكايات ، يصفها بأنها حسنة تتخلل شرحه ، يجدها القارئ من حين لآخر .

ومهما يكن من أمر ، فقد اتسم ابن هشام في شرحه بالوضوح التام ، فأبان عن مادته التي قام بتطبيقها في الأبيات الشعرية التي تناولها بالشرح والتوضيح والإعراب بأسلوب سهل وعبارة رصينة ، كما اعتمد في شرحه على أسلوب الحوار في إثارة الأسئلة والأجوبة عنها .

شواهد الكتاب :

استدل بالسماع لتأييد المعنى الذي يذهب إليه ، وإثبات القاعدة النحوية أو اللغوية التي هو بصدد تطبيقها ، وأدلته النقلية من جميع المصادر ، وهي كثيرة ؛ لأن شرح الأبيات وتطبيق القواعد من خلالها يحتاج إليها ، وأكثر ما يستدل به الشعر ، وربما كان سبب ذلك ارتباط المادة المشروحة به ، كما أكثر من الاستدلال بالحديث سواء على صحة القاعدة أو على صحة المعنى اللغوي ، فقد كان من أئمة المحتجين به ، ومن ذلك قوله : (ويقال أيضا : كَبَلَه بالتخفيف بمعنى حبسه في سجن أو غيره ، وفي الحديث : "إذا وقعت السهمان فلا مكابلة : أي فلا يحبس أحد عن حقه)[2] .

كما أكثر من الاستدلال بالقرآن على صحة القاعدة وعلى صحة المعنى اللغوي ، مع اجتزائه الآيات في كثير من الأحيان ، مركزا على موطن الشاهد ، وكان يتعرض لشرح الشاهد القرآني أحيانا أخرى ، كما استشهد بالقراءات ، وقد ينسبها إلى أصحابها ، وقد لا ينسبها .

---

(١) شرح القصيدة ص ص ٨٥ - ٩٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٥٨ .

الاستدلال العقلي بالقياس :

بلغ ابن هشام درجة عالية من الاستدلال بالقياس ، ورد المسموع عن العرب بموجبه ، فما وافق القياس من الكلام المسموع قُبل ، وما خالفه رُفض ، ومن ذلك قوله في بيت كعب :

شجت بذي شبم ... ...

(... ومضارع شج يشُجُّ بالضم على القياس وبالكسر ، والمفعول : مشجوج على القياس ، وشجيج كذبيح وطريح)[1] .

خصائص إعراب الشعر :

- اختيار قصيدة يعجب بها المؤلف فيقوم بإعرابها وتفسير الغامض من كلماتها ، كما عند العكبري وابن هشام .
- جاء كتاب العكبري مختصرا مقتصرا على الإعراب وتفسير الغامض ، أما ابن هشام فقد أكثر من الاستطراد والتوسع في الشرح والإعراب والتفسير والتعرض للأمور الأدبية .

(١) شرح القصيدة ص ٨٦ .

المبحث السابع
كتب الأحاجي والألغاز النحوية

- **الفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز**
- **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان الموصلي**
- **ألغاز ابن هشام لابن هشام**
- **موقد الأذهان وموقظ الوسنان لابن هشام**

في باب مستقل تحت عنوان "الطراز في الألغاز" ، نبَّه السيوطي في الأشباه والنظائر إلى أن اللغز فنٌّ من فنون النحاة ، وطراز استخدموه لبعض المسائل النحوية بأسلوب يحتاج إلى جهد واطلاع ، ولهذا كان ضمن فن عام ليشمل الأحاجي والمطارحات والمعاياة[1] .

وعن اللغز ، يقول ابن هشام في كتابه "موقد الأذهان وموقظ الوسنان" : (اعلم أن اللغز النحوي قسمان ؛ أحدهما : ما طُلب به تفسيرُ المعنى ، والآخر ما يُطلب به تفسيرُ وجه الإعراب)[2] .

ويمكن القول إن اللغز قد جاء إظهارا لبراعة مؤلفه ، واختبارا لذكاء وقوة المسؤول في النحو أو غيره .

وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر كثيرا ممن كتبوا في الألغاز من النحاة أو غيرهم أمثال : الحريري ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وابن مالك ، وابن هشام . ثم ذكر ألغازا كثيرة منها شعرية ومنها نثرية .

"الفريدة في شرح القصيدة التي أنشأها ابن الدهان (ت : ٥٦٩هـ) في عويص الإعراب وشرحها" لابن الخباز النحوي الموصلي (ت : ٦٣٧هـ)[3] .

الكتاب شرح لقصيدة ابن الدهان ، الذي ضمنها أحاجيَ وألغازا نحوية ، ألَّفها

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي جـ ٢/٥٣٢ - ٧٨٧ .

(٢) موقد الأذهان لابن هشام ص ٤٦ .

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، المؤسسة السعودية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م .

رياضةً للأذهان وامتحانا للأذكياء النبهاء الشداة في هذا الفن ، من أجل تقوية قدراتهم العقلية ، وحتى يستطيعوا كشف المعمى والملغز ، ليكون ذلك بمثابة التدريب على معرفة المشكل من عبارات العلماء ، وكشف الموهم من أساليب الحكماء والفلاسفة .

وقد حاول ابن الخباز حل جميع مشكلاتها ، والتعريف بمبهماتها ، وتتلخص طريقته في أنه يوضح معنى الكلمات الصعبة في البيت ، الذي هو بصدد شرحه ، ثم يشرع في إعراب البيت ، وحل الإشكال الوارد ، وقد جاءت هذه الإشكالات كلها من جهة الإعراب فقط ، لا من جهة الكتابة ، أو من جهة التقديم والتأخير ، أو من جهة المعنى كما سوف نرى عند ابن عدلان وابن هشام ، وهو يذكر في شرحه الوجوه المتعددة المحتملة لكلام المؤلف ، كما أنه يشرح غريب الألفاظ شرحا كافيا يتميز بالسهولة والوضوح ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقول أبي عثمان :

إذا قلت صلني قال لكنَّ حافظا مقالَك يُبْلِغْك الحِجَا النَّيِّرُ الشُّهْبَا

حيث قال : (" لا" ردّ لقوله "صلني" تقديره : لا أصلك و"كِنَّ" أي استر ، يقال : كننت الشيء أكنه إذا سترته ، والكن : البيت ، وفي التنزيل : ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ﴾ أي مستور مصون)[1] .

تعرض ابن الخباز للخلاف بين البصريين والكوفيين ، لكن ذلك جاء في الكتاب قليلا ، ودون بسط لآرائهم أو مناقشة ، ودون ترجيح .

شواهد الكتاب :

لم يعتمد منها إلا على القرآن والشعر وكلام العرب ، كما استدل بالقراءات مع عدم نسبتها إلى أصحابها كقوله : (... نار القين مجرور ، هكذا وجدناه مضبوطا . والقول فيه أن يكون على حذف مضاف أي : مثل نار القين ، لأنه أبرز الكلام في معرض التشبيه فحذف مثلا ، كما قرئ : ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ بالجر ، أي يريد عرض الآخرة)[2] .

(١) الفريدة في شرح القصيدة ص ٦٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٥٦ .

قال ذلك تعليقا على بيت ابي عثمان :

وإنَّ الهوى ابنُ العم بنتِ سُمَيَّةً يَزيدك نارِالقين وهْجًا متى شَبَّا

أما بالنسبة للشعر ، فقد استدل به على صحة القاعدة وعلى صحة المعنى اللغوي ، وقد يفسر ابن الخباز معنى بعض كلمات الشاهد الشعري ، فحينما تعرض لقول الشاعر :

كأن عيني وقد بانوني غَرْبانِ في منحاة مَنْجَنُونِ

قال : (والمنجنون : الدولاب . والغرب : الدلو)[1] .

"الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب" لعلي بن عدلان الموصلي النحوي (ت : ٦٦٦هـ)[2] .

الكتاب في الألغاز اللفظية ، ويراد بها تفسير الإعراب وتوجيهه ، لا بيان المعنى ، فهو قد خص الكتاب بالأبيات ، المشكلة الإعراب ، ورتبه على حروف المعجم ، وأورد فيه مائة وخمسة وستين بيتا من الأبيات التي ألغز فيها قائلوها ، ونحن نفهم من كلامه ، في آخر الكتاب ، أنه قد تابع في تأليفه المفجع البصري والفارقي .

والأبيات المشكلة الإعراب التي يوردها ابن عدلان قد يعزوها إلى أصحابها وقد لا يعزوها ، وقد توزعت الألغاز في كتابه على النحو التالي :

أ- قد يكون اللغز من جهة الإعراب ، وقد جاءت شواهدُه من هذا النوع ، قال بعد أن ساق البيت :

إلى الله ربي قد رجعتُ تنصُّلاً لتغفر ما قدمْتُ ربِّ المعارجُ

(المعارج : مبتدأ ، وخبره (إلى الله ربي) و(رب) الثاني منادى و(قد رجعت) ... خبر مستأنف ، تقديره : إلى الله المعارج يا رب قد رجعت تنصلا لتغفر ما قدمت)[3] .

---

(١) الفريدة ص ٩٣ .

(٢) أ- هو عفيف الدين أبو الحسن علي بن عدلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي النحوي المترجم، لقب بالمترجم ؛ لأنه كان ماهرا بحل المترجم والألغاز ، انظر ترجمته في البغية جـ ٢/ ١٧٩ .

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت سنة ١٩٨٥م .

(٣) الانتخاب ص ٣٠ .

ب- وقد يكون اللغز من جهة الكتابة ، غير أن ذلك لم يرد إلا لماما ، فبعد أن ساق البيت :

ويحَ من لام عاشقا في هواه إن لومَ المحب كالإغراءُ

قال : (رفع " الإغراء" لأنه خبر إن ، والكاف ضمير المخاطب ، وينبغي أن تتصل بالمحب في الخط ، غير أنه فصل لموضع النكتة ، وهو اللغز ، وكل موضع رأيته في دوارج الكتاب مكتوبا على هذا المنهاج فاحمله على ما ذكرناه هنا . واللام في المحب بمعنى الذي ، تقديره : إن لوم الذي يحبك كالإغراء)[1] :

جـ- وقد يكون اللغز من ناحية التقديم والتأخير ، ولم يرد ذلك إلا قليلا أيضا ، منه ما جاء :

لم يذُدْني عن الصلاة ضلالا في حياتي ولا اتبعتُ الغواةُ

إنما المرء بالصلاح وموتُ المـ ـرء إن كان ذا فسادٍ حياةُ

حيث قال : (في البيت تقديم وتأخير ، وترتيبه : لم يذدني عن الصلاة الغواة ، ولا اتبعت ضلالا . فالغواة فاعل بيذدني ، وضلالا : مفعول (اتبعت) [2] .

وتتعدد الأوجه الإعرابية تبعا لتعدد روايات البيت ، فهو قد يورد للبيت أكثر من رواية ، ومن ثم تتعدد الأوجه الإعرابية ، ويلاحظ أنه في كثير من الشواهد التي يوردها ، يفسر معانيَ بعض الكلمات ، التي يمكن أن يستغلق معناها على القارئ ، وحينما يكون في البيت الذي يسوقه ضرورة ، فإنه ينص على ذلك ، قال تعليقا على قول الشاعر :

على صُلبَ الوظيفِ أشدَّ يوما وتحتي فارسٍ بطلٍ كُمَيْتُ

(في هذا البيت تقديم وتأخير وضرورتان وإعراب ... والضرورتان : الفصل بالحال بين المجرور وجاره . والفصل بالمجرور وصفته بين المبتدأ والخبر ..)[3] .

وقد يذكر ابن عدلان المناسبة التي قيل فيها الشاهد ، قال بعد أن ساق البيت :

ألقِ الصحيفةَ لا أبا لَكَ إنما أخشَ عليك من الحباءِ النَّقْرَسُ

(١) الانتخاب ص ص ١٧- ١٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٤ .

(خاطب الملتمس بهذا ابن أخته طرفة ، حين توجها إلى عامل النعمان ، ولها قصة)[1] .

والكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية ، كما لجأ ابن عدلان كثيرا إلى أسلوب الحوار أو الفنقلة ، حينما كان يشعر أن توجيهه لإعراب كلمة ما ربما أثار تساؤلا في نفس المتلقي ، أو حينما كان يشعر أن أمرا ما ليس واضحا في ذهن المتلقي ، ومن أجل هذا نراه يكثر من هذا الأسلوب ، كقوله بعد أن ساق البيت :

لا تقنطَنَّ وكنْ في الله مُحْتَسِبًا فبينما أنتَ ذا يأس أتى الفرَجَا

(نصب الفرج بمحتسب ، وفي أتى ضمير منه . ونصب (ذا يأس) على خبر كان . فإن قلت : فأين كان؟

قلت : محذوفة لضرورة الإلغاز ، تقديره : فبينما كنت ..)[2] .

كما كان ابن عدلان يشير إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ونقل كثيرا عن الكوفيين كالفراء وثعلب وابن الأنباري ، وعن البصريين كسيبويه ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر والأخفش وابن جني وأبي علي النحوي ، وهو لا يتورع عن نسبة الخطأ إلى الرأي الذي لا يرتضيه .

شواهد الكتاب :

استدل ابن عدلان بأدلة الاحتجاج المتداولة عند النحاة ، فقد استدل بالقرآن والشعر على صحة الحكم النحوي ، ومن ذلك ما جاء بعد أن ساق البيت :

بعيري مسرعٌ جلِدٌ جرِيْءٌ على الغمرات يقتحمُ الفراغِ

حيث قال : (البعير معروف واشتقاقه ظاهر ، وهو مبتدأ وقد تكرر خبره بعده ، وهذا التكرار نظير قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[3] ومما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

من يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي مقيّظ مصيّف مشتّي)[4]

---

(١) الانتخاب ص ٤٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٩ - ٣٠ .

(٣) الآيات ١٤- ١٦ / البروج .

(٤) الانتخاب ص ٥٨ .

هذا ، وقد استدل بشعر المحدثين كالمتنبي .

أما الحديث الشريف ، فإنه لم يستشهد منه إلا بحديث واحد ، بعد أن ساق البيت :

تسألني عن زوجها أيُّ فتى خبٌّ جبانٌ وإذا جاعَ بكى

حيث قال : (أي فتى : مبتدأ وخبره محذوف أي هو ، ولم يعمل في المبتدأ تسألني ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وأما ما جاء في الحديث : (صنعت ماذا) فمتأول)[1] .

"كتاب (ألغاز ابن هشام)" لابن هشام [2] :

الكتاب عبارة عن أبيات ملغزة الإعراب ، حاول ابن هشام جمع ما تيسر منها ، مما وجده منقولا عن أئمة العرب كالأصمعي واليزيدي والفارسي وغيرهم ؛ من أجل أن يوضح مشكل هذه الأبيات ويبين مجملها . وقبل أن يبدأ ابن هشام في ذكر تلك الأبيات الملغزة ، قدم إعراب حديث النبي ﷺ : "إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر" وذلك لتكثر فائدته وتعظم بركته .

وتتلخص طريقة ابن هشام في أنه يورد البيت الذي يحوي اللغز ، ويحدد موضع الإشكال فيه ، ثم يردف ذلك بإزالة هذا الإشكال ، وقد يكون اللغز من جهة الإعراب ، وجُلُّ الكتاب من هذا النوع ، وربما كان اللغز من ناحية الكتابة ، كقوله : (من ذلك ما أنشده بعض العلماء :

أكلت دجاجتان وبيضتان كما ركِب المهلَّبُ بغلتانِ

(أي دجاج رجل تان ، وكذلك البواقي)[3] .

وقد يسوق ابن هشام مناسبة البيت الملغز وقصته ، ومما يحمد له أنه ينسب البيت موضع الإشكال إلى بحره العروضي ، كما هو ديدنه في جل مؤلفاته .

---

(١) الانتخاب ص ٦٣.

(٢) ألغاز ابن هشام من كتاب (مقالات هامة لابن هشام) حقق هذا الكتاب الدكتور نسيب نشاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١م .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٥ .

كتاب "موقد الأذهان وموقظ الوسنان" لابن هشام[1] :

الكتاب مختصر في الأحاجي والألغاز النحوية ، اشتمل على نوعي الأحاجي : ما يطلب به تفسير المعنى ، وما يطلب به تفسير وجه الإعراب .

رتب ابن هشام كتابه على أربعة فصول : كان الأول في الأحاجي المعنوية ،والثاني في الأحاجي اللفظية ، والثالث في الإشارات الخفية ، والرابع في التصحيفات اللوذعية .

والمراد بالأحاجي المعنوية تفسير المعنى ، وفي هذا النوع من الأحاجي أورد ابن هشام أسئلة لبعض العلماء كالحريري ، وابن حزم الظاهري ، ولبعض الشعراء كابن عنين وأبي الحسين الجزار ، ثم تولى الإجابة عنها ، من ذلك ما أورده من قول الحريري : (ما العامل الذي يتصل آخره بأوله ، ويعمل معكوسه مثل عمله؟

وتفسيره : يا في النداء ، نحو قولك : يا عبد الله ، فإنه عامل النصب في المنادى ، وهو حرفان ، وآخره متصل بأوله ، ومعكوسه وهو (أي) يعمل في النداء عمله ، قال الشاعر :

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضحى بكاء حمامات لهنَّ هديرُ)[2]

عقد ابن هشام الفصل الثاني للألغاز النحوية ، وهي التي يراد بها تفسير الإعراب لا بيان المعنى ، وذكر منه اثني عشر مثالا في أبيات متفرقة ، ومن ذلك ما أورده من قول الشاعر :

ولست بطاو خشية الفقر ساغبا أضيف بما تحويه مني الأضالعا

حيث قال : (الأضالع مفعول طاو . وفاعل تحويه ضمير الأضالع ؛ لأنه في نية التقديم . ومثل البيت في المعنى :

ولستُ بخابِئٍ لغد طعاما حذارَ غدٍ لكل غدٍ طعامُ)[3]

ثم كان الفصل الثالث في الإشارات الخفية والتي لا يعقلها إلا العالِمون ، ولا ينتبه لموقعها إلا المخلصون كما يقول ابن هشام ، ومن ذلك (أن شخصا أراد أن يرسل إلى صديق له يحذره الدخول إلى بلد ، لأجل قوم بها كانوا يبغون به الغوائل

(١) من كتاب "مقالات هامة" لابن هشام ، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي .

(٢) موقد الأذهان ص ٤٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٥٣ .

وينصبون لقتله الحبائل ، وخاف أن يظفر بكتابه ، فكتب إليه كتابا يسلم عليه فيه ، وكتب في آخره : "إن شاء الله تعالى" وشدّ النون ، فلما وصل إليه فهم منه الإشارة إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾[1] فرد عليه الجواب في كتاب ضمنه لفظة (إنا) وكتبها بخط متميز في الشكل عن بقية الكلمات ، ففهم منها ﴿إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾[2])[3] .

ثم كان الفصل الرابع في التصحيفات اللوذعية ، وقد ذكر ابن هشام أن أول من تكلم به علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فقال : "كل عنب الكرم يعطيه" يريد : كل عيب الكرم يغطيه)[4] .

شواهد الكتاب :

لم يستدل ابن هشام في كتابه هذا إلا بالقرآن والشعر ؛ لتعليل حله للألغاز والأحاجي التي كان يجيب عنها ، فمن استدلاله بالقرآن على صحة ما يذهب إليه ما جاء ، عندما أورد قول ابن حزم الظاهري :

تجنب صديقا مثل(ما) ودع الذي يكون كعمرو بين عرب وأعجم
فإن صديق السوء يزري وشاهدي كما شرَقَتْ صدرُ القناة من الدم

حيث قال : (... أما المشار إليه بـ (ما) فهو الصديق الناقص ، وذلك أنه يريد بـ(ما) الموصولة فإنها مفتقرة لصلة وعائد أو (ما) الاستفهامية ، فإنها تنقص حرفا إذا دخل عليها الجار ، نحو﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ ، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ وغير ذلك)[5] .

---

(١) من الآية ٢٠/ القصص .
(٢) من الآية ٢٤/ المائدة .
(٣) موقد الأذهان ص ٥٧ .
(٤) المصدر السابق نفسه ص ٦٠ .
(٥) المصدر السابق نفسه ص ٤٩ .

أما بالنسبة للشعر ، فقد علل به حله للغز الذي يسأل عنه أيضا ، كاستدلاله بقول الشاعر :

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير

على أن (أي) معكوس (يا) وأنه يعمل في النداء عمله)[1] .

خصائص مشتركة بين مؤلفات النحو التطبيقي :

- تنطلق كل مؤلفات هذا الاتجاه من النص اللغوي شعرا أو نثرا ؛ لمعالجة القواعد النحوية من خلاله وتطبيقها عليه .
- ثمة تقاربٌ في الهدف بين مؤلفات هذا الاتجاه ومؤلفات الاتجاه التعليمي ؛ ذلك أن مؤلفات هذا الاتجاه تعمد إلى بيان القاعدة النحوية وتثبيتها ومعالجتها ، من خلال النصوص اللغوية ، وهو الهدف نفسه الذي يعمد إليه الاتجاه التعليمي ، وهو إيضاح القاعدة وتوصيلها إلى ذهن طلابها ، ولا فرق بينهما إلا فيما يتعلق بطريقة التأليف ، وكيفية الشرح والتوضيح .
- كثرة الشواهد القرآنية والشعرية
- التطرق كثيرا إلى المسائل اللغوية
- الإطناب نتيجة الاستطراد في الشرح والتطرق إلى أمور أخرى ، غير الظواهر النحوية ، كالأمور الأدبية كما عند ابن هشام في شرحه على قصيدة كعب بن زهير .
- التعرض لذكر الآراء النحوية ، وخلاف النحاة .
- توجيه الإعراب بما يؤدي إلى فهم المعنى والإحاطة به .

(١) موقد الأذهان ص ٤٧ .

الفصل الخامس
اتجاه مسائل الخلاف

كتب خلاف هذه الفترة قليلة جدا ، وما وصلنا منها هو كتاب التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري والذي سوف أتناوله بالدراسة في هذا الفصل .

"كتاب التبيين عن مذاهب النحويين" للعكبري[1] :

لم يكتفِ أبو البقاء في كتابه هذا بعرض مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، بل ذكر مسائل أخرى ، ليس الخلاف فيها بينهما على النحو التالي :

- مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ، مثل ما جاء في مسألة (الإعراب أصل في الأسماء) [2] .
- مسائل خلافية بين النحويين بعامة مثل مسألة : (حد الاسم)[3] .
- وأحيانا يكون الخلاف بين أصحاب المذهب الواحد ، إذا خالف أحد العلماء أصحابه ، وانفرد برأي مستقل عنهم ، ومن ذلك الخلاف بين البصريين في مسألة (حقيقة حروف التثنية والجمع) [4] .
- وثمة مسائلُ وقع الخلاف فيها بين الكوفيين ، كما جاء في مسألة (الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول) [5] .
- وثمة مسائل خالف فيها بعض النحاة إجماع النحاة ، كمسألة (علة الإعراب) فالإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني ، من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو

---

(١) حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار العرب ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م .

(٢) التبيين ص ١٥٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ص ١٢١- ١٢٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٣ .

ذلك ، وخرج قطرب محمد بن المستنير عن هذا الإجماع فقال : (لم يدخل لعلة ، وإنما دخل تخفيفا على اللسان)[1] .

- ثمة مسائل الخلاف فيها بين العرب مثل ما جاء في مسألة (الوقف على المنقوص)[2] .
- وثمة مسألة عند العكبري ليست من مسائل الخلاف وهي مسألة : (اسمية كيف) ، وقد اعتذر الرجل عن ذكرها في هذا الكتاب ؛ حيث قال : (كيف اسم بلا خلاف ، وإنما ذكرناها هنا لخفاء الدليل على كونها اسما)[3] .

موقف العكبري من الكوفيين والبصريين :

لم يوافق العكبري الكوفيين إلا في مسألة واحدة من خمس وثمانين مسألة – عدد مسائل الكتاب– ، وهي مسألة (سوى) لا تقع إلا ظرفا ، حيث وافق الكوفيين في أن(سوى) تقع ظرفا وغير ظرف ، وخالف البصريين الذين يرون أنها لا تقع إلا ظرفا ، أما بقية المسائل فإنه يصرح أكثر من مرة بنسبته إلى البصريين ، ثم هو يوافق ما عليه جمهور البصريين ، أو ما عليه سيبويه . ومع ميل العكبري الملحوظ إلى البصريين ونسبته إليهم والتي لا يفتأ يذكرها من حين لآخر ، نراه يتخذ لنفسه مذهبا خاصا يخالف به ما عليه المدرستان ؛ ففي مسألة (زيادة اللام الأولى في لعل) نراه يقول : (اللام الأول في لعل زائدة في ظاهر قول البصريين ، وقال الكوفيون : هي أصل ... والصحيح عندي أن لعلّ وعلّ لغتان لا يحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف ... وهذا المذهب أسلم ، وله أصل يشهد بصحته ، ويدل على ذلك تعدد اللغات في لعل ، فقد قالوا : [4] .

لعل وعل وعن وغن ولعن ولغن وكل منها لغة غير الأخرى ، ولا يقال إن الغين بدل من العين كذلك ها هنا) .

وفي المسائل التي كان يخالف فيها بعض النحاة الإجماع ، فإنه كان ينضم لإجماع النحاة ، ويرد على المخالفين كما جاء في مسألة (علة الإعراب) حيث تولى الرد على قطرب .

---

(١) التبيين ص ١٥٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٨٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٢٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ص ٣٥٩ – ٣٦١ .

شواهد الكتاب :

استشهد العكبري بالسماع والقياس على مذهب الكوفيين ، إلا أن هذه الشواهد لم ترُقْ له ولم تنل رضاه ولا إعجابه ؛ لأنها لا تتوافق مع ميوله ونزعته النحوية ، فيتمحل في ردها واصفا إياها بالشذوذ أو القلة أو الندرة ، ومن ذلك ما جاء في مسألة (نداء المحلى بأل) حيث أجاز الكوفيون دخول (يا) على ما فيه الألف واللام في الاختيار ، محتجين بالسماع والقياس : أما السماع فمنه قول الشاعر :

بحبك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

وقال آخر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا

وقد وصف العكبري احتجاجهم بقوله : (أما الشعر فهو شاذ لا يحتج به على الأصول الممهدة ،بل يكون ذلك من ضرورة الشعر)[1] .

وربما رد شواهد الكوفيين ، لأنه لا يعلم قائلها ، قال في مسألة (اللهم) بعد أن أورد رأي الكوفيين واحتجاجهم عليه بالسماع والقياس قال : (أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتج به)[2] .

أما ما استشهد به أبو البقاء على مذهب البصريين ، فإنه يرضى عنه كل الرضى .

(١) التبيين ص ٤٤٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٤٥٢ .

خاتمة

- لم تشهد هذه الفترة (٦٠٠هـ - ٨٠٠هـ) ، كما شهدت الفترات السابقة عليها في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية ، اتجاها إلى رصد الأصول النحوية من سماع وقياس ، كما وجدنا عند ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن الأنباري ، وإنما شهدت تطورا للعلة النحوية ، فوجدنا في هذه الفترة مؤلفات تعالج الأبواب النحوية والصرفية بطريق التعليل ، كما وجدنا عند العكبري في لُبابه .
- شهدت هذه الفترة ظهور اتجاه جديد على التأليف النحوي ، كان موجودا من قبل في ثنايا الأبواب والفصول النحوية ، ولكنه لم يستقل في كتب إلا في هذه الفترة ، وهو اتجاه دراسة حروف المعاني ، كرصف المباني والجنى الداني والمغني .
- التأثر الواضح بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام ، وقد ظهر ذلك واضحا في الحدود والتعريفات ، كما رأينا عند كثير من نحاة هذه الفترة أمثال : الجزولي ، وأبي علي الشلوبيني ، واللورقي ، وابن بزيزة ، وابن فلاح اليمني وغيرهم كثير .
- خلط الأبواب النحوية المختلفة بالعلوم المتعددة كالأدب والفقه واللغة والتفسير والمنطق وغيرها من العلوم ، وفي ذلك إثراء للنحو ؛ فليس العلم بمنبت الصلة عن تلك العلوم ، وليست العلوم الإنسانية بمعزل عن بعضها البعض ، بل إن العلوم يسلم بعضها إلى بعض ، وقد ظهر ذلك واضحا في مؤلفات هذه الفترة ، فقد رأينا مسائلَ فقهيةً لا يتوقف فهم معناها ، أو حكمها الشرعي إلا على فَهم النحو فيها ، ورأينا كيف كان للمنطق دورٌ بارزٌ في الحدود والتعريفات عند نحاة هذه الفترة .
- التأثر بالفقه وربط القضايا الفقهية بالمسائل النحوية في أحيان كثيرة ، كما وجدنا عند الرازي ، وابن بزيزة ، وابن فلاح ، وبدر الدين بن جماعة ، والنكزاوي والشاطبي وغيرهم .
- جاء اتجاه مصنفات الخلاف أقل كتب اتجاهات هذه الفترة ، فلم يرد منه إلا كتاب التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، يلي هذا الاتجاه في قلة الكتب الواردة الاتجاه التأصيلي ، الذي لم يرد فيه إلا كتابان ، هما : اللباب للعكبري ، والمصباح للمطرزي ، أما الاتجاه التجميعي فكان أطول هذه الاتجاهات وأكثرها احتواء

للكتب ، كما كان المبحث الأول فيه ، وهو كتب شرح المتون ، أطول مباحث الكتاب على الإطلاق ، ويليه في ذلك الاتجاه التعليمي ، ثم التطبيقي .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- إرشاد الهادي لسعد الدين التفتازني ، دار البيان العربي ، جدة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب للإمام شمس الدين الكيشي ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م .
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ، دار عَمّار ، عَمَّان ، تحقيق الدكتور : عبد الفتاح الجموز ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٩م .
- إعراب الحديث النبوي للعكبري ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر دمشق ، تحقيق عبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري ، عالم الكتب ، بيروت ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، مكتبة الآداب بالقاهرة ، ضبطه وصححه وعلق عليه الدكتور : أحمد محمد عبد الراضي ، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م .
- إعراب لامية الشنفرى للعكبري ، تحقيق الدكتور : محمد أديب عبد الواحد جمران ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية .
- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء ، تحقيق الدكتور : جمال عبد العزيز أحمد ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٤١٦هـ رقم ٧٠٦٤ .
- ألغاز ابن هشام من كتاب مقالات هامة لابن هشام ، تحقيق الدكتور : نسيب نشاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م .

- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور : فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ، ودار عمار ، طبعة سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩ م .
- الانتخاب للكشف عن الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان الموصلي ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق الشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق الدكتور : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، طبعة سنة ١٩٨٢م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور : عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- التحصيل والتمثيل لأحكام كتاب التسهيل لإسماعيل بن محمد بن هانئ اللخمي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، تحت رقم ٢٨٣٤ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، تحقيق الدكتور :عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد أحمد حبالة ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية سنة ١٤٠١هـ ، رقم ١٦٢٥ ، جامعة الأزهر ، القاهرة .
- تعليم النحو العربي ، عرض وتحليل للدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة العربية ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ، رسالة ماجستير ،تحقيق :عصام عبد الرحيم محمد عارف ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، رقم ١٣٣ ، بمكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٤٠٨هـ .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، تحقيق : علي محمد علي فاخر ، رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر سنة ١٤٠٥هـ ، بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ٢٢١٠ .
- التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني ، تحقيق الدكتور : فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م .
- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق الدكتور : فايز زكي محمد دياب ، رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية سنة ١٣٩٥هـ رقم ٢٣٨ ، جامعة الأزهر .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثالثة .
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام ، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة سنة ١٤١٧هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،

والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .

- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لمحيي الدين لابن أبي الوفاء القرشي الحنفي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو ، دار هجر للطباعة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر ليحيى بن حمزة العلوي ، تحقيق زكريا محمد حسن ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ٥٩٠ .
- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري للدكتور سعود بن غازي ضيف الله ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ٩٨٢ .
- خصائص التأليف النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين لمحمود البصلي ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ١٢٦٣ .
- الدر اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم ، تحقيق : علاء محمد رأفت ، رسالة ماجستير سنة ١٤٠٩هـ كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ٤٧٤ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة القاهرة .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق الدكتور : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الحادية عشرة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- شرح أبيات سيبويه والمفصل لابن منصور الكوفي ، تحقيق : إبراهيم علي إبراهيم ركه ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٤٠٣هـ ، مكتبة الجامعة رقم ٣٩٤٢ .
- شرح التحفة الوردية في علم العربية لابن الوردي ، تحقيق الدكتور : صلاح رواي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد ، والدكتور : محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك لابن هشام ، دار إحياء الكتب العربية .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، طبعة سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن مالك لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق : بسيوني سعد أحمد لبن ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة سنة ١٤٠٥هـ رقم ٢١٧١ .
- شرح ألفية ابن مالك لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ،تحقيق الدكتور : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ،مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور : صلاح رواي ، الطبعة الثانية .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، تحقيق الدكتور :عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م .
- شرح المفصل لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، طبعة الأزهر .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق الدكتور : تركي بن شهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،الطبعة الثانية ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ، تحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م .
- شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر الأعمى ، تحقيق الدكتور : محمد إبراهيم محمد مصطفى سيف ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة سنة ١٤١٦هـ رقم ٣١٤٩ .

- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور : موسى بناي العليلي ، طبعة الجامعة المستنصرية ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- شرح إيضاح الفارسي للعكبري ، تحقيق : عادل جمعة عيد عياد ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة رقم ٣٠٨٥ سنة ١٤١٦هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن الضائع الإشبيلي ، تحقيق الدكتور : نادي حسين عبد الجواد ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة سنة ١٤٠٨هـ رقم ٤٩٥١ .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق الدكتوره : سلوى محمد عمر عرب ، طبعة جامعة أم القرى سنة ١٤١٨هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح .
- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر ، بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد سنة ١٩٧٨م .
- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ، تحقيق الدكتور : محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الحادية عشرة سنة ١٣٨٣هـ .
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ، تحقيق الدكتور : محمد محمد داود ، دار المنار القاهرة سلسلة تحقيق التراث .
- شرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي ، تعليق الدكتور : حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي .
- شرح كافية ابن الحاجب للقمولي ، تحقيق : رباح اليمني يوسف ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ رقم ٩٣١ .

- شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح ، تحقيق : محمد الطيب محمد ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق الدكتور : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة بيروت سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الضوء في شرح المصباح للأسفراييني ، تحقيق الدكتور : حسن البدري النادي ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر بالقاهرة رقم ٧٢٣ .
- طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- العدة في إعراب العمدة لابن فرحون ، تحقيق : فتحية عبد الرحمن حسن ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ١٠٠٦ .
- عرائس المحصل من نفائس المفصل للرازي ، تحقيق أحمد محمد عبد النعيم ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، رقم ٦١ سنة ١٤٠٥هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني ، دار الأنبار ، بغداد الرمادي ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ، تحقيق الدكتور : عبد الحليم عبد الباسط محمد ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة رقم ٤٢٥٤ ، سنة ١٤٠٥هـ .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، تحقيق الدكتور فهمي : حسن النمر ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ .
- الفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .
- الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- قواعد المطارحة لابن إياز ، تحقيق : علي الفضلي ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٣٩٢هـ رقم ٦٨٧ .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع ، تحقيق : أحمد مهدي السيد ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر سنة ١٤١٤هـ رقم ٣٠٥٨ .
- الكتب النحوية التعليمية في القرن الرابع الهجري ، حسام عبد العزيز محمود ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة حلوان سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م رقم ٥٢٥ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق الدكتور : غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .
- اللباب في علم الإعراب للأسفراييني ، تحقيق الدكتور : شوقي المعري ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م .
- اللؤلؤة في علم اللغة العربية وشرحها للسرمري ، تحقيق الدكتور : أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٨٧م رقم ٢٤٧٦ .
- المتبع في شرح اللمع العكبري ، تحقيق : عبد الحميد أحمد حماد ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٨٧م رقم ٢٥٩٣ .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي ، تحقيق الدكتور موسى محمد زنين ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٩٢م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٠هـ ، مؤسسة الرسالة .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

- المسائل السفرية في مواضع من القرآن الكريم لابن هشام ، تحقيق الدكتور : علي حسن البواب ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- المصباح في علم النحو للمطرزي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب بالمنيرة ، الطبعة الأولى .
- مصنفات حروف المعاني ، دراسة تاريخية تحليلية موازنة للدكتور محمد حسن عامر ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، رقم ٨٣٨ .
- معجم المؤلفين لرضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار نشر الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- مفتاح الإعراب للمحلي ، تحقيق الدكتور محمد عامر أحمد حسن ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، طبعة سنة ١٤٠٤هـ .
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ، تحقيق الدكتور : شعبان عبد الوهاب محمد ، طبع ونشر جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق الدكتور : أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة العاني ، بغداد ، طبعة سنة ١٩٨٦م .
- المكمل في شرح المفصل للزيداني ، تحقيق الدكتور : محمد المليجي ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م ، رقم ٢٨٤٩ .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور : علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ، تحقيق الدكتور : أسعد

عبد اللطيف إبراهيم محمد ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م ، رقم ٥٣٦ .

- موقد الأذهان وموقظ الوسنان لابن هشام ، من كتاب مقالات هامة لابن هشام ، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ، دار المنار ، القاهرة ، طبعة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ، تحقيق الدكتور عبد الحسين القتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ .

فهرست

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
المقدمة	٥
مقدمة المؤلف	٧
نبذة مختصرة عن نحاة هذه الفترة	١١
الفصل الأول **الاتجاه التأصيلي**	١٧
المبحث الأول : كتب العلة النحوية	١٩
المبحث الثاني : كتب العوامل النحوية	٢٤
الفصل الثاني **الاتجاه التجميعي**	٢٩
المبحث الأول : كتب شروح المتون	٣١
المبحث الثاني : كتب الأمالي النحوية	١٨٠
المبحث الثالث : كتب حروف المعاني	١٩٣
الفصل الثالث **الاتجاه التعليمي**	٢٠٣
المبحث الأول : كتب المستوى الأول	٢٠٥
المبحث الثاني : كتب المستوى الثاني	٢٢٥
الفصل الرابع **الاتجاه التطبيقي**	٢٧٩
المبحث الأول : كتب إعراب القرآن الكريم	٢٨١
المبحث الثاني : كتب الوقف والابتداء	٣٠٤
المبحث الثالث : كتب إعراب القراءات الشواذ	٣٠٨

المبحث الرابع : كتب إعراب الحديث الشريف	٣١٢
المبحث الخامس : كتب إعراب الشواهد النحوية	٣٢١
المبحث السادس : كتب إعراب الشعر	٣٣٢
المبحث السابع : كتب الأحاجي والألغاز النحوية	٣٣٨
الفصل الخامس **اتجاه مسائل الخلاف**	٣٤٧
خاتمة	٣٥١
ثبت المصادر والمراجع	٣٥٣
فهرست	٣٦٣